بسم الله الرحمن الرحيم

" الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى

ويصبرون منهم على الأذى

يحيون بكتاب الله الموتى

ويبصرون بنور الله أهل العمى

فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه

وكم من ضال تائه قد هدوه

فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم

ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين

وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدعة

وأطلقوا عقال الفتنة

فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب

مجمعون على مفارقة الكتاب

يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم

يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم

فنعوذ بالله من فتن المضلين " [1]

---

[1] مقتبس من مقدمة رد أحمد بن حنبل –رحمه الله– على الجهمية والزنادقة

وبعضه مروي عن عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– كما في "البدع والنهي عنها" لابن وضاح (3)

أما بعد

فإن من أشد فتن هؤلاء المموهين :

من يأتيك وهو يطعن في الآثار باسم اتباع السنة (!)

ومن يأتيك طاعناً في الأئمة باسم الدفاع عن العلماء (!)

ويأتيك أيضاً موقراً لأهل البدع باسم العدل والإنصاف (!)

وهؤلاء جميعاً يصدق عليهم قول النبي –ﷺ– [يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا]

أخرجه أبوداود –وسكت عنه– وابن حبان في صحيحه من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه ، والنسائي في سننه أو قل في صحيحه من حديث رجل من الصحابة رضي الله عنهم ، وابن ماجه من حديث أبي أمامة رضي الله عنه ، والحاكم في مستدركه وصححه من حديث عائشة ري الله عنها ، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف من طريق ابن أبي بكر عن عبد الله بن محيريز، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ ، مرسلاً، وله شواهد عديدة .

وليس هذا الصنيع بجديد في هذه الأمة ، بل ولا حتى قبل هذه الأمة !

فقد قال ذاك المفسد اللعين { ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ }

" يعني بذلك موسى –عليه السلام– (!) ، يخشى فرعون أن يُضِلَّ موسى –عليه السلام– الناس ويغير رسومهم وعاداتهم (!) .

وهذا كما يقال في المثل" صار فرعون مُذَكِّرًا "يعني: واعظاً يشفق على الناس من موسى، عليه السلام (!) . " [2]

---

[2] تفسير ابن كثير بتصرف

وأما أدعياء الإصلاح في هذه الأمة المنتسبون إلى السنة فهم كثر –لا كثرهم الله– ومن أشدهم فتنة من يأتي ويرد السنن و يطعن في الآثار

ويرد أقوال الأئمة باسم = التمسك بالكتاب وصحيح السنة (!)

كما صنع ذلك الظاهرية الزائغون

وسواء في هذا الظاهرية الأُول = ابن حزم وأتباعه

أو الظاهرية المتأخرون = الشوكاني وأتباعه

فكم ردوا من سنن الصحابة ﵃

وأقوال التابعين رحمهم الله

وإجماعات الأئمة المتقدمين

متمترسين بذاك الشعار الجميل = التمسك بالكتاب والسنة

والذي هو في ظاهره الرحمة والاتباع

وفي باطنه (=بصنيعهم) العذاب والفرقة

وأي فرقة أعظم من مخالفة سبيل المتقدمين من السلف الصالحين

و لا شك أنهم في زعمهم ذاك كاذبون وعن الطريق ناكبون

وكان من آخرهم إمام –طائفته– وشيخها ربيع بن هادي المدخلي ، فقد أظهر هذا الطريق الذي يسير عليه –بالنسبة لي– في مقالاته الأخيرة

والتي كتبها رداً **واعتراضاً** على بعض تعليقات أخينا أبي عبدالله

عادل الحمداني –وفقه الله– في تحقيقاته النافعة لكتب السنة جزاه الله خيراً

وكانت هي بداية انكشاف الحقيقة بالنسبة لي !

بعد أن كنت محسناً للظن به كما هو بَيّنٌ من ثنائي عليه من قبل ودفاعي عنه ، فعزمت –والله يعلم– أولَ ما رأيت تلك الردود مناقشته والرد عليه بما يناسب المقام

وفعلاً بدأت حينها في جمع مادةٍ لكتابة الرد عليه فيما سطره

ولم تزل الصوارف تصرفني وتشغلني عن هذا البحث

حتى مرت الأسابيع والشهور !

وذلك بسبب العديد من الأحداث التي مررت بها في الآونة الأخيرة
والتي جعلتني كثيراً ما أرجئ هذا البحث
تقديماً لغيره مما رأيت الأولوية له حينها .
وسبحان الله ، فقد كان هذا التأخير خيراً لي في الحقيقة !
فقد فُتحت لي من الأبواب
وظهرت لي من الحقائق ما لم تكن تخطر لي على بال !
وبها اكتملت الصورة عندي
وعرفت الحقيقة الضائعة والتي طالما كنت بفقدها أستشكل بعض مواقف المعترض حيال بعض الناس وبعض المسائل
فالحمد لله على إحسانه وتوفيقه
وأسأل الله سبحانه المزيد من فضله
وقديماً قيل "ومهما تكن عند امرء من خليقة ... وإن خالها تخفى على الناس تُعْلَمِ "

والمقصود : أن ذلك كله دعاني أيضاً إلى مراجعة عامة ما كتبه المعترض في مؤلفاته ، ففوجئت بما وجدته فيها من بواطيلَ ومخالفاتٍ ما كنت أظنها لتصدر منه .
وبإذن الله يأتي ذِكْر بعضها أو جُلّها أثناء مناقشة اعتراضاته على أبي عبدالله –حفظه الله– هذا وقد طَلب المعترضُ –نفسه– أن من وقف على شيء من أخطائه أن ينتقدها وأخبر أنه يفرح بذلك !
بل وترجى طلابه أن يطلبوا من مخالفيه فِعْلَ ذلك !
فقال في مجموعه [2–505] : أنا أرجوكم اذهبوا وترجوا سلمان وسفراً كلهم يجمعون كتبي ويناقشوها ويبيون -كذا- الحق فيها حتى أتوب منها قبل موتي **ما نغضب من النقد أبداً والله نفرح** .. فأنا أرجو أن يأخذوا هذه وينتقدوها ..ا.هـ
فها أنا ذا سأنقدها فعسى أن يكون من الرجاعين إلى الحق لا المستكبرين المعاندين

وشروعاً في المراد أقول :

قد كتب المعترض مقالاً باسم " لا يوصف الله تعالى إلا بما في كتابه المبين وبما صحَّ من سنة رسوله الصادق الأمين -ﷺ-"

ونشره على حلقتين وقع فيه بمغلطات عديدة

وظلم شديد لمنهج السلف

ولنفسه

ولأبي عبدالله -وفقه الله- الحمداني ، وووقع له الأمر نفسه بالنسبة لمقاليْه الآخرين" الحدادية تتسقط الآثار الواهية .. "

و" متعالم مغرور .. "

وسوف أقوم بالتعليق على ما يستحق ذلك من تلك المقالات

وقد أورد أحياناً قول من لا أرتضيه في الرد ، ولكن هذه الطائفة ترتضيه

إلزاماً لهم وتبييناً لتناقضهم في عقائدهم

علماً بأني أحياناً أكتفي بالتنبيه بل الإشارة على بعض المسائل

حتى لا يطول المقام وبذلك يحصل المقصود -بإذن الله- من تجلية إعتراضاته المُلَبَّسة زوراً ثوب = الدفاع عن السنة ومنهج السلف (!)

وهذا مما يزيدها خطورةً

لأن الأمر كما قال هو في "بيان الجهل والخبال" : عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما قال :" إِنَّ الْمُنَافِقِينَ الْيَوْمَ شَرٌّ مِنْهُمْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانُوا يَوْمَئِذٍ يُسِرُّونَ وَالْيَوْمَ يَجْهَرُونَ" .فما أكثر من يوصف بهذه الصفات في عصرنا هذا وقبله ولكنهم اليوم أشد وهم أصناف **ومِن أخطرهم مَن يلبسون لباس السلفية وفي الوقت نفسه يحاربون السلفية** والسلفيين أشد الحرب ا.هـ

والله أسأل أن يجعل ما أكتبه مما يقربني إليه وأن يعمر أوقاتي بالطاعات

وأن يوفقني لما يرضيه عني ، إن ربي سميع الدعاء .

وابتداءاً : قد سمَّى المعترِضُ مقاله باسم " لا يوصف الله تعالى إلا بما في كتابه المبين وبما صحَّ من سنة رسوله الصادق الأمين -ﷺ- "

وأراد بهذا رد ما اتفق عليه السلف = من الاحتجاج بالآثار في إثبات الصفات وغيرها من العقائد

وهو بهذا يحصر الاحتجاج في هذا الباب بالكتاب والسنة الصحيحة عنده (!)

ومما يؤكد هذا المراد قوله في هذا المقال " نحن نسير على منهج السلف الصالح في إثبات صفات الله الواردة في **كتاب الله وفي سنة رسول الله الصحيحة، ولا نقبل في هذا الباب وغيره**؛ خاصة أبواب الحلال والحرام الأحاديثَ المنكرة والآثار الغريبة "

ويزيد المعترضُ الأمر سوءاً فينسب هذا المنهج إلى جمهور السلف (!)

حيث يقول في مقاله هذا " منهج جمهور السلف الذين **لا يصفون الله** -جل وعلا- **إلا** بما وصف به نفسه، أو بما ثبت وصحَّ عن رسول الله -ﷺ- الذي لا ينطق عن الهوى من صفات الكمال والجلال " ا.هـ المراد

والاستثناء بعد النفي مفيد للحصر

وأصرح من هذا كله في بيان طريقته في هذا الباب قوله في مجموعه [2-41] : القاعدة عندنا أننا لا نصف الله إلا بما وصف به نفسه فإذا ورد وصف في القرآن والسنة ، وصف الله به نفسه

أو وصفه به رسوله – عليه الصلاة والسلام- نصفه بها **وما لم يرد فيهما لا نصفه به** .ا.هـ

فالمعترض يرى أنه لا تثبت الصفات إلا من الكتاب والأحاديث المرفوعة الصحيحة فقط ، بل ويرى أن هذا هو مقتضى تعظيم الله تعالى !

فقد قال في مقاله هذا في سياق كلام له عن أثر لكعب الأحبار –رحمه الله– : ففي أثر كعب إضافة منكر إلى منكر **عند من يعظم الله ولا يعتقد إلا ما ورد من صفات الله في كتابه، وما وردّ من صحيح سنة رسول الله –ﷺ–** الذي لا ينطق عن الهوى .. ا.هـ

وبالتالي ماذا سيحكم المعترض على من يثبت الصفات احتجاجاً بالآثار من الأئمة ؟!!
وقبل أن أبين مخالفة هذا القول لإجماع السلف ، أحب أن أذكر مثالاً وقع فيه المعترض في 1– مخالفة إجماع السلف
و 2– موافقة الجهمية ! بسبب هذا الأصل الفاسد

فقد قال في شرحه للسنة للبربهاري –رحمه الله– [1– 453] عن إقعاد النبي –صلى الله عليه وسلم– على العرش : لا يصح هذا من كلام مجاهد وهو لا يثبت
وليس من كلام الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام .. لو أخبرنا رسول الله أنه وصل إلى العرش وجلس على العرش ليس في الشرع ولا في العقل ما يمنعه لكن لم يثبت لنا الحديث ، لأن الأمر **لا نتدين ولا نؤمن به إلا إذا ثبت بالدليل الصحيح إلى الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام** ، أما قول مجاهد – غفر الله له– فممكن أن يكون أخذه من الإسرائيليات .
قال الذهبي في الميزان (439/3) بعد الثناء على مجاهد : قال أبو بكر بن عياش: قلت للاعمش: ما بال تفسير مجاهد مخالف – أو شئ نحوه ؟ قال: أخذها من أهل الكتاب ..
ثم قال الذهبي : ومن أنكر ما جاء عن مجاهد في التفسير في قوله : عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا – قال: يجلسه معه على العرش .) . أ.هـ

ويأتي بيان بطلان دعواه هذه في حديث مجاهد –رحمه الله– الذي أجمع عليه السلف

وأبدأ هنا بذكر الحجة في بيان مخالفته لقول السلف
حين حصر الاحتجاج بالكتاب والسنة دون الآثار –الموقوفة والمقطوعة– في باب الصفات وغيرها بشرطها المذكور في كتب العلم .

فأقول: أما الاستدلال بالآثار الموقوفة عن الصحابة ﭫ :
فقد أمرنا باتباعهم –ﭫ– فقال الله سبحانه قصصاً عن أحد عبيده الناصحين { اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون }
قال ابن القيم –رحمه الله – في الإعلام : كل واحد من الصحابة لم يسألنا أجراً وهم مهتدون ... فيكون الله قد هداهم **وكل من هداه فهو مهتد فيجب اتباعه للآية** ا.هـ المراد

وقال تعالى { وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ}
" فوجه الدلالة أن الله سبحانه أثنى على من اتبع الصحابة –ﭫ– فإذا قالوا قولاً فاتبعهم متبع عليه فيجب أن يكون محموداً على ذلك وأن يستحق الرضوان "

وقال الله تعالى {واتبع سبيل من أناب إلي}
قال ابن القيم : كل من الصحابة منيب إلى الله فيجب إتباع سبيله وأقواله **واعتقاداته** من أكبر سبيله .. ا.هـ المراد

وقال تعالى { يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين}
قال ابن عمر –رضي الله عنهما– [كونوا مَعَ مُحَمَّد صلى الله عَلَيْهِ وَسلم وَأَصْحَابه]
وقال سعيد بن جبير –رحمه الله– [مَعَ أبي بكر وَعمر رَضِي الله عَنْهُمَا]
وقال الضحاك –رحمه الله– [أمروا أَن يَكُونُوا مَعَ أبي بكر وَعمر وأصحابهما]

قال ابن القيم : ولا ريب انهم أئمة الصادقين وكل صادق بعدهم فيهم يأتم في صدقه بل حقيقة صدقه اتباعه لهم وكونه معهم
ومعلوم أن من خالفهم في شئ وإن وافقهم في غيره لم يكن معهم فيما خالفهم فيه
وحينئذ فيصدق عليه أنه ليس معهم
فتنتفى عنه المعية المطلقة وإن ثبت له قسط من المعية فيما وافقهم فيه فلا يصدق عليه أنه معهم بهذا القسط ... ا. هـ المراد

وأما السنة فمستفيضة في هذا المعنى أيضاً ، فمما جاء فيها :
ما أخرجه مسلم في صحيحه عَنْ أَبِي موسى الأشعري –رضي الله عنه– أن رَسُولِ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– قَالَ [النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ
فَإِذَا ذَهَبَتِ النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ
وَأَنَا أَمَنَةٌ لأَصْحَابِى ، فَإِذَا ذَهَبْتُ أَتَى أَصْحَابِى مَا يُوعَدُونَ
وَأَصْحَابِى أَمَنَةٌ لأُمَّتِى فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِى أَتَى أُمَّتِى مَا يُوعَدُونَ] .

قال ابن القيم : ووجه الاستدلال بالحديث
أنه جعل نسبة أصحابه إلى من بعدهم كنسبته إلى أصحابه
وكنسبة النجوم إلى السماء
ومن المعلوم أن هذا التشبيه يعطى من وجوب اهتداء الأمة بهم
ما هو نظير اهتدائهم بنبيهم صلى الله عليه وسلم ، ونظير اهتداء أهل الأرض بالنجوم
... ا.هـ المراد

وأخرج مسلم في صحيحه عَنْ أَبِي قَتَادَةَ –رضي الله عنه– أن رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– قَالَ في حديث طويل [إِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَرْشُدُوا] .

وقال العِرْبَاض بنِ ساريةَ – رضي الله عنه – : قال رسولُ الله – صلى الله عليه وسلم [عَلَيكُمْ بِسُنَّتِي وسُنَّةِ الخُلفاء الرَّاشدينَ المهديّينَ، عَضُّوا عليها بالنَّواجِذِ]
أخرجه أبوداود والترمذي –وقال : حسن صحيح– وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه

قال ابن تيمية في الفتاوى الكبرى : فأمر باتباع سنة الخلفاء الراشدين وهذا يتناول الأئمة الأربعة وخص أبا بكر وعمر بالاقتداء بهما ومرتبة المقتدى به في أفعاله وفيما سنه للمسلمين فوق سنة المتبع فيما سنه فقط ا.هـ المراد

وقال ابن عثيمين –وهو من شيوخ إمام هذه الطائفة– : يجب أن نعلم أنّ عثمان ـ رضي الله عنه ـ أحد الخلفاء الراشدين الذين أمرنا باتباع سنتهم، **فإن لم ترد عن النبي صلّى اللّه عليه وسلّم سنة تدفع ما سنه الخلفاء، فسنة الخلفاء شرع متبع** .. ا.هـ المراد

وأما قول من يقول أن المراد بـسنة الخلفاء الراشدين –رضي الله عنهم– والتي أمرنا بالتمسك بها هي
((سنة الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم !!
التي كان يعمل بها في زمن الخلفاء الراشدين .. !!
(أي نأخذ من أقوالهم) ما وافق سنة الرسول ﷺ (فقط))) (!)

فهذا القول من الظاهرية السمجة والسفسطة الباردة ! عند قائله
وأي فرق حينئذ بين الخلفاء –رضي الله عنهم–وبين غيرهم ؟!

و ما الفائدة حينئذ –عند هذا الظاهري المتفيقه – في تعيينهم –رضي الله عنهم– في هذا الحديث ؟!!

وقد قال ابن القيم في الإعلام : فقرن سنة خلفائه بسنته وأمر بإتباعها
كما أمر بإتباع سنته وبالغ في الأمر بها حتى أمر بأن يعض عليها بالنواجذ
وهذا يتناول ما أفتوا به وسنوه للامة **وإن لم يتقدم من نبيهم فيه شيء وإلا كان ذلك سنته** ويتناول ما أفتى به جميعهم أوأكثرهم أوبعضهم
لأنه علق ذلك بما سنه الخلفاء الراشدون
ومعلوم أنهم لم يسنوا ذلك وهم خلفاء في آن واحد فعلم أن ما سنه كل واحد منهم في وقته فهو من سنة الخلفاء الراشدين ا.هـ المراد

وعوداً إلى المراد : قال عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو –رضي الله عنهما–: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [إِنَّ بني إسرائيل تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلاَثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلاَّ مِلَّةً وَاحِدَةً . قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ ؟ قَالَ: مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي]

أخرجه الترمذي في جامعه –وقال : هَذَا حَدِيثٌ مُفَسَّرٌ غَرِيبٌ لاَ نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ –والآجري في الأربعين وأصل الحديث متواتر قد أجمع على تلقيه بالقبول أئمة السنة

وقد استفاضت الآثار في هذا المعنى أيضاً فمنها :
ما أخرجه الدارمي في مسنده عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ قَالَ : [كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِذَا سُئِلَ عَنِ الأَمْرِ فَكَانَ فِى الْقُرْآنِ أَخْبَرَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِى الْقُرْآنِ وَكَانَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– أَخْبَرَ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَنْ أَبِى بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَالَ فِيهِ بِرَأْيِهِ] . وسنده صحيح

قال ابن القيم : فهذا ابن عباس واتباعه للدليل وتحكيمه للحجة معروف .. يجعل قول أبي بكر وعمر حجة يؤخذ بها بعد قول الله ورسوله **ولم يخالفه في ذلك أحد من الصحابة**. ا. هـ

وأخرج ابن عبدالبر في جامع بيان العلم بإسناده عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال [من كان منكم متأسيا فليتأسّ بأصحاب مُحَمَّد –صلى الله عليه وسلم– فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوبا، وأعمقها علما، وأقلها تكلفا، وأقومها هديا، وأحسنها حالا قوما اختارهم الله لصحبة نبيه –صلى الله عليه وسلم– وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، **واتبعوهم في آثارهم** فإنهم كانوا على الهدى المستقيم] .

وأخرج الدارمي في مسنده عَنِ ابْنِ سِيرِينَ –رحمه الله– قَالَ [كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ عَلَى الطَّرِيقِ مَا كَانَ عَلَى الأَثَرِ].

وأخرج الآجري وابن بطة في الإبانة الكبرى عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ، قَالَ: قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ [تَعَلَّمُوا الْإِسْلَامَ، فَإِذَا تَعَلَّمْتُمُ الْإِسْلَامَ فَلَا تَرْغَبُوا عَنْهُ يَمِينًا وَلَا شِمَالًا، وَعَلَيْكُمْ بِالصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَعَلَيْكُمْ بِسُنَّةِ نَبِيِّكُمْ، وَالَّذِي كَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ ..]
فَحَدَّثْتُ الْحَسَنَ، فَقَالَ [صَدَقَ وَنَصَحَ].

وأخرج الهروي الأنصاري في ذم الكلام بسنده عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَجُلٌ لِعَامِرٍ –أي الشعبي– اتَّفَقَ شُرَيْحٌ وَابْنُ مَسْعُودٍ فَقَالَ عَامِرٌ [بَلْ تَبِعَ شُرَيْحٌ ابْنَ مَسْعُودٍ ، وَإِنَّمَا يَتَّفِقُ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وَالنَّاسُ لَهُمْ تُبَعٌ**]

وقال الأوزاعي عن ابن المسيب ، أنه سئل عن شيء ، فقال [اختلف فيه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا رأي لي معهم]

وقال إبراهيم النخعي –رحمه الله– [لو أن أصحاب مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم مسحوا على ظفر لما غسلته التماس **الفضل في اتباعهم**]

وهذه بعض أقوال الأئمة المتقدمين
والمصنفين في كتب السنة في بيان مكانة قول الصاحب عندهم :

قال أبو العباس ابن تيمية –رحمه الله– في الدرء :
قال الشافعي رضي الله تعالى عنه [.. بدعة خالفت كتابا أو سنة أو إجماعا **أو أثرا عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم فهذه بدعة ضلالة** ..]
هذا الكلام أو نحوه رواه البيهقي بإسناده الصحيح في المدخل . ا.هـ

وقال أبو داود : سمعته – أي أحمد بن حنبل –يقول [**الاتباع** أن يتبع الرجل ما جاء عن النبي صلى الله عليه **وعن أصحابه** ثم هو من بعد في التابعين مخير]

وقال أحمد –رحمه الله– كما في السنة للخلال في مسألة طويلة : [**وَإِنَّمَا اسْتَعْمَلَتِ** الْأُمَّةُ السُّنَّةَ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ **وَمِنْ أَصْحَابِهِ**، إِلَّا مَنْ دَفَعَ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالْخَوَارِجِ وَمَا يُشْبِهُهُمْ ..]

فهؤلاء هم من يدفعون الآثار المروية عن الصحابة –رضي الله عنهم– في نظر السلف الكرام ، هم أهل البدع وما يشبههم !

وقال اللالكائي –رحمه الله– في السنة : إن أوجب ما على المرء معرفة اعتقاد الدين ، وما كلف الله به عباده من فهم توحيده وصفاته وتصديق رسله بالدلائل واليقين ، والتوصل إلى طرقها والاستدلال عليها بالحجج والبراهين ، وكان من أعظم مقول ، وأوضح حجة ومعقول ، كتاب الله الحق المبين ثم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم **وصحابته الأخيار المتقين** ، ثم ما أجمع عليه السلف الصالحون . ا.هـ المراد

فتأمل كيف عطف قول الصحابة على السنة ثم ذكر بعده الإجماع

وقال السِّجْزِي في رسالته إلى أهل زَبيد : أهل السنة: هم الثابتون على اعتقاد ما نقله إليهم السلف الصالح رحمهم الله
عن الرسول صلى الله عليه وسلم
أو عن أصحابه رضي الله عنهم فيما لم يثبت فيه نص في الكتاب ولا عن الرسول صلى الله عليه وسلم
لأنهم رضي الله عنهم أئمة، وقد **أمرنا باقتداء آثارهم، واتباع سنّتهم** وهذا أظهر من أن يحتاج فيه إلى إقامة برهان. ا. هـ

وقال ابن القيم –رحمه الله– في الإعلام : وأئمة الإسلام كلهم على قبول قول الصحابي ا.هـ المراد

فإن قال قائل لكن هذه الآثار ليس المراد منها إثبات اعتقاد بناءاً على قول الصاحب ! إنما المراد أن قولهم حجة في الأحكام –بشرطه المذكور– لا غير !

فيقال : هذا تأويل بارد للنصوص ولكلام السلف والأئمة
وتخصيص بلا مخصص

فأين هذه الدعوى من قول من يقول معمماً [الاتباع أن يتبع الرجل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وعن أصحابه]
ومن قول من يقول [قد أمرنا باقتداء آثارهم]
وقول من يقول [كل من الصحابة منيب ويجب اتباع سبيلهم **واعتقاداتهم** من أكبر سبيلهم]
فهذا التأويل من جنس تحريف أهل الضلال للكلم عن مواضعه ؟!

ثانياً: قد نص بعض الأئمة على أن السلف كانوا يثبتون الصفات بآثار الصحابة –رضي الله عنهم– وأنه لا يخالف في هذا إلا أهل البدع

فقال الآجري –رحمه الله– في الشريعة : اعلموا وفقنا الله وإياكم للرشاد من القول والعمل أن أهل الحق يصفون الله عز وجل بما وصف به نفسه عز وجل ، وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم ، **وبما وصفه به الصحابة رضي الله عنهم ، وهذا مذهب العلماء ممن اتبع ولم يبتدع** ..ا.هـ المراد

وصنيع الأئمة في مصنفاتهم من احتجاج بآثار الصحابة –رضي الله عنهم– في الاعتقاد وإثبات الصفات بَيِّنٌ ظاهر .

فإن قيل : وهلا ذكرت شيئاً من الصفات التي أثبتها أهل السنة بناءاً على الآثار الموقوفة على الصحابة رضي الله عنهم ؟
فيقال : نعم

1- قد أثبت الأئمة صفة الصدر لله تعالى بناءاً على أثر عبدالله بن عمرو –رضي الله عنهما- [خلقت الملائكة من نور الذراعين والصدر]

وقد بوب عليه غير واحد من أهل العلم في إثبات الصدر لله تعالى

كغلام الخلال وابن المحب

وقبلهما عبدالله بن أحمد وابن منده إذ ساقاه ضمن الآثار التي يُردُ بها على الجهمية

قال أسامة بن عطايا –وهو من شيوخ هذه الطائفة المعتبرين- : لا مغمز في اسناد هذا الأثر عند العلماء لذلك ما ضعفه فيما أعلم ولا تكلم فيه في هذا الإسناد أحد من العلماء المتقدمين .. هذا الأثر له حكم الرفع على الصحيح

وأقل ما يقال أن هذا مما لا ينكره السلف لأن عبدالله بن عمرو قد رواه ورواه أهل السنة مثل عبدالله بن الامام أحمد بل أبوه قبل ذلك قد رواه ورواه العلماء وحدثوا به في كتبهم ومصنفاتهم مثل ابن منده في الرد على الجهمية وغيرهما **وتلقوه بالقبول ولم ينكروه ولا نعلم أحداً من السلف أنكره**

بل لما حدث به سريج بن يونس عن أبي خالد الأحمر وذكره عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبدالله بن عمرو [خلقت الملائكة من نور] ثم ضرب سريج على صدره . وقال : ضرب أبوخالد على صدره. ..

ولذلك هذا الأثر وجدنا أن أهل السنة قد تلقوه بالقبول

وما علم عن أحد من السلف إنكار هذا الكلام أو هذا الأثر

بل إن .. ابن قتيبة –رحمه الله- **ذكر هذا من اعتراضات الجهمية** وأهل الكلام أنهم يذكرون هذا الأثر عن عبدالله بن عمرو بن العاص وينكرونه على أهل السنة ... لا حرج عليه أن يثبت لله عزوجل صفة الذراعين وصفة الصدر لهذا الأثر ولا يجوز أن ينكر عليه لأنه استند إلى الأثر **فلا ينكر هذا الا من تأثر بالجهمية** واستعظم أن يوصف الله سبحانه تعالى بوصف ثبوتي مما يظن أن فيه تشبيه

لمجرد الاشتراك في الاطلاق ... وعلى كل من لم يصح عنده الأثر فلا ينبغي له أن ينكر على من صح عنده الأثر أو يتهمه بشيء لأن هذا موجود في كتب السلف

وهذا فيه اتهام لأهل السنة أنهم يروون أحاديث التشبيه

و حاشاهم من ذلك مثل إمام السنة أحمد بن حنبل رحمه الله وأئمة السنة الذين رووا هذا الأثر . ا.هـ المراد

وهذا الكلام جيد ، وهو يبين مدى تأثر مؤسس الطائفة (= الألباني) بالجهمية في رده لهذا الأثر .

2- وكذلك قد أثبت جماعة من أهل السنة "البعض" لله تعالى بناءاً على الوارد عن السلف في هذا

قال ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (1 – 250) عن إطلاق لفظ البعض : **هذا مأثور عن الصحابة والتابعين**، والحنبلية وغيرهم متنازعون في إطلاق هذا اللفظ كما سنذكره إن شاء الله، وليس للحنبلية في هذا اختصاص ... ا.هـ المراد

وقال في الفتاوى الكبرى (6 – 409) : **هَذَا اللَّفْظُ قَدْ نَطَقَ بِهِ أَئِمَّةُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ ذَاكِرِينَ وَآثِرِينَ**.

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الطَّبَرَانِيُّ فِي كِتَابِ السُّنَّةِ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ الْكِلَابِيُّ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ [إذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يُخَوِّفَ عِبَادَهُ أَبْدَى عَنْ بَعْضِهِ لِلْأَرْضِ فَعِنْدَ ذَلِكَ تَزَلْزَلَتْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يُدَمْدِمَ عَلَى قَوْمٍ تَجَلَّى لَهَا عَزَّ وَجَلَّ] ...

وَرَوَى الثَّوْرِيُّ وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بَعْضُهُمْ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ وَبَعْضُهُمْ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ فِي قَوْلِهِ فِي قِصَّةِ دَاوُد: {وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ} قَالَ [يُدْنِيهِ حَتَّى يَمَسَّ بَعْضُهُ] .

وَهَذَا مُتَوَاتِرٌ عَنْ هَؤُلَاءِ وَمِمَّنْ رَوَاهُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَاصِمٍ النَّبِيلُ فِي كِتَابِ السُّنَّةِ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ {وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى} قَالَ ذَكَرَ الدُّنُوَّ مِنْهُ حَتَّى أَنَّهُ يَمَسُّ بَعْضَهُ .. ا. هـ المراد

3- وأثبت الأئمة أيضاً الثقل لله تعالى بناءاً على الوارد عن الصحابة -رضي الله عنهم- والتابعين -رحمهم الله- في هذا :

فقد أخرج الحاكم في مستدركه بسنده عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما: في قوله عز وجل: {تكاد السموات يتفطرن من فوقهن} قال [من الثقل]

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه.

ولهذا الأثر شاهد عند الطبري فقد أخرج في تفسيره بسنده عن العوفيين عن ابن عباس- رضي الله عنهما- قوله{تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ} قال[يعني من ثقل الرحمن وعظمته تبارك وتعالى]

وهذا اسناد ضعيف ولكن قال ابن القيم -كما في مختصر الصواعق ص461 - عن هذا السند: هذا اسناد معروف يروي به ابن جرير وابن أبي حاتم وعبد بن حميد وغيرهم التفسير وغيره عن ابن عباس **وهو إسناد متداول بين أهل العلم** وهم ثقات. ا. هـ

فكأنه –رحمة الله عليه– يرى مثل هذا الإسناد يصلح للشواهد لكونه مشهوراً ومتداولاً بين العلماء ، خاصة إذا كان المتن أيضاً لا نكارة فيه ، والقول بمقتضاه هو قول السلف رحمة الله عليهم ، والله أعلم

وأخرج ابن أبي حاتم بسنده عن مجاهد {منفطر به} قال [تنفطر من ثقل ربها تعالى] .

وأثبت الأئمة أيضاً القدمين لله تعالى –أي التثنية– بناءاً على الوارد عن الصحابة –ﷺ– في هذا :
فقد أخرج عبدالله في السنة بسند صحيح عن ابن عباس –رضي الله عنهما– قال [الكرسي موضع القدمين ، والعرش لا يقدر أحد قدره]

وبسنده عن أبي موسى –ﷺ– قال [الكرسي موضع القدمين وله أطيط كأطيط الرحل]

وقد أجمع السلف على إثبات القدمين لله تعالى
احتجاجاً بهذه الآثار الموقوفة على الصحابة ﷺ

قال عبدالله بن أحمد –رحمهما الله تعالى– في السنة وقد: سئل عما روي في الكرسي وجلوس الرب عز وجل عليه
رأيت أبي رحمه الله يصحح هذه الأحاديث أحاديث الرؤية
ويذهب إليها وجمعها في كتاب وحدثنا بها
ثم ساق بسنده عن أبيه أثر ابن عباس –رضي الله عنهما– الآنف الذكر

وقال الدارقطني في الصفات : حدثنا مُحَمَّد بن مخلد ، ثنا العباس بن مُحَمَّد الدوري ، قال سمعت أبا عبيد القاسم بن سلام ، وذكر الباب الذي ، يروي فيه الرؤية والكرسي **وموضع القدمين** ، وضحك ربنا من قنوط عباده وقرب غيره ، وأين كان ربنا قبل أن يخلق السماء ، وأن جهنم لا تمتلئ حتى يضع ربك عز وجل قدمه فيها فتقول : قط قط ، وأشباه هذه الأحاديث ، فقال [هذه الأحاديث صحاح ، حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض ، وهي عندنا حق لا نشك فيها]

وقال مُحَمَّد بن عبد الله بن زمنين : ومن قول أهل السنة أن الكرسي بين يدي العرش وأنه موضع القدمين . ا.هـ المراد

ثم ساق بعدها أثر ابن عباس رضي الله عنهما

ومع هذا الإجماع المنقول على إثبات القدمين لله تعالى وتلقي أثر ابن عباس –رضي الله عنهما– بالقبول : نرى ذاك المؤسس –المولع بمخالفة السلف– يقول عن هذا الأثر بما محصله أنه : يحتمل أن يكون من الإسرائيليات لذا فليس له حكم المرفوع . ا.هـ المراد

[كما في سلسلته الصوتية، الشريط الثالث بعد المائة الثامنة]

وهذا الاحتمال غير وارد ألبتة

وهذا الكلام لو أطلقه امرؤ في الألباني نفسه لقامت الدنيا عند أتباعه ومريديه وما قعدت !

يعني لوقيل إن الألباني يُحتمل أنه يثبت الصفات لله تعالى من الإنجيل !

فهذه لاشك مصيبة عند أتباعه

لكن أن يقول الألبانيُ هذا في ابن عم رسول الله –ﷺ– وحبر هذه الأمة البحر ابن عباس –رضي الله عنهما–فلا ضير عليه !

لأن الألباني هو الألباني !

والرد على قوله هذا من ثلاثة وجوه :

الوجه الأول : الواجب إحسان الظن بالصحابة –ﷺ أجمعين– وهذه الدعوى أن الصحابة –ﷺ أجمعين– يحدثون بالبواطيل عن كتب أهل الكتاب في صفات الرب سبحانه منافية لذلك

قال أبو يعلى في الإبطال : لا يجوز أن يظن به ذَلِكَ لأن فيه إلباساً فِي شرعنا، وهو أنه يروي لهم ما يظنوه شرعا لنا، ويكون شرعا لغيرنا، ويجب أن ننزه الصحابة عن ذَلِكَ

وقال أبو العباس ابن تيمية –رحمه الله– في بيان تلبيس الجهمية في معرض كلامه عن أثر موقوف على ابن عباس –رضي الله عنهما– في الصفات قال : وأيضاً فعلم ذلك لا يؤخذ بالرأي وإنما يقال توقيفاً .. **ولا يجوز أن يكون مستند ابن عباس أخبار أهل الكتاب**... **فمعلوم مع هذا أن ابن عباس لا يكون مستنداً فيما يذكره من صفات الرب أنه يأخذ ذلك عن أهل الكتاب** . ا.هـ المراد

وقال مُحَمَّد بازمول –وهو من شيوخ هذه الطائفة المعتبرين عندهم– : **لدى بعض الناس جرأة غريبة، إذا ما جاء نص عن الصحابي، في قضية مما لا يجدها في القرآن العظيم والسنة النبوية، فإنه يهجم على القول بأنها مما تلقاه ذلك الصحابي عن بني إسرائيل!**
والحقيقة أن الأمر يحتاج إلى وقفة متأنية؛ فأقول: لا شك أن الصحابي الذي جاء في كلامه ما هو من قبيل كشف المبهم، لن يورد شيئاً عن أهل الكتاب يخالف ما في شرعنا، نجزم بذلك. إذا ما أورده الصحابي – على فرض أنه مما تلقاه عن أهل الكتاب – إمّا أن

يكون مما يوافق شرعنا، وإما أن يكون مما لا يوافق و لا يخالف، ويدخل تحت عموم قوله – ﷺ –: "حدثوا عن بني إسرائيل ولاحرج"

[أحمد وأبو داود]

وإذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم و لا تكذبوهم [أحمد وأبو داود]

فالجرأة على رد ما جاء عن الصحابي بدعوى أنه من أخبار أهل الكتاب، لا يناسب علمهم وفضلهم رضي الله عنه

ويوضح هذا: أن الصحابي إذا جزم بشيء من هذه الأمور في تفسير آية فإنه يغلب على الظن أنه مما تلقاه عن الرسول – ﷺ –

أو مما قام على ثبوته الدليل، وإلا كيف يجزم به في تفسير الآية، وهو يعلم أن غاية هذا الخبر أنه مما لا نصدقه أو نكذبه؟**!** ..ا .هـ المراد

الوجه الثاني : لو سلم جدلاً أن نقل ابن عباس –رضي الله عنهما– عن أهل الكتاب فلا ضير في الحقيقة إن سلم به !

يقول أبو يعلى : إن شرعنا وشرع غيرنا سواء فِي الصفات، لأن صفاته لا تختلف باختلاف الشرائع ا.هـ

وقال ابن تيمية في بيان التلبيس : فمن المعلوم أن هذه النسخ الموجودة اليوم بالتوراة ونحوها قد كانت موجودة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم **فلو كان ما فيها من الصفات كذباً وافتراءً ووصفاً لله بما يجب تنزيهه عنه كالشركاء والأولاد لكان إنكار ذلك عليهم موجوداً** في كلام النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابة أو التابعين كما أنكروا عليهم مادون ذلك وقد عابهم الله في القرآن بما دون ذلك ا.هـ المراد

الوجه الثالث : قال ابن عثيمين في القول المفيد : قولنا: "وابن عباس ممن يروي عن بني إسرائيل" قول مشهور عند علماء المصطلح، لكن فيه نظر **فإن ابن عباس رضي الله عنهما ممن ينكر الأخذ عن بني إسرائيل**؛ ففي "صحيح البخاري" أنه قال : "يا معشر المسلمين! كيف تسألون أهل الكتاب وكتابكم الذي أنزل على نبيه (أحدث الأخبار بالله تقرؤونه لم يشب، وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدلوا ما كتب الله وغيروا بأيديهم الكتاب؟! فقالوا: هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا، أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مساءلتهم؟! ولا والله ما رأينا منهم رجلا يسألكم عن الذي أنزل عليكم". ا. هـ

والمقصود أن تتبع آثار الصحابة –رضي الله عنهم– التي أثبت أئمة السنة بناءاً عليها العقائد أو بعض الصفات يطول ، وما ذكر فيه كفاية –بإذن الله– لمن أراد الله له الهداية .

وما أحوج من يرد قول الصاحب لرأيه !

أو لرأي شيخه (!)

ما أحوجه لما قاله مالك –رحمه الله– لما قيل له يا أبا عبد الله إن عندنا قوما وضعوا كتبا يقول أحدهم : ثنا فلان عن فلان عن عمر بن الخطاب بكذا وكذا

وفلان عن إبراهيم بكذا

ويأخذ بقول إبراهيم . قال مالك: وصح عندهم قول عمر

قلت: إنما هي رواية كما صح عندهم قول إبراهيم

فقال مالك: هؤلاء يستتابون والله أعلم ! .

وأما قول المعترض " وأعيد القول بأن الإمام أحمد –رحمه الله– يشترط الصحة لقبول الأحاديث التي تروى في أبواب العقائد

قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– في "درء تعارض العقل والنقل" وقال أبو بكر الخلال في كتاب "السنة : أخبرني يوسف بن موسى أن أبا عبدالله – يعني أحمد بن حنبل – قيل له : أهل الجنة ينظرون إلى ربهم عز وجل ويكلمونه ويكلمهم ؟ قال: نعم، ينظر وينظرون إليه، ويكلمهم ويكلمونه، كيف شاء وإذا شاء

قال: وأخبرني عبد الله بن حنبل قال : أخبرني أبي حنبل بن إسحاق قال : قال عمي : نحن نؤمن بأن الله على العرش كيف شاء وكما شاء، بلا حد ولا صفة يبلغها واصف أو يحده أحد، فصفات الله له ومنه، وهو كما وصف نفسه { لا تدركه الأبصار} بحد ولا غاية { وهو يدرك الأبصار } هو عالم الغيب والشهادة وعلام الغيوب، ولا يدركه وصف واصفٍ، وهو كما وصف نفسه، وليس من الله شيء محدود، ولا يبلغ علم قدرته أحد، غلب الأشياء كلها بعلمه وقدرته وسلطانه { ليس كمثله شيء وهو السميع البصير } ، وكان الله قبل أن يكون شيء، والله هو الأول وهو الآخر، ولا يبلغ أحد حدَّ صفاته

قال : وأخبرني علي بن عيسى أن حنبلا حدثهم، قال : سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تُروى"إن الله تبارك وتعالى ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا" و "إن الله يرى" و "إن الله يضع قدمه" وما أشبه هذه الأحاديث، فقال أبو عبد الله : نؤمن بها، ونصدِّق بها، ولا كيف ولا معنى – أي لا نكيِّفها ولا نحرِّفها بالتأويل، فنقول : معناها كذا– ولا نرد منها شيئاً، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق ، إذا كان بأسانيد صحاح، ولا نرد على الله قوله، ولا يوصف الله بأكثر مما وصف به نفسه بلا حد ولا غاية، ليس كمثله شيء

وقال أبو القاسم اللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة" أنا عبيد الله بن مُحَمَّد بن

أحمد قال: أنا عثمان بن أحمد قال: نا حنبل قال: قلت: لأبي عبد الله -يعني أحمد بن حنبل- ما يروى عن النبي -ﷺ- في الشفاعة فقال: هذه أحاديث صحاح نؤمن بها ونقر، وكل ما روي عن النبي -ﷺ- بأسانيد جيدة نؤمن بها ونقر.

قلت له: وقوم يخرجون من النار ؟

فقال: نعم، إذا لم نقر بما جاء به الرسول -ﷺ- ودفعناه رددنا على الله أمره، قال الله -عز وجل-: (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا)

قلت: والشفاعة؟

قال كم حديث يروى عن النبي -ﷺ- في الشفاعة والحوض، فهؤلاء يكذبون بها ويتكلون، وهو قول صنف من الخوارج، وإن الله تعالى لا يخرج من النار أحدا بعد إذ أدخله، والحمد لله الذي عدل عنا ما ابتلاهم به"

اعرف أيها الفطن الشحيح بدينه منهج الإمام أحمد، ألا تراه يشترط للإيمان بصفات الله أن يكون منصوصاً عليها في كتاب الله، ومنصوصاً عليها في سنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الثابتة بالأسانيد الصحيحة، ويقول: ولا نتعدى ذلك

فهو لا يقبل في هذا الباب الأحاديث الضعيفة ولا أقوال البشر المخالفة للكتاب أو السنة وهذا منهج أساطين أئمة الإسلام رحمهم الله وأعلى منازلهم في دار النعيم " ا.هـ

فهذا الإيراد من المعترض إما أن يكون مغالطةً قبيحة منه

أو من قلة إدراكه وعجمته في الفهم !

وأحلاهما مر !

فهو ينسب إلى أحمد –رحمه الله– أنه " يشترط للإيمان بصفات الله أن يكون منصوصاً عليها في كتاب الله، ومنصوصاً عليها في سنة رسول الله –ﷺ– الثابتة بالأسانيد الصحيحة، ويقول: ولا نتعدى ذلك "

ولم يأت بشيء في إثبات هذه الدعوى والتي يريد من خلالها التأصيل في رد الآثار عن الصحابة –رضي الله عنهم– والتابعين في هذا الباب ، فالروايات التي أوردها عن أحمد –رحمه الله– ليس فيها ما يدل على هذا المعنى الذي يحاول نصرته

وإنما غاية ما فيها قول أحمد –رحمه الله– [لا نتعدى القرآن والحديث]

وهذا النص حجة عليه !

وإليك بيان ذلك :

قال عبد الله بن أحمد: قال لي أبو زرعة.

أبوك يحفظ ألف ألف حديث

فقيل له: وما يدريك ؟ قال: ذاكرته فأخذت عليه الابواب.

قال ذاك الذهبي : فهذه حكاية صحيحة في سعة علم أبي عبد الله، **وكانوا يعدون في ذلك المكرر، والاثر، وفتوى التابعي**، وما فسر، ونحو ذلك.

وإلا فالمتون المرفوعة القوية لا تبلغ عشر معشار ذلك. ا.هـ

ووالله إن من يترك أقوال أحمد –رحمه الله– الواضحة الجلية البينة في الاحتجاج بأقوال الصحابة رضي الله عنهم ، والتي تنص على أنها من السنة

وأنها من الإتباع

وكقوله أن " الْأُمَّةُ اسْتَعْمَلَتِ السُّنَّةَ مِنَ النَّبِيّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمِنْ أَصْحَابِهِ، إِلَّا مَنْ دَفَعَ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ وَمَا يُشْبِهُهُمْ .. "

من يترك هذا ويتعلق بتلك الرواية -التي لا تعارض ما تقدم ذكره - لاشك أنه مشابه لمن قال الله تعالى فيهم { فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ }

ومشابه لمن حذرنا النبي -ﷺ- منهم بقوله [إِذا رَأَيْتُمْ الَّذين يتبعُون مَا تشابه مِنْهُ سمى الله فاحذروهم]

أخرجه البخاري ومسلم من حديث عائشة رضي الله عنها

وأما آثار التابعين فهي حجة أيضاً -بشرطها- عند الأئمة :

قال الله تعالى { وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً}

وقد قال عثمان بن سعيد الدارمي -رحمه الله- في "النقض" : الله تعالى أثنى على التابعين في كتابه فقال (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم)

فشهد باتباع الصحابة واستيجاب الرضوان من الله تعالى باتباعهم أصحاب مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم **واجتمعت الكلمة من جميع المسلمين أن سموهم التابعين ولم يزالوا** يأثرون عنهم بالأسانيد كما يأثرون عن الصحابة **ويحتجون بهم في أمر دينهم** ويرون آراءهم ألزم من آراء من بعدهم للاسم الذي استحقوا

من الله تعالى ومن جماعة المسلمين الذين سموهم تابعي أصحاب مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم.

حتى لقد قال أبو سلمة بن عبد الرحمن للحسن البصري ولا تفت الناس برأيك فقال رأينا لهم خير من آرائهم لأنفسهم. ا. هـ

فهذا الدارمي –رحمه الله– ينقل عن أهل الإسلام الاحتجاج بقول التابعي ، وقد قال ابن مسعود –ﷺ– [ما رأى المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ، و ما رآه المسلمون سيئا فهو عند الله سيء]

أخرجه الطيالسي بسند جيد

وقال أبو حاتم و أبو زرعة الرازيين –رحمهما الله– في عقيدتهما : **والاتباع للأثر** عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وعن الصحابة ، **والتابعين بعدهم بإحسان** .

و قال أبو العباس ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية : قال الكرجي ... فإن قيل فقد منعتم من التأويل وعددتموه من الأباطيل فما قولكم في تأويل السلف .. الجواب عن السؤال أن يقال إن كان السلف صحابيًّا فتأويله مقبول متبع لأنه شاهد الوحي والتنزيل وعرف التفسير والتأويل ... **فأما إذا لم يكن السلف صحابياً نظرنا في تأويله فإن تابعه عليه الأئمة** المشهورون من نقله الحديث والسنة ووافقه الثقاة الأثبات **تابعناه** وقبلناه ووافقناه فإنه وإن لم يكن إجماعاً حقيقة إلا أن فيه مشابهة الإجماع **إذ هو سبيل المؤمنين** وتوافق المتفقين الذين لا يجتمعون على الضلالة ... ا. هـ المراد

وأما وجه الاحتجاج بقول التابعي فهو ما قاله ابن تيمية في الاقتضاء من أن السلف لما كانوا يثبتون : الرخصة بالأثر عن عمر ، أو بفعل خالد بن معدان ، **ليثبت بذلك أن ذلك كان يفعل على عهد السلف ، ويقرون عليه** ، فيكون من هدي المسلمين ، لا من هدي الأعاجم وأهل الكتاب ، **فهذا هو وجه الحجة** لا أن مجرد فعل خالد بن معدان حجة ...ا.هـ المراد

وأما ما نُقِلَ عن شعبة –رحمه الله– أن [أقوال التابعين في الفروع ليست حجة، فكيف تكون حجة في التفسير ؟!]

فلم أقف عليه مسنداً حتى ينظر في ثبوته،إنما رأيت ابن تيمية ينقله عنه في بعض كتبه فمن احتج به لنقض عمل المسلمين الذي حكاه الدارمي –رحمه الله– طولب بإثباته أولاً فإن الأمر كما قيل " ثبت العرش ثم انقش "

ولو فرض ثبوته فإنه قد خولف بمن هو في طبقته كسفيان الثوري –رحمه الله– القائل [يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ لَا يَحُكَّ رَأْسَهُ إِلَّا بِأَثَرٍ]
والأثر أعم من الحديث المرفوع عندهم

وقد خولف أيضاً بمن هو أعلى من طبقته كالحسن –رحمه الله– كما سبق النقل عنه وغيره ممن حكى الدارمي عمل المسلمين عليه

وقد كان الأوزاعي –رحمه الله– يقول [عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس ، وإياك وآراء الرجال ، وإن زخرفوا لك بالقول] .
" وقد صرح الشافعي في موضع في تيا له بأنه قالها تقليدا لعطاء "

أو يقال إنه قصد أنهم " إن اختلفوا **لا يكون قول بعضهم حجة على بعض** " كما أشار إلى ذلك بعض المفسرين

وأما ما نقله ابن القيم –رحمه الله– في الإعلام من وجود الخلاف في هذه المسألة بين السلف ! فيقال كلام الدارمي مقدم عليه ، لما هو معلوم من علمه وعلو طبقته على ابن القيم رحمهما الله ، وفي الوقت نفسه لم ينقل ابن القيم نصاً عن أحد الأئمة يخالف ما نقله الدارمي ، فلعله وجد الخلاف في هذا عند المتأخرين –فوهم– فنقله عن السلف ظناً منه أنه كذلك

وأما قول أحمد –رحمه الله– " التابعين مخير"

فقد قال ابن رجب في بيان مراده كما في فضل علم السلف على الخلف : **يعني مخيرا في كتابته وتركه** .. وفي زماننا يتعين كتابة كلام أئمة السلف المقتدى بهم إلى زمن الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد: وليكن الإنسان على حذر مما حدث بعدهم فإنه حدث بعدهم حوادث كثيرة وحدث من انتسب إلى متابعة السنة والحديث من الظاهرية ونحوهم وهو أشد مخالفة لها لشذوذه عن الأئمة وانفراده عنهم بفهم يفهمه أو يأخذ مالم يأخذ به الأئمة من قبله.ا.هـ المراد

أو أن أباعبدالله –رحمه الله– يريد مخيراً في الأخذ من بين أقوالهم إذا اختلفوا –وفق المرجحات– لا أنك ملزم بقول واحد بعينه ، والله أعلم .

فإن قيل : هات مثالاً على إثبات الأئمة للعقائد بناءاً على آثار التابعين

فيقال : نعم ، الأمثلة على هذا كثيرة

والأمر كما قال ابن القيم –رحمه الله– في الإعلام : ومن تأمل كتب الأئمة ومن بعدهم وجدها مشحونة بالاحتجاج بتفسير التابعي ا.هـ المراد

1– فقد أثبت السلف –مثلاً– المسيس لله تعالى

بناءاً على الوارد عن التابعين –رحمهم الله– في هذا :

قال الدارمي –رحمه الله– : يُقَالُ لِهَذَا الْمَرِيسِيِّ الْجَاهِلِ بِاللَّهِ وَبِآيَاتِهِ: فَهَلْ عَلِمْتَ شَيْئًا مِمَّا خَلَقَ اللَّهُ وَلِيَ خَلْقَ ذَلِكَ غَيْرُهُ، حَتَّى خَصَّ آدَمَ مِنْ بَيْنِهِمْ أَنَّهُ وَلِيَ خَلْقَهُ من غير مَسِيس بِيَدِهِ فسمه ؟

وَإِلَّا فَمَنِ ادَّعَى أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَلِ خَلْقَ شَيْءٍ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ فَقَدْ كَفَرَ غَيْرَ أَنَّهُ وَلِيَ خَلْقَ الْأَشْيَاءِ بِأَمْرِهِ، وَقَوْلِهِ، وَإِرَادَتِهِ، وَوَلِيَ خَلْقَ آدَمَ بيد مَسِيسًا لَمْ يَخْلُقْ ذَا رُوحٍ بِيَدَيْهِ غَيْرَهُ، فَلِذَلِكَ خَصَّهُ وَفَضَّلَهُ، وَشَرَّفَ بِذَلِكَ ذِكْرَهُ .. ا.هـ المراد

قال ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية : تنازعوا في كونه على العرش هل هو بمماسة أو بغير مماسة وملاصقة

أو لا يثبت ذلك ولا ينتفي؟

على ثلاثة أقوال لأصحاب أحمد وغيرهم من الطوائف

وكذلك خلق آدم بيديه وإمساكه السموات والأرض ونحو ذلك

هل يتضمن المماسة والملاصقة؟ على هذه الأقوال الثلاثة

وأما السلف وأئمة السنة المشاهير فلم أعلمهم تنازعوا في ذلك بل يقرون ذلك كما جاءت به النصوص ولكن يذكر هذا في موضعه

وهذا كقول الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في نقضه على المريسي .. ا.هـ

ثم ساق للدارمي كلاماً في ذكر المسيس

وهنا يأتي السؤال : ما حجة الأئمة في إثبات المسيس ؟

الجواب : أخرج عثمان بن سعيد الدارمي –رحمه الله– في النقض بسنده عَنْ مَيْسَرَةَ – أبو صالح الكندي له رواية عن علي ﷺ – قَالَ [إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَمَسَّ شَيْئًا مِنْ خَلْقِهِ غَيْرَ ثَلَاثٍ: خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ، وَكتب التوارة بِيَدِهِ، وغرس جنَّة بِيَدِهِ] .

وفي الشريعة للآجري بسند صحيح عن أنس : أن كعب الأحبار قال [إن الله عز وجل لم يمس بيده إلا ثلاثة: خلق آدم بيده، وكتب التوراة بيده، وغرس الجنة بيده، ثم قال: تكلمي: فقالت: قد أفلح المؤمنون] .

وبسنده الصحيح أيضاً عن حكيم بن جابر قال [أُخْبِرْتُ أن ربكم عز وجل لم يمس إلا ثلاثة أشياء: غرس الجنة بيده، وجعل ترابها الورس والزعفران، وجبالها المسك، وخلق آدم عليه السلام، وكتب التوراة لموسى عليه السلام]

وفي السنة لعبدالله بسنده عن عكرمة قال [إن الله عز وجل لم يمس بيده شيئا إلا ثلاثا : خلق آدم بيده ، وغرس الجنة بيده ، وكتب التوراة بيده]

وبسنده عن عبدة عن أبيها خالد بن معدان قال [إن الله عز وجل لم يمس بيده إلا آدم صلوات الله عليه خلقه بيده ، والجنة ، والتوراة كتبها بيده]

وبسنده الصحيح عن عبيد بن عمير {وإن له عندنا لزلفى } قال [ذكر الدنو منه حتى ذكر أنه يمس بعضه]

والشيء بالشيء يذكر :
فقد قال ابن القيم عن الآثار في تفسير هذه الآية في طريق الهجرتين ص 357: وقد قال غير واحد من السلف: كان داود بعد التوبة خيرا منه قبل الخطيئة.
قالوا: ولهذا قال سبحانه {فغفرنا له ذلك وإن له عندنا لزلفى وحسن مآب} فزاده على المغفرة أمرين الزلفى وهي درجة القرب منه وقد قال فيها سلف الأمة وأئمتها **ما لا تحتمله عقول الجهمية وفراخهم** ومن أراد معرفتها فعليه بتفاسير السلف. ا. هـ

وقد صدق –رحمه الله– فما أكثر الجهمية وفراخهم في زماننا هذا !!

ولو تأملنا مثلاً في كتاب السنة للبربهاري–وصاحِبُه من أئمة السنة– نجده أثبت عدة عقائد بناءاً على آثار موقوفة أو مقطوعة
2– فمثلاً أثبت البربهاري أن " مع كل قطرة ملك ينزل من السماء حتى يضعها حيث أمره الله عز و جل "
وهذا أمر غيبي فما حجة المصنف في هذا ؟

الجواب : قد صرح المعترض في شرحه للبربهاري [1–390] أنه لم يثبت في هذا حديث عن النبي –ﷺ– وأنه قد نقل قريب منه عن الحسن البصري والحكم بن عتيبة –رحمهما الله– ، ثم توقف المعترض عن قبول هذه الروايات (!)
لإحتمال كونها إسرائيلية (!)
فتأمل الفرق بين الموقفين
موقف المؤلف (=البربهاري)

وموقف الشارح (=المعترض)
حتى يتضح لك اختلاف المنهجين في هذا الباب

وكذلك أثبت البربهاري –رحمه الله– كون " أرواح الفجار والكفار في بئر برهوت " وهذه المسألة الغيبية لا أعرف فيها حديثاً مرفوعاً ثابتاً
إنما المُعَوَّل فيها على الثابت عن علي بن أبي طالب –ﷺ– كما في تفسير ابن أبي حاتم وغيره ، وقد روي شيء نحوه عن ابن جريج .

وكذلك أثبت البربهاري –رحمه الله– أن " البشارة عند الموت ثلاث بشارات يقال أبشر يا حبيب الله برضى الله والجنة ويقال أبشر يا عبد الله بالجنة بعد الانتقام ويقال أبشر يا عدو الله بغضب الله والنار "
بناءاً على قول ابن عباس –رضي الله عنهما– كما صرح بذلك
وهذه مسألة اعتقادية غيبية .

3– وكذلك أثبت المصنف أن " أول من ينظر إلى الله تعالى في الجنة الأَضِرَّاء "
ومن أراد أن يعرف حجة المصنف في هذا
فلينظر في السنة للالكائي –رحمه الله– فقد قال في تبويب له :
في أن أول من ينظر إلى الله العميان
ثم ساق بسنده حميدة بنت ثابت البناني قالت : أحدثكم حديثا ليس بيني وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا رجلين أحدهما أبي ، كان أنس ، وأبو ظلال في بيت ثابت ، فقال أنس : يا أبا ظلال متى فقدت بصرك ؟ قال : وأنا صبي لا أعقل
قال : فهل أحدثك حديثا حدثنيه رسول الله صلى الله عليه وسلم يرويه عن جبريل ، وجبريل يرويه عن ربه

قال : يا جبريل ما جزاء من سلبت كريمتيه ؟
قال : سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا
قال : « جزاؤه الخلود في داري والنظر إلى وجهي »

وهذا ليس نصاً على ما جاء في التبويب
إنما النص في الباب ما ساقه بعد هذا الحديث بسنده عن الحسن –رحمه الله– قال [أول من ينظر إلى وجه الرب تبارك وتعالى الأعمى]

وهذا أثر مقطوع !
وعليه أثبت اللالكائي والبربهاري –فيما يظهر– عقيدة غيبية !

بينما قد قال المعترض في شرحه للسنة عن هذه المسألة : هذا التفصيل .. لا أعرفه لا أعرف له دليلاً ! ا.هـ المراد

قلت : نعم على طريقة الظاهرية لا دليل عليه !

ولتأثر المعترض بهذه الطريقة أخذ يرد الآثار التي أوردها البربهاري –رحمه الله– في آخر شرحه للفضيل بن عياض –رحمه الله– لعدم فهمه لها
ولعجلته المعهودة في دفع ما لا يعقل !

كما فعل ذلك مع كلمة أحمد –رحمه الله– في الخوارج من أنهم [هم المرجئة]
فقال المعترض في مجموعه [9–337] : أما ما ينسب إلى إلامام أحمد رحمه الله من أنه قال الخوارج مرجئة فأنا الى الآن مستشكله ومستبعد ثبوته عن الامام أحمد رحمه الله ..
ا.هـ المراد

وقد رد إمام الطائفة الثاني (=عُبيد الجابري) –ومن معه– على ربيع قوله هذا فقالوا :
ورد عن الإمام أحمد – رحمه الله – القول بأن الخوارج هم المرجئة فما كان ينبغي التشنيع على أخيكم في هذه المسألة وسلفه الإمام أحمد – رحمه الله – **ولا نعلم أن أحداً أنكر على الإمام أحمد هذا أو استشكله** ، ليس في المسألة مخالفة للأوجه الصحيحة ولا خبط ولا خلط فيها ؛ لأن هناك قواسم مشتركة بين الخوارج والمرجئة لا تخفى على أمثالكم ا.هـ

ثم إن هذا لم يتفرد به أحمد –رحمه الله– بل قد ورد عن الثوري وعبدالله بن المبارك – رحمهما الله– وغيرهما من أهل العلم .

والمقصود أن هذه المسائل العقدية أثبتها البربهاري بناءاً على الآثار الموقوفة أو المقطوعة في "السنة"والتي هي رسالة لطيفة الحجم كما هو معلوم
فما بالكم لو تتبعت تصانيف الأئمة لهذا الغرض !
لاشك أن الأمر سيطول

4– وأختم بذكر مثال يزيد المقصود بياناً :
وهو الذي انحرف فيه المعترض عن إجماع السلف
ألا وهو قول الأئمة بأثر مجاهد (=وهو تابعي) في إثباتهم لقعود النبي –صلى الله عليه وسلم– على العرش مع الرب سبحانه وإجماعهم على ذلك
وتشديدهم النكير على من يرد هذا الأثر المقطوع !
وقد رد المعترض هذا الأثر زاعماً ضعفه !
وزعم أنه يحتمل أن يكون إسرائيلية !

ويجاب عن هذا الكلام بوجوه :

الوجه الأول : أن الأثر ثابت لا مِرْيَة في ثبوته

فقد ثبت من طرق عن ليث بن أبي سُلَيْم عن مجاهد

وليث صدوق في حفظه شيء ومثله يمشى في الموقوفات

خاصة إن كان يروي عن شيخه مباشرة

والمشكلة عند كثير من المعاصرين الذين يسطون على كتب السلف باسم التحقيق !

أنهم يظنون أن التصحيح والتضعيف أشبه بالعمليات الحسابية !

فمثلاً يظن كثير من هؤلاء أن الراوي إذا كان ضعيفاً فحديثه ضعيف مطلقاً !

وهم في هذا غالباً ما يعتمدون على بعض المختصرات في كتب التراجم

ومنها ينطلقون في التصحيح والتضعيف (=تخبطهم) مثل كتاب التقريب لذاك العسقلاني

، فيجدون مثلاً قوله عن ليث إنه "صدوق اختلط جدا و لم يتميز حديثه فترك" !

وبالتالي فهو ضعيف ! بل متروك !

والحق أن القول بأن ليثاً متروك قول متروك ، والصحيح ما تقدم

على أن روايته عن مجاهد في التفسير صحيحة مقبولة بلا مرية
لأنها صحيفة منقولة فأمنا بذلك من سوء حفظه وبهذا زاد الأثر ثبوتاً

قال ابن حبان في الثقات (7 – 331): لم يسمع التفسير من مجاهد أحد غير القاسم بن أبي بزة وأخذ الحكم وليث بن أبي سليم وابن أبي نجيح وابن جريج وابن عيينة من كتابه ولم يسمعوا من مجاهد. ا. هـ

وعلى أن ليثاً لم ينفرد بهذا الأثر عن مجاهد أيضاً

بل قد تابعه عليه أبو يحيى القتات وعطاء بن السائب وجابر بن يزيد كما في السنة للخلال فالأثر صحيح ولا مرية في ذلك

وقد صدق الفوزان لما قال في شرحه للنونية (2 – 453) عن أثر مجاهد : **هذا حديث صحيح وإن كان يشوش على ضعاف الإدراك فلا عبرة بهم** لأنه لا يمكن أن يقال هذا الكلام من جهة الاجتهاد أو الرأي بل له حكم الرفع. ا.هـ المراد

ثم إن هذا الأثر قد صححه أحمد ، ولا يترك امرؤ قول أحمد رحمه الله
لقول المعترض أو المؤسس = الخاوي من الحجة العلمية
إلا من سفه نفسه

قال أبو يعلى في "إبطاله" : ذَكَرَ أَبُو بكر المروذي فِي مختصر كتاب الرد عَلَى من رد حديث مجاهد، سألت أَبَا عبد اللَّه عَن الأحاديث الَّتِي تردها الجهمية فِي الصفات والرؤية والإسراء وقصة العرش، فصححها أَبُو عبد اللَّه
وَقَالَ: قد تلقتها الأمة بالقبول تُمَرُّ الأخبار كَمَا جاءت. ا.هـ المراد

وهذه في الحقيقة جُرأة قبيحة !
أن تضعف مثل هذه الآثار التي تلقتها الأمة بالقبول بمثل تلك التعليلات الباردة
وقد قال المعترض في مجموعه [15–112] لما سئل عن أثر في سنده ضعف لكنه قد تُلُقِّي بالقبول قال : هذه القصة والله اعلم ليس فيها كذاب ولا متهم في بعض رواتها شيء من الضعف ثم تلقاها العلماء بالقبول ونصروا بها السنة **فمثل هذه تمشى** والحديث الضعيف اذا تلقي بالقبول ينجبر ويجب العمل به لأن الأمة لا تجتمع على ضلالة .. ا.هـ

الوجه الثاني : أما الزعم بأنه يحتمل أن يكون هذا الأثر إسرائيلية فيجاب عنه بأمرين :

الأمر الأول : يقال لقائله كما قال ابن عمر رضي الله عنهما [اجعل أرأيت باليمن]

وقال ابن مسعود ﷺ [إِيَّاكُمْ وَأَرَأَيْتَ أَرَأَيْتَ فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِأَرَأَيْتَ أَرَأَيْتَ]

بل الظاهر أن هذا الأثر له حكم الرفع

وقد أشار إلى ذلك ابن القيم –رحمه الله– في نونيته قائلاً :

واذكر كلام مجاهد في قوله *** أقم الصلاة وتلك في سبحان

في ذكر تفسير المقام لأحمد *** ما قيل ذا بالرأي والحسبان

إن كان تجسيماً فإن مجاهداً *** هو شيخهم بل شيخه الفوقاني

وشيخه الفوقاني هو ابن عباس –رضي الله عنهما– وهذا من فقهه –رحمه الله– لما علم أن مجاهداً قد تلقى التفسير عن الحبر –ﷺ– فالأصل –وخاصة في مثل هذا– أن يكون قوله في التفسير منه ﷺ ، وقد صرح بهذا الزرقاني في شرحه .

وقد قال ابن أبي شيبة : حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، عَن شِبْلٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَن مُجَاهِدٍ، قَالَ [عَرَضْت الْقُرْآنَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ثَلاثَ عَرْضَاتٍ] .

وقال: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، قَالَ: حدَّثَنَا مُحَمَّد بن إسحاق عن أبان بن صالح، عَن مُجَاهِدٍ، قَالَ [عَرَضْت الْقُرْآنَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ ثَلاثَ عَرْضَاتٍ أَقفهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ] . قال ذاك الذهبي في تذكرة الحفاظ: هذا حديث حسن الإسناد

وأخرج الطبري في تفسيره بسند جيد عن ابن أبي مُليكة قال: رأيت مجاهدًا يسأل ابن عباس عن تفسير القرآن، ومعه ألواحُه، فيقول له ابن عباس: [اكتب]

قال: حتى سأله عن التفسير كلِّه.

قال أبو يعلى في إبطاله : فإن قيل: مجاهد وابن سيرين ليسا بحجة ولا ممن يثبت بقولهما صفات لله تَعَالَى !

قيل: إثبات الصفات لا تؤخذ إلا توقيفا

لأنه لا مجال للعقل والقياس فيه

فإذا روي عن بعض السلف فيه قولا، علم أنه قاله توقيفا ا.هـ

الأمر الثاني : لو سلم جدلاً أن هذا الأثر والذي فيه إثبات للقعود إسرائيلي

فيقال إن " شرعنا وشرع غيرنا سواء في الصفات، لأن صفاته لا تختلف باختلاف الشرائع "كما قال أبو يعلى فلا ضير حينها

وقد قال أبو العباس ابن تيمية في بيان التلبيس عن حديث آخر –يصدق على أثر مجاهد الكلام المذكور فيه– قال : **إن هذا مما لا غرض لأهل الكتاب في افترائه على الأنبياء بل المعروف من حالهم كراهة وجود ذلك** في كتبهم وكتمانه وتأويله

كما قد رأيت ذلك مما شاء الله من علمائهم

ومع هذا الحال يمتنع أن يكذبوا كلاماً يثبتونه في ضمن التوراة وغيرها وهم يكرهون وجوده عندهم . ا.هـ

الوجه الثالث : أن المعترض كان المتعين عليه أن يلزم غرز الأئمة

وأن لا يتخطاهم احتجاجاً بأمثال الذهبي من المتأخرين !

فإن انحراف المتأخر عن إجماع المتقدم غير مؤثر فيه بالإجماع !

وقد أجمع السلف على القول بأثر مجاهد وتلقيه بالقبول

قَالَ ابن عمير: سمعت أحمد بْن حنبل سئل عَن حديث مجاهد يقعد مُحَمَّدا عَلَى العرش فَقَالَ: قد تلقته العلماء بالقبول، نسلم الخبر كَمَا جاء ..

و قال الخلال في السنة : قَالَ إِبْرَاهِيمُ الأَصْبَهَانِيُّ : هَذَا الْحَدِيثُ حَدَّثَ بِهِ الْعُلَمَاءُ مُنْذُ سِتِّينَ وَمِئَةِ سَنَةٍ ، وَلاَ يَرُدُّهُ إِلاَّ أَهْلُ الْبِدَعِ

قال الخلال أيضاً : قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّاغَانِيُّ : لاَ أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِمَّنْ تَقَدَّمَ ، وَلاَ فِي عَصْرِنَا هَذَا إِلاَّ وَهُوَ مُنْكِرٌ لِمَا أَحْدَثَ التِّرْمِذِيُّ مِنْ رَدِّ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلٍ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ {عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا} قَالَ : يُقْعِدُهُ عَلَى الْعَرْشِ

وقال الآجري في الشريعة : حديث مجاهد في فضيلة النبي ﷺ ، وتفسيره لهذه الآية : أنه يقعده على العرش ، **فقد تلقاها الشيوخ من أهل العلم والنقل لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تلقوها بأحسن تلق** ، وقبلوها بأحسن قبول ، ولم ينكروها ، وأنكروا على من رد حديث مجاهد إنكارا شديدا . ا.هـ

و قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى : إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا **فَقَدْ حَدَثَ الْعُلَمَاءُ الْمَرْضِيُّونَ وَأَوْلِيَاؤُهُ الْمَقْبُولُونَ** : أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُجْلِسُهُ رَبُّهُ عَلَى الْعَرْشِ مَعَهُ

رَوَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ ؛ فِي تَفْسِيرِ : { عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا } وَذَكَرَ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهٍ أُخْرَى مَرْفُوعَةٍ وَغَيْرِ مَرْفُوعَةٍ

قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ : وَهَذَا لَيْسَ مُنَاقِضًا لِمَا اسْتَفَاضَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ مِنْ أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ هُوَ الشَّفَاعَةُ بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ مِنْ جَمِيعِ مَنْ يَنْتَحِلُ الْإِسْلَامَ وَيَدَّعِيه لَا يَقُولُ إنَّ إجْلَاسَهُ عَلَى الْعَرْشِ مُنْكَرٍ- وَإِنَّمَا أَنْكَرَهُ بَعْضُ الْجَهْمِيَّة وَلَا ذَكَرَهُ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ مُنْكَرٌ . ا.هـ

وتأمل قوله [إنما أنكره بعض الجهمية] لتعلم اتفاق السلف على القول به .

وقال في الدرء : حديث قعود الرسول صلى الله عليه و سلم على العرش رواه بعض الناس من طرق كثيرة مرفوعة وهي كلها موضوعة وإنما الثابت أنه عن مجاهد وغيره من السلف **وكان السلف والأئمة يروونه ولا ينكرونه ويتلقونه بالقبول** ... ا.هـ

والظاهر أن المعترض قد تأثر بقول شيخه المؤسس (=الألباني) في رده لهذا الأثر
فقد رده المؤسس رداً شديداً حتى زعم أنه " أثر منكر .. !!
لأنه يتضمن نسبة القعود على العرش لله عز وجل !
وهذا يستلزم نسبة الاستقرار عليه !
وهذا مما لم يرد !
فلا يجوز اعتقاده ونسبته إلى الله عز وجل " ا.هـ
بل وصل الأمر به إلى أن قال " رواية الأحاديث الضعيفة من بعض المحدثين هو مما **يعاب عليهم** من قبل المخالفين لهم وإن كان هؤلاء يفعلون ما هو أسوأ من ذلك كما أوضحه شيخ الإسلام في الكلام الذي أحلناك عليه آنفا

ومن أشهر من أخذ ذلك عليهم في هذا العصر ويتخذه حجة في تسخيفهم وتضليلهم الشيخ الكوثري المعروف بعدائه الشديد لأهله السنة والحديث ونبزه إياهم بلقب **الحشوية والمجسمة** وهو في ذلك ظالم لهم مفتر ولكن – والحق يقال – **قد يجد أحيانا** (!!) في ما يرويه بعضهم من الأحاديث والآثار **ما يدعم به فريته** (!!) مثل الحديث المروي في تفسير قوله تعالى : { عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا } قال : يجلسني على العرش " ا.هـ المراد

فالله الموعد

{ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ }

الوجه الرابع : ما نقله المعترض عن الأعمش أنه قال عن تفسير مجاهد : أخذها من أهل الكتاب !

لم أقف عليه مسنداً بهذا اللفظ ، ولكن أخرجه ابن سعد في الطبقات بنحوه

فقال : أَخبَرنا أَبو بَكر بن عَيّاشٍ، قالَ: قُلتُ لِلأَعمَشِ: ما لَهُم يَتَّقونَ تَفسيرَ مُجاهدٍ؟

قالَ: كانوا يَرَونَ أَنَّهُ يَسأَلُ أَهلَ الكِتاب.

قالَ: وقالَ غَيرُ أَبي بَكرٍ : كانوا يَرَونَ أَن مُجاهدًا يُحَدِّثُ عَن صَحيفَة جابرٍ.

وأقول : أولاً : سؤال أهل الكتاب لا يعني بالضرورة التحديث أو النقل عنهم

ثانياً : التحديث عن بني إسرائيل قد أذن به النبي -ﷺ- فقال [حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ] فليس الأمر عيباً

ثالثاً : أن أبابكر قد خولف في هذا اللفظ كما ذكر ابن سعد
وهو وان كان ثقة إلا أن له أغلاطاً
كما قال أحمد -رحمه الله- : ثقة ، و ربما غلط
وقال في رواية أخرى : كثير الخطأ جدا ، قلت : كان فى كتبه خطأ ؟
قال : لا ، كان إذا حدث من حفظه .

رابعاً : أن هذا القول الذي ذكره الأعمش -ان ثبت عنه- فقد خولف في معناه فإن مجاهداً -رحمه الله- قد ذكر مصدر أخذه للتفسير وهو الثقة الصادق بالاتفاق رحمه الله
قال أبوالعباس ابن تيمية : **وَمِنْ التَّابِعِينَ مَنْ تَلَقَّى جَمِيعَ التَّفْسِيرِ عَنْ الصَّحَابَةِ كَمَا قَالَ مُجَاهِدٌ** عَرَضْت الْمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أُوقِفُهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ مِنْهُ وَأَسْأَلُهُ عَنْهَا وَلِهَذَا قَالَ الثَّوْرِيُّ : إذَا جَاءَك التَّفْسِيرُ عَنْ مُجَاهِدٍ فَحَسْبُك بِهِ وَلِهَذَا يَعْتَمِدُ عَلَى تَفْسِيرِهِ الشَّافِعِيُّ وَالْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُمَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ أَحْمَد وَغَيْرُهُ مِمَّنْ صَنَّفَ فِي التَّفْسِيرِ يُكَرِّرُ الطُّرُقَ عَنْ مُجَاهِدٍ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ ا.هـ المراد

خامساً : أن الواجب إحسان الظن بمجاهد رحمه الله
والزعم أن هذا الأثر من المنكرات المأخوذة من أهل الكتاب مناف لهذا

قال الترمذي -رحمه الله- في جامعه : وَأَمَّا الَّذِي رُوِيَ عَنْ **مُجَاهِد** وَقَتَادَةَ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ العِلْمِ أَنَّهُمْ فَسَّرُوا القُرْآنَ، **فَلَيْسَ الظَّنُّ بِهِمِ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي القُرْآنِ أَوْ**

فَسَّرُوهُ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَوْ مِنْ قِبَلِ أَنْفُسِهِمْ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُمْ مَا يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا، أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا مِنْ قِبَلِ أَنْفُسِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ. ا.هـ

وقديماً قيل "لا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا ذوو الفضل"

سادساً : لو كان مجاهد –رحمه الله– يحدث عن بني إسرائيل في بعض ما يذكره في التفسير كقوله عن كلب أصحاب الكهف أن اسمه [قطمور] ونحو ذلك

فهذا لو قيل فهو قريب محتمل

لكن أن يقال أنه يحدث في صفات الرب تعالى عنهم بما هو باطل منكر !

ثم يأتي الأئمة ويتلقون قوله الباطل المأخوذ من تحريف أهل الكتاب بالقبول !

ولا يكتفون بذلك بل ويبدعون من رده ولم يُسلم به !

بل ويصنفون الكتب والأبواب في ذلك !

فهذا وربي من أعظم ظن السوء بالسلف لو كانوا يعقلون

ومن أراد المزيد حول هذا الأثر المبارك فليرجع إلى كتاب السنة للخلال رحمه الله فإن فيه ما يقر أعين أهل السنة و يسخن أعين الجهمية ومن شابههم

والآن وبعد بيان ما في عنوان مقال المعترض من بطلان

أنتقل لبحث ما جاء في ثنايا المقال من مخالفات ومغالطات ، وبالله التوفيق .

قال المعترض : " فقد كثرتْ المخالفات لكتاب الله وسنة رسوله –ﷺ– ولمنهج السلف الصالح وأصولهم المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله من أناس يدّعون أنهم على منهج السلف، وهم ما بين غال يتجاوز حدود منهج السلف، وما بين جاف مقصر تقصيراً

شنيعاً في الالتزام بمنهج السلف والتمسك به، وكلهم عن صراط الله المستقيم ناكبون، وعنه شاردون.

ومنهم عادل آل حمدان في تعليقاته على عدد من كتب العقائد، فإنه يتشبث بالأحاديث الضعيفة، بل وببعض الإسرائيليات الباطلة، وفي هذا المقال سأناقشه في بعض تعليقاته على كتاب "إثبات الحد لله" لمؤلفه أبي القاسم الدشتي –رحمه الله.- " ا.هـ المراد

وهذا الكلام فيه طعن بيّنٌ في جماعة من الأئمة !

فإنه صرح بأن ممن نكب وشرد عن الصراط المستقيم من يتشبث بالأحاديث الضعيفة – في دعواه– والإسرائيليات الباطلة –بزعمه– وأن من هؤلاء عادل الغامدي –وفقه الله– ثم ذكر في مقاله أنموذجاً من هذه الأحاديث الضعيفة والإسرائيليات المنكرة التي يشتب بها الناكبون الشاردون !

فذكر حديث الاستلقاء وأثر كعب الأحبار –رحمه الله– في هذا المعنى !

وعليه يكون كل من أورد هذه الآثار –التي في هذا المعنى– في كتب الاعتقاد

أو صححها ممن يصدق عليه ذاك الوصف الجائر !

وهذا مقتضى كلامه ، سواءاً أقر بذلك أو لم يقر به !

فليس هذا بنافعه إلا أن يتوب إلى الله تعالى من ظلمه لأهل السنة

ورميه لهم بما يخالف الواقع والصدق ويأتيك بإذن الله بعض ذلك .

وقد حدث بهذه الآثار –الواردة في مسألة الاستلقاء– وصححها غير واحد من أهل العلم ، وهؤلاء كلهم يشملهم ذاك الوصف الجائر الذي أطلقه المعترض شاء أم أبى !!

فممن صحح هذا الحديث أو حدث به أو بما يشير إليه إشارة ظاهرة :

1- ابن أبي شيبة رحمه الله [المتوفى 235]

فقد أخرج في مصنفه أثر كعب بن عجرة -ﷺ- [إن هَذَا لاَ يَصْلُحُ لِبَشَرٍ]

وفيه إشارة صريحة إلى حديث قتادة ﷺ

وأخرج أيضاً قول كعب الأحبار -رحمه الله- [ضَعْهَا فَإِنَّ هَذَا لَا يَصْلُحُ لِبَشَرٍ]

2- وعثمان بن سعيد الدارمي [المتوفى 280]

فقد دفع تأويل المريسي لهذا الحديث

ولم " يقف شعره من الوقوف عليه "كما حصل للمؤسس !

ولم يعلم (!) أن هذا الحديث " من أشد المنكرات التي يرفضها منهج السلف "

كما قال المعترض بجرأته المذمومة

3- ابن أبي عاصم رحمه الله [المتوفى 287]

فقد رواه السنة ولم يقل أن هذا الحديث " منكر المتن .. "كما قال إمام الطائفة !

ويبدو أن ابن أبي عاصم لم يعلم (!) أن هذا الحديث " فيه وصف الله بما لا يليق بجلاله وعظمته "كما قال المعترض (!) بحذلقته المتكررة على الأئمة

وهذا المعارض المتفيقه في الحقيقة لا يعرف ما يليق بالله تعالى !

وما لا يليق به سبحانه !

فقد قال في مجموعه [1–50] عن الله تعالى : خلوه من الغضب نقص (!)، وخلوه من الاستواء على عرشه هذا نقص (!) يتعالى ويتنزه عنه ربنا جل وعلا . ا.هـ المراد

والغضب صفة فعلية يفعلها الرب متى شاء سبحانه
وهو غضب يليق بجلاله

قال صالح آل شيخ –وهو من المعتبرين عند هذه الطائفة– في شرحه للواسطية :
الصفات الفعلية ، ونعني بالصفات الفعلية التي يتصف الله جل وعلا بها بمشيئته وقدرته ، **يعني أنه ربما اتصف بها في حال وربما لم يتصف بها مثل صفة الغضب مثلا** ، فالله جل وعلا ليس من صفاته الذاتية الغضب فإنه يغضب ويرضى ، يغضب حينا ويرضى حينا وهذا كما جاء في آية سورة طه قال جل وعلا " ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى "، وهنا الغضب يحل وهذا أيضا جاء مبينا في حديث الشفاعة أنه عليه الصلاة والسلام قال " إن ربي قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله " وهذا باب واسع ، مثل الاستواء فإن الاستواء صفة فعلية باعتبار أن الله جل وعلا لم يكن مستويا على العرش ثم استوى على العرش ، وهذا باب واسع ، وهذا يسمى عند كثير من العلماء يسمى بالصفات الاختيارية
وهي التي نفاها ابن كُلَّاب ومن شابهه وأخذ نهجه من الأشاعرة والماتريدية ونحوهم كما سيأتي تفصيله إن شاء الله في مواضعه ا.هـ المراد

ولازم قول المعترض أن الرب لا يزال فيما لم يزل غاضباً !
إذ خلو هذا الوصف عنه نقص ! عند المعترض الجاهل
وهذا القول لا أعرف أحداً من السلف والأئمة قاله فكفى به محدثة وضلالاً مبيناً

وكذلك الاستواء فإن الرب سبحانه "لما فرغ من خلق مَا أحب اسْتَوَى على الْعَرْش" كما قال ابن مسعود ﷺ

قال ابن عثيمين في مجموعه [1–124] : الصفات الذاتية فيراد بها الصفات اللازمة لذاته تعالى، التي لم يزل ولا يزال متصفاً بها مثل الحياة، والعلم، والقدرة، والعزة، والحكمة، والعظمة، والجلال، والعلو ونحوها من صفات المعاني، وسميت ذاتية للزومها للذات، ومثل اليدين، والعينين، والوجه، وقد تسمى هذه بالصفات الخبرية.

وأما الصفات الفعلية فهي التي تتعلق بمشيئته، **وليست لازمة لذاته لا باعتبار نوعها، ولا باعتبار آحادها، مثل الاستواء على العرش**، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين العباد يوم القيامة فهذه الصفات صفات فعلية تتعلق بمشيئته، إن شاء فعلها، وإن شاء لم يفعلها . ا.هـ

ولازم هراء المعترض أن الرب تعالى كان قبل استوائه ... !!!

فـ {انْظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُبِينًا}

وقال المعترض في مجموعه [2–51] : فصفات الله تليق بجلاله ليست كصفات المخلوقين ولانسميها أعراضاً وهم سموها أعراضاَ لينفوها ويعطلوها **وهي ليست أعراضاً** إنما هي صفات كمال ... ا.هـ المراد

وهذا النفي ليس من قول السلف وأئمة الدين

وذلك لأن نفي العرض نفي يحتمل حقاً وباطلاً

وقد قال ابن تيمية درء تعارض العقل والنقل : فطريقة السلف والأئمة أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل .. ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقا وباطلا نسبوه إلى البدعة أيضا، وقالوا: إنما قابل بدعة ببدعة وردَّ باطلا بباطل . ا. هـ

وقال ابن تيمية في بيان التلبيس : وأما الخوض في الأعراض والأجسام كما خاض فيه المتكلمون كقولهم ليس بجسم ولا عرض ونحو ذلك فأول من ابتدعه في الإسلام الجهمية وأتباعهم من المعتزلة لا يعرف في هذه الأمة حدوث القول في الله بأنه ليس بجسم ولا جوهر ونحو ذلك من جهة هؤلاء .. وهذا أصل علم الكلام الذي أطبق على ذمه أئمة الإسلام من الأولين والآخرين .. والسلف والأئمة لم يثبتوا هذه الأسماء لله ولا نفوها عنه لما في كلٍّ من الإثبات والنفي من الابتداع في الدين من إجمال واشتراك ويثبت به باطل وينفي به حق ..ا.هـ

ومن سوء أدب المعترض فيما يتعلق بالله سبحانه قوله : لكن ما عرف، لا حاكم، لا حاكم إلا الله بس، **ربّي بس عسكري كبير**، ما يُعْبَدُ ؟ ، وما فيه عبادة ؟ نستغفر الله، ونتوب إليه، والله يصورا ربّي كأنه حاكم كبير، كأنه بس جاء يحكم

http://ar.salafishare.com/weB

" ربّي بس عسكري كبير، ما يُعْبَدُ ؟! " !!!

أهكذا تكون الردود على أهل الباطل ؟!!

أهكذا تضرب الأمثال ؟!!

{ مَا لَكُمْ لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً }
قال مجاهد –رحمه الله– [لا تبالون عظمة ربكم]

وفي مثل هذا قال جعفر بن مُحَّد –رحمهما الله– [إذا بلغ الكلام إلى الله فأمسكوا]
وقال سفيان الثوري –رحمه الله– [إياكم والكلام في ذات الله]

ومن تعظيم السلف لله تبارك وتعالى حال ذكره قول مطرف –رحمه الله– [لِيُعَظَّمْ جَلَالُ اللَّهِ فِي صُدُورِكُمْ فَلَا تَذْكُرُوهُ عِنْدَ مِثْلِ هَذَا :
يَقُولُ أَحَدُكُمْ لِلْكَلْبِ وَالْحِمَارِ وَالشَّاهِ اللَّهُمَّ اخزه] !!

و والله إن من المضحكات المبكيات أن يأتي من يتلفظ بمثل هذه الألفاظ ثم تراه :
يتحذلق على الأئمة فيقول هذا يليق وهذا لا يليق !
وهذا الحديث منكر جداً وتمشيته تخالف منهج السلف !
ومع هذا كله فهو إمام أشم عنده أتباعه وهذا لاينقص من قدره ألبتة !
فنعوذ بالله من الإرجاء

4– عبدالله بن أحمد –رحمهما الله تعالى– [المتوفى 290]
فقد حدث بهذا الحديث كما ذكر ذلك أبو موسى المديني رحمه الله

ولم يقل أن هذا الحديث " يستشم منه رائحة اليهودية ! .. وهذا المعنى يكاد يكون صريحا في الحديث فإن الاستلقاء لا يكون إلا من أجل الراحة "
كما قال ذلك مؤسس الطائفة (= الالباني) !!

والذي يظهر من كلام الألباني أن مما دفعه لتضعيف هذا الحديث

استنكاره لمتنه بسبب فهمه الأعجمي له (!)

والذي هو في الحقيقة موافق لفهم الجهمية في جانب معين (!)

لأنه لما فهم من الحديث التشبيه استنكره زاعماً تنزيه الرب من النقص (!)

وهكذا صنع الجهمية أيضاً (!)

لما فهموا من النصوص التشبيه أولوها أو ضعفوها بزعم التنزيه (!)

وما عسى الألباني أن يجيب لو قال له قائل :

إن إثبات الاستواء بعد خلق السماوات والأرض يكاد يكون صريحاً في كونه لأجل الراحة (!) فكيف تثبت الاستواء إذاً ؟!!

فانظر كيف يفتح هؤلاء المتطفلون على العلم الباب للزنادقة !

والحق أن هذه اللوازم ليست بلازمة في المخلوقات !

فكيف تستلزم في حق الجبار القهار المتكبر سبحانه وتعالى !

أخرج الطبري في تفسيره بسند جيد عن قتادة قال [المتكبر يعني عن كل سوء].

فمعلوم أنه ليس كل مخلوق يستوي أو يستلقي أو يتكئ ليرتاح من تعب !

فقد أخبر الله تعالى أن أهل الجنة { فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَّكِئُونَ }

هذا مع كونه سبحانه قد أخبر عنهم أنهم :

{لَا يمسهم فِيهَا نصب} أي : تعب ومشقة

ولو كان هذا لازماً للمخلوق فيقال :   لَوْ قُدِّرَ أَنَّ هَذَا هُوَ حَقِيقَةُ استلقاء المخلوق لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَكُونَ استلقاء اللَّهِ تَعَالَى مِثْلَ استلقاء المخلوق

كَمَا أَنَّ حَقِيقَةَ ذَاتِ اللَّهِ لَيْسَتْ مِثْلَ ذَاتِنَا

فَلَيْسَ هُوَ مُمَاثِلًا لَنَا: لَا لِذَاتِنَا وَلَا لِأَرْوَاحِنَا وَصِفَاتُهُ كَذَاتِهِ.

5- الطبري رحمه الله [المتوفى 310]

فقد أخرج قول كعب –رحمه الله– في تفسيره [ربنا على العرش متكيء واضع إحدى رجليه على الأخرى]

والذي فيه إشارة إلى معنى الحديث

بل وفيه مطابقة له في شطره الثاني

فالطبري لم يعظم الله في صنيعه هذا كما أشار المعترض إلى ذلك (!!)

فقد قال " في أثر كعب إضافة منكر إلى منكر عند من يعظم الله " !

فسبحان الله ما أوقح وأجرأ هذا المعترض

6- الطبراني رحمه الله [المتوفى 360]

فقد روى هذا الحديث في معجمه الكبير

ولم يقل أن هذا الحديث " لا يليق بجلال الله " كما قال المعترض !

7- أبي مُحَمَّد الخلال رحمه الله [المتوفى 439]

فقد قال عن الحديث : هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ، وَهُمْ مَعَ ثِقَتِهِمْ شَرْطُ الصَّحِيحَيْنِ مُسْلِمٍ وَالْبُخَارِيِّ

ولم يقل كما قال المعترض " الحفاظ الذين ضعّفوا حديث الاستلقاء لعلى الحق والصواب، وإنهم لعلى منهج السلف "

يعني أن من لم يضعفه فليس على منهج السلف في صنيعه هذا !!

ولم يقل أيضاً كما قال سفيه سوهاج (=آل ماضي) –وهو من أتباع المدخلي– عمن يروي هذا الحديث "هؤلاء يريدون أن يشحنوا عقيدة الأمة بالكذب والافتراء والأحاديث الواهية والضعيفة "

8- أبو موسى المديني رحمه الله [المتوفى 581]

فقد ذكر طرق حديث أبي قتادة ﷺ

وذكر شواهده في الآثار عن ابن عباس وابن مسعود ﷺ

وعن كعب الأحبار رحمه الله

وقال عن حديث قتادة –ﷺ– : ورواةُ هذا الحديث من طريق قتادة وشداد عامتهم من رجال الصحيح

ولم يقل أن " الله جل وعلا ينزه عما في حديث أبي قتادة من النكارة "كما قال المعترض !

9- عبدالمغيث الحربي رحمه الله [المتوفى 583]

إذ صحح حديث قتادة ﷺ

وقال : إِذَا رددنَاهُ، كَانَ فِيْهِ إِزرَاء عَلَى مَنْ رَوَاهُ ا.هـ المراد

ولم يعلم بالوعيد ! الذي ذكره المعترض "ماذا سيقول غداً إذا سئل عن تصحيح كلام باطل نُسب إلى رسول الله –ﷺ " فما أوقح هذا المعترض

10– الدشتي رحمه الله [المتوفى **661**]

إذ أورد كلام أبي موسى المديني واحتج بحديث قتادة –رضي الله عنه–

وقال : فهذا الحديث نص عن النبي – صلى الله عليه وسلم – على أنَّ للهِ عَزَّ وَجَلَّ حَد

. ا.هـ المراد

فهو بهذا يسير على خلاف طريقة أهل السنة المحققين (=عند المعترض!)

إذ هو من المغامرين في عقيدته !

لأنه نسب هذا الحديث إلى رسول الله ﷺ !

فقد قال المعترض " لا ينبغي للمؤمن أن يغامر في نسبة هذا الحديث الشديد النكارة إلى رسول الله –ﷺ–، لا سيما وهو في باب الاعتقاد وفي صفات الله –جلَّ وعلا " ا.هـ المراد

11– ابن المحب رحمه الله [المتوفى **737**] تلميذ ابن تيمية

إذ روى في كتابه الصفات حديث قتادة

وإنما ذكر تضعيف بعض أهل العلم لحديث قتادة رضي الله عنه

ولم يقل أن متنه منكر !

وأنه لا يليق بجلال الله !

فضلاً عن أن يقف شعر بدنه من ذلك !

بل وقبل هؤلاء كلهم

1- قتادة بن النعمان ﵁ [المتوى 23]

2- كعب بن عجرة ﵁ [51 وقيل 52] إذ أشار إلى معنى الحديث

3- كعب الأحبار رحمه الله [المتوفى 34]

4- وكل من حدث أو صحح هذه الأحاديث والآثار من رواة ومحدثين ومصنفين !

لأن " تمشيتهم وتصحيحهم، لهذا الحديث مخالف لمنهج السلف ومقاصدهم النبيلة "كما قال المعترض !!!

ونذكِّر المعترض بقوله في مجموعه [8-472] : والناس يعلمون أن **أهل الحديث أشد الناس محاربة للتشبيه والتجسيم** وأنهم هم الذين واجهوا افتراءات الكذابين والوضاعين من أصناف الفرق ولاسيما الروافض. ا.هـ المراد

فأين محاربتهم للتشبيه إذا كانوا يوردون حديثاً في كتب العقائد حديثاً فيه ما لايليق بالله (!) ومتنه منكر جداً (!)

وبعضهم يصححه

والآخر يذكر طرقه وشواهده

وهو حديث " يستشم منه رائحة اليهودية ! ..

وهذا المعنى يكاد يكون صريحا فإن الاستلقاء لا يكون إلا من أجل الراحة "كما قال مؤسس فرقتكم ؟!!

والحاصل أن هذه الحملة على هؤلاء الأئمة من هذا المعترض من جنس حملات : ذاك الخوثري

وحسن بن فرحان المالكي الرافضي

وحسن السخاف الجهمي

ومُحَّد بن سعيد القحطاني الآرائي الخسيس

على أئمة السلف وأهل الحديث

ولا تعجب فقد شابه المعترضُ الخوثريَّ والمالكي والقحطاني في غير هذا أيضاً (!)

كما حصل منه في تحمسه في الدفاع عن أبي جيفة

والحط على من يأخذ بأقوال الأئمة فيه

فقد قال المعترض في مجموعه [9-471] أن من أقوال الحدادية (=المبتدعة عنده) :

10 – لعن المعين حتى إن بعضهم يلعن أبا حنيفة وبعضهم يكفره .. ا.هـ المراد

وهو في هذه الكلمة ذكر ثلاثاً من انحرافات (!) الحدادية (!)

الأمر الأول : لعن المعين ، والذي هو قول عمر بن عبدالعزيز ومالك و يزيد بن هارون وأبي نعيم و أحمد بن حنبل –في رواية– وأبي أسامة المكي وغيرهم !

فهؤلاء هم سلف الحدادية !!

فمن سلف المعترض في جعله لهذا القول من أقوال أهل الضلال ؟!!

نسأل الله العافية من الهوى

الأمر الثاني : لعن أبي جيفة ، هذا وقد قال عبدالله في السنة : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَتَّابٍ الْأَعْيَنَ، ثنا مَنْصُورُ بْنُ سَلَمَةَ الْخُزَاعِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ [يَلْعَنُ أَبَا حَنِيفَةَ]

قَالَ أَبُو سَلَمَةَ [وَكَانَ شُعْبَةُ يَلْعَنُ أَبَا حَنِيفَةَ]

فهؤلاء هم سلف الحدادية في هذا !

فمن سلف المعترض في جعله لهذا القول من أقوال أهل الضلال ؟!!

الأمر الثالث : تكفير بعضهم لأبي جيفة ، وقد أخرج ابن بطة واللالكائي عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، قَالَ: قَالَ حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ [أَبْلِغْ أَبَا حَنِيفَةَ الْمُشْرِكَ أَنِّي مِنْهُ بَرِيءٌ]

ولو كان هذا القول ضلالة في اعتقاد راويه لما جاز له روايته دون بيان ذلك

وقد رواه سفيان الثوري –رحمه الله– ومن بعده من أهل العلم كعبدالله بن أحمد وابن بطة واللالكائي –رحمهم الله– وغيرهم .

وقد أخرج عبدالله بسنده عن أبي جعفر بن سليمان ، قال [كان والله أبو حنيفة كافرا جهميا يرى رأي بِشْر بن موسى] وقع تصحيف في الأصل

وبسنده عن سفيان الثوري ، يقول [استتيب أبو حنيفة من كلام الزنادقة مرارا]

وقد اختلف أهل العلم في توبته من التجهم والقول بخلق القرآن

والمقصود أن هؤلاء هم سلف من يكفره

فمن سلف المعترض في تبديع من يأخذ بقول هؤلاء ؟!!

وهذا الدفاع عن ذاك الآرائي أوقع المعترض في هوة سحيقة ومغالطات شنيعة ، فمن ذلك :

1- قوله في مجموعه [9-753] : قال العلامة الشيخ صالح الفوزان في "التعليقات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية" (25 - 26): "وهذا من حفظ الله تعالى لهذا الدين، وعنايته بهذا الدين، أن قيض له حملة أمناء يبلغونه كما جاء عن الله وعن رسوله، ويردون تأويل المبطلين وتشبيه المشبهين، وصاروا يتوارثون هذه العقيدة خلفًا عن السلف. **ومن جملة السلف الصالح الذين كانوا على الاعتقاد الثابت عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه والتابعين، من جملتهم الأئمة الأربعة الإمام أبو حنيفة**، والإمام مالك، والإمام الشافعي، والإمام أحمد، وغيرهم من الأئمة الذين قاموا بالدفاع عن العقيدة وتحريرها، وبيانها وتعليمها للطلاب... ا.هـ المراد

فأبو حنيفة كان على اعتقاد الصحابة والتابعين بل و على اعتقاد .... !

هكذا قال الفوزان وأقره المدخلي =الذيْن وقعا في هذا الصنيع

بكذب مبين

وظلم شنيع

وغش أثيم

أبو حنيفة الذي يقول (لَوْ أَنَّ رَجُلًا عَبَدَ هَذِهِ النَّعْلَ (!) يَتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ لَمْ أَرَ بِذَلِكَ بَأْسًا) على اعتقاد الصحابة -رضي الله عنهم- بل و ... !

أبو حنيفة الذي يقول (إيمان إبليس وإيمان أبي بكر الصديق رضي الله عنه واحد ، قال أبو بكر : يا رب ، وقال إبليس : يا رب)

على اعتقاد الصحابة –ﷺ– بل و .... !!!

أبو حنيفة الذي يقول (عمن يقول " أشهد أن محمد بن عبد الله نبي ولكن لا أدري هو الذي قبره بالمدينة أم لا ! " مؤمن حقا)

على اعتقاد الصحابة –ﷺ– بل و .... !

أبو حنيفة الذي يقول (لو أدركني رسول الله صلى الله عليه وسلم لأخذ بكثير من قولي)

على اعتقاد الصحابة –ﷺ– بل و .... !

أبو حنيفة الذي (استقبل الآثار والسنن بردها برأيه) كما قال حماد بن سلمة رحمه الله ،

على اعتقاد الصحابة –ﷺ– بل و .... !

أبو حنيفة الذي (ما ولد في الإسلام مولود أشأم على أهل الإسلام من أبي حنيفة) كما قال ابن عون رحمه الله

على اعتقاد الصحابة –ﷺ– بل و .... !

قال الله تعالى في الكَذَبة {وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ}

قال الحسن البصري –رحمه الله– [هِيَ وَاللهِ لِكُلِّ وَاصفٍ كَذِبًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ]

ووالله ما أظن أن هذا أو بعضه –على الأقل– يخفى على المعترض

ولكنه الهوى ! وما أدراك ما الهوى !

فقد ذكر عن رسول الله -ﷺ- [ثَلَاثٌ مُهْلِكَاتٌ شُحٌّ مُطَاعٌ وَهَوًى مُتَّبَعٌ ..]

وقال الحسن البصري -رحمه الله- [ما من داء أشد من هوى خالط قلباً]

{وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ}

وأذكر المعترض بقوله في مجموعه [2-157] : غلاة المرجئة يقولون من قال لا إله إلا الله دخل الجنة وأن إيمانهم مثل إيمان جبريل وميكائيل ومُحَمَّد عليه الصلاة والسلام ا.هـ المراد

فكيف يكون المرجئ الغالي على عقيدة السلف عنده ؟؟!!

ومن مغالطات المعترض في هذه المسألة :

2- إيراده لكلام قبيح -آخر- للفوزان كما في مجموعه حيث قال :
سئل العلامة الفوزان -حفظه الله- كما الفتوى الصوتية رقم (8598) في موقعه الرسمي السؤال الآتي: هل الخلاف مع مرجئة الفقهاء يخرجهم من مسمى أهل السنة و الجماعة؟ و ما حقيقة الخلاف معهم؟
الجواب: لا، لا يخرجهم من أهل السنة و الجماعة؛ و لذلك يسمونهم ... "مرجئة السنة" أو " مرجئة أهل السنة " **لا يخرجهم هذا عن أهل السنة والجماعة**؛ لكن ما

هم عليه خطأ في الإيمان لأنهم يقولون إن العمل لا يدخل في الإيمان هذا اللي سبب كونهم مرجئة أرجؤوا العمل يعني أَخَّرُوه عن مسمى الإيمانو هذا خطأ بلا شك" اهـ
علق المعترض قائلاً : فيا ويل الفوزان من الحدادية كيف يقول عن إرجاء الفقهاء: لا، لا يخرجهم من أهل السنة والجماعة (!). ا.هـ

ونرد على المعترض بقوله (!) في مجموعه [11-565] : وقالت معها مرجئة الفقهاء إن الإيمان قول باللسان وتصديق بالقلب والعمل ليس من الإيمان ، وأنكر السلف هذه الأقوال الشنيعة **وبدعوا أهلها** .. مِمَّا تَصفُونَ ا.هـ

فالسلف –كما تقر– بدعوهم فما لنا ولكلام الفوزان هذا !

3– ومن مغالطات المعترض في هذه المسألة قوله في مجموعه [7–553] ضمن أصول الحدادية : تضليل من يقول: إنَّ الخلاف بين أهل السنة وبين مرجئة الفقهاء لفظي، وهذا يقتضي تضليل من قال به من السلف ... ا.هـ المراد

وهذه النسبة كذب على السلف !
فلم يقل أحد منهم أن بدعة مرجئة الرأي لفظية
بل أقوالهم معروفة في ذم إرجاء أهل الرأي وبيان ضلاله والتغليظ في ذلك

وأظن أن المعترض أوتي من جهله في معرفة من هم السلف !!

فقد عدَّ المعترض في مجموعه [6–46] أبا الحسن الأشعري من السلف (!)

فقال : حكم السلف على من ينتقص أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أو واحداً منهم : قال أبوزرعة الرازي: .. وقال الإمام أحمد بن حنبل: .. وقال أبو الحسن الأشعري .. !! ا.هـ

فالأشعري عنده من السلف !
وكيف يكون من السلف من تُوفى في القرن الرابع ؟!!
فالأشعري توفي في سنة **324**

ثم هو لو كان من أهل القرون الثلاثة فهو من سلف المتجهمة والمحرفة !
لا من سلف أهل السنة الذين يقرنون بمثل أحمد وأبي زرعة –رحمهما الله– نسأل الله العافية من الخذلان .

والشيء بالشيء يذكر :
قد زعم المعترض رجوع الأشعري إلى مذهب السلف في مجموعه **[11–565]** فقال : أنصح المغرورين بمذهب الأشاعرة أن يقرؤوا كتاب " الإبانة " وكتاب " مقالات الإسلاميين " وغيرهما من الكتب **التي رجع فيها أبو الحسن إلى مذهب السلف** ورد فيها على الجهمية المعطلة وغيرها . ا.هـ المراد

وهذا أيضاً من جهله بمذهب السلف
ومن عدم تحقيقه لحقيقة رجوع الأشعري المزعومة

وأما جهله بمذهب السلف فذلك في نصيحته بكتاب الإبانة للأشعري
وزعمه أن فيها مذهب السلف الذي رجع إليه الأشعري
وهذا غير صحيح

فالإبانة فيها ما فيها من بدع ومخالفات لطريقة السلف
فمن ذلك :
قول الأشعري في الإبانة : فلما كان الله عز وجل لم يزل عالماً، إذ لم يجز أن يكون لم يزل بخلاف العلم موصوفاً، استحال أن يكون لم يزل بخلاف الكلام موصوفاً، لأن خلاف الكلام الذي لا يكون معه كلام سكوت أو آفة، كما أن خلاف العلم الذي لا يكون معه علم، جهل، أو شك أو آفة، ويستحيل أن يوصف ربنا عز وجل بخلاف العلم،
ولذلك يستحيل أن يوصف بخلاف الكلام
من السكوت والآفات فوجب لذلك أن يكون لم يزل متكلماً
كما وجب أن يكون لم يزل عالماً. ا.هـ المراد

وهذا دليل واضح أن الأشعري حتى في الإبانة لم يزل
على طريقة ابن كلاب !
فإن قوله (ولذلك يستحيل أن يوصف بخلاف الكلام من السكوت)
وجعله لكلام الله أزلياً كما أن علم الله أزلي
يدل على تقرير ما يسميه هؤلاء بالكلام النفسي

ومما يؤكد هذا كلامه في تأويل قوله تعالى {ما يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلاَّ اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ} وتفسيره له بأنه (ليس هو القرآن بل هو كلام الرسول – صلى الله عليه وسلم – ووعظه إياهم ...)

والذي دعاه إلى هذا أصله–وأصحابه الكلابية– في نفي الصفات الفعلية بزعم أنها حوادث وما جاز أن يقوم به الحوادث فهو حادث!

وقال في الابانة أيضاً: **ليست له صورة** تقال ولا حد يضرب به المثال.. اهـ

وقال: استواءا منزها عن المماسة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال ..اهـ

وهذا النفي لا يسير على سنن السلف

وقد مضى البحث في مسألة الاستقرار وبيان أنها من معاني الاستواء عند أهل السنة في [الرد بالعدة والعتاد ..] فليراجعه من شاء

وأما مسألة المماسة فنفيها بدعة لم يقل بها أحد من السلف وقد ذكرت هذه المسألة في بعض البحوث .

وقال: نقول: إن الله عز وجل يستوي على عرشه استواء يليق به من غير طول استقرار

وقال: وأن أحداً لا يستطيع أن يفعل شيئا قبل أن يفعله .. ا.هـ المراد

وهذا القول ليس من قول السلف الكرام وإن قاله بعض المنتسبين إلى السنة.

يقول ابن تيمية –رحمه الله– في المجموع: قَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ فِي " اسْتِطَاعَةِ الْعَبْدِ " هَلْ هِيَ مَعَ فِعْلِهِ أَمْ قَبْلَهُ؟
وَجَعَلُوهَا قَوْلَيْنِ مُتَنَاقِضَيْنِ:
فَقَوْمٌ جَعَلُوا الِاسْتِطَاعَةَ مَعَ الْفِعْلِ فَقَطْ
وَهَذَا هُوَ الْغَالِبُ عَلَى مُثْبِتَةِ الْقَدَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ أَصْحَابِ الْأَشْعَرِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ .
وَقَوْمٌ جَعَلُوا الِاسْتِطَاعَةَ قَبْلَ الْفِعْلِ وَهُوَ الْغَالِبُ عَلَى النُّفَاةِ مِنْ الْمُعْتَزِلَةِ وَالشِّيعَةِ .. ا. هـ المراد

وقال –رحمه الله– في درء تعارض العقل والنقل : والصحيح الذي عليه السلف وأئمة الفقهاء أنها تكون موجودة قبل الفعل وتبقى إلى حين الفعل ولهذا يجوز عندهم وجود الاستطاعة بدون الفعل كما في حق العصاة ولولا هذا لم يكن أحد ممن كفر وعصى الله إلا غير مستطيع لطاعة الله وهو خلاف الكتاب والسنة

قال تعالى {ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا}

وقال {فاتقوا الله ما استطعتم}

وقال {فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين}

ومعلوم أنه ليس المنفي هنا استطاعة لا تكون إلا مع الفعل فإنه قد يكون حينئذ معنى الكلام فمن لم يفعل فعليه صيام شهرين متتابعين وكذلك يكون الأمر بالتقوى لمن اتقى لا لمن لم يتق وإيجاب الحج على من حج دون من لم يحج وهذا باطل

فعلم أن المراد استطاعة توجد بدون الفعل وما كانت موجودة بدون الفعل أمكن وجودها قبله بطريق الأولى .. ا. هـ المراد

وقال –رحمه الله– في المجموع : وَالصَّوَابُ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ: أَنَّ الِاسْتِطَاعَةَ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى الْفِعْلِ وَمُقَارِنَةٌ لَهُ أَيْضًا

وَتُقَارِنُهُ أَيْضًا اسْتِطَاعَةٌ أُخْرَى لَا تَصْلُحُ لِغَيْرِهِ.

فَالِاسْتِطَاعَةُ " نَوْعَانِ ": مُتَقَدِّمَةٌ صَالِحَةٌ لِلضِّدَّيْنِ.

وَمُقَارِنَةٌ لَا تَكُونُ إلَّا مَعَ الْفِعْلِ

فَتِلْكَ هِيَ الْمُصَحِّحَةُ لِلْفِعْلِ الْمُجَوِّزَةُ لَهُ

وَهَذِهِ هِيَ الْمُوجِبَةُ لِلْفِعْلِ الْمُحَقِّقَةُ لَهُ. ا.هـ

وأما عدم تحقيقه لتوبة الأشعري المزعومة !

وذلك لمخالفته كلام العلماء وغيرهم من المحققين وأهل الخبرة المطلعين على حال وحقيقة هذه التوبة المزعومة :

فقد قال الهروي في ذم الكلام: سمعت الحاكم عدنان بن عبدة النميري يقول: سمعت أبا عمر البسطامي يقول [كان أبو الحسن الأشعري أولاً ينتحل الاعتزال، ثم رجع فتكلم عليهم، وإنما مذهبه التعطيل؛ إلا أنه رجع من التصريح إلى التمويه].

وقال السجزي في رسالته إلى أهل زبيد : حكى محمّد بن عبد الله المغربي المالكي، وكان فقيهاً صالحاً، عن الشيخ أبي سعيد البرقي، وهو من شيوخ فقهاء المالكيين ببرقة، عن أستاذه خلف المعلم، وكان من فقهاء المالكيين، قال [أقام الأشعري أربعين سنة على الاعتزال، ثم أظهر التوبة فرجع عن الفروع، وثبت على الأصول] .

وقال: اعلموا– أرشدنا الله وإياكم– أنه لم يكن خلاف بين الخلق على اختلاف نِحَلهم من أول الزمان إلى الوقت الذي ظهر فيه ابن كلاب والقلانسي والصالحي والأشعري وأقرانهم الذين يتظاهرون بالرد على المعتزلة **وهم معهم بل أخس حالاً منهم** في الباطن في أن الكلام لا يكون إلا حرفاً وصوتاً ذا تأليف واتساق وإن اختلفت به اللغات. ا.هـ المراد

وقال ابن عبد الهادي في جمع الجيوش : وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي كَشْفِ الْعَظَائِمِ، أَنَّ جَمَاعَةً مِنْ أَعْيَانِ الْعُلَمَاءِ قَدْ تَكَلَّمُوا فِيهِ مِنْ جِهَةِ الْبِدْعَةِ وَمِنْ جِهَةِ الدِّينِ .. ا.هـ المراد

وقال ابن تيمية : ابْنُ كُلَّابٍ " إمَامُ الْأَشْعَرِيَّةِ أَكْثَرُ مُخَالَفَةً لِجَهْمِ وَأَقْرَبُ إلَى السَّلَفِ مِنْ الْأَشْعَرِيِّ نَفْسِهِ .... لَكِنْ كَانَتْ خِبْرَتُهُ بِالْكَلَامِ خِبْرَةٌ مُفَصَّلَةٌ وَخِبْرَتُهُ بِالسُّنَّةِ خِبْرَةٌ مُجْمَلَةٌ؛ فَلِذَلِكَ وَافَقَ الْمُعْتَزِلَةَ فِي بَعْضِ أُصُولِهِمْ الَّتِي الْتَزَمُوا لِأَجْلِهَا خِلَافَ السُّنَّةِ وَاعْتَقَدَ أَنَّهُ يُمْكِنُهُ الْجَمْعُ بَيْنَ تِلْكَ الْأُصُولِ وَبَيْنَ الِانْتِصَارِ لِلسُّنَّةِ كَمَا فَعَلَ فِي مَسْأَلَةِ الرُّؤْيَةِ وَالْكَلَامِ وَالصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ..
فَلَمَّا كَانَ فِي كَلَامِهِ شَوْبٌ مِنْ هَذَا وَشَوْبٌ مِنْ هَذَا : صَارَ يَقُولُ مَنْ يَقُولُ إنَّ فِيهِ نَوْعًا مِنْ التَّجَهُّمِ

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إنَّ قَوْلَهُ قَوْلُ جَهْمٍ فَقَدْ قَالَ الْبَاطِلَ.
وَمَنْ قَالَ: إنَّهُ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ قَوْلِ جَهْمٍ فَقَدْ قَالَ الْبَاطِلَ وَاَللَّهُ يُحِبُّ الْكَلَامَ بِعِلْمِ وَعَدْلٍ وَإِعْطَاءَ كُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ وَتَنْزِيلَ النَّاسِ مَنَازِلَهُمْ ... ا.هـ

وقال في الإيمان: **وأبو الحسن الأشعري نصر قول جهم في الإيمان** مع أنه نصر المشهور عن أهل السنة من أنه يستثني في الإيمان ... وهو قول لم يقله أحد من أئمة السنة بل قد كفر أحمد بن حنبل ووكيع وغيرهما من قال بقول جهم في الإيمان الذي نصره أبو الحسن وهو عندهم شر من قول المرجئة . ا.هـ

وقال في المجموع : بَلْ كُلُّ مَخْلُوقٍ فَهُوَ عِنْدَهُ مَحْبُوبٌ لِلْحَقِّ كَمَا أَنَّهُ مُرَادٌ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ أَصْلُ قَوْلِهِمْ: هُوَ قَوْلُ جَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ مِنْ الْقَدَرِيَّةِ فَهُمْ مِنْ غُلَاةِ الْجَهْمِيَّة الْجَبْرِيَّةِ فِي الْقَدَرِ ... وَمَنْ اتَّبَعَهُ مِنْ غُلَاةِ الْجَبْرِيَّةِ **وَهُوَ قَوْلُ الْأَشْعَرِيِّ** وَأَتْبَاعِهِ وَكَثِيرٍ مِنْ الْفُقَهَاءِ أَتْبَاعِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَمِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالصُّوفِيَّةِ. ا. هـ

وقال : والأشعري وأمثاله، برزخ بين السلف والجهمية، أخذوا من هؤلاء كلاماً صحيحاً، ومن هؤلاءِ أصولاً عقلية ظنوها صحيحة وهي فاسدة، فمن الناس من مال إليه من الجهة السلفية، ومن الناس من مال إليه من الجهة البدعية الجهمية كأبي المعالي وأتباعه ..ا. هـ المراد

وقال في النبوات: والمقصود هنا أن الاشعري بنى أصول الدين في اللمع ورسالة الثغر على كون الانسان مخلوقا محدثا فلا بد له من محدث لكون هذا الدليل مذكورا في القرآن فيكون شرعيا عقليا لكنه في نفس الامر سلك في ذلك طريقة الجهمية بعينها وهو الاستدلال على حدوث الانسان بأنه مركب من الجواهر الفردة فلم يخل من الحوادث وما لم يخل من الحوادث فهو حادث !

فجعل العلم بكون الانسان محدثا وبكون غيره من الأجسام المشهودة محدثا انما يعلم بهذه الطريقة وهو أنه مؤلف من الجواهر الفردة وهي لا تخلو من اجتماع وافتراق وتلك أعراض حادثة وما لم ينفك من الحوادث فهو محدث وهذه الطريقة أصل ضلال هؤلاء.
ا.هـ المراد

وقال في النبوات : وأما الاشعري فالمعروف عنه وعن أصحابه أنهم يوافقون جهما في قوله في الايمان وأنه مجرد تصديق القلب أو معرفة القلب لكن قد يظهرون مع ذلك قول أهل الحديث ويتأولونه ويقولون بالاستثناء على الموافاة فليسوا موافقين لجهم من كل وجه وإن كانوا أقرب الطوائف اليه في الايمان

وفي القدر أيضا فانه رأس الجبرية يقول ليس للعبد فعل البتة والاشعري يوافقه على أن العبد ليس بفاعل ولا له قدرة مؤثرة في الفعل ولكن يقول هو كاسب وجهم لا يثبت له شيئا لكن هذا الكسب يقول أكثر الناس انه لا يعقل فرق بين الفعل الذي نفاه والكسب الذي أثبته وقالوا عجائب الكلام ثلاثة طفرة النظام وأحوال أبي هاشم وكسب الاشعري ا.هـ المراد

وقال أيضاً: وَالْمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ جَهْمًا اشْتَهَرَ عَنْهُ بِدْعَتَانِ:
(إحْدَاهُمَا): نَفْيُ الصِّفَاتِ
(وَالثَّانِيَةُ): الْغُلُوُّ فِي الْقَدَرِ وَالْإِرْجَاءِ.
فَجَعَلَ الْإِيمَانَ مُجَرَّدَ مَعْرِفَةِ الْقَلْبِ. وَجَعَلَ الْعِبَادَ لَا فِعْلَ لَهُمْ وَلَا قُدْرَةَ؛ وَهَذَانِ مِمَّا غَلَتْ الْمُعْتَزِلَةُ فِي خِلَافِهِ فِيهِمَا
وَأَمَّا الْأَشْعَرِيُّ فَوَافَقَهُ عَلَى أَصْلِ قَوْلِهِ، وَلَكِنْ قَدْ يُنَازِعُهُ مُنَازَعَاتٌ لَفْظِيَّةٌ.
وَجَهْمٌ لَا يُثْبِتُ شَيْئًا مِنْ الصِّفَاتِ؛ لَا الْإِرَادَةَ وَلَا غَيْرَهَا، فَإِذَا قَالَ إنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الطَّاعَاتِ وَيُبْغِضُ الْمَعَاصِيَ؛ فَمَعْنَاهُ الثَّوَابُ وَالْعِقَابُ؛ وَالْأَشْعَرِيُّ يُثْبِتُ الصِّفَاتِ كَالْإِرَادَةِ فَاحْتَاجَ إلَى الْكَلَامِ فِيهَا هَلْ هِيَ الْمَحَبَّةُ أَمْ لَا؟

فَقَالَ: الْمَعَاصِي يُحِبُّهَا اللَّهُ وَيَرْضَاهَا كَمَا يُرِيدُهَا: **وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ**. ا.هـ المراد

وقال في المنهاج: **الجهم بن صفوان ومن وافقه كالأشعري** وطائفة من أصحاب مالك والشافعي وأحمد يقول إن أفعال العباد هي فعل الله ... ا.هـ

وقال : فبحث الأشعري مع المعتزلة في هذه الطريقة من جنس بحوثه معهم في غير ذلك من أصولهم فإنه يبين تناقضهم .. ولكن سلم لهم أصولا وافقهم عليها مثل تسليمه لهم صحة طريق الأعراض مع طولها

ومثل إثباته للصانع بهذه الطريق التي هي من جنسها

وبنى ذلك على إثبات الجوهر الفرد

فلزم من تسليمه ذلك لهم لوازم أراد أن يجمع بينها وبين ما أثبته من الرؤية وإثبات الكلام والصفات والعلو لله تعالى

فقال جمهور طوائف العقلاء من أهل السنة والحديث وغيرهم ومن المعتزلة والفلاسفة وغيرهم: أن هذا مناقضة مخالفة لصريح المعقول

ولهذا قال من قال: بقيت عليه بقية من الاعتزال ا.هـ المراد

فحقيقة الأشعري هو ما قاله ابن عبدالهادي في جمع الجيوش: إن الأشعري رجع عن الاعتزال وأقام على أمر أشد منه وهو التمويه على التعطيل.

وأين الأشعري لو ثبتت توبته المزعومة من العلم والإمامة؟!!

قال ابن قدامة في المناظرة عن أبي الحسن الأشعري : من العجب أن إمامهم الذي أنشأ هذه البدعة رجل لم يعرف بدين ولاورع ولا شيء من علم الشريعة ألبته ولا ينسب إليه من العلم الا علم الكلام المذموم

وهم يعترفون أنه أقام على الاعتزال أربعين عاما ثم أظهر الرجوع عنه فلم يظهر منه بعد التوبة سوى هذه البدعة

فكيف تصور في عقولهم أن الله لا يوفق لمعرفة الحق الا عدوه؟!!

ولا يجعل الهدى الا مع من ليس (عنده من) علم الإسلام نصيب ولا في الدين حظ؟!!

ا.هـ المراد

وقال ابن عبدالهادي: أَيْنَ أَئِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ؟

أَئِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالشَّافِعِيُّ

أَيْنَ أَقْوَالُ الأَشْعَرِيِّ فِي الدِّينِ؟ أَيْنَ كَلامُهُ فِي الطَّهَارَةِ، وَالصَّلاةِ، وَالصَّوْمِ، وَالْحَجِّ، وَالْبَيْعِ، وَالنِّكَاحِ وَالطَّلاقِ؟

هَذَا أَمْرٌ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ قَطُّ، إِنَّمَا كَلامُهُ فِي عِلْمِ الْكَلامِ فَقَطْ، فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، كَيْفَ يَحِلُّ لِمَنْ يُنْسَبُ إِلَى الْعِلْمِ أَنْ يُحَقِّقَ مَنْ لَمْ يُعْرَفْ لَهُ كَلامٌ فِي مَسْأَلَةٍ قَطُّ مِنْ أَئِمَّةِ الدِّينِ قَوْله ... ا. هـ المراد

ومن رد مُحَمَّد بن هادي على قول ربيع بن هادي (!) قوله :

فالكلام في هذا في عدة مواطن، موجود في هذا الكتاب تجدون فيه تحقيق ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية–رحمه الله–، من أن هذا **الرجل لم يعرف مذهب السلف إلا مجملًا، ورجوعه لم يكن إلى مذهب السلف، وإنما كان إلى مذهب أبي عبد الله ابن كُلَّاب**، مع بقاء ما عنده من ميله في أصوله في الجملة إلى الاعتزال والتجهم والإرجاء والقدر .. ولكن هذا الرجوع ليس رجوعًا إلى مذهب أهل السنة، وإنما هو إلى مذهب أبي عبد الله بن كُلَّاب وعلى هذا فالرسائل أو الأطروحات أو البحوث، التي تنص على أن أبي الحسن رجع إلى مذهب أهل السنة والحديث ليست صحيحة في هذا الباب بحال من الأحوال ... **القول بالتفصيل**

أنه في مراحل ثلاث قول ضعيف، وليسوا بأعلم بهذا الرجل ولا بأتباعه من شيخ الإسلام ابن تيمية .. ا.هـ

وعوداً إلى المراد فمن جهل المعترض في معرفة من هم السلف !

قوله في مجموعه [14–313] : فكثير من أئمة السلف من أجلهم وأعظمهم ابن تيمية (!) رحمه الله ... ا.هـ

وكذلك قد ذكر في مجموعه [2–78] عن الاستواء المتعدي بإلى أن : بعض السلف فسره بقصد ... ا.هـ المراد

والظاهر أنه رأى هذا القول لبعض المتأخرين فنسبه للسلف !

فقد نقل ابن تيمية وابن القيم –رحمهما الله– إجماع السلف على خلاف هذا التفسير !
وأن تفسير الاستواء المتعدي بـ إلى لا يعرف في اللغة بمعنى القصد

فقال أبو العباس في المجموع : وَمَنْ قَالَ: اسْتَوَى بِمَعْنَى عَمَدَ: ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ: {ثُمَّ اسْتَوَى إلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ} لِأَنَّهُ عُدِّيَ بِحَرْفِ الْغَايَةِ كَمَا يُقَالُ: عَمَدْت إلَى كَذَا وَقَصَدْت إلَى كَذَا وَلَا يُقَالُ: عَمَدْت عَلَى كَذَا وَلَا قَصَدْت عَلَيْهِ
مَعَ أَنَّ **مَا ذَكَرَ فِي تِلْكَ الْآيَةِ لَا يُعْرَفُ فِي اللُّغَةِ أَيْضاً** وَلَا هُوَ قَوْلُ أَحَدٍ مِنْ مُفَسِّرِي السَّلَفِ؛ بَلْ الْمُفَسِّرُونَ مِنْ السَّلَفِ قَوْلُهُمْ بِخِلَافِ ذَلِكَ كَمَا قَدَّمْنَاهُ عَنْ بَعْضِهِمْ.

وَإِنَّمَا هَذَا الْقَوْلُ وَأَمْثَالُهُ ابْتُدِعَ فِي الْإِسْلَامِ لَمَّا ظَهَرَ إنْكَارُ أَفْعَالِ الرَّبِّ الَّتِي تَقُومُ بِهِ وَيَفْعَلُهَا بِقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ وَاخْتِيَارِهِ؛ فَحِينَئِذٍ صَارَ يُفَسِّرُ الْقُرْآنَ مَنْ يُفَسِّرُهُ بِمَا يُنَافِي ذَلِكَ كَمَا يُفَسِّرُ سَائِرُ أَهْلِ الْبِدَعِ الْقُرْآنَ عَلَى مَا يُوَافِقُ أَقَاوِيلَهُمْ. وَأَمَّا أَنْ يُنْقَلَ هَذَا التَّفْسِيرُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ السَّلَفِ فَلَا بَلْ أَقْوَالُ السَّلَفِ الثَّابِتَةُ عَنْهُمْ مُتَّفِقَةٌ فِي هَذَا الْبَابِ؛ لَا يُعْرَفُ لَهُمْ فِيهِ قَوْلَانِ؛ كَمَا قَدْ يَخْتَلِفُونَ أَحْيَانًا فِي بَعْضِ الْآيَاتِ. ا. هـ

وقال ابن القيم في الصواعق : لَفْظَ الِاسْتِوَاءِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الَّذِي خَاطَبَنَا اللَّهُ تَعَالَى بِلُغَتِهِمْ وَأَنْزَلَ بِهَا كَلَامَهُ نَوْعَانِ: مُطْلَقٌ وَمُقَيَّدٌ، فَالْمُطَلَّقُ مَا لَمْ يُوصَلْ مَعْنَاهُ بِحَرْفٍ مِثْلُ قَوْلِهِ: {وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى} وَهَذَا مَعْنَاهُ كَمُلَ وَتَمَّ، يُقَالُ: اسْتَوَى النَّبَاتُ وَاسْتَوَى الطَّعَامُ، وَأَمَّا الْمُقَيَّدُ فَثَلَاثَةُ أَضْرَابٍ: أَحَدُهَا: مُقَيَّدٌ بِإِلَى

كَقَوْلِهِ: {ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ} وَاسْتَوَى فُلَانٌ إِلَى السَّطْحِ وَإِلَى الْغُرْفَةِ، وَقَدْ ذَكَرَ سُبْحَانَهُ هَذَا الْمُعَدَّى بِإِلَى فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ كِتَابِهِ: فِي الْبَقَرَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ} وَالثَّانِي فِي سُورَةِ فُصِّلَتْ: {ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ} **وَهَذَا بِمَعْنَى الْعُلُوِّ وَالِارْتِفَاعِ بِإِجْمَاعِ السَّلَفِ**، كَمَا سَنَذْكُرُهُ وَنَذْكُرُ أَلْفَاظَهُمْ بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. ا.هـ المراد

هذا وقد قال المؤسس (=الألباني) في سلسته (1) : السلف هم أهل القرون الثلاثة الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بالخيرية ا.هـ

بل أزيد هنا وأقول إن المعترض لا يعرف السلف !

ولا أهل الحديث !

بل ولا عقيدة السلف أصلاً كما يجب !

وهاكم البينة :

قال المعترض في مجموعه [3-9] : فمن هم أهل الحديث إذًا؟

هم من نَهَج نَهْج الصحابة والتابعين لهم بإحسان ... هم بعد صحابة رسول الله جميعًا .. سادة التابعين .. ثم أتباع التابعين، وعلى رأسهم: مالك ... **وأبو حنيفة النعمان** .. ا.هـ المراد

وهذه الدعوى تضحك الثكلى !

فمن الذي لا يعرف أن أبا جيفة هو إمام أهل الرأي

وأن أهل الرأي لهم طريق ومعتقد مغاير لطريق واعتقاد أهل الحديث ؟!

ولكن المعترض المسكين يرى النعمان من أهل الحديث كما ذكر هنا

بل ويراه من السلف الصالح أيضاً !

فيقول كما في مجموعه [2-230] : لأن بعض السلف ومنهم سفيان الثوروي وأبو حنيفة ... ا.هـ !!

وأما كون المعترض لا يعرف عقيدة السلف كما يجب

فقد قال في مجموعه [7-118] : وقد وقفت على معتقده في كتابه المسمى بـ (الغنية) فوجدته سلفيا، **يثبت الأسماء والصفات وغيرها من المعتقدات على منهج السلف** ويرد على الشيعة والروافض والجهمية والجبرية والسالمية وغيرهم على منهج السلف ا.هـ

هكذا زعم (!) وقد قال الجيلاني في الغنية ص 151 عن الله تعالى : ليس بجسم فيمس ولا بجوهر فيحس ولا عرض فيقضى .. لا طبيعة له .. ولا نور يزهر .. وينبغي إطلاق الاستواء من غير تأويل وأنه استواء الذات

لا على معنى القعود والمماسة كما قالت المجسمة والكرامية .. فعلم بذلك أن التلاوة هي المتلو .. حروف المعجم غير مخلوقة ... ا.هـ المراد

فهذا هو منهج السلف عند ربيع بن هادي !

1- نفي الجسم عن الله = الذي قال عنه ابن تيمية –رحمه الله– في بان تلبيس الجهمية : إثبات لفظ الجسم ونفيه بدعة لم يتكلم به أحد من السلف .. ا.هـ المراد

2- نفي الجوهر والعرض = الذي قال عنه ابن تيمية في بيان التلبيس : إطلاق القول بأن الله عز وجل ليس بجسم ولا جوهر بدعة باتفاق سلف الأمة وأئمتها بل ذلك أعظم ابتداعاً من القول بأنه جسم وجوهر ا.هـ المراد

3- نفي النور الذي قال عنه ابن القيم في الصواعق : هَذَا الِاسْمُ مِمَّا تَلَقَّتْهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ وَأَثْبَتُوهُ فِي أَسْمَائِهِ الْحُسْنَى، وَهُوَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَالَّذِي رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَمِنْ طَرِيقِهِ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ **وَلَمْ يُنْكِرْهُ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَئِمَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ** .. ا. هـ

بل والجهمية الأوائل لم يكونوا ينكرونه !
قال أبو العباس في بيان تلبيس الجهمية : كونه نوراً أو تسميته نوراً مما لم يكن ينازع فيه قدماء الجهمية وأئمتهم الذين ينكرون الصفات (!)
بل كانوا يقولون إنه نور (!) .. ا.هـ المراد

4- نفي القعود ونسبة مثبتيه إلى المجسمة والكرامية = وقد أثبت القعود جمع من السلف وذكرت في " الرد بالعدة والعتاد .." بعض آثارهم

وقد وقع الجيلاني في غير ذلك من البدع تركت ذكرها هنا طلباً للاختصار
وهذا كله ينسب إلى منهج السلف !

ومن جهل المعترض بعقيدة السلف قوله في مجموعه **[6-152]** : وهذه كتب السلف مبثوثة منتشرة بين الناس : كأصول السنة للإمام أحمد ، ولابن أبي حاتم والسنة للخلال والشريعة للآجري والإبانة لابن بطة وأصول اعتقاد أهل السنة للالكائي والحجة للأصفهاني ، وكتب مقالات الفرق ومنها مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري والفصل في الملل والنحل لابن حزم وغير ما ذكرنا كثير ، وكلها تنطلق من النصح للأمة وحمايتهم من غوائل أهل البدع . ا.هـ المراد

فـ "مقالات الإسلاميين" الذي قال عنه ابن تيمية : **فيه أمور لم يقلها أحدٌ من أهل السنة والحديث** ، ونفس مقالة أهل السنة والحديث لم يكن يعرفها، ولا هو خبيرٌ بها؛ فالكتب المصنّفة في مقالات الطوائف التي صنفها هؤلاء، ليس فيها ما جاء به الرسول، وما دلّ عليه القرآن؛ لا في المقالات المجرّدة، ولا في المقالات التي يذكر فيها الأدلة؛ فإنّ **جميع هؤلاء دخلوا في الكلام المذموم الذي عابه السلف وذموه** .. ا.هـ

هذا من الكتب التي " تنطلق من النصح للأمة وحمايتهم من غوائل أهل البدع "!!

وكتاب " الفصل " الذي قال فيه مؤلفه الجهمي الخبيث " **الله تعالى لا في مكان ولا في زمان أصلاً** وهو قول الجمهور من أهل السنة وبه نقول وهو الذي لا يجوز غيره لبطلان كل ما عداه "

وقال فيه " الله تعالى لم ينص قط في كلامه المنزل على لفظة الصفات ولا على لفظ الصفة ولا حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم بأن لله تعالى صفة أو صفات نعم ولا جاء قط ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ... **وإنما اخترع لفظ الصفات المعتزلة وهشام ونظراؤه من رؤساء الرافضة** "

وقال فيه " فصح أنه تعالى ليس جسماً ولا متحركاً "

وقال فيه " فصح أن علم الله تعالى حق وقدرته حق وقوته حق وكل ذلك ليس هو غير الله تعالى **ولا العلم غير القدرة ولا القدرة غير العلم** إذ لم يأت دليل بغير هذا لا من عقل ولا من سمع "

وقال فيه " ولما كان **اسم القرآن يقع على خمسة أشياء وقوعاً مستوياً صحيحاً منها أربعة مخلوقة** !!
وواحد غير مخلوق لم يجز البتة لأحد أن يقول أن القرآن مخلوق ولا أن يقال أن كلام الله مخلوق "

وقال فيه " أجمع المسلمون على القول بما جاء به نص القرآن من أن الله تعالى سميع بصير ثم اختلفوا فقالت طائفة من أهل السنة والأشعرية وجعفر بن حرب من المعتزلة وهشام بن الحكم وجميع المجسمة نقطع أن الله سميع بسمع بصير ببصر
وذهبت طوائف من أهل السنة منهم الشافعي وداود ابن علي وعبد العزيز بن مسلم الناني رضي الله عنه م وغيرهم إلى أن الله تعالى سميع بصير ولا نقول بسمع ولا ببصر لأن الله تعالى لم يقله ولكن **سميع بذاته وبصير بذاته ، وبهذا نقول** "

وقال فيه " ولا يجوز لأحد أن يصف الله عز وجل بأن له عينين !!
لأن النص لم يأت بذلك "

وقال فيه " معنى قوله تعالى على العرش **استوى أنه فعل فعله في العرش** وهو انتهاء خلقه إليه .. وهذا هو الحق وبه نقول لصحة البرهان به وبطلان ما عداه "

فهذا الكتاب بما فيه من كفر وضلال من الكتب التي " تنطلق من النصح للأمة وحمايتهم من غوائل أهل البدع " !!

ومن اضطرابات المعترض في مسألة أبي جيفة :

4- قوله عن أبي جيفة في مجموعه [9-518] رداً على باشميل لما نسب إليه تبديعه

قال : كذب عبداللطيف ا.هـ المراد

وقال بعدها بصفحات : وأمّا زعمك أنّنا كنا نشارك الحدّاد في تبديع أبي حنيفة وابن حجر والنّووي؛ فهذا من الإفك ... ! ا.هـ المراد

علماً بأن المعترض قد قال لما سُئل : هل صحيح ما ينسب إلى أبي حنيفة أنّه **مرجئ** ؟

فأجاب : **هذا صحيح** لا ينكره أحد أبو حنيفة -رحمه الله- وقع في الإرجاء ولا ينكره لا أحناف ولا أهل سنة لا أحد ينكر هذا وأخذ عليه أهل السنة أخذا شديدا أخذوا عليه الإرجاء وغيره -غفر الله له- .. ا.هـ المراد

هذا وقد ذكر عن عمر بن الْخطاب -ﷺ- [لَا تنظروا إِلَى صَلَاة أحد وَلَا إِلَى صِيَامه وَلَكِن انْظُرُوا إِلَى من حدث صدق ..]

وقديماً قيل " إذا كنت كذوباً فكن ذكوراً "

وأذكر المعترض بقوله في مجموعه [7–38] : ووالله لأن أخر من السماء إلى الأرض أهون علي من أكذب على الله أو على مسلم.
ووالله لأن أخر من السماء فأموت ألف مرة أهون على من أن أخون أحدا ولو كافرا فضلا عن مسلم وأهون علي من أخل بأمانة النقل والعلم. ياقوم نحن في واد وأنتم في واد آخر. ا.هـ المراد

فما أجمل هذا الكلام لو كان موافقاً للواقع
والا فهو من أنواع النفاق عياذاً بالله تعالى كما قال حذيفة –رضي الله عنه– لما سئل عن النفاق [الذي يصف الإسلام ولا يعمل به]

والمقصود : أن هذا الطعن فيمن تقدم ذكرهم من أهل العلم الذين رووا أو صححوا حديث الاستلقاء ليس بعجيب ولا غريب من المعترض !
لمن نظر في مجموعه ووجد ما فيه من لمز أو طعن في الأئمة أو سوء أدب معهم باسم الرد على الحدادية ! أو غير ذلك من المسميات
وإليك بعض ما وقفت عليه –أخيراً– من سوء أدب
أو طعن في الأئمة من قبل المعترض في أهل السنة
وأبدأ : بسوء أدبه مع الصحابة رضي الله عنهم أجمعين :

فقد قال في مجموعه [10–628] المطبوع في سنة 1431 : كان معاوية في أيام إمارته على الشام وفي أيام خلافته في قوة وعزة وكثرة غامرة

وفي وضع لا يمكن أن يقال : إنه في عصابة ...

بل هو كما قال الذهبي : ((فهذا الرجل – يعني : معاوية – ساد الناس وساس العالم بكمال عقله وفرط حلمه وسعة نفسه وقوة دهائه ورأيه، **وله هنات** (!!) **وأمور** (!!) **والله الموعد** (!!)

وكان محبباً إلى رعيته، عمل على نيابة الشام عشرين سنة والخلافة عشرين سنة، ولم يهجه أحد في دولته، بل دانت له الأمم، وحكم على العرب والعجم، وكان ملكه على الحرمين ومصر والشام والعراق وخراسان وفارس والجزيرة واليمن والمغرب وغير ذلك)) . **فهذا حال معاوية**؛ فكيف يرى نفسه في عصابة تُكذِّب وتُخذَل وتُناوَأ؟! .. ا.هـ المراد

وهذا الذي أقره المعترض من كلام الذهبي –عامله الله بعدله– سوء أدب مع الصحابة – ﷺ– وخلاف ما أجمع عليه السلف
من عدم الطعن فيهم أو مجرد التعريض
ووجوب ذكرهم بالجميل فقط ، وترك الخوض فيما شجر بينهم

وقد قال أحمد –رحمه الله– مبيناً أصول اعتقاد أهل السنة والتي من خالف شيئاً منها لم يكن من أهلها قال : ومن انتقص أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بغضه بحدث منه أو ذكر مساويه كان مبتدعاً حتى يترحم عليهم جميعاً ويكون قلبه لهم سليماً .. ا.هـ المراد

وقال حرب الكرماني –رحمه الله– في ذكره لما أجمع عليه العلماء الذين لقيهم : لا يجوز لأحد أن يذكر شيئًا من مساوئهم، ولا يطعن على أحد منهم بعيب، ولا بنقص ولا وقيعة، فمن فعل ذلك فالواجب على السلطان تأديبه وعقوبته ليس له أن يعفو بل يعاقبه ثم يستتيبه، فإن تاب قبل منه، وإن لم يتب أعاد عليه العقوبة ثم خلده الحبس حتى يتوب ويراجع فهذا السنة في أصحاب مُحَمَّد – صلى الله عليه وسلم – ا.هـ المراد

وقال ابن بطة –رحمه الله– في الإبانة الصغرى : **ولا ينظر في** كتاب صفين والجمل، ووقعة الدار، **وسائر المنازعات التي جرت بينهم**، ولا تكتبه لنفسك ولا لغيرك، **ولا ترويه عن أحد ولا تقرأه على غيرك**، ولا تسمعه ممن يرويه **فعلى ذلك اتفق سادات علماء هذه الأمة** من النهي عما وصفناه منهم:

حماد بن زيد، ويونس بن عبيد، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن إدريس، ومالك بن أنس، وابن أبي ذئب، وابن المنكدر، وابن المبارك، وشعيب بن حرب، وأبو إسحاق الفزاري، ويوسف بن أسباط، وأحمد بن حنبل، وبشر بن الحارث، وعبد الوهاب الوراق.

كل هؤلاء قد رأوا النهي عنها، والنظر فيها، والاستماع إليها، وحذروا من طلبها والاهتمام بجمعها، وقد روي عنهم فيمن فعل ذلك أشياء كثيرة بألفاظ مختلفة متفقة المعاني على كراهية ذلك، والإنكار على من رواها، واستمع إليه. ا.هـ المراد

وقال حرب أيضاً : ومن السنة الواضحة البينة الثابتة المعروفة ذكر محاسن أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كلهم أجمعين، والكف عن ذكر مساوئهم والذي شجر بينهم، فمن سب أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، أو أحدًا منهم، أو طعن عليهم، **أو عرض** بعيبهم أو عاب أحدًا منهم **بقليل** أوكثير، أو دق أو جل مما يتطرق إلى الوقيعة في أحد منهم **فهو مبتدع رافضي خبيث** مخالف لا قبل الله صرفه ولا عدله .. ا.هـ المراد

وقد صدق الفوزان –وهو العلامة عندهم– لما قال عمن يذكر مساوئ الصحابة أنه : شقي ومجرم ... هذا فيه نفاق لا يبغض الصحابة ويتلمس عيوب الصحابة إلا منافق أو شيعي أو خارجي .. ولا يجوز تنقص الصحابة والبحث عن عيوبهم .. ا. هـ المراد

وأين ذهب المعترض من قول النبي صلى الله عليه وسلم [إذا ذكر أصاحبي فامسكوا]
أخرجه الطبراني في الكبير من حديث ابن مسعود رضي الله عنه

وقوله –صلى الله عليه وسلم–[دعوا لي أصحابي]
أخرجه أحمد في المسند بسند صحيح من حديث أنس رضي الله عنه

وقوله –صلى الله عليه وسلم–[الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضا من بعدي] أخرجه الترمذي في جامعه من حديث عبدالله بن مغفل وقال أبوعيسى: حديث حسن غريب.

وقال العوام بن حوشب –رحمه الله– [اذكروا محاسن أصحاب مُحَّد صلى الله عيه وسلم تأتلف عليه قلوبكم ولا تذكروا غيره فتُحَرِّشُوا الناس عليهم]

وقال أيوب السختياني –رحمه الله– [من قال الحسنى في أصحاب مُحَّد صلى الله عليه وسلم فقد برئ من النفاق]

أم أن المعترض يرى أن ذكر الهنات ونسبتها إلى خال المؤمنين معاوية –رضي الله عنه– من ذكر الصحابة بالجميل ؟!!
أو أنه يرى أن ذكر الهنات لا يعد من التنقص أو التعريض على الأقل ؟!!
ويرى أن التوعد بمثل قول القائل عن الآخر [الله الموعد !!] مقبولاً في حق الصحابة رضي الله عنهم ؟!!!

هذا وقد قال الجوهري في الصحاح مبيناً معنى الهنات قال : في فلانٍ هَنَّاتٌ، أي خصلاتُ شرّ

وفي المحيط في اللغة : في فلانٍ هَنَاتٌ: أي **أنواع من الشّرّ**

فهل يجيز المعترض لأحد أن يقول في مقدسهم وإمامهم المؤسس (= الألباني) :
أن فيه أنواعاً وخصالاً من الشرور والفساد .
فيا ربيع ، الله الموعد ؟!!

ومما يصلح رداً على ربيع بن هادي قوله هو (!) في مقال "الحلبي يدمر نفسه .. " : ألا تعلم أن من منهج أهل السنة أنه لا تذكر إلا محاسن الصحابة الكرام، **وأنه لا تُذكر هفواتهم** لما لهم من المكانة عند الله ولِرضى الله عن جميعهم، ووعد الله إياهم جميعاً بالجنة. والرسول -ﷺ- يقول: " لا تسبوا أصحابي لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه "، أخرجه مسلم ... ا.هـ المراد

و قولُه أيضاً في شرحه للبربهاري [2-825] : إذا كنت تحترم الرسول -صلى الله عليه وسلم- وتحترم الصحابة **فلا تخض في هذه الأمور التي تنازعوا فيها** ...
فلا نتهم أحداً بسوء نية أو بسوء قصد
ولا نقول فلان ظلم ولا فلان كذا
كما يقوله الروافض والخوارج ومن يتأثر بهم من السياسين فيتكلم في الصحابة على سبيل العموم **أو على سبيل الخصوص كمعاوية** كمعاوية وعمرو رضي الله عنهما .. ا.هـ المراد

وقال في مجموعه [2-238] : **أما معاوية فكانت أيامه أيام نعمة وأيام عدل وأيام إنصاف وهو أفضل ملوك الإسلام جميعاً** بما في ذلك عمر بن عبدالعزيز الذي يضرب به المثل بعدله واستقامته قال الأعمش [أيام معاوية لو رأيتها] ... ا.هـ المراد

وقد صدق المعترض في هذا ، فحينذ كيف يقال في هذا الملك العادل –ﷺ– والذي هو خير ملوك الإسلام جميعاً أن له هنات وأمور (= خصال من الشر وأنواع من الفساد) ؟!!!!!

وقد قال المعترض في مجموعه [2–436] : لو ثبت أن هذا الصحابي وقع في خطأ **لا تذكره** ولا تنتقصه بهذا الحديث بل قل هذا مجتهد
هذا مذهب أهل السنة والجماعة .. ا.هـ المراد

وقال في مجموعه [2–251] فما الذي يدخلك في الكلام في الصحابة والبحث عن أخطائهم وعما شجر بينهم ما الداعي لهذا البحث ؟! ،،، أما أهل السنة فيرون السكوت عما جرى بين الصحابة لأنهم كلهم مجتهدون .. **فلماذا نبحث ونقول هذا باغي** وهذا مظلوم ؟ !! .. **فلا تذكرهم إلا بالخير وإلا بالجميل وتذكر فضائلهم ومحاسنهم** ... ا.هـ المراد

وهذا كلام جيد فهو يقول أن الصحابة –ﷺ– لا نبحث عما شجر بينهم ونقول عن أحدهم "هذا باغي و هذا مظلوم " ونحو ذلك
وعلل ذلك بأن الصحابة ﷺ "لا تذكرهم الا بالخير وبالجميل "
وبالتالي فالذي يقول عن أحد من الصحابة فلان باغي أو ظالم !!
يكون قد خالف طريقة أهل السنة في الإمساك عما وقع بين الصحابة –ﷺ– وخالف ما أمرنا به من عدم ذكرهم الا بالجميل ﷺ
وهذا الكلام على الجادة ولكن في التنظير لا التطبيق !

وإلا فماذا يقول المعترض عن صاحبه الذي وصفه بـ" العلامة مجدد الدعوة السلفية باليمن " (= مقبل بن هادي الوادعي) الذي قال في كتابه " تحفة المجيب" ص25 :

معاوية وأصحابه **يعتبرون بغاة** (!!) ؛ لأنهم خرجوا على علي بن أبي طالب، وهو أحق بالخلافة، لكن لا يخرجهم بغيهم عن الإسلام . ا.هـ المراد

وأنا والله الذي لا إله غيره لما قرأت كتاب مقبل هذا صُدِمْتُ

فما كنت أظن أن هذا هو حال الرجل

هذا وقد قال الخلال –رحمه الله– في السنة : أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ الْمَرُّوذِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ هَارُونَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ، يَقُولُ لأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : جَاءَنِي كِتَابٌ مِنَ الرَّقَّةِ أَنَّ قَوْمًا قَالُوا : لاَ نَقُولُ : مُعَاوِيَةُ خَالُ الْمُؤْمِنِينَ

فَغَضِبَ وَقَالَ : **مَا اعْتِرَاضُهُمْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ** ؟ !!

يُجْفَوْنَ حَتَّى يَتُوبُوا .

فهذا يقوله أحمد –رحمه الله– فيمن يترك القول بأن معاوية –ﷺ– خال المؤمنين فقط !

فما هو قول أحمد وأئمة السلف –رحمهم الله جميعاً– فيمن يقول فيه "له هنات وأمور "

ثم يتوعد ويقول "الله الموعد" أو من يقول أنه "باغي" ؟!!

فماذا سيحكم المعترض على الوادعي –بل وعلى نفسه– ؟ ، وقد قال في مجموعه [2-450] في الذي يخوض في الفتنة التي حدثت في عهد الصحابة ﷺ : مبتدع ضال خالف أصول أهل السنة والجماعة . ا.هـ

وقال في مجموعه [5-173] : لقد عرف منزلتهم أهل السنة والجماعة، فحافظوا عليها أيما حفاظ، **ونهوا عن الخوض فيما شجر بين علي ومعاوية** ومن معهما من بقية الصحابة، وأثبتوا لهم أجر المجتهدين

وحكموا على **من يتكلم فيهم أو في أحد منهم بالزيغ والضلال** والزندقة . ا.هـ

وقال في مجموعه [7-368] : هلا استحضرتم قول أهل السنة بالإجماع أن من انتقص أصحاب مُحَمَّد أو أحدًا منهم فهو رافضيّ خبيث .

وهلا استحضرتم قول إمام أهل السنة أحمد بن حنبل : ((من انتقص أحدًا من أصحاب مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم فاتّهموه على الإسلام)) . ا.هـ

وقال في مجموعه [13-12] : **هذا التعبير غير لائق** ثم هو لم يهجر إلا ثلاثة من أصحابه حينما تخلفوا عن غزوة تبوك ومع ذلك **فلا ينبغي أن نطلق عليهم لفظ عصاة** لأنه وصف يدل على ثبوت العاصي على معاصيه وتماديه فيها **وبرأ الله أصحاب محمد** - صلى الله عليه وسلم - من ذلك ... ا.هـ المراد

فما بالكم بلفظ بغاة أو باغي لا فقط عصاة أو عاصي ؟!!

وأما الشبهة التي أوردها الوادعي –والتي صار كثير من الروافض ينطلقون منها للطعن في الصحابة رضي الله عنهم في الآونة الأخيرة– وهي الاحتجاج بقول النبي –ﷺ– لعمار –رضي الله عنه– [تقتلك الفئة الباغية]

فيقال لهم : أجاب إمامكم ابن حجر –الأشعري– عن هذا في شرحه للبخاري فقال: أنهم كانوا ظانين أنهم يدعون إلى الجنة، **وهم مجتهدون لا لوم عليهم** في اتباع ظنونهم، فالمراد بالدعاء إلى الجنة الدعاء إلى سببها وهو طاعة الإمام، وكذلك كان عمار يدعوهم إلى طاعة علي وهو الإمام الواجب الطاعة إذ ذاك، وكانوا هم يدعون إلى خلاف ذلك **لكنهم معذورون للتأويل** الذي ظهر لهم ا.هـ المراد

وقال ابن بطال الكلابي : إنما يصح هذا في الخوارج الذين بعث إليهم علي عمارا يدعوهم إلى الجماعة، ولا يصح في أحد من الصحابة ا.هـ المراد

وقد سئل أحمد –رحمه الله– قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَمَّارٍ [تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ] فقَالَ : لاَ أَتَكَلَّمُ فِيهِ تَرْكُهُ أَسْلَمُ .

وقال أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ التِّرْمِذِيُّ قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ قُلْتُ : مَا تَقُولُ فِيمَا كَانَ مِنْ أَمْرِ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ وَعَلِيٍّ وَعَائِشَةَ ، وَأَظُنُّ ذَكَرَ مُعَاوِيَةَ ؟
فَقَالَ : **مَنْ أَنَا** ؟!!! أَقُولُ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ بَيْنَهُمْ شَيْءٌ الله أعلم .

فهذا هو قول أهل السنة رحمهم الله
وهذا هو قول الأصاغر "له هنات وأمور والله الموعد" !! و "باغي" !!
فأقول الله الموعد
وقد قال رسول الله –ﷺ– [كل سبب و نسب منقطع يوم القيامة ، إلا سببي و نسبي]

أخرجه الحاكم في المستدرك من حديث عمر –رضي الله عنه– وصححه
والطبراني من حديث ابن عباس وله شواهد وقد قوى هذا الحديث المؤسس في صحيحته فلا اعتراض !!

وقد جاء في رواية [كل نسب و صهر منقطع يوم القيامة إلا نسبي و صهري]

وقد سئل أحمد –رحمه الله– عنه : هَذِهِ لِمُعَاوِيَةَ ؟
فقَالَ : نَعَمْ ، لَهُ صِهْرٌ وَنَسَبٌ .
وقَالَ أحمد : **مَا لَهُمْ وَلِمُعَاوِيَةَ ، نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ.**

ومما جاء في فضائل معاوية –رضي الله عنه– قول رسول الله ﷺ– [اللهم اجعله هاديا مهديا واهده واهد به] يعني معاوية رضي الله عنه

أخرجه أحمد في مسنده والترمذي وقال : حديث حسن غريب

وقد دعا رسول الله –ﷺ– له فقال [اللَّهُمَّ عَلِّمْ مُعَاوِيَةَ الْحِسَابَ وَالْكِتَابَ وَقِهِ الْعَذَابَ]

أخرجه أحمد وابن خزيمة في صحيحه من حديث العرباض رضي الله عنه

وذكر أن رسول الله –ﷺ قال [يَا مُعَاوِيَةُ ، أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ ، لَتُزَاحِمَنِي عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ كَهَاتَيْنِ]

أخرجه الخلال في السنة والآجري في الشريعة واللالكائي في السنة وابن بطة في الإبانة
وفي سنده عبدالعزيز بن بحر وقد استنكر عليه ابن عدي هذا الحديث

وقال ابْنَ عُمَرَ –رضي الله عنهما– [مَا رَأَيْتُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْوَدَ مِنْ مُعَاوِيَةَ] فَقِيلَ : وَلاَ أَبُوكَ ؟
قَالَ [أَبِي عُمَرُ رَحِمَهُ اللَّهُ خَيْرٌ مِنْ مُعَاوِيَةَ ، وَكَانَ مُعَاوِيَةُ أَسْوَدَ مِنْهُ] .
وقال مُحَمَّد بن شهاب الزُّهْرِيّ –رحمه الله– [عَمِلَ مُعَاوِيَةُ بِسِيرَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ سِنِينَ لاَ يَخْرِمُ مِنْهَا شَيْئًا] .

وقال قَتَادَةَ [لَوْ أَصْبَحْتُمْ فِي مِثْلِ عَمِلَ مُعَاوِيَةَ لَقَالَ أَكْثَرُكُمْ : هَذَا الْمَهْدِيُّ]

وقال مُجَاهِدٍ –رحمه الله– [لَوْ رَأَيْتُمْ مُعَاوِيَةَ لَقُلْتُمْ : هَذَا الْمَهْدِيُّ] .

وقال أبو إِسْحَاقَ السبيعي –رحمه الله– [مَا رَأَيْتُ بَعْدَهُ مِثْلَهُ ، يَعْنِي مُعَاوِيَةَ] .

و قَالَ الأَعْمَشُ –رحمه الله– [فَكَيْفَ لَوْ أَدْرَكْتُمْ مُعَاوِيَةَ ؟]
قَالُوا : يَا أَبَا مُحَمَّدٍ ، يَعْنِي فِي حِلْمِهِ ؟ قَالَ [لاَ وَاللَّهِ ، أَلاَ بَلْ فِي عَدْلِهِ] .

وقال عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ [كَانَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ مِنْ أَحْلَمِ النَّاسِ].

و سُئِلَ الْمُعَافَى –رحمه الله– : مُعَاوِيَةُ أَفْضَلُ أَوْ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ؟
فَقَالَ [كَانَ مُعَاوِيَةُ أَفْضَلُ مِنْ سِتِّمِائَةٍ مِثْلِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ] .

وقد قال ابن تيمية –رحمه الله– وأحسن : مِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ : سَلَامَةُ قُلُوبِهِمْ وَأَلْسِنَتِهِمْ لِأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... وَيُمْسِكُونَ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ . وَيَقُولُونَ : إنَّ هَذِهِ الْآثَارَ الْمَرْوِيَّةَ فِي مساويهم :
مِنْهَا مَا هُوَ كَذِبٌ
وَمِنْهَا مَا قَدْ زِيدَ فِيهِ وَنُقِصَ وَغُيِّرَ عَنْ وَجْهِهِ
وَالصَّحِيحِ مِنْهُ : هُمْ فِيهِ مَعْذُورُونَ
إمَّا مُجْتَهِدُونَ مُصِيبُونَ
وَإِمَّا مُجْتَهِدُونَ مُخْطِئُونَ
وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ لَا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ الصَّحَابَةِ مَعْصُومٌ عَنْ كَبَائِرِ الْإِثْمِ وَصَغَائِرِهِ ؛
بَلْ تَجُوزُ عَلَيْهِمْ الذُّنُوبُ فِي الْجُمْلَةِ
وَلَهُمْ مِنْ السَّوَابِقِ وَالْفَضَائِلِ مَا يُوجِبُ مَغْفِرَةَ مَا يَصْدُرُ مِنْهُمْ إنْ صَدَرَ

حَتَّى إنَّهُ يُغْفَرُ لَهُمْ مِنْ السَّيِّئَاتِ مَا لَا يُغْفَرُ لِمَنْ بَعْدَهُمْ .. فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الذُّنُوبِ الْمُحَقَّقَةِ فَكَيْفَ بِالْأُمُورِ الَّتِي كَانُوا فِيهَا مُجْتَهِدِينَ :

إنْ أَصَابُوا فَلَهُمْ أَجْرَانِ

وَإِنْ أَخْطَئُوا فَلَهُمْ أَجْرٌ وَاحِدٌ

وَالْخَطَأُ مَغْفُورٌ لَهُمْ ؟ ..

وَمَنْ نَظَرَ فِي سِيرَةِ الْقَوْمِ بِعِلْمِ وَبَصِيرَةٍ وَمَا مَنَّ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِمْ مِنْ الْفَضَائِلِ عَلِمَ يَقِينًا أَنَّهُمْ خَيْرُ الْخَلْقِ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ **لَا كَانَ وَلَا يَكُونُ مِثْلُهُمْ**

وَأَنَّهُمْ هُمْ الصَّفْوَةُ مِنْ قُرُونِ هَذِهِ الْأُمَّةِ الَّتِي هِيَ خَيْرُ الْأُمَمِ وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ا.هـ

ومن البواطيل التي وقفت عليها للوادعي هذا

قوله في "تحفة المجيب" أيضاً ص 163 لما سئل هل التكلم على الحكام من على المنابر أو الدروس العامة من منهج السلف الصالح؟

فقال: الحمد لله، وصلى الله وسلم على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وأصحابه ومن والاه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن مُحَمَّدا عبده ورسوله.. أما بعد: فإن الله عز وجل يقول في كتابه الكريم {ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون}

وثبت عن النبي- صلى الله عليه وعلى آله وسلم -أنه قال[أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر]

والعندية لا تقتضي السرية وأن يكون مع السلطان وحده.

وأما حديث: أن النبي- صلى الله عليه وعلى آله وسلم -قال[من كانت لديه نصيحة لذي سلطان فلينصحه سرا]

فهذا الحديث أصله في «صحيح مسلم» ولم تذكر هذه الزيادة .. فلا بد من نظر في هذه الزيادة .. **وفرق بين أن تقوم وتنكر على المنبر أعمال الحاكم**

المخالفة للكتاب والسنة، وبين أن تستثير الناس على الخروج عليه، فالاستثارة لا تجوز إلا أن نرى كفرا بواحا .. فعلم الفرق بين أن يقول الشخص كلمة الحق، وبين أن يستثير الناس على الخروج على الحاكم ..

وأنا أكره أن أختلف أنا وبعض أصحابي من أجل الحاكم

ولسنا عنده إلا مثل الذباب فليس لنا عنده قيمة .. ا.هـ المراد

وفي هذا الكلام عدة مخالفات :

الأولى : في إظهار أن القول بالصنح غير العلني للحكام إنما مرجعه إلى حديث عياض بن غنم –رضي الله عنه– وقد أشار إلى شذوذ تلك اللفظة

وهذه مغالطة بل الآثار في هذا مستفيضة مشهورة

قال أبوعبدالله الحداد –حفظه الله– في "حديث الإفتراق" ص **119** : إذا كان أهل الأهواء و البدع كلهم خوارج

فإن أهل السنة ليسوا من الخوارج في شيء

وإن من زعم السنة و مال للخروج فقد خرج من السنة بقدر ميله !

و حقيقة هذا ظاهرة في كتب أهل السنة

بتفصيل أحاديث رسول الله صلى الله عليه و سلم و آثار السلف الصالح و من تبعهم .

رحمهم الله تعالى . و مِن ذلك :

1 . قَطْع مسألة الخروج بأي صورة مِن صوره ولو باللسان !

فإن أصل وصفهم و تسميتهم تمنع ذلك ، فاسمهم (أهل السنة والجماعة)

فالسنة هي ما كان عليه رسول الله ﷺ و صحابته . رضي الله عنهم

و الجماعة هي السمع والطاعة لولي الأمر ، و عدم الخروج على مَن وَلِيَ الأمر و لا تنظم جماعة غير التي رأسها ولي الأمر .

بهذا فسَّرها سفيان بن عيينة و غيره مِن أئمة أهل السنة ـ رحمهم الله تعالى

و أدلة ذلك في كتب السنة و الرد على الخوارج منذ أكثر مِن ألف سنة !

و مِن أول ذلك قول رسول الله ﷺ :

(من كانت له نصيحة لذي سلطان فلا يُبدِها علانيةً ، و لكن ليأخذ بيده)

رواه أحمد و ابن أبي عاصم

و بعض خوارج عصرنا مِن قرون الخوارج يقول سخريةً مِن هذا الحديث :

(لعله في الطبعة الإنجليزية) !

و عند البخاري ومسلم مِن حديث الحِبّ ابن الحِب

أسامة بن زيد ـ رضي الله عنهما فإنهم لما أكثروا عليه لينصح عثمان ـ رضي الله عنه ، قال : (أترون أني لا أكلمه إلا أسمعتكم ؟!)

أي هل ترون أني لا أكلمه إلا جهراً ؟!

و لما صعد أمير البصرة المنبر ، و عليه ثياب رقيقة (شفافة)

فقال رجل من الخوارج إلى جنب أبي بكرة ـ رضي الله عنه :

انظروا إلى أميركم يلبس لباس الفساق !

فقال أبو بكرة ـ رضي الله عنه : سمعت رسول الله ﷺ ـ يقول :

من أراد هوان السلطان أهانه الله

و لما أراد عروة بن الزبير أن ينصح عمر بن عبد العزيز

و عمر حينذاك أمير المدينة في مسألة مواقيت الصلاة لم يكلمه إلا بينهما .

و مِن علامات السنة التي لا تتخلف

الصلاة مع ولي الأمر مهما صنع :

1 . حتى لو صلى الصلاة لغير الوقت !

قال رسول الله ﷺ :

(كيف أنت إذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها)

قال : فما تأمرني ؟

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (صلِّ الصلاة لوقتها ، و صلِّ معهم) ...

2 . حتى لو كان ما كان في فساد الدين !

و لو كان هذا الولي جهميًّا !

و نَهَى أحمد – رحمه الله– عن الخروج على الأمير في زمنه مع أن الأمير كان يمتحن الناس على الكفر الصريح : خلق القرآن !

و كان الصحابة . رضي الله عنهم . يصلون خلف كل أمير .

و ليس هذا محل بيان هذا الأصل مِن أصول أهل السنة

إنما المراد بيان أنهم يكرهون الخروج بأي صورة كان و لو صَغُرَت ! و لو كانت مجرد الكلام في مجلس خاص !

و من اللطائف ما حدث من أبي زُرعة المصري قبل أكثر من ألف سنة

جاءه رجل ، فقال له : هل يصلح السفيه أن يكون وليّا على أمر اليتيم ؟!

فقال : لا

فقال الرجل : فهل يصلح أن يكون السفيه أن يكون وليًّا على مال نفسه ؟!

فقال : لا

فقال الرجل : فهل يصلح السفيه أن يكون وليًّا لأمر المسلمين ؟!

فقال : هذه مِن مسائل الخوارج !

و قد كان بعض السلف الصالح ـ رحمهم الله

يعتبر الكلام مجرد الكلام من باب الغيبة المحرمة التي تؤثر في صوم الصائم !

فسُئل أحمد و غيره عن الصائم : هل يغتاب السلطان ؟ قال : لا

فقيل له : فهل يغتاب أهل الأهواء والبدع ؟ قال : نعم

لأن أهل البدع لا حرمة لهم في أمر الغيبة ، بل الواجب التحذير منهم ما أمكن ذلك .

بل وصل الأمر بأهل السنة في السمع و الطاعة

أن أحمد بن حنبل ـ رحمه الله تعالى

زمن أمير المؤمنين الذي يمتحن الناس على الكفر

في مسألة نفي صفات الله

منعه مِن الجلوس للناس فسمع و أطاع !

و لم ينظم جماعة مِن طلابه و محبيه ، بل مَنَع مَن جاء يستفتيه مِن الخروج ! ...

2 . تصدي أهل السنة لمن خرج و لو باللسان

مهما كانت منزلة هذا الخارج عند الناس !

و هذا ظاهر في كلامهم في أي خارج مهما كانت عبادته أو شهرته بالعلم عند الناس

كالحسن بن صالح و غيره !

و مَن نَظَرَ في كتاب (السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل) و أمثاله مِن كتب أهل السنة

عَلِمَ أنهم لا يُحابون أحدًا في هذا الأمر ، و لا يسكتون عن أي خروج أو بادرة خروج !

.. ا.هـ المراد

وبعد هذا الكلام الواضح في تقرير عقيدة أهل السنة يأتيك من يقول أن أباعبدالله –

عافاه الله– جهيماني تكفيري !

وأما الوادعي فإمامٌ سني !

{ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى}

الثانية : استدلاله بنصوص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الكلام في الولاة من على المنابر من جنس استدلالات المعتزلة

فقد قال ابن تيمية في المجموع : أُصُولِ الْمُعْتَزِلَةِ .. التَّوْحِيدُ وَالْعَدْلُ وَالْمَنْزِلَةُ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ وَإِنْفَاذُ الْوَعِيدِ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنْ الْمُنْكَرِ لَكِنَّ مَعْنَى التَّوْحِيدِ عِنْدَهُمْ يَتَضَمَّنُ نَفْيَ الصِّفَاتِ .. وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنْ الْمُنْكَرِ يَتَضَمَّنُ عِنْدَهُمْ جَوَازَ الْخُرُوجِ عَلَى الْأَئِمَّةِ وَقِتَالِهِمْ بِالسَّيْفِ . ا.هـ المراد

وقد قال حذيفة –ﷺ– لرجل [الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر حسن و ليس مِن السنّة أن تخرج على إمامك]

الثالثة : قوله "أنا أكره أن أختلف أنا وبعض أصحابي من أجل الحاكم" !

مغالطة فالاختلاف بين أهل السنة والخوراج القعدة (!) وغيرهم ليس لأجل الحكام لذاتهم بل هو لمخالفتهم السنة في التعامل مع هؤلاء الحكام

وسواءاً أحببناهم أو أبغضناهم

وأهل السنة على عقيدة السلف يوالون ويعادون .

وليت الوادعي وقف عند هذا الحد في الانحراف عن الجادة

بل زاد على ذلك

فقال في كتابه "مقتل جميل الرحمن" ص 88 : فهو أراد أن يصون بلده من الفساد ، وكذلك اليمنيون لهم حق في ذلك إذا ظهر الفساد، **وهي مسألة اجتهادية؛ جمهور أهل السنة لا يجيزون الخروج على الحاكم المسلم، ومنهم من يجيزه، ويستدل بفعل الحسين بن علي**، وبفعل ابن الأشعث في

خروجه على يزيد، وبفعل مُحَمَّد بن الحسن الملقب بالنفس الزكية، وبفعل زيد بن علي وجماعته .. ا.هـ المراد

وهذا القول باطل مبين
ويحوي طعناً أثيماً في الحسين بن علي –رضي الله عنهما– وتقليباً للحقائق
فإن مسألة الخروج على الولاة ما أجازها أحد قط من العلماء
ومن قال أنها اجتهادية فقد كذب وفجر وألقم الحجر
بل هي مسألة إجماعية
وليست كما قال ذاك العسقلاني أن السلف أجمعوا عليها فيما بعد !
فذاك مبلغ علمه بل جهله !
وحتى لا أطيل في هذه النقطة أقول :
قد نقل الإجماع على حرمة خروج الولاة غير واحد من الأئمة فلن أتوسع
وبيننا وبين القوم كتب السنة والاعتقاد

وأما قوله أن الحسين –ﷺ– خرج (!) فكذب أصلع له قرون
وإليكم جواب مُحَمَّد بن هادي –شيخ الطائفة– فقد قال : ما يتعلق بالحسين رضى الله عنه ؛ ما خرج على يزيد مطالبًا للحكم
ولا خرج يقول إن يزيد ليس له فى عنقي بيعة ولا يصلح للولاية
هذا لم يثبت وإنما خرج مطالبا بدم أبيه رضى الله عنه
خرج من المدينة إلى العراق **ما هو خرج عن السمع والطاعة**
فلما صار ما صار قال افتحوا لي الطريق إلى ابن عمي يقصد يزيد بن معاوية ..
فالشاهد الحسين يقول افتحوا لي الطريق وذروني وابن عمي فأبوا

فقال لهم دعوني ألحق بثغر من ثغور المسلمين أُقتل فيه وأُجاهد فى سبيل الله فأبوا ،
فقاتله جيش يزيد ليس بأمر يزيد
فلما قاتلوه اضطروه إلى القتال قاتل دفعا عن نفسه وحرمته رضى الله تعالى عنه
وإلا لم يخرج على يزيد ، فهكذا يُقال

و إلا لو قيل بهذه المقالة السخيفة للازم منها أن يكون الحسين رضى الله عنه خارجيا

والنبي ﷺ قد أخبر عنه وعن أخيه أنهما ريحانة الجنة

فكيف يقال هذا فى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؟ !!! ...

فهؤلاء إنما يحتجون بشبهة مثل بيت العنكبوت فى غاية الضعف والوهاء
ووضوحها فى البطلان نسأل الله العافية والسلامة . ا.هـ

ومن بواطيل الوادعي أيضاً قوله في "تحفة المجيب" ص240: وأما العالم الذي غالب أقواله من الكتاب والسنة، فهو مثل الإمام البخاري، والإمام أحمد بن حنبل، وابن حزم على دخن فيه في العقيدة، وابن القيم، **ومحمد بن إسماعيل الأمير، والشوكاني**، ويوجد بحمد الله علماء غالب أقوالهم من الكتاب والسنة، وتطمئن النفس بهم، وانتفع بهم المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها ا.هـ المراد

وهذا الكلام من أشد الوقاحة
فكيف يقرن ذاك الواقفي المشؤوم وصاحبه القدري المأفون
بالإمام المبجل أحمد بن حنبل ؟!!

أم كيف يقرنه بذاك الجهمي الجلد ابن حزم !

فما أقبح الجهل كيف يردي بأهله
وما أجهل هذا الرجل بقدر الأئمة إذ صنع هذا

وقوله عن ابن حزم " على دخن فيه في العقيدة " لا يغني من الحق شيئاً
بل هو بذاته جرم آخر !
إذ فيه تهوين بينٌ في ضلالات ذاك الجهمي وابتداعه
فمخلوق يذكره ابن تيمية في طبقة المريسي وينسبه إلى القرمطة
ويقول عنه ابن عبدالهادي : جهمي جلد
أمثل هذا يذكر بجوار أحمد والبخاري –رحمهما الله– وفي سياق ذكر العلماء الذين هم في غالب أقوالهم على السنة ؟!!

والله إن القوم لا يعرفون أحمد رحمه الله
بل ولا يعرفون منهج السلف رحمهم الله
والله المستعان

وقد سئل هذا الرجل كما في "غارة الأشرطة" [1–306]: تقدم أنك **قلت بعدم كفر القائل بخلق القرآن** ومن المعلوم أن القرآن من صفات الله تعالى أو ليس الكلام في الصفات كالكلام في الذات ؟

فقال: نحن لا نكفر مسلماً إلا بدليل من كتاب الله، أو من سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وقد قرأنا هذا في (السنة) لعبدالله بن أحمد : إن كثيراً من السلف يقولون: من قال: إن القرآن مخلوق فهو كافر.

لكن أين الدليل على هذا؟

فمسألة تكفير المسلمين لا بد فيها من الدليل؛ **بل نقول**: **إنه مبتدع**

وقد ذكر هذا الشوكاني في كتابه ... ا.هـ المراد

أقول الدليل قد عرفه المسلمون قبل أكثر من ألف عام !
وسطروه في كتب العلم وأجمعوا عليه ، لكن الشرذمة الظاهرية قد عَلِمَ العام والخاص تعنتهم وسفسطتهم وفهمهم السقيم للنصوص .

ويكفيك مثلاً أن تعرف أن ذاك الجهمي = ابن حزم والذي قرنه الوادعي بأحمد –رحمه الله– قد قال ما معناه : يحرم البول في الماء الراكد
لكن إذا بلت في إناء ثم صببته في الماء الراكد فلا بأس !!
لأنك لم تبل في الماء الراكد إنما بلت في الإناء !

وأما الأدلة على كفر القائل بخلق القرآن :
فالحجج كثيرة ومن أراد الوقوف عليها فليرجع إلى كتب السنة كالشريعة والإبانة والسنة لعبدالله والخلال وابن أبي عاصم وغيرها من كتب الأئمة
وليس هذا فقط
بل قد أجمع السلف على تكفير من شك في كفر من يقول بخلق القرآن –ولا أقول أن الوادعي كافر لأني لا أراه ممن لا يفهم (!)– ، والله المستعان على تصدر الجهال .

قال أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن أبي حاتم، قال: سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك، فقالا [أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازا وعراقا وشاما ويمنا فكان من مذهبهم ... من زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر بالله العظيم كفرا ينقل عن الملة. ومن شك في كفره **ممن يفهم** فهو كافر ..] ا. هـ المراد

وقال حرب الكرماني -رحمه الله- في السنة التي حكى فيها ما أجمع عليها السلف كما قال في المقدمة : هذا مذهب أئمة العلم وأصحاب الأثر، وأهل السنة المعروفين بها، المقتدى بهم فيها، وأدركت من أدركت من علماء أهل العراق، والحجاز والشام وغيرهم عليها، فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب، أو طعن فيها، أو عاب قائلها – فهو مبتدع خارج من الجماعة، زائل عن منهج السنة، وسبيل الحق ... وكان من قولهم .. (ثم ذكر أموراً حتى قال): من زعم أن القرآن مخلوق فهو جهمي كافر ... ومن لم يكفر هؤلاء القوم والجهمية كلهم فهو مثلهم. ا. هـ المراد

وقال قوام السنة في الحجة : وَمن زعم أَن الْقُرْآن أَو بعضه، أَو شَيْئا من مَخْلُوق، فَلَا يشك فِيهِ عندنَا وَعند أهل الْعلم من أهل السّنة وَالْفضل وَالدّين أَنه كَافِر كفرا انْتقل بِهِ عَنِ الْملَّة ... وَمن شكّ فِي كفر من قَالَ: الْقُرْآن مَخْلُوق بعد علمه **وَبعد أَن سمع من الْعلماَء المرضيين** ذَلِك فَهُوَ مثله. ا. هـ المراد

وقال ابن الحنبلي في الرسالة الواضحة: والجهمية -لعنهم الله- أصناف مختلفة

فمنهم من يقول القران ليس هو كلام الله ولا هو مخلوق

ومنهم من يقول ..

وطائفة منهم تقول إنه حكاية عن ذلك القرآن

ومنهم من يقول ألفاظنا بالقرآن مخلوقة

ومنهم من يقول القرآن بألفاظنا مخلوق

ومنهم ... ومنهم من يقول لا يكفر هؤلاء بل يسكت عنهم

فهؤلاء الأصناف كلها هم الجهمية وهم كفار زنادقة حلال القتل **ومن لم يكفر هؤلاء الأصناف كلها فهو كافر زنديق حلال القتل** .

علماً بأن بعض الأخوة أخبرني بوجود تراجع للوادعي عن هذا القول على وجه الخصوص ، فتطلبته فلم أجده ، ولكن إن ثبت ذلك –بالطرق المعتبرة شرعاً لا بنقولات من عرف بالكذب من طلابه (!)– فهو والله خير له ، والواجب التنبيه على ذلك في طبعة الكتاب ، نسأل الله العافية من الخذلان .

وعوداً على بدأ ، فإني أظن أن المعترض قد أتي في قوله ذاك في معاوية –رضي الله عنه– من اعتقاده الفاسد المتعلق بمسألة الموازنات حال الترجمة !

فقد قال في مجموعه [2–518] : وبهذه المناسبة أقول لكم : إن الإنسان إذا كان يؤلِّفُ في سِيَرِ الناس فيذكر كلَّ ما هبَّ ودبَّ من سيرهم من خير وشر لأنهم يروون تاريخاً وسيرة لكن إذا كان فقط نقد هذا الرجل تحذيراً من بدعته ومن ضلاله ومن شره أومن فسقه فلا يلزمك إلا أن تبيِّن موضع النقد ويكفي ، إذا كان إنسان يريد أن يذكر تاريخ شعب من الشعوب أو أمَّة من الأمم أو شخصية من الشخصيات يذكر كل ما ورد عنه وكل ما يتصل بحياته من خير وشر ، مسلم يهودي نصراني حتى الشيطان لما عرفوا به قال بعضهم : كان من الملائكة ثمَّ مسخه الله تبارك وتعالى فصار شيطاناً – يقولون هكذا – فإذا كنت تؤرخ حدِّث عن الناس ولا حرج يذكرون للناس حسنات وسيئات وأنت حدِّث عن المسلمين

والكفار حتى فرعون إذا ترجمت له وجدت في الترجمة خيراً وشراً فيذكرون في ترجمته .. ا.هـ المراد

وهذا الكلام لو طبقه مطبق على أحد من الصحابة –رضي الله عنهم– لكان ضالاً خبيثاً ، فإن أهل السنة أجمعوا أن الصحابة –رضي الله عنهم– لايذكرون الا بالجميل

ثم إنه قد ترجم غير واحد ممن أئمة السنة لبعض رواة المبتدعة

فما رأيناهم يذكرون لهم حسنة واحدة :
كما فعل البخاري في تاريخه
و ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وغيرهما من أهل العلم

فخذ على سبيل المثال ترجمة أبي جنيفة من التاريخ

قال البخاري –رحمه الله– في التاريخ الكبير: نعمان بْن ثابت أَبُو حنيفة الكوفِي مولى لِبَنِي تيم اللَّه بْن ثعلبة
روى عنه عباد بْن العوام وابْن المبارك وهشيم ووكيع ومُسْلِم بْن خَالِد وأَبُو مُعَاوِيَة والمقري **كَانَ مرجئا سكتوا عنه و عن رأيه وعَنْ حديثه**، قَالَ أَبُو نعيم مات أَبُو حنيفة سنة خمسين ومائة . ا.هـ

"وسكتوا عنه" عند البخاري –رحمه الله– جرح شديد كما هو معلوم
قال ابن كثير : إذا قال البخاري في الرجل : ((سكتوا عنه)) أو ((فيه نظر)) فإنه يكون في **أدنى المنازل وأردئها عنده**
وقال ذاك الذهبي : علمنا مقصده بها بالاستقراء: أنها بمعنى تركوه
وعليه فهذا جرح شديد في عقيدة ورأي وحديث أبي جيفة
وخذ مثالاً آخر أيضاً من الجرح والتعديل ففي ترجمة عمرو بن عبيد

قال ابن أبي حاتم رحمهما الله : عَمرو بن عُبَيد القدري، وهو ابن عُبَيد بن باب، ويُقال: ابن عُبَيد بن كيسان بن باب أَبو عثمان، مَولى بَني تميم من أبناء فارس ، رَوَى عَن: الحسن.
رَوَى عَنه: حماد بن سلمة. سَمِعتُ أَبي يقولُ ذلك.

حَدَّثنا أَبي، حَدَّثنا نُعَيم بن حماد، حدثني أَبو داود الطيالسي، عن شُعبة، عن يُونُس، قال: كان عَمرو بن عُبَيد يكذب في الحديث.
حَدَّثنا عَلي بن الحسن الهِسِنجَاني، حَدَّثنا أَحمد، يَعني ابن حَنبل، حَدَّثنا عفان، حَدَّثنا حماد بن سلمة قال: كان حميد من أكفهم عنه، يَعني عمرًا، فقال لي حميد: لا تأخذ عن هذا شيئًا، فانه يكذب على الحسن.
أَخبرَنا أَبو بكر بن أَبي خَيثمة، فيما كَتَبَ إِلَيَّ، حَدَّثنا خالد بن خِدَاش، حَدَّثنا بكر بن حمران قال: كنا عند ابن عون فسأله إنسان عن مسألة، فقال: ما أدري، فقال الرجل: عَمرو بن عُبَيد يقول: عَن الحسن كذا وكذا، فقال: ما لنا ولعَمرو بن عُبَيد، عَمرو بن عُبَيد يكذب على الحسن.
حَدَّثنا مُحَمد بن إِبراهيم، حَدَّثنا عَمرو بن علي، قال: سَمِعتُ معاذ بن معاذ، يقول: قلت لعوف: إِن عَمرو بن عُبَيد حَدَّثنا عن الحسن كذا وكذا، قال: كذب والله عَمرو.
حَدَّثنا عَلي بن الحسن، حَدَّثنا أَحمد، يَعني ابن مُحَمد بن حَنبل، حدثني عفان، حَدَّثنا همام قال: قال مطر: والله ما أصدق عَمرو بن عُبَيد في شيء.
حَدَّثنا صالح بن أَحمد، حَدَّثنا علي، يَعني ابن المَديني، قال: سَمِعتُ سُفيان، يَعني ابن عُيَينة، وذكر عَمرو بن عُبَيد، فقال: كتبت عنه كتابًا كثيرًا، ووهبت كتابي لابن أَخي عَمرو بن عُبيد.
حَدَّثنا مُحَمد بن إِبراهيم بن شُعيب، حَدَّثنا عَمرو بن علي، قال: كان يحيى، يَعني ابن سَعيد يُحَدِّثنا عن عَمرو بن عُبيد.
حَدَّثنا مُحَمد بن إِبراهيم بن شُعيب، ثم تركه.
حَدَّثنا عَلي بن الحسن الهِسِنجَاني، حَدَّثنا نُعَيم بن حماد، قال: قلتُ لابن المبارك: لأى شيء تركوا عَمرو بن عُبَيد؟ قال: إِن عمرًا كان يدعو، يَعني إِلى القدر.
حَدَّثنا عَلي بن الحسن الهِسِنجَاني، قال: سَمِعتُ أبَا حفص عَمرو بن علي قال: كان يحيى، وعَبد الرَّحمن لا يحدثان عن عَمرو بن عُبيد.
قال ذكره عَبد الله بن أَبي عُمر البكري الطَّالْقاني، قال: سَمِعتُ عَبد الملك الميمونى قال: قال أَحمد بن حَنبل: عَمرو بن عُبَيد ليس بأهل أَن يُحَدَّثُ عنه.

قال: قُرِئَ عَلَى العباس بن مُحَمَّد الدُّوري، قال: سَمِعتُ يَحيى بن مَعين يقول: عَمرو بن عُبَيد ليس بشيءٍ.

حَدَّثنا مُحَمَّد بن إِبراهيم بن شُعيب قال: قال: عَمرو بن علي عَمرو بن عُبَيد كان متروك الحديث، صاحب بدعة.

قال: سأَلتُ أَبي عن عَمرو بن عُبَيد، فقال: كان متروك الحديث. ا.هـ

فلم يذكر في ترجمته حسنة واحدة !

ومع هذا الا أن كثيراً من المعاصرين قد تأثروا بذاك الذهبي وبانحرافاته التي بثها في سيره المسماة بـ " سير أعلام النبلاء "

ولو نظرنا مثلاً في طريقته في التراجم وقارناها بطريقة الأئمة –كالمثالين السابقين مثلاً– لظهر للقارئ البون الشاسع بين الأئمة رحمهم الله
وبين الذهبي وعياله

فمثلاً قد قال الذهبي في ترجمته لعمرو بن عبيد : عمرو بن عبيد **الزَّاهِدُ، العَابِدُ**، القَدَرِيُّ، كَبِيْرُ المُعْتَزِلَةِ وَأَوَّلُهم أَبُو عُثْمَانَ البَصْرِيُّ.

لَهُ، عَنْ أَبِي العَالِيَةِ، وَأَبِي قِلاَبَةَ، وَالحَسَنِ البَصْرِيّ.

وَعَنْهُ: الحَمَّادَانِ، وَعَبْدُ الوَارِثِ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَيَحْيَى بنُ سَعِيْدٍ القَطَّانُ، وَعَبْدُ الوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، وَعَلِيُّ بنُ عَاصِمٍ، وَقُرَيْشُ بنُ أَنَسٍ ثُمَّ تَرَكَه القَطَّانُ.

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِثِقَةٍ.

وَقَالَ حَفْصُ بنُ غِيَاثٍ: مَا لَقِيْتُ أَزْهَدَ مِنْهُ، وَانتحلَ مَا انْتحلَ.

وَقَالَ ابْنُ المُبَارَكِ: دَعَا إِلَى القَدَرِ، فَتَرَكُوْهُ.

وَقَالَ مُعَاذُ بنُ مُعَاذٍ: سَمِعْتُ عَمْراً يَقُوْلُ إِنْ كَانَتْ {تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ} ، فِي اللَّوحِ المَحْفُوْظِ، فَمَا للهِ عَلَى ابْنِ آدَمَ حُجَّةٌ. وَسَمِعْتُهُ ذَكَرَ حَدِيْثَ الصَّادِقِ المَصْدُوْقِ، فَقَالَ: لَوْ

سَمِعْتُ الأَعْمَشَ يَقُوْلُه لَكذَّبتُهُ إِلَى أن قال: ولو سَمِعْتُ رَسُوْلَ اللهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– يقول لرددته.

وَقَالَ عَاصِمٌ الأَحْوَلُ: نِمتُ، فَرَأَيْتُ عَمْرَو بنَ عُبَيْدٍ يَحُكُّ آيَةً، فَلُمتُهُ، فَقَالَ: أُعِيْدُهَا؟ قُلْتُ: أَعِدْهَا. فَقَالَ: لاَ أَسْتَطِيْعُ.

وَقَالَ حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ: قِيْلَ لأَيُّوْبَ: إِنَّ عَمْرَو بنَ عُبَيْدٍ رَوَى، عَنِ الحَسَنِ أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– قَالَ: "إِذَا رَأَيْتُمْ مُعَاوِيَةَ عَلَى مِنْبَرِي فَاقْتُلُوْهُ" قَالَ: كَذَبَ.

قَالَ ابْنُ عُلَيَّةَ: أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الاعْتِزَالِ وَاصِلٌ الغَزَّالُ، فَدَخَلَ مَعَهُ عَمْرُو بنُ عُبَيْدٍ فَأُعْجِبَ بِهِ، وَزَوَّجَهُ أُخْتَهُ.

وَذَكَرَ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيُّ: أَنَّهُ رَأَى عَمْرَو بنَ عُبَيْدٍ فِي النَّوْمِ قَدْ مُسِخَ قِرْداً.

وَقَدْ كَانَ المَنْصُوْرُ يُعظِّمُ ابْنَ عُبَيْدٍ، وَيَقُوْلُ:

كُلُّكُم يَمْشِي رُوَيْد ... كُلُّكُم يَطْلُبُ صَيْد

غَيْرَ عَمْرِو بن عُبَيْد

قُلْتُ: **اغترَّ بزُهْدِه وَإِخْلاَصِه** (!!) ، وَأَغفلَ بِدْعَتَهُ.

قَالَ الخَطِيْبُ: مَاتَ بِطَرِيْقِ مَكَّةَ، سنةَ ثَلاَثٍ. وَقِيْلَ: سنةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِيْنَ وَمائَةٍ.

قَالَ أَحْمَدُ بنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي "تَارِيْخِهِ" سَمِعْتُ ابْنَ مَعِيْنٍ يَقُوْلُ: كَانَ عَمْرُو بنُ عُبَيْدٍ مِنَ الدَّهْرِيَّةِ.

وَقَالَ سَلاَّمُ بنُ أَبِي مُطِيْعٍ: أَنَا للحجاج أرجى مني لعمرو بن عبيد.

قَدِ اسْتَوْفَيتُ تَرجَمَتَهُ فِي "تَارِيْخِ الإِسْلاَمِ".

وَقَدْ رثاه المنصور، وله كتاب "العدل" و"التوحيد"، وَكِتَابُ "الرَّدِّ عَلَى القَدَرِيَّةِ" يُرِيْد السُّنَّةَ. وَمِنْ كتَابِ تَلاَمِذَتِهِ: عُثْمَانُ بنُ خَالِدٍ الطَّوِيْلُ شَيْخُ العَلاَّفِ، وَأَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بنُ أَبِي عُثْمَانَ الشمزي. ا.هـ

وقال في ترجمة أبي جيفة : أَبُو حَنِيْفَةَ النُّعْمَانُ بنُ ثَابِتِ التَّيْمِيُّ

الإِمَامُ، فَقِيْهُ المِلَّةِ(!!) عَالِمُ العِرَاقِ .. وَعُنِيَ بِطَلَبِ الآثَارِ(**!!**) وَارْتَحَلَ فِي ذَلِكَ، وَأَمَّا الفِقْهُ وَالتَّدْقِيْقُ فِي الرَّأْيِ وَغوَامِضِهِ، فَإِلَيْهِ المُنْتَهَى، وَالنَّاسُ عَلَيْهِ عِيَالٌ فِي ذَلِكَ (**!!**).. وَقَالَ صَالِحُ بنُ مُحَمَّدٍ: سَمِعْتُ يَحْيَى بنَ مَعِيْنٍ يَقُوْلُ: كَانَ أَبُو حَنِيْفَةَ ثِقَةً فِي الحَدِيْثِ.

قلت : لم يذكر كلام من جرحه واكتفى ببعض هذه النقول التي موه بها والتعليق عليها لعلي أفردها في بحث إن شاء الله

وقال الذهبي : وَعَنْ حَمَّادِ بنِ أَبِي حَنِيْفَةَ، قَالَ: كَانَ أَبِي جَمِيْلاً .. ا.هـ المراد

قلت : وقد قال ربيعة بن عباد –ﷺ– عن أبي لهب أنه [رجل وضيء الوجه ذا غديرتين] فهذا أبولهب كان وضيئاً فكان ماذا !
وهل نفعته هذه الوضائة ؟!

قال الذهبي : وَعَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ الضَّرِيْرِ، قَالَ: حُبُّ أَبِي حَنِيْفَةَ مِنَ السُّنَّةِ...ا.هـ المراد

قلت : الضرير هذا اسمه مُحَمَّد بن خازم وهو مرجئ ضال
فقد قال أبو زرعة –رحمه الله– فيه : كان يرى الإرجاء .
قيل له : كان يدعو إليه ؟ قال : نعم .
وقال أبوداود : أبو معاوية رئيس المرجئة بالكوفة .
وقديماً قيل الطيور على أشكالها تقع !

هذا وقد قال علي بن المديني [إذا رأيت الرجل يحب أبا حنيفة ورأيه والنظر فيه فلا تطمئن إليه وإلى من يذهب مذهبه ممن يغلو في أمره ويتخذه إماما]

وقال الذهبي : قَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: حَدَّثَنِي بَكْرٌ، أَنَا أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ قَالَ: كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ يُسَمَّى الْوَتَدُ لِكَثْرَةِ صَلاتِهِ. وَرَوَاهَا يُوسُفُ الْقَطَّانُ عَنْ أَبِي عَاصِمٍ.

وَرَوَى عَلِيُّ بْنُ إِسْحَاقَ السَّمَرْقَنْدِيُّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ قَالَ: كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ يَخْتِمُ الْقُرْآنَ كُلَّ لَيْلَةٍ فِي رَكْعَةٍ. ا.هـ المراد

قلت : قد قال ابن مسعود لما قال له رجل قَرَأْتُ الْمُفَصَّلَ اللَّيْلَةَ فِي رَكْعَةٍ

فَقَالَ [هَذًّا مِثْلَ هَذِّ الشِّعْرِ، أَوْ نَثْرًا مِثْلَ نَثْرِ الدَّقَلِ ؟ إِنَّمَا فُصِّلَ لِتُفَصِّلُوا ..]

وختم القرآن كل ليلة على الدوام خلاف السنة

و هدي الصحابة رضي الله عنهم فلا يكون مدحاً

ثانياً : قد قال سلمة بن سليمان ، قال : دخل حمزة البزار على ابن المبارك فقال : يا أبا عبد الرحمن لقد بلغني من بصر أبي حنيفة في الحديث واجتهاده في العبادة حتى لا أدري من كان يدانيه

فقال ابن المبارك [أما ما قلت بصر بالحديث فما لذلك بخليق لقد كنت آتيه سرا من سفيان وإن أصحابي كانوا ليلومونني على إتيانه ويقولون أصاب كتب مُحَمَّد بن جعفر فرواها

وأما ما قلت من اجتهاده في العبادة فما كان بخليق لذلك لقد كان يصبح نشيطا في المسائل ويكون ذلك دأبه حتى ربما فاتته القائلة ثم يمسي وهو نشيط وصاحب العبادة والسهر يصبح وله فترة]

وعامة ما نقله الذهبي في هذا الباب عن أبي جيفة لا يثبت

ثم ساق الذهبي كلاماً كثيراً في وصف ومدح أبي حنيفة

ولم يذكر كلمة من كلام مجرحيه !! فالله الموعد

فهذه هي منهجية الذهبي العوجاء في سيره

وأما قول المعترض الآنف بجواز الموازنة حال الترجمة فنرد عليه فيه بقول ربيع بن هادي (!) في مجموعه [11-162] : مع أن الشيخين قد اختلفت وجهة نظرهما فابن باز لا يرى الموازنات ، والألباني صرح بأن منهج الموازنات بدعة وكرر ذلك ، لكنه يرى أنه في حال الترجمة تذكر الحسنات والسيئات ، **والصواب مع ابن باز والأدلة وكتب الجرح تؤيده** ، فظهر لك بطلان تعلق عدنان بالشيخين لأنه لا يعرف مذهب الرجلين وإنما يجازف كعادته .

وعوداً إلى المراد ومن إطلاقات المعترض غير المرضية في حق الصحابة –رضي الله عنهم– قوله في شريط " العلم والدفاع عن الشيخ جميل" : معاوية ... ما هو عالم !!
لكن والله يملأ الدنيا سياسة ، يصلح يحكم الدنيا كلها ... ا.هـ المراد

ولا أدري ما بال المعترض ومعاوية –رضي الله عنه– خصوصاً

وليستحضر القارئ قول الربيع بن نافعٍ [معاويةُ سترٌ لأصحابِ محمدٍ ﷺ ، فإذا كشف الرجلُ السترَ ، اجترأ على ما وراءهُ] .

وقول عبدُ اللهِ بنُ المباركِ –رحمه الله– [معاويةُ عندنا محنةٌ ، فمن رأيناهُ ينظرُ إليهِ شزراً ، اتهمناهُ على القومِ –يعني الصحابةَ–]

ومن يرفع رأساً بقول المعترض هذا عن معاوية –رضي الله عنه– في زعمه أنه ليس بعالم (!) وقد قال عنه الحبر ابن عباس –رضي الله عنهما– [إنه فقيه]

وأخرج الخلال بسنده عن مُحَمَّدُ بْنُ زُنْبُورٍ ، قَالَ : قَالَ الْفُضَيْلُ [أَوْثَقُ عَمَلِي فِي نَفْسِي حُبُّ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَأَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ ، وَحُبِّي أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلاَمُ جَمِيعًا] وَكَانَ يَتَرَحَّمُ عَلَى مُعَاوِيَةَ وَيَقُولُ [**كَانَ مِنَ الْعُلَمَاءِ** مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلاَمُ] .

وقد نُوصح المعترض في هذه اللفظة فبدل أن يرجع ويتوب أخذ يقول : اعتقد أن في هذا مدحاً عظيماً لمعاوية والمغيرة –رضي الله عنهما– وميزات كبيرة !! ا.هـ

وقال : قولي ليس بعالم هو أمر نسبي إذا قورن بكبار علماء الصحابة، والصحابة جميعا بما فيهم معاوية أعلم هذه الأمة وأفضلها وأعقلها. ا.هـ

وهذا تأويل لكلامه وصرف له عن ظاهره

وكان بإمكانه أن يقول أنا أتراجع عن هذا اللفظ

وأقر الآن أن معاوية –ﷺ– عالم وأستغفر الله ، وانتهى

لكن نعوذ بالله من بطر الحق وغمط الناس

ومن العزة بالإثم التي تعتري كثيراً من الناس

والمعترض في صنيعه هذا قد تأول كلامه حتى لا يقر بخطئه

ويرد عليه بقول ربيع بن هادي (!) في مجموعه [13–315]: ولقد خالف أصحاب هذه القواعد أصلا من أصول الإسلام مجمعاً عليه ألا وهو الأخذ بالظاهر **وانه لا يؤول إلا كلام المعصوم**.

قال البقاعي رحمه الله في خلال رده على من يتأول كلام ابن الفارض:
"مع أن الفاروق ابن الخطاب رضي الله عنه الذي ما سلك فجاً إلا سلك الشيطان فجاً غير فجه، قد أنكر التأويل لغير كلام المعصوم، ومنع منه رضي الله عنه، وأهلك كل من خالفه وأراده وبسيف الشرع قتله وأخزاه، فيما رواه عنه البخاري في كتاب الشهادات من "صحيحه": "إن ناساً كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، وإن الوحي قد انقطع، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم، فمن أظهر خيراً؛ أمناه، وقربناه، وليس إلينا من سريرته شيء، والله يحاسبه في سريرته، ومن أظهر لنا سوءاً؛ لم نأمنه، ولم نصدقه، وإن قال: إن سريرته حسنة"... وقال الأصوليون كافة: "التأول إن كان لغير دليل، كان لعباً، وما ينسب إلى بعض المذاهب من تأويل ماهو ظاهر في الكفر فكذب أو غلط منشؤه سوء الفهم... وإنما أولنا كلام المعصوم؛ لأنه لا يجوز عليه الخطأ، وأما غيره؛ فيجوز عليه الخطأ سهواً وعمداً" .
وقال الشوكاني في كتابه" الصوارم الحداد" (ص96-97):((وقد أجمع المسلمون أنه لا يؤول إلا كلام المعصوم)). ا.هـ

فهل يا ترى يرى ربيع نفسه من المعصومين ؟!!

ومن مجازفات المعترض في هذا البـاب أيضاً قوله في شريط " العلم والدفاع عن الشيخ جميل" : كان عمر يوقر معاوية لأنه داهية ... يزيد أخوه مثله داهية ... المغيرة بن شعبة داهية ... من دهاة العرب عمرو بن العاص ... **أبو ذر ما يصلح !!! أفضل من معاوية ومن عمرو آلاف المرات** . ا.هـ

وهنا سؤال للمعترض ما الدليل من الكتاب أو السنة أو أقوال السلف :

أن أن أبا ذر –رضي الله عنه– أفضل من معاوية وعمرو بن العاص –رضي الله عنهما– آلاف المرات !

فإن باب المفاضلة كما هو معلوم مرجعه إلى الأدلة

فأين في الأدلة نجد هذا المعنى

ولا أدري لماذا التمثيل يرجع إلى معاوية ﷺ أيضاً !

ومن سوء أدب المعترض مع الصحابة –ﷺ– قوله في شريط " العلم والدفاع عن الشيخ جميل" : المغيرة بن شعبة مستعد يلعب !! بالشعوب على أصبعه !! دهاء !!! ا.هـ

فهل هذا من الأدب مع الصحابة ﷺ ؟!!!

المغيرة –ﷺ– يلعب .. !!

ولا أدري كيف يقنع المرء بقول المعترض عن كلامه الآنف –كما في الكر على الخيانة والمكر– : أن في هذا مدحاً عظيماً لمعاوية والمغيرة –رضي الله عنهما–.. ا.هـ !!!

فهل لو قلتُ أن ربيعاً يلعب بالسلفيين دهاءاً !

يكون مدحاً ؟!

وهل لوقلت الألباني يلعب ويلعب بأتباعه ومريده دهاءاً شديداً

بأصبعه بل بأنملته لعباً شديداً !! أكون قد مدحته ؟!

أهكذا يكون المدح ؟!

{ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ }

ومن إطلاقات المعترض غير المرضية في حق الصحابة –رضي الله عنهم– قوله عن حسان بن ثابت –رضي الله عنه– كما في مجموعه [13-37] : أنَّ الله **عاقبه بالعمى** وذلك من العذاب الذي توعد الله به المنوه عنهم كما ذكرت عائشة .ا.هـ

وهذا أيضاً مخالف لما اتفق عليه السلف من عدم ذكر الصحابة –رضي الله عنهم– إلا بالجميل ، ومن وجوب عدم الخوض فيما شجر بينهم رضي الله عنهم

وماذا عسى المعترض أو مقلديه ومتعصبيه أن يقولوا لو قال قائل عن المعترض أن الله سبحانه –فيما نحسب– قد عاقبه بمرض السكر
و مرض كذا و مرض كذا !
بسبب مخالفاته للسنة وظلمه لأبي عبدالله –الحداد– وإخوانه من أهل السنة !!
وبسبب دفاعه وتوقيره لعتاة أهل البدع (!)
وبسبب مخالفته لإجماعات السلف في عدة مسائل ، كما سوف يأتي ذكره بإذن الله .
فماذا سيكون جوابه أو جوابهم حيال ذلك ؟!!
وهل سوف يرون ذلك مِن ذِكْره بالجميل ؟!
أم سوف يرونه من التنقص له ؟!!
ان لم يجعلوا قائله من الزنادقة ! والله المستعان

علماً بأنه قد نُصِحَ بخصوص هذه اللفظة فأبى الانقياد للحق
واستكبر عن الإقرار بخطئه

بل قال كما في مجموعه [13-101] : قد اعترض أبو الحسن على كلمة عاقبه الله واعتبرها تنقصاً لحسان –رضي الله عنه–، ولم يعلم أن عائشة –رضي الله عنها– قالتها، ولم نقلها تنقصاً وسياق كلامي يأبى ذلك !! ا.هـ

ونرد على هذا الكلام بكلام ربيع بن هادي (!)

حيث قال في مجموعه [13-19] : **إن الصحابي قد يدعو على ابنه وقد يسبه وقد يضربه وليس لنا ذلك ، بل ليس لهم عندنا إلا التأدب لهم والترضي عنهم واحترامهم .**

وهذا أبو بكر يضرب ابنته عائشة ويسب ابنه عبد الرحمن

فهل لأحد من هذه الأمة أن يضربهما ويسبهما

وتذكر لماذا هجرت عائشة رضى الله عنها ابن الزبير

وأقسمت أن لا تكلمه أليس من أجل كلمة قالها (والله لأحجرن على عائشة)

وهل لأحد أن يأخذ بلحية نبي الله هارون عليه السلام أو برأسه ويجره إليه كما جاز ذلك لنبي الله موسى عليه الصلاة والسلام .

هذه أمور يجب أن تكون معلومة واضحة لدى المسلمين ، **ومن هذا المنطلق والإدراك والوعي شدد السلف على احترام الصحابة والإمساك عن ذكر زلاتهم وما جرى بينهم**، والطعن الشديد فيمن يذكرها أو يتنقص أحدا منهم . ا.هـ

وأما ما قصد المعترض بهذه الكلمة

وهل أراد التنقص أو لا ؟

فيقال هذا لم نكلفه إنما علينا بالظاهر فقد قال النبي –صلى الله عليه وسلم–[لم أومر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم]

و قال عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– [من أظهر لنا شرا بغضناه عليه وظننا به شرا، سرائركم فيما بينكم وبين ربكم]

علماً بأن النية الصالحة لا تصلح العمل الفاسد كما قال ابن مسعود –رضي الله عنه– لمن اعتذر له من بدعته بإرادته للخير قال [وكم من مريد للخير لن يصيبه]

و [مَنْ عَرَّضَ نَفْسَهُ لِلتُّهْمَةِ فَلَا يَلُومَنَّ مَنْ أَسَاءَ بِهِ الظَّنَّ] كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه

فإن قال قائل يا أخي أنصف !

كيف تجعل ربيعاً مسيئاً في حق الصحابة ﷺ لأجل بعض الكلمات التي صدرت منه وهو قد ألف الكتب في الدفاع عنهم !

وملأ المجالس بذكرهم والترضي عنهم ؟!

الجواب قال ربيع بن هادي في مجموعه [10–533] : فلنفرض أن رجلاً كتب مجلدات في الثناء على أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وبيان فضائلهم ومنازلهم، ثم طعن فيهم وحطَّ من قدرهم في كتاب أو كتب أخرى؛ فما سيكون حكمه عند الله وعند المسلمين ؟!
بل لو أن إنساناً طول حياته يمجد رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، ثم حط من قدره في كتاب أو مناسبة ما؛ فما سيكون حكمه عند الله وعند المسلمين وعلمائهم الغيورين على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ؟!

إن النيل من أهل الحديث ومن سار على نهجهم أمر عظيم، فيه صرف الناس عن الحق الذي هم عليه، مثل النيل من أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أو قريب منه، **ولهذا شدد سلف هذه الأمة الصالحون المهتدون على من ينال منهم أقل نيل** . ا.هـ

فإن قيل لكنه وفيما يتعلق بالقول عن معاوية –رضي الله عنه– إنما كان ناقلاً !
فكيف تنسب الكلمة إليه ؟

فالجواب : أولاً هو قال في أول كلامه : هو كما قال الذهبي
وقال بعد إراده لكلام ذاك الذهبي : فهذا حال معاوية
فهو مقرٌ أولاً وآخراً

ثانياً : لما نقل عبدالرحمن بن عبدالخالق كلمة مروية عن الحسن –وهي لا تثبت عنه– في حق معاوية –وهي غير لائقة به– رضي الله عنه

أدانه ربيع وجعله طاعنا في الصحابة لأجل هذا النقل كما في مجموعه **[10–264]**
{ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ} !!

وأما طعن المعترض في بعض الأئمة
فهذا مثبت عليه في مواضع :

منها : قوله في مقال " متعالم مغرور .. " عن ابن بطة –رحمه الله– أن " تعريفه للإيمان مما يستنكره أهل السنة؛ لأنه **تعريف أكثر المرجئة** "ا.هـ !!

وهو إنما أوتي هنا من قلة علمه بكلام الأئمة وإطلاقاتهم

فأقول أولاً : نَقلَ مُحمَّد بن نَصر المروزيّ عن طائفةٍ مِن أهلِ السُّنةِ قولهم : والإيمانُ في اللغةِ : هوَ التصديقُ وَمَعنى التَّصديق : هُوَ المعرفةُ باللهِ والاعترافُ لَهُ بالربوبيةِ بِوَعدهِ ووعيدهِ وَوَاجِبِ حَقِّهِ **وَتَحقيقِ مَا صَدَّقَ بِهِ مِن القَولِ والعَمَلِ** ..ا.هـ

وقال حافظ حكمي مبيناً لمراد من تقدم من الأئمة حال إطلاقهم لهذا القول : "ومحال أن ينتفي انقياد الجوارح بالأعمال الظاهرة مع ثبوت عمل القلب قال النبي صلى الله عليه و سلم إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب **ومن هنا يتبين لك أن من قال من أهل السنة في الإيمان هو التصديق على ظاهر اللغة أنهم إنما عنوا التصديق الإذعاني المستلزم للانقياد ظاهرا وباطنا بلا شك لم يعنوا مجرد التصديق** فإن إبليس لم يكذب في أمر الله تعالى له بالسجود وإنما أبى عن الانقياد كفرا واستكبارا .. ا.هـ المراد

وهذه مسألة ينبغي التفطن لها

حتى لايقع المرء في الطعن بـ أئمة السنة –بسبب جهله وعجلته– كما وقع للمعترض ، فقد قال أبوالعباس ابن تيمية –رحمه الله– في الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح

[4-44] : فإنه يجب أن يفسر كلام المتكلم بعضه ببعض ويؤخذ كلامه هاهنا وهاهنا، **وتُعرف ما عادته يعنيه ويريده** بذلك اللفظ إذا تكلم به . ا.هـ

ثانياً : قد قال ابن بطة –رحمه الله– في الإبانة الصغرى نفسها في تعريف الإيمان: معناه التصديق بما قاله، وأمر به وافترضه، ونهى عنه من كل ما جاءت به الرسل من عنده، ونزلت فيه الكتب، وبذلك أرسل المرسلين، فقال عز وجل { وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلا أَنَا فَاعْبُدُونِ }**والتصديق بذلك قول باللسان، وتصديق بالجنان، وعمل بالأركان** . ا.هـ

فأين هذا القول من أقوال المرجئة ؟!!

هذا وقد قال ابن تيمية –رحمه الله– في الرد على البكري : ومعلوم أن مفسر كلام المتكلم يقضي على مجمله، وصريحه يُقدَّم على كنايته .. ا.هـ

وقال –رحمه الله– في الصارم المسلول : وأَخْذ مذاهب الفقهاء من الإطلاقات **من غير مراجعة لما فسروا به كلامهم وما تقتضيه أصولهم يجرٌ إلى مذاهب قبيحة** .. ا.هـ

وأقول للمعترض أيضاً : لقد حيرتَ أنت وإمامك الألباني المريدين !
فهنا أنت تقول ابن بطة : وافق أكثر المرجئة !!

وإمامك المقدس (= الألباني) الذي تحيل الناس إليه
يقول عن ابن بطة : عنده غلو وتطرف !!
كما وثقت ذلك في "النصيحة"

فهل الرجل عندكم موافق للمرجئة ؟!

أم موافق للخوارج ؟!

أم كلاهما ؟!!

بينوا (!) حتى يعرف المريدون ماذا يعتقدون ؟!!

ثم أسأل المعترض عن رأيه :

ما لو قال قائل في مقدسهم (= الألباني) أنه وافق المرجئة – فقط لا أنه مرجئ(!) – في قوله (نحن نأخذ قاعدة ونستريح: الكفر المخرج عن الملة يتعلق بالقلب؛ لا يتعلق باللسان) ا.هـ

وفي قوله (لا بد من معرفة أن الكفر كالفسق والظلم؛ ينقسم للقسمين: كفر وفسق وظلم يخرج من الملة، وكل ذلك يعود إلى الاستحلال القلبي. وآخر لا يخرج من الملة؛ يعود إلى الاستحلال العملي) ا.هـ

وفي قوله لما سئل متى يخرج المسلم من الإسلام (المسلم يخرج من إسلامه إذا أنكر شيئاً منه أدخله فيه إذا جحد شيئاً يتبناه في إسلامه وفي دينه) ا.هـ

وفي كلامه في مسألة كفر ساب الرب تعالى

و في مسألة كفر ساب الرسول عليه الصلاة والسلام

فماذا سيكون جوابه ؟!!

هل سيجرؤ على القول بأن الألباني وافق المرجئة (!)كما أطلق هذه الكلمة ظلماً في ابن بطة ؟!!

والله ما أظنه سيجيب الا بالغش والخداع للناس دفاعاً عن إمامه !

كما صنع ذلك في رده على –صاحبه السابق– باشميل !

حيث قال في مجموعه **[9–535]** : حكى عبد اللّطيف أنّني قلت (ص/ **163**) :((أنا أقول : إنّ سابّ الله أو سابّ الرّسول كافر، ووجد ناسٌ من علماء السلف ما يكفّرونه، يأتون بأعذار، فأنا أعذره وأناقشه)) .

أقول : أنا قلت : وُجد ناسٌ من علماء السّلف ما يكفّرون، هكذا بدون الضمير المنصوب (ما يكفرّون) .

ألا ترى هذا الرجل كيف يفتري عليّ .

إنّه جاء بهذا الضمير ليفهم القارئ أنّه عائد إلى خصوص سابّ الله، فأكون قد نسبت إلى بعض علماء السّلف أنّهم لا يكفّرون سابّ الله، ويلتمسون الأعذار لمن يسبّ الله . ولو ترك عبارتي عامّة مطلقة لما أفادت هذا المعنى، بل تُفِيد معنىً واسعًا، لأنّ القضايا التي يكفرّ بها كثيرة يتّفق السلف على التكفير في بعضها، ويختلفون في البعض الآخر، فمنهم من يكفّر في هذا البعض، ومنهم من لا يكفّر، ويلتمس الأعذار لمن وقعوا في بعض المكفّرات ... أنا حينما تكلّمت في هذه المسألة كنت بعيد عهد بقراءة ((الصّارم المسلول))، والخلاف الذي أشرت إليه أقصد به الخلاف في الجملة، وعلى وجه العُموم في قضايا التكفير التي قد يحصل في مفرداتها شيءٌ من الخلاف .

ولم أكن مستحضراً الخلاف في مسألة الباب، فلمّا رجعتُ إلى ((الصّارم المسلول)) ـ للتأكّد من نقل عبد اللّطيف، ولأنني كنت متصوّرًا شيئًا من الغشّ والكتمان في نقله ـ؛ وجدتّ الأمر كما تصوّرت : وجدتّ شيخ الإسلام يقول : ((وذكر القاضي عن الفقهاء : أنّ سابّ النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ إنْ كان مستحلاًّ كَفَر، وإن لم يكن مستحلاً فُسّق ولم يُكفّر، كسابّ الصحابة .

وهذا نظير ما يُحكى : أنّ بعض الفقهاء من أهل العراق أفتى هارون أمير المؤمنين فيمن سبّ النبي عليه الصلاة والسلام : أن يجلده، حتى أنكر ذلك مالك، وردّ هذه الفتيا مالك .

وهو نظير ما حكاه أبو محمّد بن حزْم : أنّ بعض النّاس لم يكفّر المستخفّ به .

وقد ذكر القاضي عياض بعد أن ردّ هذه الحكاية عن بعض فقهاء العراق، والخلاف الذي ذكره ابن حزم؛ بما نقله من الإجماع عن غير واحد، وحمل الحكاية على أنّ أولئك

لم يكونوا ممّن يوثق بفتواهم لميل الهوى به، أو أنّ الفتوى كانت في كلمة اختلف في كونها سبًّا، أو كانت فيمن تاب .

وذكر أنّ السّابّ إذا أقرّ بالسّب ولم يتب منه قُتل كفرًا، لأنّ قوله إمّا صريح كفر كالتّكذيب ونحوه، أو هو من كلمات الاستهزاء أو الذّم، فاعترافه بها، وترك توبته منها؛ دليلٌ على استحلاله لذلك، وهو كفرٌ أيضًا، فهذا كافرٌ بلا خلاف)) ... أقول :

وأنا مع شيخ الإسلام ابن تيميّة : أنّ القول بأن كفر السّابّ إنّما هو لاستحلاله السبّ؛ زلّة منكرة وهفوة عظيمة .

ومعه في قوله ((ويرحم الله القاضي أبا يعلى، قد ذكر في غير موضع ما يناقض قوله))

وأزيد : ويرحم الله مَن وقع فيما وقع فيه أبو يعلى من الفقهاء الذين خُدعوا بقول المتكلّمين الجهميّة الإناث، الذين أخذوا بقول الجهميّة الأولى، ولم يبدّعهم ابن تيميّة، ولم يرجف ويهوّل عليهم، لأنّهم من أهل السنة فيما نعتقد، وقعوا في زلّة خفي سرّها عليهم، ولا سيّما فقهاء الحنابلة الذين يُعرف عن غالبهم حبّ السنّة والذّب عنها، ونبذ البدع وبغضها .

فهل نسلك مسلك ابن تيميّة في هذا الأدب والترحّم، أو نسلك مسلك جهلة غُلاة الحدّاديّة مثل : عبد اللّطيف، فنهوّش على الألباني، ونهوّش أكثر وأشدّ على مَن خالفه ونقده وحذّر من أخطائه، ونملأ الدنيا ضجيجًا . ا.هـ

وهذا الكلام فيه من الغش والتلبيس والمغالطة ما الله به عليم

وإليك بيان بعض ذلك :

قوله " أنا أقول : إنّ سابّ الله أو سابّ الرّسول كافر، ووجد ناسٌ من علماء السلف ما يكفّرون، يأتون بأعذار، فأنا أعذره وأناقشه " ا.هـ

فظاهر كلام المعترض أن من علماء السلف من لم يكفر ساب الله وساب رسوله صلى الله عليه وسلم !!

بل لو قال قائل أن كلامه نص في هذا فلا ينبغي الإنكار على هذا القائل

وهذا كذب على السلف

ونذكِّر المعترض بقوله في " أهمية الصدق وضرورته لقيام الدنيا والدين " : فإن خلق الصدق من أعظم مقومات الدين والدنيا فلا تصلح دنيا ولا يقوم دين على الكذب والخيانة والغش ا.هـ

ولما استنكر باشميل على المعترض هذا القول جاء بَدَلَ أن يرجع ويتوب متواضعاً لله !
جاء بأنف مرفوع يؤول كلامه حتى لا يقر بخطئه
فقال " أقصد الخلاف في الجملة .. في قضايا التكفير التي قد يحصل في مفرداتها شيءٌ من الخلاف " ا.هـ

فبالله عليكم من يفهم هذا المقصود من ذاك السياق ؟!
والله عيبٌ أن تصدر مثل هذه الأفاعيل ممن ينسب إلى العلم
بل والإمامة في الدين !!
ثم جاء يزيد المقام تمويهاً فقال " ولم أكن مستحضرًا الخلاف في مسألة الباب " !!

فرجع ليقرر كلامه الأول القبيح
في أن علماء السلف اختلفوا في كفر ساب النبي ﷺ !!
وغاية من نقل عنهم من كلام ابن تيمية هم هؤلاء :

1- أبويعلى حيث اشترط الاستحلال
2- بعض من نسب إليه أبويعلى ذلك ممن سماهم بالفقهاء
3- بعض ما نسب إليه ابن حزم ذلك
4- ما يُحكى : أنّ بعض الفقهاء من أهل العراق أفتى هارون أمير المؤمنين فيمن سبّ النبي عليه الصلاة والسلام : أن يجلده

وهو بهذه النقولات يريد إبطال الإجماع في مسألة سب النبي ﷺ !!
وإظهارها في صورة المسائل الاجتهادية التي تنازع فيها علماء السلف !!
وكل هذا دفاعاً عن إمامه الألباني
وأما ما ينتج عن ذلك من تهوين لأصل القضية
وكذب على السلف
وخرم لإجماع الأمة
فكل هذا يهون لأجل الألباني !!!

وإلا فإن اسقاط الألباني يقتضي إسقاط تلك التزكية الرنانة !!
والتي ما كان يحلم بها صاحبها !!
حيث قال الألباني عنه " الشيخ ربيع المدخلي هو حامل لواء الجرح والتعديل " !!
"والحط عليه لا يصدر الا من احد رجلين اما جاهل او صاحب هوى " !!!

هذا وقد قال الله تعالى عن المنافقين {وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ}

وقال عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– [من أظهر لنا شرا بغضناه عليه وظننا به شرا، سرائركم فيما بينكم وبين ربكم]

وقال بعض السلف [من أصلح سريرته أصلح الله علانيته]

وأما نَقْلُ أبي يعلى وابن حزم لاشتراط الاستحلال ونحو ذلك عن البعض

فهما أولاً : لم ينسباه إلى السلف وعلمائهم فإقحام كلامهم في معرض تصحيح المعترض لمجازفته الأولى في التسجيل الصوتي لاوجه له ألبتة

ثانياً : ابن حزم يذكر في كتبه أقوال المبتدعة كالحسن بن صالح وزفر وغيرهما ضمن أقوال الفقهاء
وكذلك يكثر أبويعلى من ذكر أقوال المتأخرين والمتكلمين ضمن أقوال الفقهاء في كتبه فلا يبعد أن يكون هؤلاء هم المومئ إليهم في ذلك الكلام

وقد صرح ابن تيمية بهذا المعنى في أبي يعلى ، فقال في الصارم : الحكاية المذكورة عن الفقهاء أنه إن كان مستحلا كفر وإلا فلا **ليس لها أصل**
وإنما نقلها القاضي من كتاب بعض المتكلمين الذين نقلوها عن الفقهاء وهؤلاء نقلوا قول الفقهاء بما ظنوه جاريا في أصولهم أو بما قد سمعوه من بعض المنتسبين إلى الفقه ممن لا يعد قوله قولا وقد حكينا نصوص أئمة الفقهاء **وحكاية إجماعهم** ممن هو أعلم الناس بمذاهبهم فلا يظن ظان أن في المسألة خلافا يجعل المسألة من مسائل الخلاف والاجتهاد وإنما ذلك غلط لا يستطيع أحد أن يحكي عن واحد من الفقهاء أئمة الفتوى هذا التفصيل البتة . ا.هـ

ثالثاً : لو فُرِضَ أن أحداً من علماء السنة قال ذلك –وحاشاهم– فهو لا يجعل المسألة من المسائل الاجتهادية
ولا يخرم القول الشاذ الإجماع بالإجماع
فإن خلاف المتأخر لا ينقض إجماع المتقدم

وأما ما نُسب إلى بعض فقهاء العراق في ذلك فقد صدره ابن تيمية بقوله يحكى وهي صيغة تمريض

فالمتشبث بمثل هذا يطالب بإثبات النقل أولاً

ثانياً : قد وجَّه هذا الكلام عياض اليحصبي ذاك أن حمل الحكاية على أن أولئك لم يكونوا ممن يوثق بفتواه لميل الهوى به
أو أن الفتيا كانت في كلمة اختلف في كونها سبا
أو كانت فيمن تاب

وأما قول المعترض " ويرحم الله مَن وقع فيما وقع فيه أبو يعلى من الفقهاء الذين خُدعوا بقول المتكلّمين الجهميّة الإناث، الذين أخذوا بقول الجهميّة الأولى، ولم يبدّعهم ابن تيميّة " ا.هـ

فما أدرى المعترض أن ابن تيمية لم يبدع أبا يعلى ؟!!
فإنه قد ذكر النفاة والمعلطة في –الدرء– في أربع طبقات
وذكر أبايعلى في الطبقة الثالثة !

وكان فيما قال : هؤلاء تارة يختارون طريقة أهل التأويل كما فعله ابن فورك وأمثاله في الكلام على مشكل الآثار
وتارة يفوضون معانيها ويقولون تجري على ظواهرها كما فعله القاضي أبو يعلى وأمثاله في ذلك . ا.هـ

وقول المفوضة عند ابن تيمية " من شر أقوال أهل البدع والإلحاد "

فهل هذا كافٍ في إبطال ذاك الوهم الذي بُنِيَّ عليه تلك القصور والجبال من الخيال ؟
أم أنه لا بد أن يقول المرء فلان مبتدع ؟!

حتى يقبل المعترض تبديعه ؟
ولا يكفي أن يقول فلان معطل !
أو فلان من النفاة ؟!

وأما مسألة ساب الرسول -ﷺ- فالساب كافر
وان لم يستحل ذلك بالإجماع ، ودمه حلال بالإجماع
وليس في هذا نزاع بين السلف
وقد كذب وفجر وألقم الحجر من قال أن السلف
أو أن أئمة أهل السنة قد اختلفوا في هذه المسألة .

فهذا ابن تيمية -رحمه الله- ينقل إجماع الصحابة بقوله : وأما إجماع الصحابة رضي الله عنهم فلأن ذلك نقل عنهم في قضايا متعددة ينتشر مثلها ويستفيض ولم ينكرها أحد منهم فصارت إجماعا.

واعلم أنه لا يمكن ادعاء إجماع الصحابة على مسالة فرعية بأبلغ من هذا الطريق ... فهذا قول أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين لهم بإحسان **لا يعرف عن صاحب ولا تابع خلاف** .. ا.هـ المراد

وقال اسحاق بن راهويه -رحمه الله- : قد **أجمع العلماء** أن من سب الله عزوجل أو سب رسول الله - ﷺ -، أو دفع شيئاً أنزله الله، أو قتل نبياً من أنبياء الله، وهو مع ذلك مقر بما أنزل الله أنه كافر .ا.هـ
والمعترض يقول " ولم أكن مستحضرًا الخلاف في مسألة الباب "!!
يعني أن في المسألة خلافاً !!!

وقال مُحَمَّد بن سحنون : **أجمع العلماء** على أن شاتم النَّبي ﷺ المتنقص له كافر والوعيد جار عليه بعذاب الله له

وحكمه عند الأمة القتل ومن شك في كفره وعذابه كفر . ا.هـ

والمعترض يجعل المسألة خلافية لأجل الدفاع عن مؤسس الطائفة

وقال ابن تيميه : إنَّ سب الله أو سب رسوله؛ كفر، ظاهراً وباطناً، وسواءٌ كان الساب يعتقد أن ذلك محرم، أو كان مستحلاً له، أو كان ذاهلاً عن اعتقاده، **هذا مذهب الفقهاء وسائر أهل السنة القائلين؛ بأنّ الإيمان قول وعمل**

وقال أيضاً : وقد اتفقت نصوص العلماء من جميع الطوائف؛ على أن التنقص له صلى الله عليه وآله وسلم؛ كفرٌ، مُبيح للدم .. ا.هـ

وقال ابن المنذر : أجمع عوام أهل العلم علي أن من سب النبي صلي الله عليه وسلم ؛جزائه القتل

وقال عياض : ولا نعلم خلافا علي استباحة دمه **بين علماء الأمصار وسلف الأمة** ، وقد ذكر غير واحد الإجماع علي قتله وتكفيره

وقال الخطابي الكلابي : لا اعلم أحداً من المسلمين اختلف في وجوب قتله.

فدعوى المعترض وجود الخلاف في المسألة بين السلف دعوى باطلة
والدافع لها –فيما يظهر– الذب عن المؤسس

ومثل هذا الصنيع قول المعترض في شرحه للسنة للبربهاري [1–310] عن حديث "على صورته" : هذا الحديث **فيه خلاف** على من يعود الضمير في قوله على صورته) أيعود على الله أم آدم عليه الصلاة والسلام ؟!! ا.هـ

وسئل عن هذا الحديث فقال : **لا تسئلوا عن هذا !!**

يا أهل الفتن اتركوا هذه الأشياء .. هذه **فيها شيء من الخلاف بين بعض العلماء** اتركوها .. .ا.هـ

والحق أن هذا الحديث لم يتنازع السلف فيه ، وفي أن الضمير راجع فيه إلى الرحمن حتى ظهرت الجهمية كما قال ابن تيمية في بيان التلبيس

وقد لخصت الوجوه التي ذكرها ابن تيمية في "ردي على ابن باديس" فليراجعه من شاء

وهنا وقفة مع المعترض في دفاعه المستميت عن شيخه المؤسس :

فقد قال المعترض كما في مجموعه [9–533] : إذا قال الألباني هذا الكلام نبرأ إلى الله من هذا الخطأ، ونضرب به عرض الحائط، وله عذره إذا اجتهد.

إذا عُرف عن الشيخ الألباني أنه راكب رأسه، ويتّبع هواه، ويدعو إلى البدعة؛ فحينئذ نتبرأ إلى الله منه، ونُسقطه . ولكن ما عرفنا هذا منه . ا.هـ

فأقول قد وقع الألباني في عدة ضلالات وبدع كبرى منها :

قوله " فإبليس لما كفر لم يبق مصدقا لانه لو كان مصدقا لسجد

لأن العلماء لم يفرقوا بين الايمان وبين التصديق " ا.هـ

وقوله " نحن نأخذ قاعدة ونستريح: الكفر المخرج عن الملة يتعلق بالقلب؛ لا يتعلق باللسان " ا.هـ

وقوله " لا بد من معرفة أن الكفر كالفسق والظلم؛ ينقسم للقسمين: كفر وفسق وظلم يخرج من الملة، وكل ذلك يعود إلى الاستحلال القلبي. وآخر لا يخرج من الملة؛ يعود إلى الاستحلال العملي " ا.هـ

وقوله عن سب الدين –بإطلاق– " حرام، ومن استحل ذلك بقلبه فهو كُفر " ا.هـ

وقوله " إذا رأينا مسلماً؛ نعرف أنه مسلم؛ رأينا مسلماً داس المصحف؛ لا شك هذا أمر منكر؛ لكن لا يجوز إلى إصدار الحكم بتكفيره حتى نتثبت أنه أولاً فعل هذا الفعل وهو يريد إهانة المصحف، وهو عارف أن هذا الكتاب الذي يدوسه بقدمه هو القرآن الكريم، فإذا كان عارفاً بأنه القرآن الكريم وقاصداً إهانته؛ فهذ كفره كفر ردة "

وقوله "أساء الشيخ التويجري إلى العقيدة، والسنة الصحيحة معاً؛ بتأليفه الذي أسماه (عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن).." ا.هـ

والتويجري –رحمه الله– إنما نصر اعتقاد السلف في هذه الرسالة
فهل هذا الا طعن واضح في اعتقاد السلف ؟!

وقوله " دعوة حسن البنا قائمة على الكتاب والسنة " ا.هـ

وقوله بأن القول بالدخول مع الماسونية لأجل اصلاحهم
قال " المسألة قابلة للاجتهاد !!" ا.هـ

وقوله لما سئل ما الحد الفاصل بين الإسلام والكفر ؟ " الحد الفاصل هو من أنكر من الإسلام ما هو معلوم من الدين بالضرورة فهو كافر " ا.هـ

وقوله لما سئل متى يخرج المسلم من الإسلام ؟ "المسلم يخرج من اسلامه اذا أنكر شيئاً منه كان دخل فيه .. إذا أنكر إذا جحد شيئاً يتبناه في إسلامه وفي دينه " ا.هـ

وقوله " فلو قال قائل بأن الصلاة شرط لصحة الإيمان، وأن تاركها مخلد في النار؛ **فقد التقى مع الخوارج في بعض قولهم** هذا
وأخطر من ذلك أنه خالف حديث الشفاعة " ا.هـ

وقوله عن الإخوان المفسدين " فيهم أفراد معنا في العقيدة، وليسوا معنا في المنهج؛ لذلك أنا لا أجد رخصة لأحد أن يحشرهم في زمرة الفرق الضالة " ا.هـ

فأسأل الله العافية من الدفاع عن المبطلين وباطلهم

فقد قال رسول الله -ﷺ- [مَنْ أَعَانَ عَلَى خُصُومَةٍ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَهُوَ مُسْتَظِلٌّ فِي سَخَطِ اللَّهِ حَتَّى يَتْرُكَ]
أخرجه أحمد في المسند واللفظ له وأبوداود في سننه والحاكم في مستدركه وصححه والبيهقي في الكبرى من حديث ابن عمر رضي الله عنهما

وذُكر عن رسول الله -ﷺ- [مَنْ أَعَانَ بَاطِلًا لِيُدْحِضَ بِبَاطِلِهِ حَقًّا فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]
أخرجه الطبراني في الكبير والحاكم وصححه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما

هذا وقد قال المعترض في مجموعه [10–80] : والله إنه لا يجوز مداهنة أهل البدع والسكوت عنهم **فكيف بالدفاع عنهم بالباطل**
ومخالفة منهج الله الحق من اجلهم ا.هـ

وقال في مجموعه [14–158] : من وقع في بدعة ان كانت ظاهرة واضحة .. **فهذا يبدع بالبدعة الواحدة** ا.هـ

وقال في مجموعه [14–168] : **كان السلف إذا وقع المرء في عقيدة الارجاء** اخرجوه عن دائرة أهل السنة والجماعة واذا وقع في عقيدة القدر .. **بدعوه** .. ا.هـ

وقد سبق ذكر بعض البدع الكبرى التي وقع فيها المؤسس

و قال المعترض أيضاً في شرحه للسنة للبربهاري[2–942] : لا تشهد لإنسان أنه من أهل السنة الا اذا عرفت أنه من أهل السنة وأنه استوفى أصول السنة **ويريد من أخل بأصل من أصول السنة فليس منهم** .. ا.هـ

هذا وقد خالف الألباني أصولاً لا أصلاً واحداً فقط
فما حكم أمثاله عند السلف والأئمة ؟!!

ثم قول المعترض " إذا عُرف عن الشيخ الألباني أنه راكب رأسه، ويتّبع هواه، ويدعوا إلى البدعة؛ فحينئذ نتبرأ إلى الله منه، ونُسقطه " ا.هـ

أقول لا وجه لهذا القيد المحدث

لأن عدم العناد ليس مانعاً من تبديع من وقع في شيء من تلك البدع الكبرى

وقد قال المعترض في مجموعه [11–600] : فأئمة السلف حكموا على عموم الخوارج والقدرية والشيعة بالبدعة ولو لم يكن عندهم فلسفة أو محادة لأنهم خالفوا الكتاب والسنة وأحدثوا في الدين ما ليس فيه بأفهامهم الفاسدة لا لقصدهم المحادة **ولو قصد المبتدع المحادة لله ومعانتده لكفر ولكن السلف لم يكفروهم لأنهم متأولون وعندهم شبه**. ا.هـ

وأذكِّر المعترض بقوله أيضاً في مجموعه [6–123] : **ومن قال ببدعة كبرى** أو كتبها؛ بأن ..قال **بـ .. الإرجاء** .. أو دون شيئاً من ذلك في كتبه، **لا يتعامل معه ومع بدعته أو بدعه كما يتعامل مع نصوص القرآن والسنة** الواردة مورد التشريع بالجمع بين أقواله المتعارضة، أو البحث عن أيها الناسخ وأيها المنسوخ، أو الترجيح بين أقواله المتضاربة المتعارضة، خاصة في أبواب البدع الكبرى الواضحة ... **فإنه يدان بعمله هذا**، ويتحمل مسؤوليته، ولا يربط بين ماضيه وحاضره، ولا يعبأ بما يناقض هذا الضلال، ولا يعامل انحرافه وضلاله معاملة نصوص الرب تبارك وتعالى في كتابه الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.
...وعلى هذا جرى عمل علماء السنة من هذه الأمة وسلفها الصالح . ا.هـ

ثم كيف يكون الألباني عالماً في نظر المعترض وقد قال هو في مجموعه [11–606] : **ما ابتدع عالم قط** ، كما قال الإمام (!) الشاطبي – رحمه الله – (!) بل " البدعة مشتقة من الكفر " كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله...

إن أي مبتدع لا يخلوا من الهوى الذي يحمله على البقاء على بدعته والتشبث بها ويؤثرها على كل ما قرأ وسمع من الحجج وقوارع الأدلة ا.هـ

ومن مغالطات المعترض في دفاعه عن المؤسس قوله في مجموعه **[9–435]** : رَمَوْا الألباني بالإرجاء لأنَّه صدرت منه عبارة –غفر الله له–**صدر مثل هذا من الأئمة** (!!) ما أحد حكم عليهم بالإرجاء :

مسعر كان لا يستثني في الإيمان كما هو حال المرجئة لأنَّ المرجئة لا يقولون أنا مؤمن إن شاء الله ... كان مسعر –رحمه الله– لا يقول بالاستثناء

فقيل للإمام أحمد : أهو مرجئ ؟ قال : لا .

ولا نعرف عن مسعر –رحمه الله– أنَّه كان يحارب الإرجاء كما يحاربه أهل السنَّة الذين ترمونهم ظلماً وعدواناً بالإرجاء .

فلو سئل الإمام أحمد الآن عن عبارة الألباني لقال: ليس مرجئاً.

كيف إنسان يحارب الإرجاء طول حياته في عدد من كتبه وفي أشرطته وفي حياته كلِّها ؟ ثمَّ بدرت منه عبارة يقال فيه أنَّه مرجىء ؟!!. ا.هـ

وهذا الكلام مليء بالمغالطات إليك بعضها :

أولاً : قوله " رَمَوْا الألباني بالإرجاء لأنَّه صدرت منه عبارة " ا.هـ

هذا كذب مفضوح

بل الألباني ملأ الدنيا إرجاءاً وضلالات

ولو توقفتُ فقط مع أقواله في مسائل الإيمان والكفر وجمعتها لطال المقام

ومن نظر في بعضها تبين له أن الرجل كان يسير على منهج بين الإنحراف

وليست المسألة في كلمة أو عبارة واحدة

بل هي كلمات وعبارات وعقائد فاسدة نشرها بين أتباعه سبق ذكر بعضها

ثانياً : لو فُرِضَ أن كل ما أُخذ على الألباني عبارة أو زلة واحدة ؟
أو مخالفة في جزئية واحدة ومفردة واحدة ؟
فهل هذا يكفي في تبديعه وإسقاطه ؟

الجواب قال المعترض في شرحه [10-237] : **المؤاخذة بالزلات هو منهج الاسلام** فالزاني يرجم اذا كان محصنا ... والمبتدع بالقدر أو الرفض أو الخروج ونحوها قد بدعه السلف الصالح وضللوه ...

وقال في مجموعه [13-378] : موقف الإمام أحمد وأهل الحديث في زمانه من أناس كانوا أئمة في العلم والدين ومن أهل الحديث **وقعوا فيما يسميه أبو الحسن زلة أو زلات وقام عليهم أهل السنة ووسموهم بالبدع والضلال**

وقال المعترض في " بيان ما في نصيحة إبراهيم الرحيلي من الخلل .." ص 81 : **لقد بدع السلف عدداً من العلماء** كانوا من كبار أهل السنة بسبب قولهم (لفظي بالقرآن مخلوق) مع موافقتهم لأهل السنة بأن القرآن كلام الله ومخالفتهم لأهل البدع بأن القرآن مخلوق **وهذه المسألة إنما هي جزئية** .ا.هـ

وقال في ص 80 : إنه ليفهم من قول الدكتور إبراهيم : (أهل البدع الذين يخالفون عقيدة أهل السنة ومنهجهم في الاستدلال والتعليم والتدريس والدعوة إلى الله، واتبعوا الأهواء ولم يتأسوا بعلماء أهل السنة بل يتنقصونهم ويغمزونهم ويتفضلون عليهم، هؤلاء مبتدعة ضُلال)
يفهم من هذا التعريف الطويل الذي قرره هنا ص39
وأكد هذا التقرير في فهرس الموضوعات ص48
حيث نقله بنصه وفصه

أن الرجل أو الجماعة لا يحكم عليه أو عليها بالبدعة والضلال إلا إذا اجتمعت فيه أو فيهم كل هذه الأمور

وهذا تعريف وتقرير عجيب مخالف لأصول ومنهج أهل السنة والجماعة وأحكامهم ... السلف لا يشترطون للتبديع اجتماع الصفات التي سردها الدكتور إبراهيم **فهم يبدعون بل يكفرون بمفردة واحدة** من مفردات العقائد فقد كفروا غلاة القدرية بضلالهم في عقيدة القدر ونفيهم لعلم الله السابق بما سيعمله العباد وأن الأمر أُنُف.

وأول من كفرهم بهذا المعتقد عبدالله بن عمر رضي الله عنهما وأعلن براءته منهم وأنهم منه براء وقال : (لَوْ أَنَّ لأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ)، وقال نحوه الصحابي الجليل عبادة بن الصامت ﷺ . ا.هـ

ثانياً : قوله " صدرت منه عبارة –غفر الله له–صدر مثل هذا من الأئمة ما أحد حكم عليهم بالإرجاء " ا.هـ

هذا كذب أصلع له قرون

وقد قال أبوبكر الصديق –ﷺ– [الكذب مجانب للإيمان]

وذكر عن عمر الفاروق –ﷺ– [لا تجد المؤمن كذاباً]

وفي كلام المعترض طعنٌ في الأئمة

والا فمن من الأئمة قال " فإبليس لما كفر لم يبقى مصدقا لانه لو كان مصدقا لسجد لأن العلماء لم يفرقوا بين الايمان وبين التصديق " ا.هـ

ومن منهم قال " نحن نأخذ قاعدة ونستريح: الكفر المخرج عن الملة يتعلق بالقلب؛ لا يتعلق باللسان " ا.هـ

ومن منهم قال " لا بد من معرفة أن الكفر كالفسق والظلم؛ ينقسم للقسمين: كفر وفسق وظلم يخرج من الملة، وكل ذلك يعود إلى الاستحلال القلبي. وآخر لا يخرج من الملة؛ يعود إلى الاستحلال العملي " ا.هـ

ومن منهم قال عن سب الدين –بإطلاق– " حرام، ومن استحل ذلك بقلبه فهو كُفر "

ومن منهم قال " إذا رأينا مسلماً؛ نعرف أنه مسلم؛ رأينا مسلماً داس المصحف؛ لا شك هذا أمر منكر؛ لكن لا يجوز إلى إصدار الحكم بتكفيره حتى نتثبت أنه أولاً فعل هذا الفعل وهو يريد إهانة المصحف، وهو عارف أن هذا الكتاب الذي يدوسه بقدمه هو القرآن الكريم، فإذا كان عارفاً بأنه القرآن الكريم وقاصداً إهانته؛ فهذ كفره كفر ردة " ا.هـ

ومن منهم قال لما سئل ما الحد الفاصل بين الإسلام والكفر ؟ " الحد الفاصل هو من أنكر من الإسلام ما هو معلوم من الدين بالضرورة فهو كافر " ا.هـ

ومن منهم قال لما سئل متى يخرج المسلم من الإسلام ؟ "المسلم يخرج من اسلامه اذا أنكر شيئاً منه كان دخل فيه .. إذا أنكر إذا جحد شيئاً يتبناه في إسلامه وفي دينه "

ومن منهم قال " فلو قال قائل بأن الصلاة شرط لصحة الإيمان، وأن تاركها مخلد في النار؛ **فقد التقى مع الخوارج في بعض قولهم** هذا

وأخطر من ذلك أنه خالف حديث الشفاعة " ا.هـ

فما أرخص الكذب عند أمثالك يا ربيع

ثالثاً : قوله " صدر مثل هذا من الأئمة ما أحد حكم عليهم بالإرجاء :
مسعر كان لا يستثني .. فقيل للإمام أحمد : أهو مرجئ ؟ قال : لا " ا.هـ

وهذا أيضاً كذب ومجازفة
فالمعارض لما أراد أن يمثل على قوله " ما أحد حكم عليهم بالإرجاء "
ذكر مسعراً
وهذا غير صحيح فقد بدع مسعراً غيرُ واحد

قال ابنُ سَعْدٍ : كَانَ لِمِسْعَرٍ أُمٌّ عَابِدَةٌ، فَكَانَ يَخْدُمُهَا، **وَكَانَ مُرْجِئًا ، فَمَاتَ، فَلَمْ يَشْهَدْهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ**، و .. ا.هـ المراد

وقال ابن حبان –والذي جعله المعترض إماماً (!)– عن مسعر : كان مرجئا ثبتا فى الحديث ..

وقال الخلال –رحمه الله– في السنة : وَمِنْ قَوْلِ الْمُرْجِئَةِ: قَالَ مِسْعَرٌ: أَشُكُّ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي الْإِيمَانِ، وَهُوَ أَسْهَلُ قَوْلٍ لَهُمْ
وَقَدْ فَسَّرَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ

ونعم قد قال الخلال : أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي هَارُونَ، أَنَّ إِسْحَاقَ حَدَّثَهُمْ، أَنَّ أَبَا عَبْدَ اللَّهِ قَالَ [أَمَّا مِسْعَرٌ فَلَمْ أَسْمَعْ أَنَّهُ كَانَ مُرْجِئًا، وَلَكِنْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ كَانَ لَا يَسْتَثْنِي]

وهذا أذكره لأن الأمر كما قيل قديماً [أَهْلُ الْعِلْمِ يَكْتُبُونَ مَا لَهُمْ وَمَا عَلَيْهِمْ وَأَهْلُ الْأَهْوَاءِ لَا يَكْتُبُونَ إِلَّا مَا لَهُمْ]

ولكن لا يقال أن أحداً لم يبدعه أولاً

ثانياً : أين مسألة الاستثناء من حصر الكفر بالجحود !؟
وعدم تكفير ساب الله إذا لم يكن عن اعتقاد ! ؟
وعدم تكفير الذي يدوس المصحف إذا لم يقصد الإهانة ... !!؟
وغير ذلك من أقوال المؤسس ؟!
فكفاك تدليساً يا رجل !

رابعاً من النقاط الأصلية : قول المعترض " فلو سئل الإمام أحمد الآن عن عبارة الألباني لقال: ليس مرجئاً " !! ا.هـ

هذا رجم بالغيب وتخرص المفلسين
فما أدراك أن أحمد –رحمه الله– يقول هذا فيمن قال " الحد الفاصل هو من أنكر من الإسلام ما هو معلوم من الدين بالضرورة فهو كافر "

وفيمن قال " الكفر المخرج عن الملة يتعلق بالقلب؛ لا يتعلق باللسان "

وفيمن قال " الكفر والفسق والظلم المخرج من الملة، يعود إلى الاستحلال"
فما أدراك ؟!
وهل هذا الكلام من الكهانة أم ماذا ؟!!

مع العلم أن أحمد قال [من قَالَ إِن الله تَعَالَى خلق آدم على صُورَة آدم فَهُوَ جهمي وَأي صُورَة كَانَت لآدَم قبل أَن يخلقه]

وهذا قول المؤسس
وهو يجدع ويشنع على من خالفه في هذا
كما صنع مع التويجري –رحمه الله– فما عسى يكون موقف أحمد والأئمة منه ؟!

وقد قال أحمد فيمن هو خير من الألباني أضعاف المرات = قولة شديدة لأجل هذا التأويل
أعني أبا ثور والذي كان قد قال فيه أحمد –رحمه الله– [هو عندي في مسلاخ سفيان الثوري أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة]

وقال النسائي –رحمه الله– عنه [ثقة مأمون؛ أحد الفقهاء] .

وقال ابن حبان –إمام المعترض– عنه [أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وفضلاً وورعاً وديانة صنف وفرع على السنن وذب عنها] .

ولما قال بالقول الذي نصره الألباني وفتن أتابعه به ، انظر ماذا قال فيه أحمد والأئمة

قال إِبْرَاهِيم بْن أبان الموصلي –كما في طبقات الحنابلة– سمعت أبا عبد اللَّه وجاءه رجل فقال : إني سمعت أبا ثور يقول إن اللَّه خلق آدم عَلَى صورة نفسه فأطرق طويلا ثم ضرب بيده عَلَى وجهه
ثم قَالَ أبوعبدالله [هذا كلام سوء هذا كلام جهم هذا جهمي لا تقربوه] .

وقال عبدالوهاب الوراق رحمه الله [ما أدين فيه إلا بقول أَحْمَد بن حنبل يهجر أَبُو ثور ومن قَالَ: بقوله]
علماً بأنه قد ذكر صاحب "نفح الطيب" أن أباثور تراجع وتاب بين يدي أحمد رحمه الله
والمقصود هنا بيان طريقة الأئمة في هذا الباب

ثانياً قد قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بن أحمد بن حنبل عن حديث مجاهد في الإقعاد [سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ جَمَاعَةٍ ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ يُنْكِرُهُ ، وَكَانَ عِنْدَنَا فِي وَقْتٍ مَا سَمِعْنَاهُ مِنَ الْمَشَايِخِ أَنَّ **هَذَا الْحَدِيثَ إِنَّمَا تُنْكِرُهُ الْجَهْمِيَّةُ** ، وَأَنَا مُنْكَرٌ عَلَى كُلِّ مَنْ رَدَّ هَذَا الْحَدِيثَ ، وَهُوَ مُتَّهِمٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] .

وقد أنكر هذا الأثر الألباني بشدة فقال " إذا كان حقاً أن الله تعالى أعظم من العرش ، ومن كل شيء – كما بينه شيخ الإسلام فيما تقدم – ، فيكون اعتقاد أن الله يُجلس مُحَمَّداً معه على العرش باطلاً بداهة !! " ا.هـ

ووالله إني إذا حكيت كلام اليهود والنصارى كان أسهل علي من نقل هذا الكلام !
لكن أهل العلم أجازوا نقل مثل هذا للضرورة
و لبيان حقيقة المنحرفين عن طريقة السلف
وراجع إن شئت مقدمة الدارمي –رحمه الله– في الرد على الجهمية ص145

والمقصود أن هذا الذي يراه المؤسس باطلاً بداهةً هو إجماع السلف !
فأي تسفيه لهم فوق هذا التسفيه ؟!
إذ صاروا –عنده وعلى مقتضى كلامه – لا يفهمون حتى البديهيات
وقد كذب وفجر وألقم الحجر في قوله هذا
بل والله هم أصحاب العقول وسنة وإتباع " فإنهم عن علم وقفوا ، وببصر نافذ قد كفوا ، ولهم كانوا على كشف الأمور أقوى وبفضل لو كان فيه أجري "
فهذا هو حكم أحمد والأئمة في أمثال وأشباه الألباني
فدع عنك –يا ربيع– التخرص والهذيان

خامساً : قوله " كيف إنسان يحارب الإرجاء طول حياته ..
ثمَّ بدرت منه عبارة يقال فيه أنَّه مرجىء " ا.هـ

أقوال لا ضير فقد كان حماد بن سليمان يرد على أبي حنيفة المرجئ ويبدعه بل يكفره وهو مرجئ أيضاً

فهل رده على المرجئ يعفيه من الإرجاء عند السلف ؟!!

قال الثورى –رحمه الله– قال : كان الأعمش يلقى حمادا حين تكلم فى الإرجاء ، فلم يكن يسلم عليه .

وقال أحمد –رحمه الله– عن حماد : كان يرمى بالإرجاء

وقال مغيرة : لما مات إبراهيم جلس الحكم و أصحابه إلى حماد حتى أحدث ما أحدث .
قال المقرىء : يعنى الإرجاء .

و قال النسائى : ثقة إلا أنه مرجىء .

و قال ابن سعد : كان ضعيفا فى الحديث ، و اختلط فى آخر أمره ، و كان مرجئا

ثم قد قال الأئمة قولاً أشد من الإرجاء فيمن قال عبارة واحدة !

فهذا أحمد –رحمه الله– لما قيل أن هشام بن عمار قال في خطبته: الحمد لله الذى تجلى لخلقه بخلقه، فسألت أبا عبد الله. فقال: هذا جهمي، الله تجلى للجبال
يقول هو: تجلى لخلقه بخلقه، إن صلوا خلفه فليعيدوا الصلاة

فجهمه !

وأمر بإعادة الصلاة لمن صلى خلفه !

ولماذا كل هذا ؟!!

لعبارة واحدة

وَقَدْ قِيلَ لِلْإِمَامِ أَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ : إنَّ فُلَانًا يَقُولُ لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْأَحْرُفَ سَجَدَتْ لَهُ إلَّا الْأَلِفُ فَقَالَتْ : لَا أَسْجُدُ حَتَّى أُؤْمَرَ فَقَالَ : هَذَا كُفْرٌ

وقبل ذلك النبي –ﷺ– يقول [إن الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله تعالى عليه لا يلقي لها بالاً يهوي بها في النار أبعد ما بين السماء والأرض]

فبالكلمة الواحدة يهوي بها سبعياً خريفاً عياذاً بالله

وقال حذيفة – رضي الله تعالى عنه – [إن كان الرجل ليتكلم بالكلمة على عهد رسول الله – ﷺ ، فيصير بها من المنافقين]

فبالكلمة الواحدة يصير منافقاً

وقال سفيان رحمه الله [بلغني أنه يُسْخط الله المقام الواحد والكلمة الواحدة]

فدع عنك –يا ربيع– هذه الموازين الخلفية المُحْدَثة

ثم إن في كلام المعترض من التهويل والتضخيم المخالف لواقع الألباني ما الله به عليم
فإن عامة مرجئة الأردن قد خرجوا من عند شيخهم وجراء تقريراته
وهذا هو الحلبي ومشهور بن حسن ومراد بن شكري وخالد العنبري وغيرهم
كلهم على الإرجاء الإ مراداً فإني قد سمعت أنه قد تراجع ، والله أعلم .

وقديماً قيل [من ثمارهم تعرفونهم]

وأُذكِرُ المعترض بقوله في مجموعه [1–86] : فلينظر المسلم أنه إذا خاصم أهل الحق فإنما يخاصم الله ـ تبارك وتعالى ـ إنما يحارب الله ـ تبارك وتعالى ـ إنما يحارب دين الله ـ عزَّوجلَّ ـ **ولن ينفعه أهل الباطل إذا انتصر لهم بالأكاذيب والشّائعات والإفتراءات، لن يغنوا عنه من الله شيئاً وسوف يتبرأ بعضهم من بعض** وسيصبح بعضهم يلعن بعضًا ؟
الْأَخِلَّاء يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ ا.هـ

وأذكره أيضاً بقوله في مجموعه [10–566] : الاصرار والتمادي في الباطل من شأن أهل الأهواء وديدنهم . ا.هـ

وليعلم أن سلفنا الصالح قد حذرونا من أشباه الألباني من الأعاجم
الذين يفسدون في الأرض ويحدثون في دين الله البدع والضلالات
كما روي مرسلاً عن رسول الله ـ ﷺ ـ [إِنَّمَا هَلَكَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ حينَ حَدَّثَ الْمُوَلَّدُونَ أَبْنَاءُ سَبَايَا الْأُمَمِ فَوَضَعُوا الرَّأْيِ فضلوا]

والمولود : هو العربي غير المحض

وذُكر عن عمر بن الخطاب -ﷺ- [تَهْلَكُ الْعَرَبُ حِينَ تَبْلُغُ أَبْنَاءُ بَنَاتِ فَارِسَ]

وثبت عن عروة بن الزبير رحمه الله [إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمْ يَزَلْ أَمْرُهُمْ مُعْتَدِلًا حتَّى نَشَأَ فِيهِمُ الْمُوَلَّدُونَ أَبْنَاءُ سَبَايَا الْأُمَمِ فَأَخَذُوهُمْ بِالرَّأْيِ فَضَلُّوا وأضلوا]

وليس في هذا ذم للأعاجم مطلقاً السني والمبتدع منهم
أو أن فيه تفضيلاً للعرب عليهم مطلقاً من حيث العموم والأفراد
لا والله ، فالمؤمن الأعجمي خير من الكافر العربي بلا نزاع
وقد قال علي بن أبي طالب عن سلمان –رضي الله عنهما– [هو منا أهل البيت]
أخرجه ابن أبي شيبة وابن سعد بسند صحيح

ولكن الذم هو لأصحاب الفهوم الأعجمية
والتي كثيراً ما تنشأ هذه الفهوم من تلك الألسن الأعجمية
كما ذُكر عن الحسن البصري –رحمه الله– [من العجمة أتو]

وقد قال الشاطبي الأشعري : إِذَا اسْتَقْرَيْتَ أَهْلَ الْبِدَعِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، أَوْ أَكْثَرَهُمْ **وَجَدْتَهُمْ مِنْ أَبْنَاءِ سَبَايَا الْأُمَمِ، وَمَنْ لَيْسَ لَهُ أَصَالَةٌ فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ**، فَعَمَّا قَرِيبٍ يُفْهَمُ كِتَابُ اللَّهِ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ، كَمَا أَنَّ مَنْ لَمْ يَتَفَقَّهْ فِي مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ فَهِمَهَا عَلَى غَيْرِ وَجْهِهَا. ا.هـ

وعوداً إلى المراد : فمن طعون المعترض في العلماء قوله في مجموعه [4-234]
عمن يسميهم بالحدادية : **لقد اخترعوا أصولاً** لا علاقة لها بالكتاب والسنة لا من قريب ولا من بعيد ،منها:

1 – **جنس العمل**؛ وهو لفظ لا وجود له في الكتاب والسنة ولا خاصم به السلف ولا أدخلوه في قضايا الإيمان
اتخذوه بديلاً لما قرره السلف من أن العمل من الإيمان
وأن الإيمان قول وعمل واعتقاد ،يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي.
وإذا أخذوا بهذا الكلام على مضض فلا يكفي عندهم أن يقول السلفي:
الإيمان قول وعمل واعتقاد ويزيد وينقص حتى لا يبقى منه إلا مثقال ذرة وأدنى أدنى من مثقال ذرة كما نطقت به الأحاديث النبوية الصحيحة.
بل أوجبوا على الناس أن يقولوا: (حتى لا يبقى منه شيء)
والذي لا يقول بهذه الزيادة فهو عندهم مرجئ غال وحتى
ولو قالها بعض أهل السنة فهم عندهم مرجئة رغم أنوفهم!!
فعلى عقيدتهم هذه يكون حوالي تسعة وتسعون بالمائة من أهل السنة وأئمتهم مرجئة
وإذا بين لهم خطورة تأصيلهم وفساده ازدادوا عناداً وحرباً على أهل السنة. ا.هـ

فالمعترض يرى أن لفظة جنس العمل من اختراع الحدادية !
و هذا القول الساقط يتضمن الطعن الشديد في بعض علماء السنة
وفي جماعة ممن يراهم المعترض أئمةً في هذا العصر
على رأسهم ابن تيمية
ثم من المعاصرين ابن باز وصالح الفوزان وصالح اللحيدان وصالح آل شيخ وزيد المدخلي وغيرهم !
ووجه هذا أننا لو نظرنا في أول من تكلم بلفظة جنس أو جنس العمل في مسائل الإيمان لوجدناه على –حد علمي– هو ابن تيمية –رحمه الله– وعامة من يطعن فيهم المعترض في هذه المسائل إنما أخذوا هذا اللفظ في هذا الموضع منه
ثم من المعاصرين كابن باز والفوزان واللحيدان وغيرهم

وهاك أقوالهم :

قال ابن تيمية –رحمه الله– في المجموع : وقد تقدم أن **جنس الأعمال** من لوازم إيمان القلب، وأن إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع سواء جعل الظاهر من لوازم الإيمان، أو جزءً من الإيمان كما تقدم بيانه

وقال ابن باز في فتوى له منشورة : إلا أن **جنس العمل** لابد منه لصحة الإيمان عند السلف جميعاً .

وقال صالح الفوزان : لكن جنس العمل هو من حقيقة الإيمان، وليس شرطاً فقط

وقال صالح آل شيخ : ينبغي أن يُعلم أن قولنا "العمل داخل في مسمَّى الإيمان وركن فيه لا يقوم الإيمان إلا به." نعني به جنس العمل، وليس أفراد العمل، لأن المؤمن قد يترك أعمالا كثيرة صالحة مفروضة عليه ويبقى مؤمنا، لكنه لا يُسمّى مؤمنا ولا يصحّ منه إيمان إذا ترك كل العمل، يعني إذا أتى بالشهادتين وقال أقول ذلك واعتقده بقلبي، وأترك كل الأعمال بعد ذلك أكون مؤمنا، فالجواب أن هذا ليس بمؤمن؛ لأنّه تركٌ مسقطٌ لأصل الإيمان؛ يعني ترك جنس العمل مسقط لأصل الإيمان يعني ترك جنس العمل مسقط للإيمان **فلا يوجد مؤمن عند أهل السنة والجماعة يصحّ**

إيمانه إلا ولا بد أن يكون معه مع الشهادتين جنس العمل الصالح

ا.هـ

وقال زيد المدخلي : **عموم المرجئة** الذين أخرجوا العمل عن مسمى الإيمان ،وادعوا أن من حصل له مجردا لتصديق فتصديقه هذا باق على حاله لا يتغير سواء أتى بشيء من الطاعات أم لا،وسواء اجتنب المعاصي أوارتكبها، **فهم لم يفرقوا بين جنس العمل -والذي يعد شرطاً في صحة الإيمان عند أهل السنة- وبين آحاد العمل** وأفراده والذي يعد تاركه غير مستكمل الإيمان ا.هـ

وقد بلغت المجازفة في المعترض إلى درجة عجيبة

فأخذ يشكك حتى في أصل وجود هذه الكلمة –أعني جنس– في اللغة !

وحاول أن يوهم أتباعه أن منشأ دخول هذه اللفظة على أهل القبلة من المعتزلة !

ورُد عليه في هذا وبُين له ولكنه لم يَرْعَوِ عن غمطه للحق

وهذا هو كلامه كما في مجموعه [9–389] لم سئل عن تلفظ الشافعي والطبري بكلمة جنس وهل هذا من تأثرهما بكلام الفلاسفة ؟ فقال : هل تظن أيها المسكين أن مجرد كتابة الإمامين الشافعي وابن جرير للفظة "جنس" دليل واضح على أنها لفظة عربية صحيح فصيحة ؟!! ا.هـ

وقال : فما الذي يمنع أن تكون لفظة جنس عجمية دخلت إلى اللغة العربية كما دخل غيرها هذا ولا يخفى أن الشافعي قد أخذ عن الأصمعي .. فيجوز أن يكون الشافعي أخذ عن الأصمعي لفظة جنس دون أن يسأل عن أصلها !!

ويجوز أن يكون أخذها من كتابه الأجناس ظاناً أنها عربية !! ...

ا.هـ المراد

وإليك أقوال أهل اللغة المعتبرين في هذا الباب في إثبات كون هذه اللفظة عربية

قال الخليل بن أحمد في العين **:** جِنْس: الجِنسُ: كلُّ ضربٍ من الشيء والناس والطَّير، وحدود النَّحو والعُروضِ والأشياء ويُجْمَعُ على أجناسٍ

و في لسان العرب : الجِنْسُ: الضَّربُ من كل شيء، وهو من الناس، ومن الطير، ومن حدود النَحْوِ، والعَرُوضِ، والأَشياء جملةٌ قال ابن سيده: وهذا على موضوع عبارات أَهل اللغة، وله تحديد، والجمع أَجناس وجُنُوسٌ، قال الأَنصاري: يصف النخل تَخَيَّرْتُها صالحاتِ الجُنُوسِ لا أَسْتَمِيلُ، ولا أَسْتَقِيلُ، والجِنْسُ أَعم من النوعِ، ومنه المُجانَسَةُ والتَجْنِيسُ، ويقال هذا يُجانِسُ هذا أَي يشاكله، وفلان يُجانس البهائم، ولا يُجانس الناسَ إِذا لم يكن له تمييز ولا عقل والإِبل جِنْسٌ من البهائم العُجْمِ فإِذا واليت سنّاً من أَسنان الإِبل على حِدَة فقد صنفتها تصنيفاً كأَنك جعلت بنات المخاض منها صنفاً، وبنات اللبون صِنفاً، والحِقاق صِنْفاً، وكذلك الجَذَعُ، والثَّنِيُّ، والرَّبَعُ، والحيوان أَجناسٌ فالناس جنس، والإِبل جنس، والبقر جنس، والشَّاء جنس، وكان الأَصمعي يدفع قول العامة هذا مُجانِسٌ لهذا إِذا كان من شكله، ويقول ليس بعربي صحيح، ويقول إِنه مولَّد، وقول المتكلمين الأَنواع مَجْنُوسَةٌ للأَجْناسِ كلام مولَّد، لأَن مثل هذا ليس من كلام العرب،

وقول المتكلمين تَجانَس الشيئان ليس بعربي أَيضاً إِنما هو توسع، وجئ به من جِنْسِك أَي من حيث كان والأَعرف من حَِسِّك التهذيب ابن الأَعرابي

وكلام الأصمعي الأخير هذا في كلمة "التجانس" و "مجانس" و "مجنوسة" لا كلمة "جنس" فانتبه على أنه قد غُلِّط من نقل هذا الكلام ونسبه للأصمعي

وقال الأزهري في تهذيب اللغة : قال الليث: الجِنْسُ: كل ضرب من الشيء، ومن الناس، والطير، ومن حدود النحو، والعروض والأشياء: جُملةٌ، والجميعُ: الأَجْناسُ. ويقال: هذا يُجانِسُ هذا، أي يشاكِلُهُ، وفلانٌ يُجانسُ البهائم، ولا يُجانس الناسَ إذا لم يكن له تمييز ولا عقل. والإبل: جِنْسٌ من البهائم العُجم، فإذا واليتَ سِنًّا من أَسْنَانِ الإبلِ على حِدَةٍ فقد صنَّفتَهَا تَصْنيفاً، كأنَّكَ جعلت بناتِ المخاضِ منها صِنْفاً، وبناتِ اللَّبُونِ صِنْفاً، والحِقَاقَ صِنْفاً، وكذلك الجِذَاعُ، والثَّنِيُّ، والرُّبَعُ. والحيوانُ: أَجْنَاسٌ، فالناس: جِنْسٌ والإبلُ: جِنْسٌ، والبقرُ: جنس، والشَّاءُ: جنسٌ

وفي مختار الصحاح : الجِنْس: الضَّرْب من الشيء وهو أعَمّ من النوع ومنه المُجَانسة والتَّجْنيس. وعن الأَصْمَعيّ: أن قول العَامّة: هذا (مُجانِس) لهذا موَلَّد

وفي المصباح المنير : الْجِنْسُ: الضَّرْبُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَالْجَمْعُ (أَجْنَاسٌ)، وَهُوَ أَعَمُّ مِنْ النَّوْعِ فَالْحَيَوَانُ جِنْسٌ وَالْإِنْسَانُ نَوْعٌ، وَحُكِيَ عَنْ الْخَلِيلِ: (هَذَا يُجَانِسُ هَذَا) أَيْ يُشَاكِلُهُ، وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي التَّهْذِيبِ أَيْضًا، وَعَنْ بَعْضِهِمْ: (فُلَانٌ لَا يُجَانِسُ النَّاسَ) إذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ

تَمْيِيزٌ، وَلَا عَقْلٌ، وَالْأَصْمَعِيُّ يُنْكِرُ هَذَيْنِ الِاسْتِعْمَالَيْنِ، وَيَقُولُ: هُوَ كَلَامُ الْمُوَلَّدِينَ، وَلَيْسَ بِعَرَبِيٍّ

وفي معجم مقاييس اللغة : جنس: الجيم والنون والسين أصل واحد، وهو الضرب من الشيء. قال الخليل: كل ضرب جنس، وهو من الناس، والطير، والأشياء جملة، والجمع أجناس. قال بن دريد: وكان الأصمعي يدفع قول العامة (هذا مجانس لهذا) ويقول ليس بعربي صحيح، **وأنا أقول إن هذا غلط على الأصمعي لأنه الذي وضع كتاب الأجناس وهو أول من جاء بهذا اللقب في اللغة**

وفي تاج العروس : الجِنْسُ بالكَسْرِ : أَعَمُّ من النَّوْعِ ومنه المُجانَسَةُ والتَّجْنيسُ وهو كلُّ ضَرْبٍ من الشيءِ، ومن النّاس، ومن الطَّيرِ، ومن حُدودِ النَّحْوِ، والعَروضِ، ومن الأَشياء جُمْلَةً، قال ابن سِيدَه : وهذا على موضوعِ عِباراتِ أَهلِ اللُّغَةِ وله تَحديدٌ فالإبلُ : جِنْسٌ من البهائم العُجْمِ فإذا والَيْتَ سِنّاً من أَسنانِ الإبلِ على حِدَة فقد صَنَّفْتَها تَصنيفاً كأَنَّكَ جعلتَ بناتِ المَخاضِ منها صِنْفاً، وبناتِ اللَّبون صِنفاً، والحِقاقِ صِنْفاً، وكذلك الجَذَعُ، والثَّنِيّ، والرُّبَع . والحَيَوانُ أَجناسٌ فالنّاسُ جِنْسٌ والإبِلُ جِنْسٌ، والبَقَرُ جِنْسٌ، والشَّاءُ جِنْسٌ . ج أَجناسٌ وجُنُوسٌ الأَخيرةُ عن ابن دُرَيد قال الأَنصارِيُّ يَصِفُ نَخلاً : تَخَيَّرْتُها صالِحاتِ الجُنُوسِ لا أَسْتَمِيلُ ولا أَسْتَقِيلُ

وفي القاموس المحيط : الجِنْسُ، بالكسر أعَمُّ من النَّوْعِ، وهو كلُّ ضَرْبٍ من الشيءِ، فالإِبِلُ جِنْسٌ من البهائِمِ، ج: أجْناسٌ وجُنوسٌ، وبالتحريك: جُمودُ الماءِ وغيرِه. والجَنيسُ:

العَرِيقُ في جِنْسه. وكسِكِّيتٍ: سَمَكَةٌ بينَ البَياض والصُّفْرَةِ. والمُجانِسُ: المُشاكِلُ. وجَنَسَتِ الرُّطَبَةُ: نَضِجَ كلُّها. والتَّجْنيسُ: تَفْعيلٌ من الجِنْسِ.

وقولُ الجوهريِّ عن ابنِ دُرَيْدٍ أنَّ الأصْمَعيَّ كان يقولُ: الجِنْسُ: المُجانَسَةُ، من لُغاتِ العامَّة غَلَطٌ، لأنَّ الأصْمَعِيَّ واضِعُ كتابِ الأَجْناسِ وهو أولُ مَنْ جاء بهذا اللَّقَبِ ا.هـ

فإن قيل : لكن كيف تلزمنا بقول لم يقله السلف ؟
ولماذا لا نلتزم ألفاظهم فإن فيها السلامة والبركة ؟

فيقال : لا أعرف أحداً من أهل السنة ألزم باستخدام لفظة جنس العمل وبدع من لم يستخدمها لكن :

1- لا يقال أن من أحدثها واخترعها هم المبتدعة
2- ثم لا ينكر أن هذه اللفظة عربية من أصلها (!)

ويزعم أنها من دس المعتزلة !

وعلى أن الألفاظ إذا استخدمت في التعبير عن المعاني الشرعية
ولم تكن منهية عنها
وكان معناها معلوماً فلا ضير في ذلك

و الأمر كما قال أحمد رحمه الله [لما زادوا زدنا]
فإنه قد ظهر من بين أهل السنة من يستخدم ألفاظ السلف ثم ينقضها بأقواله وأفعاله
كقول من يقول (الإيمان قول وعمل ولكن ...!
العمل شرط كمال ولا كفر الا بالجحود) !

فصار يتعين أن يبين هذا الباطل بتوضيح ألفاظ السلف ومقصودهم ، وقد روي عن عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ –رحمه الله– [تَحْدُثُ لِلنَّاسِ أَقْضِيَةٌ بِقَدْرِ مَا أَحْدَثُوا مِنَ الْفُجُورِ]

فلو التزم امرئ ألفاظ السلف وقال : الإيمان قول وعمل يزيد وينقص والقول والعمل قرينان فإذا ارتفع أحدهما ارتفع الآخر

أو قال : الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ولا يصح قول الا بعمل

أو قال : الإيمان قول وعمل يزيد وينقص . ونحو ذلك

ولم يظهر مقالة تخالف هذا اللفظ
ولم يتلفظ في عمره بلفظة "جنس العمل"
فلا أعرف أحداً من أهل السنة يطعن فيه ويبدعه لأجل هذا
ولو فرض أنه وجد من يفعل ذلك فهو في الحقيقة الأقرب إلى البدعة منه

فالمسألة ترجع إلى إلتزام ألفاظ السلف بمدلولاتها ومعانيها
لا بمجرد الحروف دون المعاني على طريقة المفوضة فليعلم هذا
ويأتيك مزيد بيان فيه إن شاء الله تعالى

ومن طعن المعترض على السلف قوله عن صفات الحدادية (!) وبِدَعهم (!) كما في مجموعه [9–470] : تحريم الترحم على أهل البدع بإطلاق ... ا.هـ

ثم ذكر ما يفيد إجماع السلف على جواز الترحم على أهل البدع !

فقال في مجموعه [14–159] : يجوز الترحم عليهم وهذا شيء عليه السلف الصالح ومنهم أحمد بن حنبل ... ا.هـ المراد

ونقل أيضاً ما يفيد ذلك (!) فقال في مجموعه [13–334] : الترحم على أهل البدع جائز عند أهل السنة .. ا.هـ المراد

وقال في شرحه على السنة للبربهاري [2–985] : لا يحرم أهل السنة الصلاة على المبتدع ولا اتباع جنازته ولا يحرمون الترحم عليه .. اهـ

وهذه حكاية إجماع صريحة

ومسألة الترحم قد أجاب عنها أبوعبدالله الحداد –حفظه الله– في "خميسٍ"
لا قبل لكم به !
مليئ بالحجج والبراهين قبل عشرين سنة !
فلما رأيتم عجزكم عن مقارعة الحجة بالحجة لجأتم إلى من غررتم به لثقته بكم ولظنه أنكم أناس نصحة وأنتم وربي غششة !

واستضعفتم الرجل لأنه كما قال ربيع بن هادي (أجنبي) !!
فاتفقتم وكدتم (=ربيع وصاحبه المجرم –الحربي– ومن لبسوا عليه بتمويههم) حتى كان ما كان ، وظننتم أنكم بهذا سوف تدفنون الحقيقة الضائعة
التي طالما حاولتم إخفائها
ولكن { يَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ }

وجائكم من لا تقدرون على أذيته بالسلطان بإذن الله
فأجمعوا أمركم { ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنْظِرُونِ}
{إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ
مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ}
وأبشروا مني بما يسوؤكم

وما قول المعترض يا ترى في مُحَّد بن وارة

وشعبة

وسفيان

وابن الحنبلي

وابن تيمية وغيرهم من أهل العلم ؟!

فقد كان شعبة ـ رحمه الله تعالى ـ إذا ذكر عباد بن كثير لا يستغفر له. رواه ابن عدي وكان عباد ضعيفاً في حفظه، فكيف بالضعيف في دينه!؟

وقال البرذعي في سؤالاته لأبي زرعة : سمعت أبا عبد الله مُحَّد بن مسلم بن وارة يقول : قال علي بن المديني رحمه الله ثم قال مُحَّد بن مسلم استغفر الله ما قصدت بترحم بعد الحدث إلى اليوم وقد كنا كففنا عنه زمانا .

فهذا مُحَّد بن مسلم يستغفر الله أن ترحم على ابن المديني !

والظاهر أن هذا قبل رجوعه عما بدر منه

وقال العقيلي في الضعفاء : حدثنا مُحَمَّد بن إسماعيل قال حدثنا أبو الوليد الطيالسي قال حدثنا بشر بن السري قال ترحمت يوما على زفر وأنا مع الثوري فأعرض بوجهه عني

و قال ابن الحنبلي –رحمه الله– في الرسالة الواضحة مبيناً لاعتقاد أهل السنة: ولا يجوز الصلوات خلف المبتدعة ولا مجالستهم ... ولا يصلى على موتاهم **ولا يرحمهم في حياتهم ولا بعد مماتهم**. ا. هـ

وقال ابن تيمية –رحمه الله– كما في الاختيارات: لا يجوز لأحد أن يترحم على من مات كافراً أو من مات مظهراً للفسق مع ما فيه من الإيمان كأهل الكبائر. ا.هـ

قال ربيع بن هادي : **فهذا ابن تيمية يمنع الترحم** على من مات مظهراً للفسق؛ فمن مات مظهراً للفسق وداعية إلى الضلال أولى بهذا الحكم. ا.هـ المراد

فهل هؤلاء حداية (=مبتدعة) عند المعترض ؟!!

ونرد على المعترض المجازف بقول ربيع بن هادي (!) في مجموعه [9–198] حيث يقول رداً على فالح في نقله الإجماع في هذه المسألة : ومسألتنا هذه من أحق المسائل التي ترد فيها دعوى الإجماع عند من يعقل وينصف . ا.هـ المراد

وقال في مجموعه أيضاً : هناك علماء يقولون بمنع الصلاة على أهل البدع وعلى رأسهم رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ومنهم ابن عباس وابن عمر ومجاهد ومالك والليث وأبو ثور .. ا.هـ المراد

وقال في مجموعه [9-206] : الصلاة على أهل البدع وهي ترحم على الميت ... ا.هـ المراد

وعليه فإن من يمنع الصلاة على أهل البدع فهو يمنع الترحم بإقرار المعترض
فانظر إلى هذه الحرب الشديدة على من يأخذ -على الأقل- بقول بعض السلف كما أقر هو !
ثم هل الطعن في أهل السنة القائلين بهذا القول لأجل المحاماة عن ابن حجر الأشعري -بإقراره هو أنه أشعري- والنعمان المرجئ -بإقراره هو-والنووي الأشعري الجلد -بإقرار صاحبه ابن هادي- هل هذا من نصرة السنة ؟!!

وأذكر المعترض بقوله : **هل من يحارب أهل السنة ويكيل لهم الطعون والشتائم ، في الوقت الذي يعتبر أهل الأهواء الغليظة من أهل السنة ، فهل هذا النوع من الناس يعتبر في ميزان الله من العلماء المجتهدين المحترمين؟**
وهل هو من أهل الاجتهاد في ميزان السلف من الصحابة والتابعين وأتباعهم كمالك والأوزاعي والثوري والحمادين والشافعي وأحمد والبخاري وعلماء المقادسة وابن تيمية وابن القيم وابن عبد الوهاب ومدرسته هل هذا الصنف في ميزانهم من العلماء ومن أهل السنة؟..وهل ضلالاتهم محترمة في ميزان الله؟

إن مخالفات هؤلاء لا تعد من مخالفات العلماء، بل من مخالفات أهل البدع والأهواء، فالبون شاسع جداً بين منهج السلف وبين منهج هؤلاء،

والبون شاسع بينهم وبين النبلاء المجتهدين وبين أهل السنة الصادقين من السابقين واللاحقين .. ا.هـ المراد

ثم ذَكر المعترض بعد تلك المقدمة كلاماً في بيان مجهود الأئمة في تصنيف الكتب وتحذيرهم من رواية الأحاديث المنكرة والمكذوبة
وأخذ يذكر تحذير الأئمة من الرواة الكذابين والمتهمين والضعفاء وهذا مسلَّم به

إلى أن قال : وقبل هذه المناقشة سأبين للقارئ الكريم وغيره منهج السلف الصالح في قبول الأحاديث في أبواب العقيدة
وفي أبواب الحلال والحرام، وأنهم يشترطون صحة الأحاديث في هذه الأبواب، ويحذرون من قبول الأحاديث الضعيفة وتتبعها وروايتها .ا.هـ المراد

فالمعترض يزعم أن طريقة السلف هي عدم قبول الأحاديث الضعيفة –مطلقاً– في العقيدة والأحكام
وهو في هذا يقرر أن الأحاديث الضعيفة لايثبت بها اعتقاد ولا حكم ألبتة .

وقد صرح المعترض بالجزئية الأخيرة في مجموعه [5–507] : إذا قال ابن تيمية أو ابن القيم إن الأئمة يحتجون بالضعيف فإنما يريدون بالضعيف ما يسمى بالحسن الذي اصطلح عليه الترمذي.
هذا منهجهم **ولا نرضى منهم إلا ذلك** .. ا.هـ المراد

وهذا الذي ذهب إليه المعترض والذي قلد فيه ابن تيمية وابن القيم

فيه نظر

فالذي نقله غير واحد عن أحمد –وهو ظاهر أقواله– أنه ان لم يجد في الباب الا الضعيف –الضعف غير الشديد– قال به وقدمه على الرأي والقياس

وإليك بعض أقواله التي تؤكد هذا :

1- في مسائل عبد الله عن أبيه قال في التسمية على الوضوء: لا يثبت عندي هذا، ولكن يعجبني أن يقوله .

وفي مسائل أبي داود عن أحمد قال: إِذَا بَدَأَ يَتَوَضَّأُ، يَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ .
قُلْتُ لِأَحْمَدَ: إِذَا نَسِيَ التَّسْمِيَةَ فِي الْوُضُوءِ؟
قَالَ: أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهِ شَيْءٌ
وَلَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَتْرُكَهُ خَطَأً وَلَا عَمْدًا، وَلَيْسَ فِيهِ إِسْنَادٌ..

2- في مسائل أبي داود قال أحمد : الحائض لا تقرأ القرآن.
وساق حديث: إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع....
وقد نُقل عن أحمد في موضع آخر تضعيفه

3- وفي كتاب الترجل للخلال –رحمه الله– استدلال أحمد –رحمه الله– على كراهة حلق القفا بحديث مرسل

قال الخلال : أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ :
قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: تَكْرَهُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَحْلِقَ قَفَاهُ ووجهه؟
فقال: أما أنا لا أَحْلِقُ قَفَايَ وَقَدْ رُوِيَ فِيهِ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ عَنْ قَتَادَةَ كَرَاهِيَةً
وَقَالَ: إِنَّ حَلْقَ الْقَفَا مِنْ فِعْلِ الْمَجُوسِ.

4- قال أحمد –رحمه الله– عن حديث [إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا فإن لم يجد شيئاً فلينصب عصا فإن لم يكن معه عصا فليخط خطا] : الحديث في الخطِّ ضعيف

ومع هذا فقد أفتى أحمد –رحمه الله– بمضمونه
فظن ابن عبدالبر أنه يصحح الحديث بهذا !
وليس الأمر كذلك
على أنه قد يقال أن قوله في هذه المسألة لا لأجل الحديث الآنف
بل لورود ذلك عن بعض التابعين كسعيد بن جبير –رحمه الله– وعلى كل ففي بعض ما ورد عن أحمد –رحمه الله– في هذا الباب كفاية .

علماً بأن ابن القيم لما ذكر أصول فتاوى أحمد –رحمه الله– في الإعلام قال : أحدها النصوص .. الأصل الثاني .. ما أفتى به الصحابة ... الأصل الرابع الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدعه ... ا.هـ المراد

فجعل الحديث الضعيف بعد قول الصاحب إذا لم يجد في الباب شيئاً !

فهل يقول المعترض بأن أحمد –رحمه الله– يقدم قول الصاحب على الحديث الحسن !!

ثم إنه قد صرح غير واحد ممن كتب في المصطلح أن أهل العلم اختلفوا في الاحتجاج بالمرسل وقال بعضهم أن الجمهور ذهب إلى الاحتجاج به

وبعضهم أضاف لقبول المرسل شروطاً كأن يفتي به الفقهاء أو جلهم

أو يعضد بقول صاحب

أو يروى من طريق آخر غير شديد الضعف ...

بل قد ذكر بعض أهل العلم أن الإجماع كان منعقداً بين السلف على قبول المرسل قبل المائة الثانية فقال الطبري –رحمه الله– : إنكار المرسل بدعة حدثت بعد المائتين ! ا.هـ

وقال أبو داود السجستاني –رحمه الله– في رسالته لأهل مكة : **وأما المراسيل فقد كان أكثر العلماء يحتجون بها فيما مضى**؛ مثل سفيان الثوري ومالك والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم في ذلك وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره.

ا.هـ المراد

وقد حكى العلائي عن جماعة كثيرين من أئمة الجرح والتعديل؛ كيحيى بن سعيد القطان وعلي بن المديني وغيرهم، أنهم يفرقون بين من عُرِف من عادته أنه لا يرسل إلا عن ثقة فيقبلون مرسله، وبين مَن عُرِف أنه يرسل عن كل أحدٍ سواء كان ثقةً أو ضعيفًا فلا يقبلون مرسله

والسؤال هنا : المرسل من أي القسمين هو ؟

الصحيح أم الضعيف ؟

وهنا أختم هذه الإشارة في هذه المسألة بنقلين :

الأول : قال ابن تيمية –رحمه الله– في المجموع [4–25] : أَهْلُ الْحَدِيثِ لَا يَسْتَدِلُّونَ بِحَدِيثٍ ضَعِيفٍ فِي نَقْضِ أَصْلٍ عَظِيمٍ مِنْ أُصُولِ الشَّرِيعَةِ بَلْ إمَّا فِي تَأْيِيدِهِ؛ **وَإِمَّا فِي فَرْعٍ مِنْ الْفُرُوعِ** .. !!

الثاني : من رد ربيع بن هادي على ربيع بن هادي (!) قوله في مجموعه [11–342] :
إن الأئمة مثل المحدثين في إجلال السنة وتعظيمها واحترامها
بل يحترمون كثيرا من الأحاديث الضعيفة ويقدمونها على آرائهم واجتهاداتهم .. ا.هـ المراد

ثم قال المعترض بعد ذلك : هذا ولأئمة السنة جهود عظيمة في حماية السنة النبوية والحفاظ عليها وتأليف المؤلفات في الرجال الذين تصدوا لرواياتها
فألّفوا كتباً في الثقات؛ كـ"الثقات لابن حبان"، و"الثقات" للعجلي، على تساهل فيهما .. ولهم مؤلفات في بيان علل الأحاديث، كـ"العلل" للإمام أحمد، الذي جمعه الخلال ... و"العلل المتناهية" لابن الجوزي ..
وألّفوا في الموضوعات المكذوبة على رسول الله –ﷺ–،
كـ"الموضوعات" لابن الجوزي
و"الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي" لمحمد بن مُحَمَّد الحسيني الطرابلسي و"الفوائد المجموعة" للشوكاني . ا.هـ المراد

والمعترض في هذا الكلام قد وقع في بلية عظيمة !

ألا وهي الثناء والتوقير لأهل البدع

والذي فيه الهدم للإسلام

فأي سنة وأي راية هو حامل لها مع هذا الصنيع ؟!!

فقد جعل كلاً من ابن الجوزي وابن حبان و الشوكاني من أئمة السنة !!

وهذا ليس بمستغرب على من قرأ كتب المعترض بتأمل

كما وقع لي أخيراً

فهي مليئة بالثناء والتوقير والمديح لأهل البدع من متجهمة ومعتزلة وأشعرية ومتصوفة ومرجئة ومميعة !

وقبل ذكر أمثلة على ذلك فليعلم أن الثناء على أهل الضلال والإحداث من أشد الغش للإسلام والمسلمين بل هو هدم للدين

فقد أخرج الآجري من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم [من وقر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام]

وقد حسنه الدويش –رحمه الله– في تنبيه القاري

وأخرج الهروي وغيره من طريق خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [مَنْ مَشى إِلَى بِدْعَةٍ لِيُوَقِّرَهُ فَقَدْ أَعَانَ عَلَى هَدْمِ الْإِسْلَامِ]

قال ابن عبدالهادي في جمع الجيوش: إِسْنَادٌ جَيِّدٌ، وَرُوِيَ مِنْ طُرُقٍ عَدِيدَةٍ مُرْسَلا، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ، وَغَيْرِهِمْ ا.هـ المراد

وأخرجه الهروي من طريق الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الْيَمَانِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ مرفوعاً [مَنْ وَقَّرَ قَدَرِيًّا فَقَدْ أَعَانَ عَلَى هَدْمِ الْإِسْلَامِ]

وفي شعب الإيمان للبيهقي من مراسيل إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [مَنْ وَقَّرَ صَاحِبَ بِدْعَةٍ فَقَدْ أَعَانَ عَلَى هَدْمِ الْإِسْلَامِ]

وأخرج أبو نصر السجزي في كتاب الإبانة (كما في اللآلئ للسيوطي الجهمي) بإسناده عن نافع عن ابن عمر –رضي الله عنهما– قال [من وقر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام]

وبإسناده عن عبيد الله بن أبي زيادة قال رآني ابن عباس –رضي الله عنهما–وأنا أكلم رجلا من القدرية فقال [من وقر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام]
قلت يا أبا العباس كيف يوقره؟ قال [تكنيه وتبدؤه بالسلام]

وفي ذم الكلام عن سفيان بن عيينة –رحمه الله– قَالَ [بَلَغَنِي أَنَّ مَنْ وَقَرَ صَاحِبَ بِدْعَةٍ فَقَدْ أَعَانَ عَلَى هَدْمِ الْإِسْلَامِ]

وعنده عن إبراهيم بن أدهم مثله
وفي الحلية عن الفضيل نحوه وهو مشهور عنه
وفي المعجم لابن الأعرابي عن الحسن مثله
وفي القدر للفريابي عن أبي إسحاق الهمداني مثله وهو ثابت عنه
ومثله عن الاوزاعي في ذم الكلام

وفي بحر الدم قال أحمد بن الفرات: سمعت أحمد بن حنبل يقول: من دل على صاحب رأي، فقد أعان على هدم الاسلام .

وقد قال ذاك الشاطبي في اعتصامه : وَأَمَّا أَنَّ الْمَاشِي إِلَى الْمُبْتَدِعِ وَالْمُوَقِّرُ لَهُ مُعِينٌ عَلَى هَدْمِ الْإِسْلَامِ: فَقَدْ تَقَدَّمَ نَقْلُهُ.

وَرُوِيَ أَيْضًا مَرْفُوعًا.. وَيُجَامِعُهَا فِي الْمَعْنَى مَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا أَوْ آوَى مُحْدِثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ.» الْحَدِيثَ فَإِنَّ الْإِيوَاءَ يُجَامِعُ التَّوْقِيرَ

وَوَجْهُ ذَلِكَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ الْمَشْيَ إِلَيْهِ وَالتَّوْقِيرَ لَهُ تَعْظِيمٌ لَهُ لِأَجْلِ بِدْعَتِهِ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الشَّرْعَ يَأْمُرُ بِزَجْرِهِ وَإِهَانَتِهِ وَإِذْلَالِهِ بِمَا هُوَ أَشَدُّ مِنْ هَذَا، كَالضَّرْبِ وَالْقَتْلِ، فَصَارَ تَوْقِيرُهُ صُدُودًا عَنِ الْعَمَلِ بِشَرْعِ الْإِسْلَامِ، وَإِقْبَالًا عَلَى مَا يُضَادُّهُ وَيُنَافِيهِ، وَالْإِسْلَامُ لَا يَنْهَدِمُ إِلَّا بِتَرْكِ الْعَمَلِ بِهِ، وَالْعَمَلِ بِمَا يُنَافِيهِ.

وَأَيْضًا فَإِنَّ تَوْقِيرَ صَاحِبِ الْبِدْعَةِ مَظِنَّةٌ لِمَفْسَدَتَيْنِ تَعُودَانِ عَلَى الْإِسْلَامِ بِالْهَدْمِ:

إِحْدَاهُمَا: الْتِفَاتُ الْجُهَّالِ وَالْعَامَّةِ إِلَى ذَلِكَ التَّوْقِيرِ، فَيَعْتَقِدُونَ فِي الْمُبْتَدِعِ أَنَّهُ أَفْضَلُ النَّاسِ، وَأَنَّ مَا هُوَ عَلَيْهِ خَيْرٌ مِمَّا عَلَيْهِ غَيْرُهُ، فَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى اتِّبَاعِهِ عَلَى بِدْعَتِهِ؛ دُونَ اتِّبَاعِ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى سُنَّتِهِمْ.

وَالثَّانِيَةُ: أَنَّهُ إِذَا وُقِّرَ مِنْ أَجْلِ بِدْعَتِهِ؛ صَارَ ذَلِكَ كَالْحَادِي الْمُحَرِّضِ لَهُ عَلَى إِنْشَاءِ الِابْتِدَاعِ فِي كُلِّ شَيْءٍ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، فَتَحْيَا الْبِدَعُ، وَتَمُوتُ السُّنَنُ، وَهُوَ هَدْمُ الْإِسْلَامِ بِعَيْنِهِ.

وَعَلَى ذَلِكَ دَلَّ حَدِيثُ مُعَاذٍ [فَيُوشِكُ قَائِلٌ أَنْ يَقُولَ: مَا لَهُمْ لَا يَتَّبِعُونِي وَقَدْ قَرَأْتُ الْقُرْآنَ؟ مَا هُمْ بِمُتَّبِعِيَّ حَتَّى أَبْتَدِعَ لَهُمْ غَيْرَهُ وَإِيَّاكُمْ وَمَا ابْتُدِعَ، فَإِنَّ مَا ابْتُدِعَ ضَلَالَةٌ].

فَهُوَ يَقْتَضِي أَنّ السُّنَنَ تَمُوتُ إِذَا أُحْيِيَتِ الْبِدَعُ

وَإِذَا مَاتَتْ [السُّنَنُ] ؛ انْهَدَمَ الْإِسْلَامُ.

وَعَلَى ذَلِكَ دَلَّ النَّقْلُ عَنِ السَّلَفِ؛ زِيَادَةً إِلَى صِحَّةِ الِاعْتِبَارِ، لِأَنَّ الْبَاطِلَ إِذَا عُمِلَ بِهِ لَزِمَ تَرْكُ الْعَمَلِ بِالْحَقِّ كَمَا فِي الْعَكْسِ

لِأَنَّ الْمَحَلَّ الْوَاحِدَ لَا يَشْتَغِلُ إِلَّا بِأَحَدِ الضِّدَّيْنِ وَأَيْضًا؛ فَمِنَ السُّنَّةِ الثَّابِتَةِ تَرْكُ الْبِدَعِ، فَمَنْ عَمِلَ بِبِدْعَةٍ وَاحِدَةٍ؛ فَقَدْ تَرَكَ تِلْكَ السُّنَّةَ. ا. هـ المراد

وقد قال المعترض في رده على الرحيلي ص **78** : قال الإمام ابن كثير رحمه الله في " الباعث الحثيث" خلال كلامه عن الرواية عن أهل البدع : (وهذا البخاري قد خرج لعمران بن حطان الخارجي مادح عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي، وهذا من أكبر الدعاة إلى البدعة! والله أعلم) . ا.هـ

فأقول –أي ربيع- **انظر إلى هذا العالم الفحل كيف يعتبر مدح المبتدع من أكبر الدعوة إلى البدعة فكيف إذا أضاف إلى المدح الدفاع عن المبتدع وحارب من ينتقد بدعته** فما أكثر هذه الأصناف حتى من أدعياء السلفية فإلى الله المشتكى . ا.هـ

فكيف بمن يثني على على المعتزلة والجهمية والماسونية والصوفية والمرجئة ؟!

لا شك أنه يعد من الدعاة إلى بدعهم نسأل الله السلامة

وقد سئل عبد العزيز بن باز في شرح فضل الإسلام عن الذي يثني على أهل البدع ويمدحهم هل يلحق بهم ؟

فقال: نعم ما فيه شك من أثنى عليهم ومدحهم هو داع إليهم، هو من دعاتهم نسأل الله العافية. ا.هـ المراد

وإذا كانت التكنية –فقط!– تعد من التوقير كما قال ابن عباس رضي الله عنهما !

فكيف بإطلاق ألفاظ التفخيم والثناء كـ (الإمام)

و (العلامة)

و (شيخ الإسلام)

و (الأئمة الفحول) .. هذا بلاشك من أبلغ التوقير والإعزاز

وهو من أعظم الغش في الديانات ان كان لمبتدع

قال المعترض –وصدق– في مجموعه [7–131] : ولقد حذرنا رسولنا الكريم صلوات الله عليه وسلامه من الغش وتبرأ من الغشاشين :

فعن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على صبرة طعام ، فأدخل يده فيها، فنالت أصابعه بللا، فقال : "ما هذا يا صاحب الطعام ؟". قال : أصابته السماء يا رسول الله. قال: "أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس؟ من غش فليس مني ".

وفي رواية عنه: "من حمل علينا السلاح فليس منا، ومن غشنا فليس منا" .

هذا من غش المسلمين في دنياهم، فكيف بمن يغش الناس في دينهم ويزين لهم الباطل ويزخرفه ويلمعه وأهله، ويشوه الحق وأهله ويستخدم وسائل رهيبة قد تعجز عنها شياطين الجن وقد لا يحسنونها، وينفذ خططا رهيبة جهنمية لتحقيق أهدافه الباطلة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية– رحمه الله– في الغش في الديانات: فأما الغش في الديانات، فمثل البدع المخالفة للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة من الأقوال والأفعال . مثل إظهار المكاء والتصدية في مساجد المسلمين . ا.هـ المراد

ووصف المرء بالإمامة أمر زائد على مجرد الشهادة له بالسنة

قال ربيع بن هادي في مجموعه [11-74] : قوله -أي عدنان بن عرعور- (أنا ما أقول سيد قطب سلفي والله في حياتي)

قال ربيع : هذه يمين فاجرة غموس فإنه **أعطى سيد قطب منزلة فوق السلفية وهي الإمامة** في العقيدة والمنهج .. ا.هـ المراد

وهنا مسألة مهمة لا يحسن استعمالها المعترض

بل -وأظنه- لا يفهمها هو ولا أتباعه !

ألا وهي من الذي يستحق أن تطلق عليه الإمامة ؟

أو يوصف بأنه علامة ؟ لا مجرد عالم !

أو يوصف بأنه فقيه ؟

والجواب : قال عطاء وأبو الزبير أن جابراً -رضي الله عنه- تلا { وما يعقلها إلا العالمون } فقال [العالم الذي عقل عن الله أمره فعمل بطاعة الله واجتنب سخطه]

وقال الحسن -رحمه الله- [**الفقيه** المجتهد في العبادة ، الزاهد في الدنيا ، **المقيم على سنة رسول الله** صلى الله عليه وسلم]

وقال وهب بن منبه -رحمه الله- [الفقيه العفيف المتمسك بالسنة ، أولئك أتباع الأنبياء في كل زمان]

وقال البربهاري –رحمه الله– في شرح السنة : **ولا يحل لرجل** مسلم أن يقول: فلان صاحب سنة؛ حتى يعلم منه أنه قد اجتمعت فيه خصال السنة، لا يقال له: صاحب سنة؛ حتى تجتمع فيه السنة كلها .

وقال السجزي في رسالته إلى أهل زبيد : أئمة الحق: هم المتبعون لكتاب ربهم سبحانه، المقتفون سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم، المتمسكون بآثار سلفهم الذين أُمروا بالاقتداء بهم .

وعلومهم التي صاروا بمعرفتها وجمعها والتقدم فيها أئمة لغيرهم: القرآن ومعرفة (قراءآته) وناسخة ومنسوخة، وأحكامه، وفيمن نزل، والعلم بمحكمه ومتشابهه، والأخذ بالآيات المحكمات منه، والإيمان بالمتشابه.

ثم الحديث، وتبيين صحيحه من سقيمه، وناسخه من منسوخه، ومتواتره من آحاده، ومشهوره من غريبه، وما تلقته الأمة منه بالقبول، وما تركوا العمل به، وما يجب اعتقاد ما فيه، ومعرفة علله وأحوال رواته.

ثم الفقه: الذي مدار الشريعة على ضبطه، وهو مستنبط من الكتاب والحديث، وطلبه فرض، وأحكام أصوله التي شرحها متقدموا الفقهاء، دون ما أحدثه المتكلمون منها ومزجوه ببدعهم، ورضي به بعض المتأخرين. وما يستقيم لكم تحصيل هذه العلوم إلا بأن يشرع في أخذ لغة العرب قبل ذلك

ليعلم معنى ما يرد عليه في القرآن، والحديث، والفقه.

ولا بد له من تعلم شيء من النحو الذي به يوزن كلام العرب

ويعرف صحيحه من فاسده.

فإذا تقدم واحد في هذه العلوم، وكان أخذه إياها ممن علم تقدمه فيها، وكونه متبعا (للسلف) مجانبا للبدع حكم بإمامته .. ا. هـ المراد

فبهذا يتبين أن وقوع الرجل في البدع -خاصة إذا كانت ظاهرة في مخالفة النصوص- ودفاعه عن أهلها وإشادته بكتبهم يخرجه من وصف الإمامة بلا ريب
بل من السنة مطلقاً !

وذلك لأن تلبس المرء بتلك البدع مما ينقص مكانته عند أهل السنة بلا مثنوية
كما قال السجزي عنهم : كان في وقتهم علماء لهم تقدم في علوم، واتباع على مذهبهم **لكنهم وقعوا في شيء من البدع** إما القدر، وإما التشيّع أو الإرجاء عرفوا بذلك **فانحطت منزلتهم عند أهل الحق** ا.هـ المراد

فهؤلاء هم أئمة السنة
وأما السني فهو المقلد للنبي -ﷺ- وأصحابه رضي الله عنهم

قال البربهاري -رحمه الله- في شرح السنة : الدين إنما هو التقليد يعني للنبي صلى الله عليه و سلم وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين ومن قبلنا لم يدعونا في لبس فقلدهم واسترح ولا تجاوز الأثر وأهل الأثر ا.هـ

قال حرب -رحمه الله- في السنة : ومن زعم أنه لا يرى التقليد، ولا يقلد دينه أحدًا فهذا قول فاسق مبتدع عدوا لله ولرسوله - صلى الله عليه وسلم -، ولدينه، ولكتابه، ولسنة نبيه عليه السلام، إنما يريد بذلك إبطال الأثر، وتعطيل العلم، وإطفاء السنة، والتفرد بالرأي، والكلام، والبدعة والخلاف ا.هـ

وقال السجزي في رسالته إلى أهل زبيد: أهل السنة: هم الثابتون على اعتقاد ما نقله إليهم السلف الصالح رحمهم الله عن الرسول صلى الله عليه وسلم أو عن أصحابه رضي الله عنهم فيما لم يثبت فيه نص في الكتاب ولا عن الرسول صلى الله عليه وسلم لأنهم رضي الله عنهم أئمة، وقد أمرنا باقتداء آثارهم، واتباع سنّتهم وهذا أظهر من أن يحتاج فيه إلى إقامة برهان. ا. هـ

فمن لم يكن على هذا الوصف –من أشعرية ومرجئة ومعتزلة– فهو غير داخل في دائرة أهل السنة بالإجماع فضلاً أن يكون من أئمة الدين

فقد اتفق أئمة السنة أن من خالف أهل السنة في أصل واحد من أصولهم فليس منهم كما قال سليمان بن حرب –رحمه الله– في ذم الكلام [مَنْ زَالَ عَنِ السُّنَّةِ بِشَعْرَةٍ فَلَا تَعْتَدَّنَّ بِهِ]

وقد صدق ابن البناء لما قال في المختار : أهل السنة لا يختلفون في شيء من هذه الأصول **ومن فارقهم في شيء منها** نابذوه وباغضوه **وبَدّعوه** وهجره ا.هـ

وقال ابن الحنبلي –رحمه الله– في الرسالة الواضحة : ولايستحق أحد اسم السنة إلا من يستكمل فيها خصال السنة كلها لأن من أنكر خصلة من خصال السنة لا يقال له صاحب سنة ... وسئل جعفر الصادق متى تجتمع خصال السنة كلها في العبد؟ قال [إذا صدق وآمن وأقر بجميع خصال السنة كلها] . أ. هـ

وقد قال ربيع بن هادي –وصدق– في مجموعه : لقد كان الرجل **يزل زلة واحدة في العقيدة على عهد السلف فيسقطه أئمة السلف** والحديث

فهل هم هدامون مفسدون أعداء الدعوة السلفية ؟!! . ا.هـ المراد

وإليك بعض كلام المعترض في توقير أهل البدع من أشاعرة ومتصوفة وغيرهم :

1- قال المعترض في مجموعه **[6-10]** : وهكذا سائر كتبه -أي ابن قطب- مع ما حوته من باطل وبدع عظيمة، حظيت بما لم تحظ به مؤلفات **أئمة الإسلام الكبار**؛ كالإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، **وابن حبان**، والدارقطني، وابن تيمية، وابن القيم، والذهبي(!) ، وابن عبد الوهاب، وغيرهم من أئمة الإسلام ا.هـ المراد

وقد وصف ابن حبان أيضاً في **[10-672]** بـ : الامام الفقيه .. ا.هـ المراد

فابن حبان من أئمة الإسلام الكبار الفقهاء !

أيعلم المعترض من هو ابن حبان ؟!!

ابن حبان البستي هو القائل في مقدمة كتابه الثقات : الْحَمد لله الَّذِي لَيْسَ لَهُ حد مَحْدُود... ا. هـ المراد

ولما بلغ علماء زمانه إنكاره للحد قاموا وشددوا النكير عليه

وذلك لاتفاق أهل العلم المتقدمين على إثبات الحد

وقد ذكر الهروي في ذم الكلام أنه سأل: يحيى بن عمار عن أبي حاتم بن حبان البستي؛ فقال له: رأيته؟ قال [كيف لم أره ونحن أخرجناه من سجستان؟!

كان له علم كثير، ولم يكن له كبير دين، قدم علينا، **فأنكر الحد لله؛ فأخرجناه من سجستان**]

ولابن حبان في صحيحه تجهمات عديدة مثل قوله (وَاللَّهُ جَلَّ وَعَلَا يَتَكَلَّمُ كَمَا شَاءَ بِلَا آلَةٍ، كَذَلِكَ **يَنْزِلُ بِلَا آلَةٍ، وَلَا تَحَرُّكٍ**، وَلَا انْتِقَالٍ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ)

وقوله بعد الحديث الإلهي: [مرضت فلم تعدني ..] (ذِكْرُ الْخَبَرِ الدَّالِّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ مِنْ هَذَا النَّوْعِ **أُطْلِقَتْ بِأَلْفَاظِ التَّمْثِيلِ وَالتَّشْبِيهِ** (!) عَلَى حَسَبِ مَا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ فِيمَا بَيْنَهُمْ، دُونَ الْحُكْمِ عَلَى ظَوَاهِرِهَا)

وقوله (قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:» خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ «: إِبَانَةُ فَضْلِ آدَمَ عَلَى سَائِرِ الْخَلْقِ، وَالْهَاءُ رَاجِعَةٌ إِلَى آدَمَ) ا.هـ المراد

وهذا هو قول الجهمية .

وقوله (قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِلَّا كَأَنَّمَا يَضَعُهَا فِي يَدِ الرَّحْمَنِ» يُبَيِّنُ لَكَ أَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ **أُطْلِقَتْ بِأَلْفَاظِ التَّمْثِيلِ دُونَ وُجُودِ حَقَائِقِهَا**، أَوِ الْوُقُوفِ عَلَى كَيْفِيَّتِهَا، إِذْ لَمْ يَتَهَيَّأْ مَعْرِفَةُ الْمُخَاطَبِ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِلَّا بِالْأَلْفَاظِ الَّتِي أُطْلِقَتْ بِهَا)

وقوله عند الحديث الإلهي [إِنْ تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً] (**اللَّهُ أَجَلُّ وَأَعْلَى مِنْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ**، إِذْ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَهَذِهِ أَلْفَاظٌ خَرَجَتْ مِنْ أَلْفَاظِ التَّعَارُفِ عَلَى حَسَبِ مَا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ مِمَّا بَيْنَهُمْ .. وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَى الْبَارِي جَلَّ وَعَلَا بِقَدْرِ شِبْرٍ مِنَ الطَّاعَاتِ، كَانَ وُجُودُ الرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ مِنَ الرَّبِّ مِنْهُ لَهُ أَقْرَبَ بِذِرَاعٍ، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَى مَوْلَاهُ جَلَّ وَعَلَا

بِقَدْرِ ذِرَاعٍ مِنَ الطَّاعَاتِ كَانَتِ الْمَغْفِرَةُ مِنْهُ لَهُ أَقْرَبَ بِبَاعٍ، وَمَنْ أَتَى فِي أَنْوَاعِ الطَّاعَاتِ بِالسُّرْعَةِ كَالْمَشْيِ، أَتَتْهُ أَنْوَاعُ الْوَسَائِلِ وَوُجُودُ الرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِالسُّرْعَةِ كَالْهَرْوَلَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَى وَأَجَلُّ.)

وقوله (أَرَادَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوَضْعِهِ أُصْبُعَهُ عَلَى أُذُنِهِ وَعَيْنِهِ تَعْرِيفَ النَّاسِ أَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا لَا يَسْمَعُ بِالْأُذُنِ الَّتِي لَهَا سِمَاخٌ وَالْتِوَاءٌ، **وَلَا يُبْصِرُ بِالْعَيْنِ الَّتِي لَهَا أَشْفَارٌ** وَحَدَقٌ وَبَيَاضٌ، جَلَّ رَبُّنَا وَتَعَالَى عَنْ أَنْ يُشَبَّهَ بِخَلْقِهِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ **بَلْ يَسْمَعُ وَيُبْصِرُ بِلَا آلَةٍ** كَيْفَ يَشَاء)

وقوله عند حديث يضع الرب جل وعلا قدمه في النار (هَذَا الْخَبَرُ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي أُطْلِقَتْ بِتَمْثِيلِ الْمُجَاوَرَةِ، **وَذَلِكَ أَنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُلْقَى فِي النَّارِ مِنَ الْأُمَمِ** وَالْأَمْكِنَةِ الَّتِي عُصِيَ اللَّهُ عَلَيْهَا، فَلَا تَزَالُ تَسْتَزِيدُ حَتَّى يَضَعَ الرَّبُّ جَلَّ وَعَلَا مَوْضِعًا مِنَ الْكُفَّارِ وَالْأَمْكِنَةِ فِي النَّارِ، فَتَمْتَلِئُ فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ، تُرِيدُ: حَسْبِي حَسْبِي، لِأَنَّ الْعَرَبَ تُطْلِقُ فِي لُغَتِهَا اسْمَ الْقَدَمِ عَلَى الْمَوْضِعِ، قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا: {لَهُمْ قَدَمُ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ}، يُرِيدُ: مَوْضِعَ صِدْقٍ، لَا أَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا يَضَعُ قَدَمَهُ فِي النَّارِ، جَلَّ رَبُّنَا وَتَعَالَى عَنْ مِثْلِ هَذَا وَأَشْبَاهِهِ)

ولأجل هذه التحريفات الساقطة وغيرها عده ابن تيمية ضمن المتجهمة النفاة، حيث قال –رحمه الله– في درء تعارض العقل والنقل : وأهل العلم بالحديث أخص الناس بمعرفة ماجاء به الرسول صلى الله عليه وسلم) ومعرفة أقوال أصحابه والتابعين لهم بإحسان فإليهم المرجع في هذا الباب لا إلى أجنبي عن معرفته ليس له معرفة بذلك ولولا أنه قلد في الفقه لبعض الأئمة لكان في الشرع مثل آحاد الجهال من العامة.

فإن قيل : قلت إن **أكثر أئمة النفاة من الجهمية والمعتزلة** كانوا قليلي المعرفة بما جاء به الرسول وأقوال السلف في تفسير القرآن وأصول الدين وما بلغوه عن الرسول ، ففي النفاة كثير ممن له معرفة بذلك.

قيل: **هؤلاء أنواع**:

نوعٍ ليس لهم خبرة بالعقليات

بل هم يأخذون ما قاله النفاة عن الحكم والدليل ويعتقدونها براهين قاطعة

وليس لهم قوة على الإستدلال بها

بل هم في الحقيقة مقلدون فيها وقد اعتقد أقوال أولئك

فجميع ما يسمعونه من القرآن والحديث وأقوال السلف لا يحملونه على ما يخالف ذلك

بل إما يظنوه موافقا لهم وإما أن يعرضوا عنه مفوضين لمعناه.

وهذه حال مثل أبي حاتم البستي وأبي سعد السمان **المعتزلي** ومثل أبي ذر الهروي وأبي بكر البيهقي والقاضي عياض وأبي الفرج الجوزي وأبي الحسن علي بن المفضل المقدسي وأمثالهم. ا. هـ المراد

بل وقد نطق البستي بكلمة الكفر !

التي جعلت بعض علماء عصره يكفرونه ويحكمون بزندقته

كما قال الأنصاري في ذم الكلام: سمعت عبد الصمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن صالح يقول: سمعت أبي يقول [أنكروا على ابن حبان قوله (النبوة العلم والعمل) فحكموا عليه بالزندقة، وهجر، وكتب فيه إلى الخليفة؛ فكتب بقتله]

وهذه الكلمة كان يقولها الفلاسفة الزنادقة ويريدون بها أن النبوة مكتسبة ينْتجُهَا العِلْمُ وَالعملُ، وهَذَا كفرٌ بين.

بل النبوة اصطفاء كما قال تعالى {اللهُ يَصْطَفِي مِنَ المَلائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النَّاسِ}

" والله أعلم حيث يجعل رسالته؛ فالنبي يختص بصفات ميزه الله بها على غيره، وفي عقله ودينه، واستعد بها لأن يخصه الله بفضله ورحمته " كما قال ابن تيمية في النبوات .

فإن قيل أن مراد البستي من هذه الكلمة معنى آخر
لا ما قصده الفلاسفة من إطلاقها
فيقال إن السلف رحمهم الله كانوا إذا رأوا " من يتكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقا وباطلا نسبوه إلى البدعة " كما قال ابن تيمية في الدرء
وقالوا [إنما رد بدعة ببدعة] فعلى كلا الأمرين لا يخلو المقام من وقوع في غلط وشطط يستحق به الإنكار والتشديد
والأمر كما قال عمر بن الخطاب –ﷺ– [من أظهر لنا شرا بغضناه عليه وظننا به شرا سرائركم فيما بينكم وبين ربكم]
ومع هذا كله فهو عند المعترض (فقيه) !
(من أئمة الإسلام الكبار) !
والله المستعان على غربة السنة

2– وقال المعترض في [2–114] : عدد من **أئمة الاسلام الفحول** ومنهم ابن عقيل وشيخه أبوالفضل الهمداني **وابن الجوزي** وابن تيمية ..

وقال في [11–464] : هل ترى أيها الرجل أنك أتقى وأورع من **أئمة الإسلام والسنة وعلى رأسهم** الإمام أحمد، وأبو زرعة، والشافعي، **وابن الجوزي**، وابن تيمية، والذهبي، وابن القيِّم،وابن عبد الهادي وابن عبد الوهاب، والشوكاني، والصنعاني ا.هـ المراد

وقال في مجموعه [13–273] : هذا القول قاله عدد من **أئمة العلم** منهم فيما أذكر أبو الفضل الهمداني **وابن عقيل وابن الجوزي** ... ا.هـ المراد

فابن الجوزي وابن عقيل (من أئمة الإسلام والسنة الفحول) !! عند المعترض !
فما أدري أي سُنَّةٍ يُعد ابن الجوزي إماماً فيها عند المعترض ؟!
أهي سنة النبي ﷺ وأصحابه ؓ ؟
لا والله ، وحاشاه –عليه الصلاة والسلام– وحاشا أصحابه ؓ أجمعين
ابن الجوزي المحرف لصفات الرب تعالى من أئمة السنة ؟!!
ابن الجوزي الطعان اللماز في أهل السنة من أئمة السنة ؟!!
ابن الجوزي القبوري الهالك من أئمة السنة ؟!!
فالله المستعان على غربة السنة

وهذه بعض أقوال ابن الجوزي حتى يعلم كل ذي عينين حاله

قال فيمن يستدل بأحاديث النزول على إثبات العلو –عامله الله بعدله– : هذا كلام جاهل بمعرفة الله عز وجل لأن هذا استسلف من حسه ما يعرفه من نزول الجسام. فقاس صفة الحق عليه.!!!! ا.هـ المراد

وقال طاعناً في أهل السنة : عجبت من أقوام يدعون العلم، و يميلون إلى التشبيه بحملهم الأحاديث على ظواهرها .. ا.هـ المراد !!!

"وهذه لغة الجهمية المحضة يسمون كل من أثبت الصفات مشبها " كما قال ابن تيمية –رحمه الله– عن كلام مشابه لهذا الهراء الذي تفوه به هذا المأفون

وقال ابن الجوزي –أخزاه الله– : ومن قال: استوى بذاته فقد أجراه مجرى الحسيات، وينبغي ألا يعمل ما يثبت به الأصل، وهو العقل ا.هـ المراد

وقال لا رحمه الله: ومجيء وإتيان على معنى بر ولطف ا.هـ المراد

وقال أيضاً: الواجب علينا أن نعتقد أنّ ذات الله لا تتبعض ولا يحويها مكان

وقال عن حديث النزول: يستحيل على الله – عز وجل – الحركة والنقلة والتغير، فبقي الناس رجلين؛ أحدهما: المتأول له بمعنى أنه يقرب رحمته ...
الثاني: الساكت عن الكلام في ذلك مع اعتقاد التنزيه ا.هـ المراد

وقال فض الله فاه: ثم لم يذكر الرسول الأحاديث جملة (أي: أحاديث الصفات)، وإنما كان يذكر الكلمة في الأحيان؛ فقد غلط من ألفها أبوابا على ترتيب صورة غلطا قبيحا

وقال: قال الله تعالى {وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلاَلِ وَالإِكْرَامِ} قال المفسرون: معناه: يبقى ربك، وكذا قال في قوله {يُرِيدُونَ وجَهْهُ}، أي: يريدونه ا.هـ المراد

وقال: وقال الحسن في قوله تعالى {يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ}، أي: منته وإحسانه، قلت: وهذا كلام المحققين ا.هـ المراد

وقال لعنه الله : وقد ذهب القاضي أبو يعلى إلى أن الساق صفة ذاتية، وقال مثله في «يضع قدمه في النار» ... قلت: وذكرُ الساق مع القدم تشبيه محض .. ا.هـ المراد

وقد كتب إليه إسحاق العلثي الحنبلي –رحمه الله– رسالةً يناصحه فيها فكان مما قال له: فكيف تصفون اللَّه سبحانه بشيء مَا وقفتم عَلَى صحته، بَل بالظنون والواقعات، وتنفون الصفات الَّتِي رضيها لنفسه، وأخبر بها رسوله بنقل الثقات الأثبات، يحتمل، ويحتمل ... **لَقَدْ آذيت عباد اللّه وأضللتهم**، وصار شغلك نقل الأقوال فحسب ... ولقد

سودت وجوهنا بمقالتك الفاسدة، وانفرادك بنفسك، كأنك جبار من الجبابرة، ولا كرامة لَك ولا نعمى، **ولا نمكنك من الجهر بمخالفة السنة**. ا. هـ المراد

لذا عده ابن تيمية ضمن المعطلة النفاة –رحمه الله– كما سبق النقل من الدرء لما قال : وهذه حال مثل أبي حاتم البستي وأبي سعد السمان المعتزلي ومثل أبي ذر الهروي وأبي بكر البيهقي **والقاضي عياض وأبي الفرج الجوزي** وأبي الحسن علي بن المفضل المقدسي وأمثالهم. ا. هـ المراد

وتأمل أيضاً كيف عد ابن تيمية عياضاً اليحصبي مع النفاة
بينما يزعم المعترض جلالة هذا الرجل !

فقد قال في مجموعه [8–13] : رأيته يدعي أن البخاري والدارقطني والنسائي **والقاضي عياضاً** قد اتفقوا على تعليل طرق حديثي ابن عباس وابن عمر، فناقشته في هذا الدعوى، وبينت الفوارق بين انتقاداتهم، بحيث لا يصح إطلاق دعوى الاتفاق، وأن شبههم ضعيفة **على جلالتهم** .ا.هـ المراد

والرجل –أعني ابن الجوزي– قبوري هالك فمن أقواله : كثر ضجيجي من مرضي، و عجزت عن طب نفسي **فلجأت إلى قبور الصالحين**
و توسلت في صلاحي ..... ا.هـ المراد !!!!
ولأجل هذا وغيره " اشتد نكير العلماء عليه ونقموا أقواله " كما قال ابن رجب
ومع هذا كله فيبقى ابن الجوزي من أئمة السنة عند المعترض !!

3– وقال المعترض في مجموعه [1–156] : صلاة الرغائب، فقد قال **العلماء** فيها منهم ابنُ الصلاح والنَّووي و **ابن عبد السلام** وابن تيمية وأبو شامة، قالوا: إنَّ هذه من أخبث البدع ... ا.هـ المراد

فابن عبدالسلام من العلماء عند المعترض!!
وهذا الرجل جهمي خبيث
وصوفي رقاص أخزاه الله

ومن تجهماته قوله عن كلام الله: متكلم بكلام أزلي ليس بحرف ولا صوت

وقال الذهبي: قال قطب الدين: كان مع شدته فيه حسن محاضرة بالنوادر والأشعار يحضر السماع ويرقص
وقال ابن شاكر الكتبي: يحضر السماع ويرقص ويتواجد

ويكفينا قول ابن تيمية في هذا الخبيث في المجموع: وَأَيْضًا فَيُقَالُ لِهَؤُلَاءِ الْجَهْمِيَّة الْكُلَّابِيَة - كَصَاحِبِ هَذَا الْكَلَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ .. ا. هـ المراد

وقال: وَأَبُو مُحَمَّدٍ وَأَمْثَالُهُ قَدْ **سَلَكُوا مَسْلَكَ الْمَلَاحِدَة** الَّذِينَ يَقُولُونَ: إنَّ الرَّسُولَ لَمْ يُبَيِّنْ الْحَقَّ فِي بَابِ التَّوْحِيدِ وَلَا بَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا هُوَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ بَلْ أَظْهَرَ لِلنَّاسِ خِلَافَ الْحَقِّ وَالْحَقُّ: إمَّا كَتَمَهُ وَإِمَّا أَنَّهُ كَانَ غَيْرَ عَالِمٍ بِهِ ا.هـ المراد

ومع ذلك فهو من العلماء عند المعترض !

4- قال المعترض في رده على الغزالي : ومن هؤلاء الفحول : الحافظ أبو مُحَمَّد علي بن أحمد بن حزم ا.هـ المراد

وقال في مواضع عديدة : قال ابن حزم -رحمه الله-

فابن حزم الذي قال عنه ابن عبدالهادي –رحمه الله– : جهمي جلد

و الذي عده ابن تيمية –رحمه الله– في طبقة المريسي من النفاة كما في الدرء
هذا المشؤوم من الفحول عند المعترض ؟!!

ثم هنا سؤال : هل ولووع المعترض بالترحم على ذاك الجهمي لما يذكره
هل هذا من منهج السلف حال ذكر الجهمية ؟!!
وقد قال المعترض في شرحه للسنة للبربهاري [2–676] عن ابن حزم : في أبواب الصفات هو مشى على طريقة الجهمية حتى ان ابن عبدالهادي قال فيه جهمي جلد .... وابن حزم عنده المذهب الجهمي الكافر لكن لا نكفره لأنه ما قامت عليه الحجة . ا.هـ المراد

ومع كونه على المذهب الجهمي الكافر فهو من الفحول !!
نسأل الله العافية

5– وقال المعترض في مجموعه [8–541] : فهناك أئمة من قرون سبقوا الإمام مُحَمَّداً إلى إدراك فشو هذا الداء وانتشاره في بلدان المسلمين.... منهم العلامة شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامه الشافعي المتوفى سنة 665 هـ صاحب كتاب "الباعث على إنكار البدع والحوادث" ا.هـ المراد

وأبوشامة هذا أشعري داعية للموالد البدعية معروف بتمشعره
حتى قال عنه أسامة بن عطايا : إن أبا شامة، أيضاً على عقيدة الأشاعرة ا.هـ المراد

فهذا الأشعري ! من الأئمة عند المعترض !

6- وقال المعترض في مجموعه [13-132] : وتعرض له كذلك كثير من **العلماء** كالبلقيني وابن حجر والسخاوي **والسيوطي** والشوكاني وغيرهم من العلماء ..

و قال في مجموعه [3-283] : السيوطي الحافظ الكبير صاحب التصانيف...، وأجاز له أكابر علماء عصره من سائر الأمصار، **وبرز في جميع الفنون**، وفاق الأقران، واشتهر ذكره، وبعُد صِيتُه .. ا.هـ المراد

وهنا يذكر المعترض السيوطي الذي يدافع عن الملاحدة والزنادقة كابن الفارض
والذي هو صاحب الكلام القبيح في تقرير معتقدات الخرافيين من القطب والأوتاد
والذي ينصر ويدافع ويشيد بشدة بالطريقة الشاذلية
ويقول بتطور الأولياء(!) ويدعوا إلى الرقص الصوفي (!)
ويقول بجواز رؤية النبي -ﷺ- لأرباب التصوف يقظة (!)
والذي يؤول بعض الصفات ويفوض بعضها الآخر
وينفي الحرف والصوت
ويتمخض في الإرجاء ونصرة قول الأشاعرة فيه
والذي هو عند التحقيق قول الجهم الذي كفر السلف قائليه
فهذا الجهمي الخسيس داعية الرقص من العلماء عند المعترض !

والسيوطي هذا مخلوق مريض يقول عن نفسه : ومن أجدر بالنحو مني ؟
وإنما تؤخذ دقائق العربية عني وأنا مجتهدها ومجتهد كل فن !!! ا.هـ المراد

وقد ذكر هذا المعتوه نفسه ضمن مجددي القرن التاسع !!
فقال : وقد رجوت أني المجدد *** فيها بفضل الله ليس يجحد

فلا رحمه الله

هذا مع قول المعترض فيه كما في مجموعه [11–560] : السُّيوطي –رحمه الله– مضطرب مُتناقض في مواقفه من أهل وحدة الوجود .. وما مرجع ذلك إلا إلى ما وقع فيه هو من التَّصوُّف .. **وهو يؤمن بخرافات الصُّوفيَّة في الأبدال والأقطاب والأوتاد والنجباء وتصرفاتهم وأحوالهم** وينقل في ذلك حكايات لا يقرها شرع ولا عقل ا.هـ المراد

ومع هذا فهو عنده عالم حافظ كبير فاق الأقران !!

وأذكر المعترض بقوله في مجموعه [1–36] : **علماء البدع ليسوا بعلماء** العلماء هم العلماء بكتاب الله وعلماء التوحيد وعلماء السنة .. ا.هـ المراد

وهاكم رد مُحَمَّد بن هادي على قول ربيع بن هادي (!) حيث قال في السيوطي : في الاعتقاد ليس بشيء؛ لا يغتر به أبداً؛ فهو **مخلط؛ أشعري؛ خرافي؛ خرافي موغل في الخرافة**؛ من كتبه (حسن المقصد في عمل المولد)؛ إثبات عمل الموالد، ومن كتبه (رفع العلمين المنيفين في إحياء الأبوين الشريفين)؛ الحديث الموضوع: أن الله أحيا للنبي ﷺ والديه؛ فآمن به فماتا وأدخلهما الجنة؛ كتاب؛ رسالة كاملة في هذا.. فالشاهد: هذا أشعري صوفي لا يُغتر به أبداً، .. **ماهي العقيدة الصحيحة عند هذا ؟ نفي الصفات**؟ وإلا الخرافة؟ وعلى هذا فالعلم لايؤْخذ إلا عن من صفى إعتقاده ا.هـ المراد

قلت : والأشعري الصوفي المخلط الموغل في الخرافة ليس من العلماء عند العلماء !

7- وقال المعترض في مجموعه [1-344] : قال **الإمام أبو الحسن الماوردي** - رحمه الله - ((الإمامة موضوعة لخلافة النّبوّة في حراسة الدين وسياسة الدنيا وعقدها لمن يقوم بها في الأمّة واجب بالإجماع... ا.هـ المراد

وهذا الرجل قال عنه الذهبي -وهو ناقد معتبر عند الطائفة- : معتزلي

وقال عنه ابن الصلاح -وهو أيضاً إمام عندهم- : **يُتَّهمُ بالاعتزال ، وقد كنتُ لا أتحققُ ذلك عليه** ، وأَتأولُ له ، وأعتذرُ عنه في كونه يوردُ في الآيات التي يَختلفُ فيها أهلُ التفسير تفسيرَ أهلِ السنة ، وتفسيرَ المعتزلة ، غير متعرضٍ لبيانِ ما هو الحقُّ منها ، وأقولُ : لعلَّ قصدهُ إيراد كل ما قيل من حقٍ أو باطل ، ولهذا يورد من أقوال المشبّهة أشياء مثل هذا الإيراد ، حتى وجدته يختارُ في بعض المواضع قولَ المعتزلةِ ، وما بَنَوه على أصولهم الفاسدة ، ومن ذلك مصيرهُ في الأعرافِ إلى أَنَّ الله لا يشاءُ عبادة الأوثان .. ا.هـ المراد

فهذا المعتزلي الضال من الأئمة عند المعترض أيضاً !

8- وقال المعترض في مجموعه [10-556] : كان في عصر أحمد ومن بعده إلى ما شاء الله يطلق لفظ (أهل الحديث) في مقابل أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة وغيرهم، وفي مقابل **أهل الرأي، مع سلامة عقائدهم في باب الأسماء والصفات والقدر وفي توحيد الألوهية**؛ فلا شرك فيهم حينذاك، ولا قبورية، ولا بدع

أخرى؛ غير الاحتفاء بالرأي والقياس، ومع كل هذه النظافة، يُطلق لفظ أهل الحديث في مقابلتهم .. ا.هـ المراد

فأهل الرأي عقيدتهم في الأسماء والصفات والألوهية نظيفة !
ولا بدع أخرى عندهم !!
هكذا زعم
فلا أدري هل وقف المعترض على قول أبي جيفة (لَوْ أَنَّ رَجُلًا عَبَدَ هَذِهِ النَّعْلَ (!) يَتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ لَمْ أَرَ بِذَلِكَ بَأْسًا)
وهل هذا من نظافة اعتقاده في توحيد الألوهية !

وهذا المشؤوم قد أجمع الأئمة على الطعن فيه
قال ابن عدي : سمعتُ ابن أبي داود ، يقول : الوقيعة في أَبِي حنيفة إجماعة من العلماء ، لأَن إمام البصرة أيوب السختياني وقد تكلم فيه ، وإمام الكوفة الثَّوْريّ وقد تكلم فيه ، وإمام الحجاز مالك وقد تكلم فيه ، وإمام مصر الليث بن سعد وقد تكلم فيه ، وإمام الشام الأَوْزاعِيّ وقد تكلم فيه ، وإمام خراسان عَبد الله بن المُبَارك وقد تكلم فيه ، فالوقيعة فيه إجماع من العلماء في جميع الأفاق ، أو كما قال. ا.هـ

فهذا هو أبوجيفة الذي يقول فيه المعترض في مجموعه [11-276] : الإمام أبوحنيفة (!) ..

ورحم الله ابن المديني القائل : وإذا رأيت الرجل يحب أبا حنيفة ورأيه والنظر فيه فلا تطمئن إليه وإلى من يذهب مذهبه ممن يغلو في أمره ويتخذه إماما ..

وقال حرب الكرماني –رحمه الله –في السنة : و**أصحاب الرأي**: **وهم مبتدعة** ضُلّال أعداء السّنة والأثر يرون الدين رأيًا وقياسًا واستحسانًا، وهم يخالفون الآثار، ويبطلون الحديث، ويردون على الرسول، **ويتخذون أبا حنيفة ومن قال بقوله إماماً** يدينون بدينهم، ويقولون بقولهم فأي ضلالة بأبين ممن قال بهذا أوكان على مثل هذا، يترك قول الرسول وأصحابه ويتبع رأي أبي حنيفة وأصحابه، فكفى بهذا غيًا وطغيانًا وردًا...

ثم هل عقيدة صاحبه الشيباني التي قال فيها أحمد بن حنبل –رحمه الله– [كان يذهب مذهب جهم] من مذهب أهل الرأي النظيف أيضاً في الأسماء والصفات !!

وقال عنه يزيد بن هارون [من زعم أن الرحمن على العرش استوى على خلاف ما يقر في قلوب العامة فهو جهمي، ومُحَّد الشيباني جهمي]

وقال عنه يحيى بن معين [جهمي كذاب]

وقال عنه زكريا الساجي [مُحَّد بن الحسن كان يقول بقول جهم وكان مرجئاً]

وقال عنه أبو زرعة الرازي [كان أبو حنيفة جهمياً، وكان مُحَّد بن الحسن جهمياً ٍ] .

وقال عنه نوح بن ميمون [دعاني مُحَّد بن الحسن إلى أن أقول القران مخلوق فأبيت عليه] فقال لي "زهدت في نصفك". فقلت له [بل زهدت في كلك]
وقد يعارض معارض هذا الكلام بما نقله الطحاوي في عقيدته وعقيدة أصحابه !
فأقول صدق أهل الحديث وكذب أهل الرأي

والحاصل أن هذا هو حال الشيباني الذي قال فيه المعترض في مجموعه **[11–350]** :
قال الإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني – صاحب أبي حنيفة – رحمهما الله .. ا.هـ المراد

فالمرجئة والجهمية أئمة عنده !

ومحاماة المعترض عن أهل الرأي مستفيضة في كتبه

فانظر إليه يقول في مجموعه **[6–25]** : قال الإمام الطحاوي رحمه الله ...

وفي مجموعه **[3–79]** أقر وصف الذهبي للطحاوي بـ : الإمام العلامة الحافظ

والطحاوي مرجئ ضال كما هو معلوم

9– وقال المعترض في مجموعه **[1–49]** : كما قال هذا الإمام ابن الوزير .. ا.هـ
وقال في **[4–46]** : وقال العلامة ابن الوزير رحمه الله ... ا.هـ المراد

وابن الوزير هذا قدري خبيث متجهم
يقول في كتابه "الروض الباسم " : لا فرق بين كشف الساق والمجيء عند أهل التأويل؛ في جواز إسناد الجميع من ذلك إلى غير الله، **وامتناع إسناده إليه سبحانه وتعالى**، وكذلك قوله في الحديث: (فيضع الرب قدمه) أي فيضع رسول الرب قدمه، أو نحو ذلك، وهذا النوع من التأويل عربي فصيح .. ا.هـ المراد
ويقول في عواصمه : **وثبت بهذا أنه لا حجة في العمومات على أن أفعالنا مخلوقة**؛ لأن معنى: إن الله خالق كل شيء، أي: كل شيء يسمى مخلوقاً،

ولذلك خرج القرآن من ذلك؛ لأن الكلام لا يسمى في اللغة مخلوقاً؛ إلا بمعنى المكذوب، وكذلك لا تسمى أفعالنا بذلك .. ا.هـ المراد

وقال أيضاً : أجمعت الأمة إجماعاً ضرورياً؛ أنه يجب الرضا بما كان من الله تعالى، والتحسين له، والثناء به، وأنه يجب كراهة المعاصي وسخطها والتقبيح لها؛ فلو **كانت المعاصي من الله لتناقض الإجماعان**، واتحد محل السخط والرضا ا.هـ المراد

وقال في إيثار الحق (!) : اعلم أنا قد بينا فيما تقدم؛ أن السنة هي ما صح واشتهر واستفاض في عهد رسول الله ﷺ وأصحابه ﷺ وتابعيهم، وبلغنا متواتراً أو مشهوراً من غير معارضة ولا شبهة؛ مثل الايمان بالأقدار لتواتره في الأخبار والآثار؛ **فليس خلق أفعال العباد من هذا ولا هو قريب منه؛ فلا وجه لكونه من السنة** .. ا.هـ المراد

فهذا هو ابن الوزير الذي جعله المعترض من الأئمة !

10- وقال المعترض في [5-323] : قال العلامة مُحَّد بن علي الشوكاني رحمه الله .

وقال في مجموعه [11-464] : هل ترى أيها الرجل أنك أتقى وأورع من **أئمة الإسلام والسنة** وعلى رأسهم الإمام أحمد، وأبو زرعة، والشافعي، وابن الجوزي، وابن تيمية، والذهبي، وابن القيِّم،وابن عبد الهادي وابن عبد الوهاب، **والشوكاني، والصنعاني** .. ا.هـ المراد

وقال في [8-487] : العلامة مُحَّد بن إسماعيل الأمير الصنعاني .. ا.هـ المراد

وقال في [8–542] : الامام مُحَمَّد بن اسماعيل الصنعاني ا.هـ المراد

وقال في [8–545] عن الصنعاني : الامام .. المجتهد الشهير ا.هـ المراد

و هذا الشوكاني الذي جعله المعترض (من أئمة الإسلام والسنة) !!
ووصفه بأنه علامة !
هذا المخلوق واقفي مشؤوم
ومتجهم مأفون
ومترفض خبيث

قال في تفسيره : (أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض) قال الواحدي: قال المفسرون: يعني عقوبة من في السماء، وقيل «من في السماء» قدرته وسلطانه وعرشه وملائكته، وقيل: من في السماء من الملائكة، وقيل: المراد جبريل ا.هـ المراد

وقال قي كتابه المسمى "إرشاد الفحول " : الفصل الثاني: فيما يدخله التأويل: وهو قسمان: أحدهما: أغلب الفروع، ولا خلاف في ذلك. والثاني: الأصول: كالعقائد، وأصول الديانات، وصفات الباري عز وجل. وقد اختلفوا في هذا القسم على ثلاثة مذاهب: الأول: أنه **لا مدخل للتأويل فيها؛ بل يجري على ظاهرها، ولا يؤول شيء منها، وهذا قول المشبهة (!!)** .
والثاني: أن لها تأويلاً، ولكنا نمسك عنه؛ مع تنزيه اعتقادنا عن التشبيه والتعطيل، لقوله تعالى: (وما يعلم تأويله إلا الله) قال ابن برهان: وهذا قول السلف.
قلت –أي الشوكاني– : وهذا هو الطريقة الواضحة، والمنهج المصحوب بالسلامة عن الوقوع في مهاوي التأويل لما لا يعلم تأويله إلا الله ا.هـ المراد

وقال في "وبل الغمام" : **ليس معاوية ممن يصلح لمعارضة علي**، **ولكنه أراد طلب الرياسة والدنيا** بين قوم أغتام لا يعرفون معروفاً، ولا ينكرون منكراً؛ **فخادعهم بأنه طالب بدم عثمان؛ فنفق ذلك عليهم**، وبذلوا بين يديه دماءهم وأموالهم، ونصحوا له ا.هـ المراد

وقد قال المعترض في مجموعه [5–173] عمن يتكلم في معاوية ﷺ : ولقد عرف منزلتهم أهل السنة والجماعة، فحافظوا عليها أيما حفاظ، **ونهوا عن الخوض فيما شجر بين علي ومعاوية** ومن معهما من بقية الصحابة، وأثبتوا لهم أجر المجتهدين، **وحكموا على من يتكلم فيهم أو في أحد منهم بالزيغ والضلال والزندقة**. ا.هـ المراد

فما بال المعترض إذاً لا يحكم على الشوكاني بشيء من ذلك ؟!
بل نراه يحكم له بالإمامة والعلم !

وقال الشوكاني في تفسيره : ولقد أصاب أئمة السنة بامتناعهم من الإجابة إلى القول بخلق القرآن وحدوثه ... ولكنهم– رحمهم الله– جاوزوا ذلك إلى الجزم بقدمه، ولم يقتصروا على ذلك حتى كفروا من قال بالحدوث، .. بل جاوزوا ذلك إلى تكفير من وقف، **وليتهم لم يجاوزوا حد الوقف**، .. فإنه لم يسمع من السلف الصالح من الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم إلى وقت قيام المحنة، وظهور القول في هذه المسألة شيء من الكلام .. ا.هـ المراد
وقد قال المعترض في حكم السلف في الواقفة كما في شرحه للسنة للبربهاري [2–774] : بدع الأئمة بهذا الكلام أناساً توقفوا وهم أئمة قالوا نتوقف في القرآن ... قال لهم الأئمة أنتم مبتدعة بدعوهم هذه قواعد السلف وتطبيقها ... ا.هـ المراد

وقال في شرحه [2–638] : الواقفة أهل السنة بدعوهم ا.هـ المراد

وقال في مجموعه [11–605] : التعريف للمبتدع الذي جاء به الدكتور لا أعرفه عن أحد من أئمة الإسلام الذين واجهو البدع والمبتدعين بعلم وعدل ، **بل رأيناهم يبدعون من كان على أصول أهل السنة ومنهجهم ، ثم وقع في بدعة من البدع الواضحة** كبدعة القدر أو الرفض أو بدعة الخوارج ، أو المرجئة ، أو القول بخلق القرآن، **أو حتى التوقف** في مسألة القرآن فيقول : القرآن كلام الله ثم يتوقف عن قول أهل السنة: " غير مخلوق " وسموهم الواقفة ....ا.هـ المراد

وقال في شرحه للبربهاري [1–498] : هناك أمور واضحة جلية إذا وقع فيها العبد فهو مبتدع وهنك أمور تخفى ... **ومن هنا نرى الإمام أحمد وغيره من أعلام السنة لا يتوقفون في تبديع من يقف في القرآن** .. فقد بدعوا عدداً من هذا الصنف ووصفوهم بأنهم جهمية من أجل التوقف في أمر واضح منهم يعقوب بن شيبة وهو من كبار أئمة الحديث صاحب المسند الذي لم في الإسلام مثل المسند المعلل ... ا.هـ المراد

فما بال المعترض يتوقف في تبديع الشوكاني
وفي الوقت نفسه لا يتوقف عن تأميمه !!

وهنا سؤال لمن يطعن فيمن يتكلم في الشوكاني هذا
ما قولك في عبدالرحمن بن حسن ؟ وهل هو حدادي عندك أيضاً

لأنه قد قال -رحمه الله- كما في الرسائل [1-360] في رسالته إلى جمعان بن ناصر:

والاستدلال بقول شيخنا أولى من الاستدلال بقول الشوكاني لأنه **رجل من أهل صنعاء يخطئ كثيراً** وإن كان يصيب في بعض فليس هو حجة على أحد ولا يحتج بقوله ولو لم يكن إلا أنه **مجهول الحال في العلم والدين** لكفى وإن كان ينظر في الكتب **فالذي بضاعته ما يأخذه عن الشوكاني مزجى البضاعة وافي الغباوة والوضاعة**. ا.هـ المراد

وقد قال المعترض أيضاً : لما بدَّع الإمام أحمد مثل الحارث المحاسبي والكرابيسي ويعقوب بن شيبة، وهم كانوا من أبرز أهل السنة والحديث؛ لأن بعضهم قال: لفظي بالقرآن مخلوق، وبعضهم توقف، فلم يقل القرآن مخلوق، ولا غير مخلوق، مع أنهم يقولون: القرآن كلام الله، فلم يهب لمعارضة الإمام أحمد مثل الحلبي وعرعور والمأربي ومن دار في فلكهم؛ لأن علماء زمانهم وطلاب العلم كانوا يحترمون السنة وأهلها، ويبغضون البدع وأهلها؛ ولأنهم أهل صدق وأمانة وأخلاق إسلامية. ا.هـ المراد

فما بال المعترض يهب مبدعاً ومجدعاً لمن يبدع الشوكاني والصنعاني (=الواقفة) ؟!!

ألا يدل هذا على وجود الشبه بين المعترض وخصومه ؟!

وأما الصنعاني الذي جعله المعترض (من أئمة الإسلام والسنة) !!

ووصفه بأنه علامة !

فواقفي أيضاً

وقدري خبيث

ومترفض وقح

قال في كتابه "ثمرات النظر" : والمحدثون وإن أطلقوا أن كل الصحابة عدول؛ فقد ذكروا قبائح لجماعة لهم رؤية تخرجهم عن عموم دعوى العدالة

كما قال الحافظ الذهبي في النبلاء في مروان بن الحكم لعنه الله ما لفظه بعد سياق طرف من أحواله:(وحضر الوقعة يوم الجمل وقتل طلحة ونجا وليته ما نجا) انتهى.

وفي الميزان:(مروان بن الحكم له أعمال موبقة نسأل الله السلامة رمى طلحة بسهم وفعل وفعل)؛ فهذا تصريح بفسقه ..

والعجب من الحافظ ابن حجر حيث قال:؛مروان بن الحكم يقال له رؤية؛ فإن ثبتت فلا يعرج على من تكلم فيه. ثم قال: فأما قتل طلحة فكان فيه متأولاً؛ كما قرره الإسماعيلي وغيره. فقوله:(إن ثبتت له رؤية فلا يعرج على من تكلم فيه)؛ هو محل التعجب؛ **كادت الرؤية تجاوز حد العصمة**، وأن لا يخرج من ثبتت له بقتل نفس معصومة ولا غيرها من الموبقات.

وكلام الذهبي فيه هو الإنصاف دون كلام الحافظ، ولو اقتصر في العذر لرواية البخاري وغيره عنه بما نقله عن عروة بن الزبير؛ أن مروان باغ كان لا يتهم في الحديث لكان أقرب، وأن العمدة تحري الصدق.

وأما اعتذاره بأنه قتل طلحة متأولاً؛ فعذر لا يبقى معه لعاص معصية؛ بل يدعي له التأويل، وهو كتأويل **من تأول لمعاوية في فواقره أنه مجتهد أخطأ في اجتهاده**؛ **مع أنه قد نقل العلامة العامري الإجماع على أنه باغ**، والباغي غير مجتهد في بغيه وإلا لما سمي باغياً ..

وقد خالف المحدثون ابن حجر؛ فإنهم صرحوا **بفسق** من له رؤية كبسر بن أرطاة .. **وكذلك الوليد بن عقبة** .. والقصد من هذا: بيان أن أقوال الحافظ إن ثبتت

رؤية لمروان؛ فلا يعرج على من تكلم فيه في أنه جعل الرؤية كالعصمة، وكلامه خلاف ما عليه أئمة الحديث ا.هـ المراد

وقال في كتابه "إيقاظ الفكرة" : إن قلت: فما الحق في مسألة القرآن؟

قلت: قد وصفه الله تعالى أنه مسموع؛ فقال: {حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ}، ووصفه بالإنزال، وبعدم العوج، وبكونه عربياً، وبغير ذلك من صفاته، وذلك كله لا معنى له في صفة الباري نفسية، **وأما إحداث وصف له ثبوتي أو نفي؛ كمخلوق أو غير مخلوق؛ فبدعة نشأ عنها ما ترى من المفاسد** ا.هـ المراد

وقال : وقد أحسن ابن تيمية الرد عليهم، وأطال في القول معهم؛ لكنه **أصابه من الغلو حتى انتهى إلى مذهب سلفه من إثبات جهة الفوقية** ما أصابه، وناقض وتخبط وبلغ به القول؛ إلى أن الله تعالى يجلس على الكرسي، وقد أخلى فيه مكاناً يقعد فيه معه رسول الله ﷺ ا.هـ المراد

وقال : وإذا علمت أن العبد لا يسمى خالقاً؛ فكذلك **لا يطلق على أفعال العباد أنها خلق الله**.. ولا يسمى الرب خالقاً لأفعال العباد؛ إلا بمعنى عالم على وجه مخصوص معلوم؛ لا بمعنى الموجد لها ا.هـ المراد

وقد قال المعترض في مجموعه [14–153] لما سئل عن البدع التي من وقع فيها يعد خارجا من دائرة أهل السنة والجماعة : **مثل بدعة القدر** وبدعة الارجاء ... تولي أهل البدع يصير الانسان منهم ومناصرتهم والذب عنهم .. ا.هـ المراد

فلماذا إذا يبقى الصنعاني وأشباهه في دائرة أهل السنة بل وفي دائرة علمائهم مع وقوعهم في كل تلك البدع الكبرى ؟

الجواب : قال المعترض في مجموعه [14-174] : إذا رجعنا الى أحمد بن حنبل واخوانه نجد الفرق الكبير بيننا وبينهم **نحن نضعف عن تطبيق المنهج الذي كانوا يسيرون عليه** ا.هـ المراد

وليته على الأقل ضعف فسكت ولم يجدع ويشنع من يتكلم بالحق ، والله المستعان .

فهؤلاء هم أئمة الإسلام والسنة عند المعترض وأمثاله
فانظر إلى الإرجاء كيف يردي بأصحابه إلى هذه الأوحال

11- وقال المعترض في مجموعه [2-123] : كما حكى ذلك **الأئمة ومنهم** شيخ الإسلام ابن تيمية ومنهم الحافظ **ابن حجر** رحمه الله .. ا.هـ المراد

وقال في [4-223] : العلامة (!) النووي رحمه الله .. ا.هـ المراد

وقال في [11-381] : مع احترامي (!!) للنووي رحمه الله ..

فالعسقلاني الذي أشرك بالله لما قال في ديوانه ص14 "
يا سيدي (!) **يا رسول الله** (!) قد شرُفت ... قصائدي بمديح فيك قد رصفا
....
بباب جودك عبد مذنب كلف ... يا أحسن الناس وجها مشرقا ووقفا
بكم توسل **يرجو العفو عن زلل** ... من خوفه جفنه الهامي لقد ذرفا
وإن يكن نسبة بعزى الى حجر ... فطالما فاض عذبا طيبا وصفا "

وقد قال ابن تيمية : كل من غلا في نبي أو رجل صالح ، وجعل فيه نوعاً من الإلهية ، مثل أن يدعوه من دون الله ، بأن يقول : (**يا سيدي** فلان أغثني ، أو أجرني ، أو أنت حسبي ، أو أنا في حسْبك) ؛ فكل **هذا شرك وضلال ، يستتاب صاحبه** ، فإن تاب وإلا قتل ، فإن الله أرسل الرسل ليُعبد وحده .. ا.هـ المراد

وابن حجر الجبري الذي يقول "**والمذهب الحق ان لا جبر ولا قدر** بل أمر بين أمرين .. **للعبد قدرة** يفرق بها بين النازل من المنارة والساقط منها ولكن **لا تأثير لها** بل فعله ذلك واقع بقدرة الله تعالى فتأثير قدرته فيه بعد قدرة العبد عليه وهذا هو المسمى بالكسب "

وقد قال ابن القيم : الأشعري يجيب عنه على أصله بأن الفعل وقع بين قادرين لا تأثير لقدرة أحدهما في المقدور .. **وهذا الاعتذار لا يخرج عن الجبر وأن زخرفت له العبارات** ا.هـ المراد

والعسقلاني المرجئ الذي يقول " تعقبه ابن المنير بأن الإيمان لا يتبعض وهو كما قال"

وقد قال ابن تيمية : قَوْلُ الْقَائِلِ: إنَّ الْإِيمَانَ إذَا ذَهَبَ بَعْضُهُ ذَهَبَ كُلُّهُ فَهَذَا مَمْنُوعٌ **وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي تَفَرَّعَتْ عَنْهُ الْبِدَعُ فِي الْإِيمَانِ** فَإِنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّهُ مَتَى ذَهَبَ بَعْضُهُ ذَهَبَ كُلُّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ شَيْءٌ. ا.هـ المراد

وقال ابن تيمية : .. شبهة المرجئة؛ في أن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل . ا.هـ المراد

وقال في الإيمان الكبير : أصل قول المرجئة، وهو: أن الإيمان لا يذهب بعضه ويبقى بعضه، فلا يكون إلا شيئًا واحدًا فلا يكون ذا عدد؛ اثنين أو ثلاثة، فإنه إذا كان له عدد، أمكن ذهاب بعضه وبقاء بعضه، بل لا يكون إلا شيئًا واحدًا ا.هـ المراد

وقال أيضاً : شبهة اهل البدع فى الإيمان من الخوارج والمعتزلة والجهمية والكرامية وسائر المرجئة وهو ان الشيء المركب إذا زال بعض أجزائه لزم زواله كله ..

و قال المعترض في مجموعه [2–181] : **المرجئة** عندهم الايمان شيء واحد **لا يتجزء** لايقبل زيادة ولانقصا

وهذا هو الضلال البعيد والعياذ بالله ... ا.هـ المراد

والعسقلاني القائل "والفارق بينهم وبين السلف؛ أنهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحته، والسلف جعلوها شرطاً في كماله "

وقد سئل ابن باز : هناك من يقول بأنه –أي العمل–داخل في الإيمان لكنه شرط كمال ؟

فقال : لا ، لا ، ما هو بشرط كمال ،جزء ، جزء من الإيمان . **هذا قول المرجئة** ..

و العسقلاني الجهمي الذي يقول "{استوى على العرش} هو من المتشابه الذي يفوض علمه إلي الله تعالى" ا.هـ المراد

وقد قال يزيد بن هارون [من زعم أن الرحمن على العرش استوى على خلاف ما يقر في قلوب العامة فهو جهمي]

والعسقلاني الذي يقول " فيه الرد على من زعم أنه على العرش بذاته (!) ، ومهما تؤول به هذا؛ جاز أن يتأول به ذاك " ا.هـ المراد

هذا مع قول المعترض في مجموعه [5-369] : إطباق السلف على تكفير من أنكر العلو وأنه فوق العرش ..

فابن حجر مع وقوعه في هذا الكفر -المطبق عليه- فهو من الأئمة !
ومع كون المعترض يقر بأنه أشعري ! فهو مع ذلك من الأئمة عنده !!

فقد قال المعترض: إذا قلت الحافظ ،قالوا: مبتدع
إذا قلت: عندهم أشعرية
قالوا: لابدّ أن تقول: مبتدع ،إذا لم تقل مبتدع فأنت مبتدع!!
قلنا لهم: إذا قلنا **أشعري** معناه أنه عنده بدعة
الإنسان يريد أن يتأدب (!) في لفظه ليس لازما أن تقول عنه مبتدع ا.هـ المراد

وسبحان الله
هل التبديع لمن استحقه قلة أدب؟!
وعلى هذا ماذا يسمى تبديع السلف لمستحقيه؟!!
ثم النووي الذي ينفي العلو
ويؤل الصفات على طريقة الجهمية
ويكذب على السلف في نسبته التفويض لهم
والذي وقع في ضلالات الجبرية
وأقر قول من يقول أن الله يحب الكفر من الكافرين
ونفى الحكمة عن الله
وقرر قول الجهم في مسألة آية النبي صلى الله عليهم وسلم
ووافق الجهمية والمعتزلة في جعله لأحاديث الآحاد مفيدةً للظن مطلقاً
ووقع بالإرجاء

وجازف في نقل الإجماعات في هذا الباب وغيره
وفتح الباب للمُحْدِثين في الدين بتقسيمه للبدع على خمسة أقسام
وأثنى وعظم عتاة المبتدعة الذين يكفرون أهل السنة
وتكثر بهم في كتبه

وصرح بإئتمامه للمتكلمين ومصحابته لهم

وقد بينت هذا كله في "بيان التلبيس .."
فهذا الصوفي الأشعري علامة ! و محترم عند المعترض !

هذا مع إقرار المعترض بسير النووي على طريقة الأشاعرة في باب الأسماء والصفات !

فقد قال في مجموعه في مجموعه [13–23] : ونقول لك أن كلاً من القاضي عياض **والنووي يعطلان صفات الله** في شرحهما لمسلم على طريقة الأشعرية، ولهما تأويلات في العقيدة تخالف منهج السلف، فهل يجوز لمسلم أن يتبعهما في هذا التأويل ويقول أنا سبقت إلى هذا الكلام، قد سبقني فلان وفلان، لا سيما وهو ممن يحارب التقليد ويدعو إلى التمسك بالأدلة. ا.هـ المراد

فصار الأشاعرة –على زعم المعترض– أئمة لأهل السنة إذاً !
{كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا}

وما اكتفى المعترض بهذه السوأة حتى نسبها لعلماء التوحيد والسنة في كل مكان (!)
بزعم كونهم يحترمون العسقلاني هذا وصنوه النووي

فقال في مجموعه [9–486] : علماء التوحيد والسنة في كل مكان يحترمون ابن حجر والنووي وأمثالهما ممن فيه أشعرية يحترموهم لأجل خدمتهم لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .. ا.هـ

وهذا كذب على العلماء فما أكثره عند المعترض

وهب أن العسقلاني له مؤلفات علمية وشروح حديثية نافعة مع ما وقع فيه من بدع وضلالات فهل هذا يمنع وصفه بما يستحق ؟

الجواب قال ربيع بن هادي في مجموعه [10–94] : لقد كان في عهود السلف 11 لأهل البدع والاهواء عبادة وجهاد علمي ودعوي ومالي فهل جعل ذلك من أهل السنة أئمة يمجدون جهادهم ودعوهم وبذلهم ويشيدون بها ... ا.هـ المراد

ثم خدمته المزعومة للإسلام بشرح الأحاديث ما قيمتها مع كل الفساد الكبير والتحريف الشديد للنصوص الذي نشره في شرحه هذا

وقد قال المعترض في مجموعه [7–107] : **ما قيمة خدمته للقرآن وقد شحن كتابه (الظلال) بالبدع الكبرى القديمة والحديثة، وبالتحريف لآيات الصفات**، وبتحريف دعوات الأنبياء إلى التوحيد، إلى صراع سياسي كما شحنه بتكفير الأمة بناء على هواه وعلى منهج غلاة الخوارج ...وقد قتل رجل تحت راية رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في خيبر أو حنين
على خلاف في الرواية فقال نفر من أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: (فلان شهيد) فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: (كلا إني رأيته في النار في بردة غلها أو عباءة) ا.هـ المراد

وجزء من هذا الكلام منطبق على العسقلاني فلماذا الكيل بمكيالين ؟!

فإن قيل : ولكن الكلام الآنف من المعترض في ابن قطب
وأنت توره في الإلزام بخصوص ابن حجر فهل ابن حجر كابن قطب عندك ؟

الجواب : التعليل الذي ذكره المعترض في عدم الالتفات إلى كتب ابن قطب لوجود البدع الكبرى فيها منطبق على شرح ابن حجر فهنا موضع الشبه

ثم إن المعترض قد قال لما سئل هل يمكن أن يستفيد من علي الحلبي أهل بلده،لأنه هو أمثل أهل بلدهم .. ؟

فقال: لايمكن أن يستفيد من الحلبي أهل بلده **لأنه وإن كان أمثل من الصوفية وغيرهم** الغارقين إلا أن عنده مخالفات لمنهج السلف خطيرة جدا،**بل خطره أعظم من أولئك من جهة الإغترار بأنه على حق وأنه من السلفيين** ... ا.هـ المراد
وهذا قاله المعترض قبل تصريحه بتبديع الحلبي !
وقال في مجموعه [14–202] : كلما يكون المبتدع مظهره أقرب الى السنة كلما كان خطره أشد .. ا.هـ المراد

وهنا أسأل المعترض : هل الخدمات الجليلة التي قام بها العسقلاني والنووي في شرحيهما مع وجود تلك الضلالات الكبرى ألا تنتقص قيمة كتابيهما
وبالتالي ألا يتعين عدم التشييد والمبالغة في الثناء بل والامتحان بهما ؟
فإن قال : نعم كذبه فعله
وإن قال : لا

رددت عليه بقوله في رده على الحلبي : قوله –أي الحلبي– : "وهذا وذاك لا يُنْقِص قيمةَ الكتاب، ولا يُقلِّل من قدره"

نقول: هذا الكمال إنما هو عندك، أما عند أهل السنة فإنَّ **ما تضمّنه هذا الكتاب من أصول باطلة تنقص قيمته** إلى حد بعيد ا.هـ المراد

ثم أسأل المعترض أليس في الكتاب والسنة وكتب السلف وكتب الأئمة النظيفة (!) غنية عن كتابي العسقلاني وصنوه المليئة بالبدع وبعضها كفرية حتى تشيدها كل هذا التشييد وتشدد النكير على من يتكلم في أصحابها ؟!!

وأذكر المعترض بقوله لما سئل: هل ينتفع بكتب أهل البدع إذا كانت قد ألفت قبل انحرافهم أو بعده إذا كانت **خالية من الانحراف وجيدة في الباب**؟

فقال : **إن في كتاب الله وسنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وفي تراث سلفنا الصالح الطاهر النظيف من البدع ما يغني** عن الرجوع إلى كتب أهل البدع سواء ألفوها قبل أن يقع في البدع

أو ألفوها بعد ذالك لأن من مصلحة المسلمين إخماد وإخمال ذكر أهل البدع فتعلق بكتبهم بقصد الاستفادة يرفع من شأنهم ويعلي منازلهم في قلوب كثير من الناس ومن مصلحة المسلمين والإسلام إخماد وإخمال ذكر رءوس البدع والضلالة وما يخلو كتاب من الحق حتى كتب اليهود والنصارى وطوائف الضلال...

فالأولى بالمسلم أن يركّز على ما ذكرناه سلفا فإنه آمن للمسلم وأضمن له وأبعد له من أن يكرم من أهانه الله.. ا.هـ المراد

ولم يربأ المعترض عن المجازفات والتشنيع لأجل الدفاع عن إماميْه قديماً ولاحديثاً بل ازداد لجاجاً في ذلك لأجل هذين الأشعريين قائلاً في مجموعه **[9–144]** : وأئمة الدعوة لم يبينوا عقيدة النووي وابن حجر .. ا.هـ

وهذا كذب على أئمة الدعوة

فقد قال الإمام مُحَمَّد بن عبدالوهاب –رحمه الله– : ومما يهوّن عليك مخالفة من خالف الحق وإن كان من أعلم الناس وأذكاهم وأعظمهم جاهاً ولو اتبعه أكثر الناس: ما وقع في هذه الأمة من افتراقهم في أصول الدين وصفات الله تعالى
وغالب من يدعي المعرفة وما عليه المتكلمون وتسميتهم طريقة رسول الله صلى الله عليه وسلم حشواً وتشبيهاً وتجسيماً مع أنك إذا طالعت في كتاب من كتب الكلام – مع كونه يزعم أن هذا واجب على كل أحد وهو أصل الدين – تجد الكتاب من أوله إلى آخره لا يستدل على مسألة منه بآية من كتاب الله ولا حديث عن رسول الله اللهم إلا أن يذكره ليحرفه عن مواضعه.

وهم معترفون: أنهم لم يأخذوا أصولهم من الوحي بل من عقولهم ومعترفون: أنهم مخالفون للسلف في ذلك، مثل ما ذكر في فتح الباري في مسألة الإيمان على قول البخاري: وهو قول وعمل ويزيد وينقص فذكر إجماع السلف على ذلك

وذكر عن الشافعي: انه نقل الإجماع على ذلك وكذلك ذكر أن البخاري نقله، **ثم بعد ذلك حكى كلام المتأخرين ولم يردّه.** ا.هـ المراد

وقال الشيخ سليمان بن سحمان – رحمه الله– في تبرئة الشيخين: وأما قول ابن حجر أن تسمية هؤلاء (مانعي الزكاة) أهل الردة تغليباً مع الصنفين الأولين، وإلا فليسوا بكفار انتهى. فهذا تأويل منه وليس بأبشع ولا أشنع من ما تأولوه في الصفات.

وقد ثبت ذلك في الكتاب والسنة لأنهم رأوا ذلك مستحيلاً في عقولهم

وإذا كان صدر منهم ذلك في صفات رب العالمين وتأولوها بما لا يليق بجلال الله وعظمته فكيف لا يتأولون ما صدر من الصحابة مما يخالف آراءهم وتحيله عقولهم.

وقد بينا ما في ذلك من الوهم والغلط على الصحابة بمجرد بما فهموه ورأوا أنه الحق وإذا ثبت الإجماع عن الصحابة بنقل الثقات فلا عبرة بمن خالفهم وادّعى الإجماع على ما فهمه وليس ما نقله عنهم بلفظ صريح يدل على عدم تفكيرهم وإنما هو بدعاوى مجرد عن الدليل ولم يخالف الشيخ مُحَمَّد رحمه الله ما في البخاري .... ا. هـ المراد

وقال حمد بن عتيق –رحمه الله–: اعلم أرشدك الله أن الذي جرينا عليه، أنه إذا وصل إلينا شيء من المصنفات في التفسير، وشرح الحديث، اختبرنا واعتبرنا معتقده في العلو والصفات والأفعال، فوجدنا الغالب على كثير من المتأخرين أو **أكثرهم مذهب الأشاعرة الذي حاصله نفي العلو، وتأويل الآيات في هذا الباب، بالتأويلات الموروثة عن بشر المريسي** وأضرابه من أهل البدع والضلال ؛ ومن نظر في شرح البخاري ومسلم ونحوهما، وجد ذلك فيها. ا.هـ المراد

ولما جيئ للمعترض ببعض هذا قال وبكل وقاحة (كان في مُحَمَّد بن عبدالوهّاب حماس واندفاع الشباب مثلكم)!

قال أبوعبدالله الحداد –حفظه الله– في "الخميس" ص149 : وأما هو ففيه برودة وموات الشيبة فسبحان الله تعالى فيمن لا يعقل ما يخرج منه ويطعن في الأئمّة لهواه ا.هـ المراد

ولو افترضنا أن أئمة الدعوة لم يبنوا عقيدة النووي وابن حجر فليس ذلك بحجة في إلزامنا بالسكوت وإلا لكان ابن باز وغيره أول المخالفين لذلك !

لأنهم كتبوا –في بعض– بدع وضلالات العسقلاني

وأنا أعلم أنهم لم يبدعوه لكن الكلام هو في تبيين عقيدته أو السكوت عنها فلينتبه

هذا وقد قال المعترض في مجموعه [14–378] عمن يحتج بسكوت العلماء : الذين ما بدعوه ينقسمون : أناس ما درسوا وهم معذورون بعدم تبديعهم وأناس درسوه ويدافعون عن الباطل ، ناس درسوا وعرفوا ما عنده من الباطل وأبوا الا المحاماة عن هذا المبتدع فهؤلاء لا قيمة لهم فهم أهل باطل وخداع **والساكتون لا حجة في سكوتهم والذين جرحوا وبينوا ما في هذا الإنسان من الجرح يجب على المسلم أن يأخذ بالحق لأن الحجة معهم ولو خالفهم من خالفهم** .. ا.هـ

وذلك لأن سكوتهم هذا قد يكون بسبب عدم اطلاع على حال هذا المخالف

ومن علم حجة على من لم يعلم

قال المعترض في مجموعه [7–24] : أقول: إن العلماء قسمان: أهل سنة وأهل بدعة، فأما أهل السنة – وبهم العبرة – **فالظاهر أنهم لم يقرأوا كتب سيد** ولم يستفيدوا منها؟ .. ا.هـ المراد

وقال إمام الطائفة الثاني عُبيد الجابري : من علم حجة على من لم يعلم

فإذا حذر عالم من رجل، وأقام عليه الدليل، بأنه من أهل الأهواء

أو من الجهال الذين لا يستحقون الصدارة في العلم، والتعليم

وكان هذا العالم معروفاً بين الناس بالسنة، والاستقامة عليها، وتقوى الله سبحانه وتعالى فإنا نقبل كلامه، ونَحذر من حذرنا منه، **وإن خالفه مئات**؛ مادام أنه أقام الدليل، وأقام البينة على ما قاله في ذالكم المحذر منه، فهذا وسعنا، بل هو فرضنا، والواجب علينا، وإلا ضاعت السنة؛ **فإن كثيراً من أهل الأهواء يخفى أمرهم على جمهرة أهل العلم، ولا يتمكنون من كشف عوارهم**، وهتك أستارهم؛ لأسباب منها:-

البطانة السيئة التي تحول بين هذا العالم الجليل، السني، القوي، وبين وصول ما يُهتك به ستر ذالك اللعَّاب، الماكر، الغشاش، الدساس- البطانة السيئة - حال لا يمكن أن يصل إليه شيء حتى أنها تحول بينه، وبين إخوانه الذين يحبهم في الله، فلا يستطيع أن يقرأ كل شيء.

ومنها أن يكون ذالك العالم ليس عنده وقت، بل وقته كله في العلم، والتعليم.

ومنها أن يكون بعيداً عن هذه الساحة ... ا.هـ المراد

ومن تخبطات المعترض في هذا الموضوع قوله في مقاله " الحلبي أشد .." : أما ابن حجر والنووي فعندهما أشعرية، ولذا ناقش الإمام ابن باز كثيراً من أشعريات ابن حجر، وكلّف الشبل بإكمال بقية الرد عليه، فقام بذلك .. وربيع ردَّ على النووي هذه الأشعريات.

أما الحدادية فكانوا يُبدِّعون ابن حجر والنووي، وتبديع من لا يُبدِّعهما، ويقصدون بذلك السلفيين، وقاموا بحرق "فتح الباري" .

فاستنكر علماء السلف هذا العمل، ومنهم المشايخ ابن باز والألباني وابن عثيمين والفوزان واللحيدان وغيرهم.

ولو كنتَ تحترم هؤلاء العلماء الذين موقف ربيع مثل مواقفهم لما طعنتَ في ربيع.

والسلفيون علماء وطلاب علم يعرفون ما عند النووي وابن حجر من أشعريات، ولكنهم لا يعتبرون أشعريتهم مثل أشعرية أصحاب الكلام وغلاة الأشاعرة، من أمثال الرازي،

ويجدون الفرق الكبير بينهما وبين الأشاعرة المتكلمين، حيث إن ابن حجر والنووي قد أفنيا حياتهما في خدمة السنة النبوية في شتى المجالات؛ من شروح لها، والتأليف في رجالها، وبيان أحوال الرواة من جرح وتعديل، والتأليف في علوم الحديث، مع حبهم لأهل الحديث واحترامهم لهم.

فمن مؤلفات النووي شرحه لصحيح مسلم، و"رياض الصالحين"، و"الأذكار"، و"تهذيب الأسماء واللغات."

وفي علوم الحديث: "الإرشاد"، و"التقريب" و "المجموع في الفقه الشافعي"، لكنه يسير على طريقة أهل الحديث في الاستدلال على المسائل الفقهية بالأحاديث النبوية.

ولم يؤلف أي كتاب يقرر فيه عقيدة الأشاعرة ويدافع عنها.

وأما الحافظ ابن حجر فله مؤلفات كثيرة في خدمة السنة وعلومها وهي:

-1إتحاف المهرة بأطراف العشرة ...

-2الإصابة في تمييز الصحابة ...

-3إنباء الغمر بأبناء العمر ...

-3بلوغ المرام ...

-5تبصير المنتبه وتحرير المشتبه ...

-6تجريد الأسانيد ...

-7تعجيل المنفعة ...

-8تغليق التعليق ...

-9تقريب التهذيب ...

-10التلخيص الحبير ...

-11تهذيب التهذيب ...

-12الحواشي على تلخيص المستدرك.

-13الدراية ...

-14الدرر الكامنة ...

-15فتح الباري ...

-16لسان الميزان ...

-17المطالب العالية ...

-18نخبة الفكر وشرحها ...

-19نزهة الألباب في الألقاب. ...

-20هدي الساري ...

وهما (أي النووي وابن حجر) يخالفان متكلمي الأشاعرة في مسائل عقدية أصولية. فهذه الفروق الواسعة بينهما وبين الأشعرية، جعلت السلفيين من أئمة الدعوة السلفية في نجد والحجاز يستنكرون من يحكم عليهما بأنهما مبتدعان، وقد استنكروا موقف الحدادية، واشتد نكيرهم عليهم . ا.هـ المراد

وهذا التحمس للدفاع عن هؤلاء المبطلين من المعترض عجيب جداً

فأذكره بقوله في مجموعه [7–20] : **ما عهدنا سلفيا يغضب لأهل الباطل والبدع** فوالله ما عهدنا سنيا سلفيا غضب لأهل البدع والباطل مثلك ولا عرفنا أحدا ثأر لأهل البدع والباطل مثل ثأرك ، **وكان اللائق بك على الأقل أن تخلي الميدان لأهل البدع يصولون ويجولون فيه بالباطل** والبهت لنصرة الأباطيل والضلالات والترهات.

وأما التعليق والرد على ما في هذا الهذيان من بطلان فمن وجوه :

الوجه الأول : قوله " الحدادية .. وقاموا بحرق "فتح الباري" "

إن أراد بقوله "الحدادية" يعني أباعبدالله محمود الحداد حفظه الله

فهو كذب وفجور

وقد نسب غير واحد كالوادعي وغيره هذا إلى الحداد

والأمر كما قال عمر وابن مسعود –رضي الله عنهما– [بِحَسْبِ الْمَرْءِ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ]

يقول أبوعبدالله الحداد –عافاه الله– في "القول الجلي" ص 33 : اختصاري لبعض كتب المبتدعة يبين منهجي في الأخذ عن أهل البدع **وأني لا آمر بحرق كتبهم وإنما آمر بتصفيتها خالصة** لأهل السنة وهذا نفسه ما يدعوا إليه شيخكم الألباني ولم يفعله هو ولا تلاميذه ولايقدرون على فعله . ا.هـ المراد هذا أولاً

الوجه الثاني: قوله " والسلفيون .. يعرفون ما عند النووي وابن حجر من أشعريات، ولكنهم لا يعتبرون أشعريتهم مثل أشعرية أصحاب الكلام وغلاة الأشاعرة، من أمثال الرازي " ا.هـ المراد

أقول لا يشترط حتى يصح نسبة المرء إلى فرقة من الفرق

أن يوافقهم في جميع أقوالهم بل يكفي في ذلك أن يوافقهم في خصلة واحدة

من خصالهم الباطلة

فقد قال يزيد بن هارون [من زعم أن الرحمن على العرش استوى على خلاف ما في قلوب العامة فهو جهمي] رواه عبدالله في السنة

وهذا في مسألة واحدة

وفي السنة للخلال بسنده عن أحمد –رحمه الله– قال [مَنْ قَالَ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعَلِيٌّ، وَعُثْمَانُ فَهُوَ رَافِضِيٌّ، أَوْ قَالَ: مُبْتَدِعٌ]

وهذا على قول واحد

وقال الشافعي [من جعل المشيئة إلى نفسه؛ فهو قدري] رواه الهروي في ذم الكلام

وقال أبوزرعة الرازي [من أنكر حديث قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، قَالَ: قَالَ رسول الله، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " رأيت ربي، عَزَّ وَجَلَّ، " فهو معتزلي]

وهذا في رد حديث واحد فقط

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ هَارُونُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْهَاشِمِيُّ [مَنْ رَدَّ حَدِيثَ مُجَاهِدٍ فَهُوَ عِنْدِي جَهْمِيٌّ]

وتتبع هذا يطول

ثم لو سُلِّم هذا القول فنقول: هما إذاً ليسا من أهل السنة (!)

وذلك "لأن موافقة الشافعي للحنابلة في بعض المسائل لا يجعله حنبلياً "

كما قال ابن عثيمين !

فالمخالفة للأشاعرة في مسائل لا تعني أن المخالف ليس بأشعري

وليس من شرط الأشعري أن يقول بكل قول إمامهم

وهذان مُحَّد ويعقوب صاحبا النعمان وأئمة مذهبه بعده

قال الدبوسي أنهما: خالفا أبا حنيفة في ثلثي المذهب! ا.هـ المراد

ومع ذلك فقولهما معتبر في المذهب، ولم يخرجا عنه

وكذلك بالعكس فلا يصيران من أهل السنة

وهذه بضاعتكم ردت إليكم !

فإنه لو سُلِّم أن المرء لا يسمى أشعرياً وإن وافقهم في أصل من أصولهم
فإنه قطعاً لا يكون سنياً
بل هو مبتدع مفارق للجماعة وليسمه المعترض بما شاء
وذلك لأن المرء لو خالف أهل السنة في أصل واحد من أصولهم فليس منهم

كما قال حرب بن إسماعيل الكِرْماني في آخر مسائله: هذا مذهب أئمة أهل العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المعروفين بها المقتدى بهم فيها، وأدركت من أدركت من علماء أهل العراق والحجاز والشام وغيرهم عليها، فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب، أو طعن فيها أو عاب على قائلها فهو مبتدع خارج عن الجماعة زائل عن منهج السنة وسبيل الحق .. ا. هـ المراد

وقال ابن الحنبلي: ولايستحق أحد اسم السنة إلا من يستكمل فيها خصال السنة كلها
لأن من أنكر خصلة من خصال السنة لا يقال له صاحب سنة ...
وسئل جعفر الصادق متى تجتمع خصال السنة كلها في العبد؟
قال [إذا صدق وآمن وأقر بجميع خصال السنة كلها]. أ. هـ

صالوجه الثالث : قوله " إن ابن حجر والنووي قد أفنيا حياتهما في خدمة السنة النبوية في شتى المجالات " ا.هـ المراد

هذه لغة عاطفية لا تمتُّ للعلم بشيء
فإن من خالف السنة يحكم عليه بما يستحق
وكونه عنده خير أوجهاد علمي –مزعوم– فهذا لا يغير من الأمر شيء

وقد قال ابن مسعود –رضي الله عنه– لما اعتذر له رجل من بدعته بإرادته للخير قال [وكم من مريد للخير لن يصيبه] أخرجه الدارمي في مسنده

وحكم عليهم ابن مسعود بما يستحقون في قول [ما أسرع هلكتكم .. إنكم لعلي ملة هي أهدي من ملة مُحَمَّد أو مفتتحوا باب ضلالة]

وذلك لمخافتهم طريق السنة
وكون نيتهم صالحة لا تغير من الأمر شيئاً في مثل هذا
كما لا يغير جهاد أولئك–المزعوم– من الحق شيئاً لمخالفتهم السنة
ثم هل حسنة الجهاد عند المعترض لايبطلها شيء ؟!
وإن كانت من البدع الكفرية (=كدعاء غير الله ونفي العلو) ؟!!
هذا وقد قالت أمنا عائشة –رضي الله عنها – في رجل فاضل لما وقع في شيء –متأولاً فيما يبدو– لا في بدعة [أبطل جهاده ..]

فكيف بمن ملأ كتبه بالتجهمات والضلالات؟!

وأذكر المعترض بقوله في شرحه للبربهاري [2–679] : أهل البدع ما هم الا رعاع
ويقول بعض العلماء ومنهم ابن حجر ومنهم الشاطبي ان (المبتدع ليس بعالم)
المبتدع ولو كان عنده شيء من العلم فإنه علم فاسد لا يعتد به فلا يعد في العلماء ... ا.هـ

الوجه الرابع : قوله " وأما الحافظ ابن حجر فله مؤلفات كثيرة في خدمة السنة وعلومها وهي ... " ا.هـ المراد

أقول ليس العلم بكثرة القرطاس
إنما العلم خشية الله الحاملة على اتباع السنة
ومجاهدة النفس على ذلك
وقد أشار أئمة السنة إلى هذا المعنى في مقامات بيان عقيدة أهل السنة

فقال البربهاري –مثلاً– في شرح السنة: اعلم أن العلم ليس بكثرة الرواية والكتب ولكن العالم من اتبع الكتاب والسنة وإن كان قليل العلم والكتب ومن خالف الكتاب والسنة فهو صاحب بدعة وإن كان كثير الرواية والكتب ا.هـ المراد

وقد أخرج ابن بطة في إبطال الحيل بإسناده عن أبي علقمة الليثي، قال: كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري [إن الفقه ليس بكثرة السرد وسعة الهذر وكثرة الرواية، وإنما الفقه خشية الله عز وجل]

ثم علمه هذا –المزعوم– وكثرة تصنيفه وتأليفه حجة عليه لا له

كما قال أبو الدرداء رضي الله عنه [وَيْلٌ لِمَنْ لا يَعْلَمُ وَلا يَعْمَلُ مَرَّةً وَوَيْلٌ لِمَنْ عَلِمَ وَلَمْ يَعْمَلْ، سَبْعَ مَرَّاتٍ]

و قالت أم الدرداء لرجل: [هل عملت بما علمت]؟
قال: لا. قالت: [فلم تستكثر من حجة الله عليك؟].

و قال الفضيل بن عياض –رحمه الله–[يغفر للجاهل سبعون ذنباً، قبل أن يغفر للعالم ذنب واحد]

وقد روي عن عمر بن الخطاب – رضي الله تعالى عنه–[لا ينفع تكلم بحق لانفاذ له] أي لا عمل به

ثم إن الحلبي هذا الذي ترد عليه له من القراطيس ما يقارب
أو يزيد على قراطيس ابن حجر !
فإذا كان المرجع إليها فلم تبدعه دون ذاك ؟!

الوجه الخامس : قوله "وهما (أي النووي وابن حجر) يخالفان متكلمي الأشاعرة في مسائل عقدية أصولية " ا.هـ المراد
سبق البيان أن هذا لايغير من الحكم عليهما بالبدعة شيئاً
لو سلم أن هذا يخرجهما من كونهما من الأشاعرة
والحق أنهما أشعريان مبتدعان
الوجه السادس : قوله " فهذه الفروق .. جعلت السلفيين .. يستنكرون من يحكم عليهما بأنهما مبتدعان " ا.هـ
هذا العموم كذب

فالسلفيون –الذين تقصدهم– قد قال كبيرهم في اليمن مقبل الوادعي كما في غارة الأشرطة [2 – 87] لما سئل : ما الذي منع من إطلاق لفظة مبتدعة على الحاكم وابن حجر والنووي مع أن البدعة قد وقعت عليهم؟

فقال: لا بد للعالم أن يخطىء، ويقال: إنهم أخطئوا لا ينبغي أن يتبعوا على خطئهم والبدعة تتفاوت، **ومن أطلق عليهم لفظ البدعة فلا ننكر عليه لكنني أتحاشى أن أطلق عليهم أنهم مبتدعة** .. ا.هـ المراد

فهذا من كبار سلفيتك يقول عمن يبدعهما "لاننكر عليه"

وشيخ الطائفة مُحَمَّد بن هادي يقول : **كَـــذَّاب الذي يقول لك النووي سلفي**،والله كَذَّاب حتى يموت كائنًا من كان، **أشعري جلد** من أول كتابه في مسلم إلى آخره وشرحه موجود ا.هـ المراد

فالنووي عنده ليس بسلفي يعني أنه مبتدع

لأن الأمر كما قال إمام الطائفة الثاني الجابري : لا يوجد برزخ بين السلفي وغير السلفي ا.هـ المراد

وقال : الشخص المنتسب إلى الاسلام إما على السنة وإما على البدعة

فإذا لم يكن سلفياً فهو حتماً مبتدع. ا.هـ المراد

فهل شيخ الطائفة حدادي(=مبتدع) عند المعترض بتبديعه النووي ؟!!

ومن مجازفات المعترض في هذه المسألة قوله في مجموعه [15–220] : فأنا أقول الآن : إن ابن حجر فيما ظهر لي من تتبعه أنه درس المنهج السلفي وعرفه ولم يستطيع أن يصدع به ، ولا شك أن عليه مسئولية فيما سجله في كتابه (فتح الباري) من أمور وعقائد الأشاعرة ، فالله يتولاه ، لكنه رجل ثقة ، رجل خدم السنة عن علم واسع ..

فهم ثقات عندنا ، مثلما أخذ سلفنا عن بعض من وقعوا في البدع ، مثل قتادة وقع في

القدر ، ومثل سعيد بن أبي عروبة كذلك ، ومثل غيرهم ممن وقع في بدعة القدر أو بدعة الإرجاء أخذوا عنهم ، لأنهم حملوا العلم وفيهم الثقة متوفرة ، والصدق والعدالة موجودة فيهم ، فأخذوا عنهم ا.هـ المراد

وفي هذا الكلام عدة مغالطات منها :
قوله " ابن حجر فيما ظهر لي من تتبعه أنه درس المنهج السلفي وعرفه ولم يستطيع أن يصدع به " ا.هـ المراد

يلزمك على هذا أن تجعل إمامك العسقلاني منافقاً لا فقط مبتدعاً !
لأن من عرف المنهج السلفي وخشي الصدع لم يجز له أن يقول
" فيه الرد على من زعم أنه على العرش بذاته "
أو أن يقول "ياسيدي يارسول الله"
إلا من نفاق ! هذا أولاً

ثانياً قوله " فهم ثقات عندنا ، مثلما أخذ سلفنا عن بعض من وقعوا في البدع ، مثل قتادة " ا.هـ المراد

هذه مغالطة لأن بعض السلف أخذوا عن بعض المبتدعة غير الدعاة الرواية
فهل أنتم تأخذون من العسقلاني والنووي روايةً ؟!!
وهل هما من غير الدعاة إلى بدعهما ؟!!

ثم لو كانت مسألتهما كمسألة الرواية

فقد اختلف فيها السلف

فحينئذ عليك أن لا تشنع على من قال لا يؤخذ العلم من كتبهما !!

وأذكر المعترض بقوله في مجموعه [15–54] : اذا كان المبتدع داعية فلا يجوز الاخذ عنه هذا منهج السلف الصالح رضوان الله عليهم **واذا كان غير داعية واضطررت الى ما عنده فخذ منه اللغة ولا تاخذ منه العقيدة** اهـ

هذا وقد حذر السلف من كتب هي خير من كتب ابن حجر والنووي المليئة بالبدع الكبرى والضلالات

كما قال المعترض في مجموعه [7–110] : أيها الشيخ إن الحارث المحاسبي والكرابيسي أفضل من سيد قطب وأعلم بدين الله وبسنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – **وكتبهما أنظف وأبعد عن البدع الكبرى بمراحل ومع ذلك فقد طُعن فيهما وفي كتبهما التي تضمنت البدع وحذر منها أئمة الإسلام وعلى رأسهم الإمام أحمد وأبو زرعة الرازي ولم يخالفهما أحد** ا.هـ المراد

فلماذا إذاً كل هذا التألم على كتب هؤلاء !

ومن شدة مداهنة المعترض لهذين الرجلين أراه كثيراً –لا دائماً– ما يتحاشى أن يسمى ضلالاتهما بالبدع (!) كما قال في مجموعه [13–28] عن ابن حجر والنووي : الرجلان عليهما مآخذ في العقيدة قوية ولاسيما النووي ... ا.هـ المراد

فتأمل كيف يعبر عن بدع وضلالات النووي وابن حجر الكبرى

والتي بعضها كفرية بالمآخذ

وأذكره بقوله في مجموعه [13–375] حين قال لمن سمى بعض البدع الكبرى بالزلات (=وقريب منها المآخذ) : أنظر إلى هذا التهوين من البدع والضلالات فيسميها زلة أو زلات فهل هذا منطق السلف .

ولقد كان الرجل يزل زلة واحدة في العقيدة على عهد السلف فيسقطه أئمة السلف والحديث فهل هم هدامون مفسدون أعداء الدعوة السلفية .

ماذا فعل الخلفية الراشد عمر بن الخطاب بصبيغ كم كان عند صبيغ من البدع والأصول الفاسدة لقد جمع له هذا الخليفة الراشد بين عقوبات أربع:

السجن .

والضرب .

والنفي .

والأمر بهجرانه سنة حتى ظهر حسن توبته . ا.هـ المراد

وقال في مجموعه [7–364] : إن التعبير عن ضلالات سيد قطب بالخطأ من الكاتب وغيره يهوِّن من شأن هذه الضلالات عند غالب الناس؛ لأن اعتباره من الخطأ عندهم أن صاحب الخطأ معذور، وأحيانًا مأجور . أما التعبير بلفظ البدع وبلفظ الباطل عن الباطل فإنه يضع الأمور في نصابها، ويحسب الناس له الحساب .

ومن تخبط المعترض في هذه المسألة قوله في مجموعه [11–674] : يبدو أنك توافق النووي والحافظ ابن حجر في مشروعية التبرك بآثار الصالحين، أما هما فيعذران إن شاء الله لأنه لم ينبهما أحد على خطئهما. ا.هـ المراد

وما أداره أنهما لم ينبههما أحد !

وهذا العسقلاني قد اطلع على عدد كبير من كتب الأئمة والسلف لعل بعض المقربين من المعترض لم يقرأها حتى !

فيقول العسقلاني –مثلاً– في التلخيص الحبير [1 – 280]: وَرَوَيْنَا فِي السُّنَّةِ لِأَبِي الْقَاسِمِ اللَّالَكَائِيِّ ..

ويقول في شرحه [8 – 589]: ورويناه في كتاب ذم الكلام من هذا الوجه

وهو ينقل كثيراً عن كتاب خلق أفعال العباد الذي للبخاري رحمه الله

وينقل عن نقض الدارمي على المريسي [13 – 389]

وينقل عن الإبانة لابن بطة لسان الميزان [4 – 365]

وينقل عن السنة لابن أبي عاصم [13 – 413]

وينقل عن كتاب التوحيد لابن خزيمة [13 – 399]

وينقل عن السنة لحنبل بن إسحاق [13 – 538]

وينقل عن السنة للخلال [13 – 397]

وينقل عن السنة لحرب الكرماني [5 – 183]

وينقل عن السنة للطبراني [5 – 183]

وينقل عن السنة لعبدالله بن الإمام أحمد كما في الإصابة [7 – 108]

وينقل عن السنة للعسال كما في التلخيص [4 – 413]

وينقل عن السنة للمروزي [13 – 252]

وكثيراً ما ينقل عن كتب ابن تيمية

فهو مطلع على أقوال السلف

أفلا تكفي هذه الكتب في التنبيه ؟!!

ثانياً العسقلاني وصنوه قد وقعا في عدد من البدع الكبرى وهذه لايشترط لها التنبيه ! قبل الحكم عليهما بما يستحقان

وأذكر المعترض بقوله في شرحه للبربهاري [1–498] : هناك أمور واضحة جلية إذا وقع فيها العبد فهو مبتدع وهناطك أمور تخفى ... ومن هنا نرى الإمام أحمد وغيره من

أعلام السنة لا يتوقفون في تبديع من يقف في القرآن .. فقد بدعوا عدداً من هذا الصنف ووصفوهم بأنهم جهمية من أجل التوقف في أمر واضح منهم يعقوب بن شيبة وهو من كبار أئمة الحديث صاحب المسند الذي لم في الإسلام مثل المسند المعلل ... الشاهد هذا هو الفيصل الأمور الظاهرة الواقعة يبدع فيها وإذا عاند بعد قيام الحجة يكفر ، والأمور الخفية لايبدع فيها الا بعد البيان

فسئل : بعض الناس يشترط في التبديع اقامة الحجة ؟

فقال : ما هو في كل شيء **السلف ما كانوا يشترطون هذا الشرط أبداً** .. ا.هـ

13- وقال المعترض في مجموعه [8-694] : قال العلامة السيد رشيد رضا في "تفسيره" ... ا.هـ المراد

وقال في [10-601] : قال الشيخ مُحَمَّد رشيد رضا .. ا.هـ المراد

فهذا الفاقد للرشد وللرضا (!) الماسوني الذي يرد الأحاديث برأيه

ويرد آيات النبي -ﷺ- الا القرآن !

ويكذب بنزول عيسى -عليه السلام-

ويكذب خروج الدجال

ويكذب بحقيقة الملائكة والجن

ويتجهم فيفوض أحياناً ويؤل أحياناً

ومن ذلك قوله " إِذَا مَا تَجَلَّى اللهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ عَلَى الْأَرْوَاحِ ، وَزَالَتِ الْحُجُبُ الَّتِي كَانَتْ دُونَهَا فِي سِجْنِ الْأَشْبَاحِ زَالَ جَهْلُ الْجَاهِلِينَ ، وَانْكَشَفَ ظَنُّ الظَّانِّينَ ، وَبَطَلَ وَهْمُ الْوَاهِمِينَ ، وَعَرَفَ الْجَمِيعُ رَبَّ الْعَالَمِينَ ، بِمَا جَاءَهُمْ مِنَ الْحَقِّ الْيَقِينِ ، فَذَلِكَ مَجِيءُ اللهِ

تَعَالَى وَإِتْيَانُهُ فِي يَوْمِ الدِّينِ ، هَذَا مَا تَجَلَّى بِهِ مَسْأَلَةُ الْإِتْيَانِ عَلَى مَذْهَبِ السَّلَفِ ." ا.هـ المراد

وقوله " (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ) أَيْ بَلْ هُوَ صَاحِبُ الْجُودِ الْكَامِلِ ، وَالْعَطَاءِ الشَّامِلِ ، عَبَّرَ عَنْ ذَلِكَ بِبَسْطِ الْيَدَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْجَوَّادَ السَّخِيَّ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُبَالِغَ فِي الْعَطَاءِ جَهْدَ اسْتِطَاعَتِهِ يُعْطِي بِكِلْتَا يَدَيْه " ا.هـ المراد

فهذا الضال شيخ بل علامة عند المعترض ؟!

علماً بأن صاحب المعترض مقبل الوادعي قد نقل الإجماع على خلاف هذا (!)

فقال في كتابه "ردود أهل العلم على الطاعنين في حديث السحر" : وفي هذا الزمن شاع وذاع أن جمال الدين الأفغانيي ومُحَمَّد عبده المصري ومُحَمَّد رشيد رضا من المجددين وأنهم علماء الفكر الحر فقام غير واحد من المعاصرين ببيان ضلالهم وأنهم مجددون للضلال وترهات الاعتزال فعلمت حقيقتهم وصدق الله إذ يقول{فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض } **فصارت معرفة ضلالهم كلمة إجماع بين أهل السنة** ا.هـ المراد

14- و قال المعترض في مجموعه [3-141] : شيخ الاسلام أبواسماعيل الانصاري ..

والهروي هذا من غلاة الجبرية

كما قال ابن تيمية -رحمه الله-: وَهُوَ مَعَ هَذَا فِي مَسْأَلَةِ إرَادَةِ الْكَائِنَاتِ وَخَلْقِ الْأَفْعَالِ **أَبْلَغُ مِنْ الْأَشْعَرِيَّةِ**؛ لَا يُثْبِتُ سَبَبًا وَلَا حِكْمَةً، بَلْ يَقُولُ إنَّ مُشَاهَدَةَ الْعَارِفِ الْحُكْمَ لَا يُبْقِ لَهُ اسْتِحْسَانَ حَسَنَةٍ وَلَا اسْتِقْبَاحَ سَيِّئَةٍ؛ وَالْحُكْمُ عِنْدَهُ هُوَ الْمَشِيئَةُ؛ لِأَنَّ الْعَارِفَ عِنْدَهُ مَنْ يَصِلُ إلَى مَقَامِ الْفَنَاءِ، وَالْحَسَنَةُ وَالسَّيِّئَةُ يَفْتَرِقَانِ فِي حَظِّ الْعَبْدِ لِكَوْنِهِ

يُنَعَّمُ بِهَذِهِ وَيُعَذَّبُ بِهَذِهِ؛ وَالِالْتِفَاتُ إلَى هَذَا مِنْ حُظُوظِ النَّفْسِ؛ وَمَقَامُ الْفَنَاءِ لَيْسَ فِيهِ إلَّا مُشَاهَدَةُ مُرَادِ الْحَقِّ. ا.هـ المراد

وقال –رحمه الله– في المجموع : بَلْ كُلُّ مَخْلُوقٍ فَهُوَ عِنْدَهُ مَحْبُوبٌ لِلْحَقِّ كَمَا أَنَّهُ مُرَادٌ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ أَصْلُ قَوْلِهِمْ: هُوَ قَوْلُ جَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ مِنْ الْقَدَرِيَّةِ **فَهُمْ مِنْ غُلَاةِ الْجَهْمِيَّةِ الْجَبْرِيَّةِ فِي الْقَدَرِ** وَإِنْ كَانُوا فِي الصِّفَاتِ يُكَفِّرُونَ الْجَهْمِيَّة نفاة الصِّفَاتِ كَحَالِ أَبِي إسْمَاعِيلَ الْأَنْصَارِيِّ صَاحِبِ " مَنَازِلِ السَّائِرِينَ " وَ " ذَمِّ الْكَلَامِ " و " الْفَارُوقِ " و " تَكْفِيرِ الْجَهْمِيَّةِ " وَغَيْرِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ فِي بَابِ إثْبَاتِ الصِّفَاتِ فِي غَايَةِ الْمُقَابَلَةِ للجهمية والنُّفَاةِ وَفِي بَابِ الْأَفْعَالِ وَالْقَدَرِ قَوْلُهُ يُوَافِقُ الْجَهْمَ وَمَنْ اتَّبَعَهُ مِنْ غُلَاةِ الْجَبْرِيَّةِ وَهُوَ قَوْلُ الْأَشْعَرِيِّ وَأَتْبَاعِهِ وَكَثِيرٍ مِنْ الْفُقَهَاءِ أَتْبَاعِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَمِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالصُّوفِيَّةِ. ا. هـ

وقال في النبوات: وطائفة ثالثة لما رأت ما دلّ على أنّ الله يُحِبّ أن يكون محبوباً من أدلة الكتاب والسنة، الذين غلطوا في مسمى المحبة والإرادة وكلام السلف وشيوخ أهل المعرفة، صاروا يقرّون بأنّه محبوب، لكنّه هو نفسه لا يحبّ شيئاً إلا بمعنى المشيئة، وجميع الأشياء مرادة له فهي محبوبة له!!.

وهذه طريقة كثير من أهل النظر والعبادة والحديث؛ كأبي إسماعيل الأنصاري، وأبي حامد الغزالي .. **وحقيقة هذا القول أنّ الله يُحبّ الكفر، والفسوق، والعصيان، ويرضاه**.

وهذا هو المشهور من قول الأشعريّ وأصحابه، وقد ذكر أبو المعالي أنه أول من قال ذلك .. ا.هـ المراد

والهروي أيضاً كان ممن يقول لفظي بالقرآن غير مخلوقاً

كما قال ابن تيمية –رحمه الله–: وَمَعَ هَذَا فَطَوَائِفُ مِنْ الْمُنْتَسِبِينَ إلَى السُّنَّةِ وَإِلَى اتِّبَاعِ أَحْمَد كَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ منده وَأَبِي نَصْرٍ السجزي وَأَبِي إسْمَاعِيلَ الْأَنْصَارِيِّ وَأَبِي الْعَلَاءِ الهمداني وَغَيْرِهِمْ يَقُولُونَ: لَفْظُنَا بِالْقُرْآنِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ .. **وَقَدْ بَدَّعَ أَحْمَد بْنُ حَنْبَلٍ مَنْ هُوَ أَحْسَنُ حَالًا مِنْ هَؤُلَاءِ وَأَمَرَ بِهَجْرِهِمْ إنْ لَمْ يَرْجِعُوا عَنْ بِدْعَتِهِمْ**. ا.هـ

ولم يختلف أئمة السلف في تبديع من قال لفظي بالقرآن غير مخلوق

كما قال ابن بطة في الإبانة: حدثنا أبو حفص قال: حدثنا أبو جعفر، قال: حدثنا أبو بكر، قال: وسمعت يعقوب الدورقي، يقول [من قال: لفظه بالقرآن غير مخلوق، فهو مبتدع محدث، يهجر ولا يكلم ولا يجالس]

وبسنده عن أبي بكر بن سهل بن عسكر قال [لم أر أحدا من العلماء قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق]

وبسنده عن عبد الله بن أيوب المخرمي قال [من قال: إن لفظي بالقرآن غير مخلوق، فهو ضال مبتدع]

وقال ابن بطة –رحمه الله–: من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، فهو مبتدع، لا يكلم حتى يرجع عن بدعته، ويتوب عن مقالته فهذا مذهبنا، اتبعنا فيه أئمتنا، واقتدينا بشيوخنا، رحمة الله عليهم، وهو قول إمامنا أحمد بن حنبل رحمه الله. ا. هـ

وللهروي أيضاً أغلاط فاحشة كثيرة في كتابه "منازل السائرين" يطول المقام في ذكرها فأكتفي بما سبق .

والمعترض لا يخفى عليه هذا كله –أو على الأقل بعضه– فقد قال في مجموعه [7-117] : ثم استمر يناقش أقوال الهروي في الجبر ويطعن طعنا شديدا في الجبرية القائلين بتلك الأقوال التي يقولها الهروي .. ثم استمر ينتقد كلام الهروي **نقدا شديدا لاذعا يتخلله وصف بالضلال والجهل وبالحلول والاتحاد** ا.هـ المراد

ومع ذلك فهو شيخ الإسلام (!)

ولاحجة لأحد بقول فلان أو علان أنه سمى الهروي بشيخ الإسلام (!)
أو أطلق عليه كذا وكذا من الأوصاف
فإن الواجب اتباع الحق والدليل
علماً بأن آخر قولي ابن تيمية في الهروي هو الحط
كما قال الذهبي في تاريخ الإسلام في ترجمة الهروي : قد كان شيخنا ابن تيمية بعد تعظيمه لشيخ الإسلام يحطّ عليه ويرميه بالعظائم بسبب ما في هذا الكتاب. نسأل الله العفو والسلامة ا.هـ

قلت : يقصد بـ "الكتاب" = "منازل السائرين"

والمقصود أن تعلق المرء بباطل غيره دليل على انحرافه وهواه

وقد قال المعترض –وصدق– كما في رده على الحلبي : لقد أخطأ الشيخ الإمام في موافقته لأصول الحلبي.فاستشهادك بالخطأ يدل على أنك غارق في الهوى .. ا.هـ المراد

والشيء بالشيء يذكر:

إن ردود المعترض الأخيرة قد أظهرت حقيقة جلية عنده

ذكرها أبوعبدالله الحداد –حفظه الله– قبل عشرين سنة تقريباً

ألا وهي الانتصار للنفس والخروج عن الإنصاف بل والتقوى حال الخصومة

فها هو المعترض يقول للحلبي –قبل أن يتمرد على أوامره(!)– كما في "عتاب و مناصحة فيهما بعض المصارحة" : وأقول للأخ علي حسن وسليم كيف تتنكران لربيع وهو لكما كالأب الحنون ويقف معكم مناصراً فيما يراه من حق معكما لا تعصباً وذاباً عنكما العوادي الظالمة ... **ويدفع عنكما ظلم من يصمكم بالإرجاء** وحتى بعد موقفكم المؤلم في بريطانيا ... ا.هـ المراد

والآن وبعد تمرد الحلبي على أوامره يقول ربيع عنه كما في مقال "الحلبي من اشد الناس شهادة بالزور .. " : وقد أدانت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء علياً الحلبي بأن كتابيه "التحذير من فتنة التكفير"، و"صيحة نذير:"

أ- **يدعوان إلى مذهب الإرجاء.**

ب- أن الحلبي بنى تأليفه على مذهب المرجئة البدعي الباطل الذين يحصرون الكفر بكفر الجحود والتكذيب والاستحلال القلبي، وهذا خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة من أن الكفر يكون بالاعتقاد وبالقول وبالفعل وبالشك.

ج- تحريفه لكلام العلماء وتقوله عليهم؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية وغيره.

د- كما أن في كتابه التهوين من الحكم بغير ما أنزل الله، بدعوى أن العناية بتحقيق التوحيد في هذه المسألة فيه مشابهة للشيعة –الرافضة–، وهذا غلط شنيع.

هـ- ثم قالت اللجنة الدائمة: وبالاطلاع على الرسالة الثانية (صيحة نذير) وُجد أنها

كمساند لما في الكتاب المذكور– وحاله كما ذُكر.-

لهذا فإن اللجنة الدائمة ترى أن هذين الكتابين: لا يجوز طبعهما ولا نشرهما ولا تداولهما؛ لما فيهما من الباطل والتحريف، وننصح كاتبهما أن يتقي الله في نفسه وفي المسلمين، وبخاصة شبابهم.

و– ونصحوا الحلبي بأن يجتهد في تحصيل العلم الشرعي على أيدي العلماء الموثوق بعلمهم وحسن معتقدهم، وأن العلم أمانة لا يجوز نشره إلا على وفق الكتاب والسنة.

وأن يُقلِع عن مثل هذه الآراء والمسلك المزري في تحريف كلام أهل العلم، ومعلوم أن الرجوعِ إلى الحق فضيلة وشرف للمسلم.

انظر فتوى اللجنة الدائمة برقم (**21517**) بتأريخ (**1421/6/14**هـ

فلم يرفع رأساً بهذا النقد وهذه النصائح –ولم يقل الظلم فانتبه!– من اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، واعتبر نفسه عالماً، وفتح مركزاً لمضاهاتهم في المرجعية والإفتاء.

وذهب يتخبط في الفتن والجهالات والضلالات والتأصيلات الباطلة المضادة للمنهج السلفي وأصوله إلى يومنا هذا، فكيف لو رأت اللجنة الدائمة هذا الدمار؟؟

نسأل الله العفو والعافية ا.هـ المراد

ويقول : الحلبي يؤصل من **قبل ثلاثين عاماً** أصولاً ضد منهج السلف في الجرح والتعديل ا.هـ المراد

والدافع لهذا كله هو ما قاله المعترض : ما بدعت علي حسن كله حتى لا تكون فرقة ولكن أبى إلا الحرب ، إلا الحرب ، يعني هذه الأمور كلها وأنا صابر عليه وأنا أصبر أدانه العلماء شوف **لأنه مرجيء** وخائن في النقل ويجيني الناس وأنا ألطف الجو وأجي

أدافع عنه وأقول كلهم سلفيون والحزبيون يطعنونني بخنجر ، أدانه العلماء أدانوه بالبدعة وقالوا عنه أنه صاحب فتنة وأنه خائن يسرق كلام غيره ومع هذا وأنا صابر عليه بارك الله فيك وهذا الصبر الطويل لو عنده شرف ولو عنده مروءة لو عنده شرف لكان هناك فائدة ، **قام ألف كتاب ضدي** ألف كتاب ثاني ضدي وأنا صابر عليه بارك الله فيك **وفتح موقع ضدي** وأنا صابر عليه .. ا.هـ المراد

ملاحظة : بعض الكلمات كانت بالعامية فأبدلتها بما يرادفها

وأقول للمعترض كما قال هو للرحيلي : في رسالته "بيان ما في نصيحة إبراهيم الرحيلي.." ص12 : نعوذ بالله من الهوى والمغالطات وقلب الحقائق بمدح من يستحق الذم والإهانة وذم من يستحق المدح والثناء والإحترام والتقدير ا.هـ المراد

والمقصود : أن هذا بعض ما وقع فيه المعترض من ثناء وتوقير لأهل البدع وإلا لو أردت تتبع كل أقواله في هذا الباب لطال المقام وما سبق فيه الكفاية –بإذن الله– وبهذا يتبين من هم أئمة الإسلام والسنة الفحول عند المعترض !

وأختم بقوله هو في شرح السنة للبربهاري [2–881] : **إذا رأيت الرجل يمدح أهل البدع والضلال فاعلم أنه منهم صاحب هوى**

صاحب السنة لا يمدح أهل الضلال وصاحب البدعة يمدح أهل البدع

قال رسول الله –ﷺ الارواح جنود مجندة فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف

فلو كانت روح الرجل سليمة من البدع لأنكرها

وما مدح أهل البدع ا.هـ المراد

ثم أخذ المعترض بعد ذلك يذكر كلاماً طويلاً في الرد على أبي عبدالله الغامدي

وفيه طياته اللمز والرمي بالغش والتدليس والهوى

وفي بعضه التصريح بالتبديع

ولن أتعرض لكل مغالطاته فإن الوقت أعز عليَّ من ذلك

وإنما سأكتفي بالتنبيه على بعض المواضع

التي جانب فيها الإنصاف والحق بعد أن أقول :

ليعلم أن تشنيع المعترض هذا على أخينا عادل لأجل حديث الإستلقاء

وتهويله المبالغ فيه أمر لا تقبله لغة علم

ولا يقبله الإنصاف

فإن غاية ما قد يقال في هذا الحديث أن بعض الأئمة قد ذهبوا إلى تصحيحه

وبعضهم حدث به في مقام الرد على الجهمية

وفي الوقت نفسه ذهب بعض علماء السنة إلى القول بتضعيف الحديث

بناءاً على العلل التي رأوها قادحةً في سنده

ومدار الرد والقبول عند أهل السنة قاطبة متقدمهم ومتأخرهم ثبوت النص

فمن ثبت عنده الحديث قال به

ومن لم يثبت عنده توقف عن ذلك

ولكنه لم يشنع على إخوانه –الذين هم جماعة من أئمة السنة– الذين قبلوا الحديث

وحدثوا به أو صححوها

ولم يجعلوا القول به بدعة منكرة في الإسلام

وموقعةً لصاحبها في التنقص للرب تعالى حيث جعلوه وصفاً لله بما لا يليق به (!)

أو موافقاً ومشابهاً لليهود في طعنهم في الرب تعالى (!)

غاية ما قد يقال أن الحديث –في رأيهم– ضعيف
لأجل كذا وكذا من العلل السندية التي رأوها

ومن أوضح ما يبين هذا الحال موقف ابن القيم –رحمه الله– في هذا الحديث
فهو مع تضعيفه للحديث في تهذيب السنن
فقد ذكره ضمن الأحاديث التي تأولتها الجهمية بتأويلاتها القبيحة وردها
ولم يشنع ولم يثرب على من قال بهذا الحديث تصحيحاً أو تحديثاً

وأما هذه اللغة التي سلكها الألباني وأتباعه من طعن في متن الحديث
وطعن بعضهم فيمن روى الحديث أو صححه
فهذه لغة أجنبية على العلم وأهله
وبعيدة كل البعد عن الإنصاف وأهله
وغاية ما قد يقال أن أخانا عادلاً قد أخطأ في تصحيحه لهذا الحديث
مع كونه لم يخرج عن أقوال السلف
والصواب كذا وكذا
ولا حاجة للتشنيع والتجديع والتبديع وإلى تلك اللغة المشحونة بالتهم
والتي ينضخ منها الحقد والتشفي نضحاً !!
ولكن بعض الناس يأبى إلا أن يصفي حساباته مع خصومه باسم الدفاع عن السنة
أو الدفاع عن الصحابة ﷺ

وما مقالات المعترض الأخيرة في مسألة الأذان العثماني عنا ببعيد !

فوالله لقد كشفت تلك المقالات حقائق عديدة لكثير من الناس

فالوادعي منذ قرابة عشرين سنة يقول (ومن بعد عثمان اذا ظهرت الأدلة وقلد عثمان على هذا **فهو يعد مبتدعا** !!) ا.هـ المراد

عياذاً بالله من الخذلان

وبعد هذا الوادعي قال نفس المقولة بعض طلابه وعلى مدار سنين طويلة

بلا تثريب وطعن بل ولا أدنى تعقيب !

ولكن الآن لما تمرد هذا الطالب على الأوامر !

وخرج عن خط السمع الطاعة صار قوله طعناً في عثمان –ﷺ– بل وفي الصحابة ﷺ (!)

والضحية في هذا كله هؤلاء الإمعات الذين قلدوا المعترض

أو الذين قلدوا ذاك الطالب

فكثير منهم صار إنما يريد نصرة شيخه بأي وسيلة وطريقة

فيأتي المعترض ويطعن في هشام بن الغاز (!)

ويصفق له الحمقى

ويأتي يشكك في كتب الإسلام ويفتح الباب للزناقة ليطعنوا في ميراث الأمة بزعمه للدس في بعض كتب الأئمة دون أدنى قرينة معتبرة

أو حتى حجة ضعيفة

ولكن بالتحامل والتهويش

وبالتالي تظلم المسألة علمياً ولا تحقق كما يجب

والحق أن الطائفتين قد غلطت في هذه المسألة غلطاً عظيماً

وما أصابت كلتا الطائفتين الموقف والفهم الصحيح لأثر ابن عمر رضي الله عنهما [الأَذَانُ الأَوَّلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِدْعَةٌ]

فطائفة زعمت أن هذا الأثر منكر وفيه تقوية للرافضة
وأنه يقتضي الطعن في الصحابة –ﷺ– و ..و..و..و..
وهم في هذا طعنوا في الأئمة الذين رووا هذا الأثر في كتبهم لزاماً
والذين حدثوا به وسفهوهم أشد التسفيه

وطائفة زعمت أن هذا الأثر منصب على فعل عثمان ﷺ (!)
وأن من آخذ بفعل عثمان –ﷺ–وأصر بعد البيان فهو مبتدع (!)
وأخذوا يبترون النصوص لتقوية أقوالهم هذه
وهم في هذا قد ابتدعوا في الإسلام قولاً لم يقل به أحد من السلف وأئمة الدين المتقدمين بل ولا أحد من المعتبرين المتأخرين .
وهم في الوقت نفسه كانوا قد سكتوا على خصومهم
بل وأثنوا عليهم في العلن !
مع علمهم بل وتصريح بعضهم في السر أن إمام الطائفة يكذب !
وأنه مداهن ينطلق في تعامله مع بعض الناس من قاعدة المعذرة والتعاون
وأن شيخ الطائفة حدادي يبدع النووي ! وانتخابي !
وأنه ينسب إمامهم إلى الجهيمانية كذباً !
ومع هذا كله فهو علامة في العلن !
وحدادي كذاب في السر !

وهذا كله باسم مصلحة الدعوة كما صرح بذلك بعضهم !

والمشلكة في مثل هذه الفتن التي تجعل الحليم حيران

أن الحق فيها يتجزأ أحياناً بين الطائفتين

فطائفة تصيب في جانب وتضل في جانب آخر

وكذلك الأخرى تصيب حيث ضلت الأولى

وتضل حيث أصابت الأولى

فيأتي من في قلبه نوع هوى وميل لأحد الطائفتين

و عدم ضبط لأصل المسألة

ويرى أن تلك الطائفة ضلت في هذا الجانب بخلاف هذه الطائفة التي يميل إليها

فيظن أن الحق المطلق عندهم

ويجتمع عليه الشبهة والهوى نسأل الله العافية

ولهذه المسألة ذيول وتفصيل لا يسع المقام لذكره هنا

وإنما المراد الإشارة إلى أحوال هذه الطوائف وتناحرها باسم نصرة الدين والسنة

وهم في هذا كذبة فجرة

والمقصود : أن القائل بحديث الاستلقاء لم يخالف " نصاً لا معارض له من جنسه ولا إجماعاً " فغاية ما يقال فيه أنه أخطأ في مسألة اجتهادية

فلا يثرب عليه ويطعن لأجل ذلك

ولا يقال أن هذا الحديث من " أشد المنكرات التي يرفضها منهج السلف "

وأن من يريد تمشيته فهو " مخالف لمنهج السلف ومقاصدهم النبيلة " ..

إلى آخر تلك الهراءات التي قالها المعترض في مقاله ، والله المستعان .

وبعد هذه المقدمة أقول : أما المغالطات التي وقع فيه المعترض في مقاله الظالم هذا ففي أمور ألخصها بهذه الإشارات السريعة وبالله وحده أصول وأجول :

النقطة الأولى : بنى المعترض تشنيعه

بل وتبديعه لأبي عبدالله –عافاه الله– في هذا المقال بناءاً على تخريج حديث الاستلقاء والنقاط التي ذكرت هناك

فقد صرح المعترض في هذا المقال قائلاً " وفي اعتقادي أن المشكلات إنما هي من عمل عادل " ا.هـ المراد

وهذا الاعتقاد اعتقاد فاسد

لأن أخانا أباعبدالله لم يعمل بحرف في تخريج هذا الحديث

إنما قام بالعمل عليه زميله مسلط وبهذا تنهدم طائفة من التشنيعات والإلزامات الجائرة التي أطلقها المعترض على أخينا في التخريج من اتهام بالتدليس وكتم الحق وتلبيس وتجاهل للحقائق ... إلى غير ذلك من العبارات الظالمة

النقطة الثانية : نصر المعترض القول بتضعيف الحديث محتجاً في ذلك بأن " في إسناد حديث قتادة بن النعمان هذا ضعف، وفي متنه نكارة شديدة.أما ضعف الإسناد فمن جهتين :أولاهما– أن في إسناده مُحَّد بن فليح بن سليمان عن أبيه، وفيهما ضعف.

فمحمد، قال فيه الحافظ ابن حجر: "صدوق، يهم."

وقال الذهبي في "الكاشف": ليّنه ابن معين."

وفي "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (59/8) بإسناده إلى معاوية بن صالح قال: سمعت يحيى بن معين يقول: "فليح بن سليمان ليس بثقة ولا ابنه."

وأما فليح فقد تقدم كلام ابن معين فيه وفي ابنه.

وقال الحافظ الذهبي في ترجمته في "الكاشف": قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي ليس بالقوي."وفي "الجرح والتعديل" : قرئ على العباس بن مُحَمَّد الدوري عن يحيى بن معين أنه قال: فليح بن سليمان ليس بقوي ولا يحتج بحديثه، وهو دون الدراوردي، والدراوردي أثبت منه.

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن فليح بن سليمان، فقال: ليس بالقوي.

وسئل أبو زرعة عن فليح؟ فحرك رأسه وقال :واهي الحديث، هو وابنه مُحَمَّد بن فليح جميعاً واهيان

أقول: وهذا طعن شديد.

وقال الحافظ ابن حجر في فليح: "صدوق كثير الخطأ."

وإذا كان هذا حال فليح بن سليمان وابنه مُحَمَّد، فلماذا لم يبين حالهما عادل ورفيقه؟ ألا يحتم عليهما واجب النصيحة أن يُبيِّنا حالهما، لا سيما وهذا الحديث يتعلق بأهم العقائد، وعن فعل من أفعال الله جل وعلا وتنزه عما في هذا الحديث من النكارة.

وثانيتهما– أن في إسناد هذا الحديث اضطرابا.

فتارة يقول فليح وابنه : عن سعيد بن الحارث عن عبيد بن حنين عن قتادة بن النعمان –رضي الله عنه.-

وتارة يقولان: عن سالم أبي النضر عن أبي الحباب سعيد بن يسار عن قتادة –رضي الله عنه.-

وتارة عن سالم أبي النضر عن عبيد بن حنين وبسر بن سعيد عن قتادة –رضي الله عنه-

وهذا الاضطراب مما يؤكد ضعفهما الشديد وضعف هذا الحديث.

فلماذا تجاهل المحققان –أيضاً– هذا الاضطراب الذي يزيد الحديث ضعفاً على ضعف، ونكارة على نكارة؟ " ا.هـ المراد

فأقول : لم يذكر المعترض أقوال المعدلين في فليح وابنه واكتفى بالمجرحين !
وإليك بعض أقوال المعدلين : قال الدارقطنى عن مُحَمَّد بن فليح : ثقة
وقال أبوحاتم : ما به بأس ، ليس بذاك القوى .
وقد أخرج له البخاري في صحيحه روايته عن أبيه
وقال ابن حبان –إمام المعترض(!)– في مشاهير علماء الأمصار [1121] مُحَمَّد بن فليح بن سليمان أبو عبد الله الأسلمي من متقني أهل الحجاز ممن سمع مع أبيه الحديث الكثير ولحق المشايخ معه مات سنة سبع وتسعين ومائة.اهـ

وقد حسن المؤسس حديث مُحَمَّد بن فليح كما في ظلال الجنة (609)

وأما أبوه فليح فقد قال عنه ابن عدي : لفليح أحاديث صالحة يروى عن نافع عن ابن عمر نسخة ، و يروى عن هلال بن على عن عبد الرحمن بن أبى عمرة عن أبى هريرة ، و يروى عن سائر الشيوخ من أهل المدينة مثل أبى النضر و غيره أحاديث مستقيمة ، و غرائب ، **وقد اعتمده البخارى فى صحاحه ، و روى عنه الكثير ، و قد روى عنه زيد بن أبى أنيسة ، و هو عندى لا بأس به** .
و قال الدارقطنى : يختلفون فيه ، و ليس به بأس .
وقال الساجى : هو من أهل الصدق ، و يهم .
و قال الحاكم أبو عبد الله : إتفاق الشيخين عليه يقوى أمره .
وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار [1117] فليح بن سليمان الخزاعي الاسلمي أبو يحيى من متقني أهل المدينة وحفاظهم مات سنة ثمان وستين ومائة.اهـ

وقال الذهبي في الميزان في ترجمة فليح بعد أن ساق أقوال المضعفين:

قلت: قد اعتمد أبو عبد الله البخاري فليحا في غير ما حديث، كحديث: إن في الجنة مائة درجة.

وحديث: هل فيكم أحد لم يقارف الليلة.

وحديث: إذا سجد أمكن جبهته وأنفه من الارض - صححه الترمذي.

وحديث: يخالف الطريق يوم العيد.

وقال أبو بكر الصاغاني: حدثنا إبراهيم بن المنذر الحرامى، حدثنا مُحَمَّد بن فليح [حدثنا أبي] ، عن سعيد بن الحارث، عن عبيد بن حنين، عن قتادة بن النعمان في الاستلقاء ووضع إحدى الرجلين على الاخرى: إنها لا تصلح لبشر ... الحديث. اهـ

وقال ابن رجب في شرحه **[3-370]** : عن حديث خرجه الإمام أحمد من رواية فليح: وهذا إسناد جيد. ا.هـ المراد

وأما بالنسبة لكلمة ابن معين -رحمه الله- التي نقلها المعترض ، فقد قال المعلمي في التنكيل بخصوصها : مُحَمَّد بن فليح بن سليمان. مرت الإشارة إلى حكايته في ترجمة سليمان بن فليح قال الأستاذ ص **62**: «يقول عنه ابن معين: إنه ليس بثقة» .

أقول: روى أبو حاتم عن معاوية بن صالح عن ابن معين: «فليح بن سليمان ليس بثقة، ولا ابنه» . فسئل أبو حاتم فقال: «ما به بأس، ليس بذاك القوى» وقد اختلفت كلمات ابن معين في فليح قال مرة: «ليس بالقوي ولا يحتج بحديثه، هو دون الدراوردي» وقال مرة: «ضعيف ما أقربه من أبي أويس» وقال مرة: «أبو أويس مثل فليح: صدوق وليس بحجة» . فهذا كله يدل أن قوله في الرواية الأولى: «ليس بثقة» ، **إنما أراد أنه ليس بحيث يقال له ثقة وترداد الوطأة خفة في قوله: " ولا ابنه" فإنها أخف من أن يقال في الابن: " ليس بثقة"** ويتأكد ذلك بأن مُحَمَّد بن

فليح روى عنه البخاري في (الصحيح) والنسائي في (السنن) وقال الدارقطني: «ثقة» وذكره ابن حبان في (الثقات) .اهـ

وهنا نقول للمعترض –عدلاً– ما قاله هو –ظلماً– لأخينا عادل
" لماذا تأخذ ما ترى أنه لك، وتهمل ما ترى أنه عليك؛ شأن أهل الأهواء؟ " !
وهذه بضاعتكم رُدَّتْ إليكم !!

وعليه فلو ذهب ذاهبٌ أن مثل فليح يحسَّن حديثه هذا
خاصة وأنه قد رأى جماعة من الأئمة قد حدثوا بهذا الحديث في كتب الاعتقاد وغيرها
وهم من هم في العلم والإمامة كعبدالله بن أحمد والخلال وابن أبي عاصم والطبراني
ثم من بعدهم من المصنفين في الاعتقاد والسنة كأبي موسى المديني والدشتي وغيرهما

وفي الوقت نفسه إذا رأى أنه قد ثبت عن كعب بن عُجْرة –ﷺ– ما يدل على معناه
كما في قوله [أن ذلك لا يصلح لبشر]
وهذه إشارة صريحة إلى معنى حديث قتادة ﷺ
فلو ذهب ذاهب إلى هذا فلا ينبغي التثريب وعقد الولاء والبراء على مثل هذا الأمر

وأما إعلال الحديث بالاضطراب : فيقال " التَّرْجِيحَ إِذَا وُجِدَ انْتَفَى الِاضْطِرَابُ "
وهذا هو الحاصل هنا فلا اضطراب
فقد جاء الحديث من طريق ابن الأصفر عن إبراهيم عن مُحَمَّد بن فليح عن أبيه
عن سالم أبي النضر عن أبي الحباب سعيد بن يسار عن قتادة ﷺ به

وجاء من طريق مُحَمَّد بن المبارك الصوري عن إبراهيم بن المنذر عن مُحَمَّد بن فليح عن أبيه عن سالم أبي النضر، عن عبيد بن حنين و بسر بن سعيد كلاهما عن قتادة ﷺ

وجاء من طريق جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ

وقد تابع جعفراً أَحْمَدُ بْنُ رِشْدِينَ الْمِصْرِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ الْمَكِّيُّ [كما في المعجم الكبير] وابن أبي عاصم [كما في معرفة الصحابة] و الْحُسَيْنِ الرَّقِّيِ [كما في إبطال التأويلات] و مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّاغَانِيُّ [كما في إبطال التأويلات]

وهذا الطريق هو المحفوظ

لأن طريق ابن الأصفر معل به

فهو مع كونه حافظاً فقد قال أبو نعيم (6) عنه : صاحب غرائب عن الحفاظ

وقال الدارقطني : غيره أثبت منه

وأما طريق الصُّوري فقد خالفه فيه جمع من الثقات فروايتهم عليه مقدمة

وهو مع ثقته فإن له ما يستنكر كما قال الذهبي : أحاديثه تستنكر .

النقطة الثالثة : رمى المعترض ابن أبي عاصم الطبراني بالتساهل !

قائلاً " ثم إن ابن أبي عاصم متساهل، يروي الأحاديث الضعيفة والمنكرة، ومنها هذا الحديث والطبراني أشد تساهلاً من ابن أبي عاصم.

قال الخطيب في "الكفاية" : قلت: وأكثر طالبي الحديث في هذا الزمان يغلب على إرادتهم كَتْبُ الغريب دون المشهور، وسماع المنكر دون المعروف، والاشتغال بما وقع فيه السهو والخطأ من روايات المجروحين والضعفاء، حتى لقد صار الصحيح عند أكثرهم مجتنبا والثابت مصدوفا عنه مطرحا، وذلك كله لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم ونقصان علمهم بالتمييز وزهدهم في تعلمه، وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة

---

(6) أبونعيم الأصبهاني صاحب الحلية اسمه أحمد بن عبدالله بن أحمد مشهور بكنيته ولا يعرف باسمه عند العامة

لذا أنا أذكره بكنيته والإ فالمتعين خلاف ذلك لولا هذا

ولأجل هذا أيضاً أذكر أمثال أبي يعلى وأبي الحسن بكناهم فليعلم هذا

علماً بأني وبفضل الله ما تركت بيان حالهم هنا الحمد لله على توفيقه .

من المحدثين والأعلام من أسلافنا الماضين

فعلّق الحافظ ابن رجب –رحمه الله– على كلام الخطيب مؤيداً له، فقال في "شرح علل الترمذي" " : وهذا الذي ذكره الخطيب حق، ونجد كثيراً ممن ينتسب إلى الحديث لا يعتني بالأصول الصحاح، كالكتب الستة ونحوها

ويعتني بالأجزاء الغريبة وبمثل مسند البزار ، ومعاجم الطبراني ، أو أفراد الدارقطني ، وهي مجمع الغرائب والمناكير ... " ا.هـ المراد

ولم يأت بحجة مقنعة في ذلك

ورمي المعترض لمخالفيه بمثل هذه التهم –بلا حجة– أمر معهود منه

فلم يسلم منه في هذا المقال لا المديني ولا ابن أبي عاصم ولا الطبراني
ولا أدري كيف فلت من المعترض عبدالله بن أحمد رحمهما الله
فلعله غفل عنه غفلة غير مقصودة (!)
أو أنه خشي إن تكلم فيه أن يغار قليلاً على السلف أحدٌ من مريديه
فيقوم ويقول له [لا يا شيخ هذه قوية] (!!)
ثم إنه ليس كل من صحح أو روى شيئاً ضعيفاً يعد من المتساهلين
والا فهل تقبلون أن يسمى إمامكم المؤسس (=الألباني) متساهلاً
وهو قد صحح مناكير وأحاديث ضعيفة عديدة تتبع بعضها –لا كلها– بعض الناس في مقالات متفرقة فبلغت قرابة الـ 700 حديث
ومع غيظكم الشديد عليه لم نر من أتباعكم ردوداً علميةً عليه ؟!

وأزيد وأقول إن الطبراني كثيراً ما ينبه على الأحاديث المعلولة –في الأوسط خاصة–
ومثل هذا لايقدح في الرجل ألبتة

والغريب في الأمر أن الألباني الذي كثيراً ما يأتي ويصحح أو يحسن هذه الأحاديث التي يشير الطبراني إلى علتها في الأوسط لا يعد متساهلاً !
بل تقوم دنيا بعض مريديه ان أشير إليه مجرد إشارة في بيان تساهله
مع كون ذلك حقاً لامرية فيه
وأما الطبراني فمتساهل بكل سهولة !
لأنه لا بواكي له عند القوم فلا بأس حينئذ بإلقاء مثل هذه المجازفات !!

النقطة الرابعة : زعم المعترض أن الحديث الذي صححه ابن القيم ووثق رجاله الذهبي " بعيد كل البعد عن النص الذي يريدان تمشيته "
أي حديث الاستلقاء

وقال " قولك: " ابن القيم في ["اجتماع الجيوش"(ص**108**)]، قال: إسناده صحيح على شرط البخاري" ، لمن المغالطات والتلبيسات الشنيعة (!!) " ا.هـ المراد

وهذا من عجلته المعهودة حال الرد على خصومه ومن قلة إنصافه
لأن الحديث الذي صححه ابن القيم ووثق رجاله الذهبي هو حديث الاستلقاء بعينه !
لكنهما إنما أوردا قطعة منه ، فإنهما قد ذكرا أن الخلال أخرجه
وهذا هو اسناد الخلال بالمتن كاملاً من إبطال التأويلات لأبي يعلى
قال أبو يعلى : نا أَبُو الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ، إِجَازَةً، **عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَلالِ**، عَنْ أَحْمَدَ، عَنِ الْحُسَيْنِ الرَّقِّيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُنْذِرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ [إِنَّ اللَّهَ لَمَّا فَرَغَ مِنْ خَلْقِهِ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ وَاسْتَلْقَى وَوَضَعَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الأُخْرَى، وَقَالَ: إِنَّهَا لا تَصْلُحُ لِبَشَرٍ]

وقال أبويعلى بعد روايته للحديث من طريق آخر : قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْخَلالُ: هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ، وَهُمْ مَعَ ثِقَتِهِمْ شَرْطُ الصَّحِيحَيْنِ مُسْلِمٍ وَالْبُخَارِيِّ

فهذا ابن القيم والذهبي يذكران أن هذا الحديث قد أخرجه الخلال في السنة

و أبويعلى قد ساق الحديث بإسناد الخلال

فهل في هذا كله رادع للمعترض من قوله " لا يوجد هذا الحديث في "السنة" للخلال،

وأظن أن الذي عزا إليه هذا الحديث واهم " ا.هـ المراد

أم أنه سيستكبر عن قبول الحق –كعادته– ويقول : لا لعل هذا الكلام مدسوس من

قبل المشبهة ! أو اليهود !

كما قال في حديث هشام بن الغاز الذي أخرجه ابن أبي شيبة "لعله مدسوس من

الرافضة " ا.هـ

لما لم يفهمه كما فهمه العلماء

وأيضاً كما قال في مقال " الحدادية تتسقط الآثار الواهية ... " " وإني لأخشى أن يكون

قول ابن بطة بتكفير تارك الصلاة مدسوساً في كتابه "الإبانة الكبرى"." !!!

ثم إن المعترض نفسه قد أورد في أول المقال بعض الروايات التي ذكرها الخلال عن أحمد

نقلاً عن ابن تيمية رحمه الله وبعضها غير موجود في المطبوع !!

فلماذا يقبل المعترض عزو ابن تيمية ولا يقبل عزو ابن القيم والقاضي ؟!

أم أنه لا يراهما ممن يعتمد على نقولهم ؟

أم أن القضية راجعة للهوى والنفس الآمرة بالسوء عنده ؟

والله المستعان

وهنا فائدة لعل المعترض لا يعرفها :

قال عبدالله البراك عن كتاب السنة للخلال : إنَّ هذا الكتاب – كتاب السنة – من كُتُب العقيدة المسندة، المؤلَّفة في القرن الرابع الهجري، وقد وصلنا ثُلث الكتاب، وهو ما يُعادل المجلد الأول من أصله الخطّي

وباقي الكتاب – حسب علمي – في عداد المفقود؛ ولذا عزمتُ على جمع بعض النصوص المتناثِرة المنسوبة لكتاب" السنة "ما لم يكن في القسم المطبوع، وقد تجمَّع لديَّ – بحمد الله– جُملةٌ كثيرة من النصوص في كثيرٍ من المسائل العقديَّة المتنوِّعة، وسأفصل ما يتعلَّق بالكتاب في مطالب تأتي، إن شاء الله .. ا.هـ المراد

النقطة الخامسة : زعم المعترض أن ابن القيم حكم على حديث الاستلقاء بالنكارة وبين ضعفه فقال " أما النص المنكر الذي تجهدان في تصحيحه، فقد استنكره الإمام ابن القيم، وضعّفه، وبيّن سبب ضعفه ... " ا.هـ المراد

ثم ساق كلامه من تهذيب السنن ...

فأقول إذا أراد بالنكارة أي الإسنادية

والتي هي مأخوذة من قول ابن القيم [انفراد فليح بن سليمان به] فهذا مسلم

وأما ان أراد أن يوهم القارئ أن ابن القيم يستنكر الحديث من جهة متنه !

كحال المعترض وشيخه الألباني الذي قف شعر بدنه منه (!)

فحاشا ابن القيم من هذه الأحوال !

ونعوذ بالله من التدليس

النقطة السادسة : زعم المعترض أن تضعيف ابن القيم للحديث هو المتأخر بعد كلامه الذي في الصواعق

فقال " الذي يترجح لي أن تضعيفه هو في المرحلة الأخيرة، وهو الصواب، وذكره خلال رده على الجهمية غير صواب سواء تقدّم أو تأخر " ا.هـ المراد

ولم يأت المعترض بحجة

فهل يا ترى يوجب المعترض تقليده على مريديه ؟

النقطة السابعة : انتقد المعترض نسبة إخراج الحديث إلى أبي نعيم لأنه لم يذكر جملة الاستلقاء وصرح بأن ذلك من التلبيسات المذمومة فقال " أليس هذا العمل من التلبيسات المذمومة؟" ا.هـ المراد

والجواب أن الحديث قد أخرجه أبونعيم فعلاً في المعرفة فجاء في متنه : فرفع قتادة بن النعمان يده إلى رجل أبي سعيد فقرصها قرصة شديدة ، فقال أبو سعيد : سبحان الله، يا ابن أم ، أوجعتني ، فقال له : ذلك أردت ، إن رسول الله -ﷺ- نهى عن ذلك،

وذكر كلاما ا.هـ المراد

فهو اختصر آخره كما هو ظاهر " واختصاره لا ينفي تخريجه خاصة وقد صرح باختصاره

" تعليق من أحد إخواننا

ودافعه فيما يظهر لي تمشعره كما ذكر ذلك عنه

وهذا المسألة قد حصل فيها النزاع –خاصة– عند المتأخرين فابن القيم وغيره مالوا إلى كونه من أهل الحديث

ونسبه غير هؤلاء ممن هو أعلى طبقة وعلماً منهم كابن منده –رحمه الله– إلى البدعة وهو الصواب ، وذلك لقرائن عديدة منها :

1– إيراده في الحلية بعض الروايات الظاهرة في التعطيل دون تعقيب !

ومنها : ما أخرجه بسنده عن يحيى بن معاذ أن سئل : أين هو ؟

قال [بالمرصاد !]

قال ليس عن هذا أسألك ؟

قال يحيى [فذاك صفة المخلوق (!!) فاما صفة الخالق فقد أخبرتك]

وبسنده عن عمرو بن عثمان المكي قال [على غير مثال ولا عبرة ولا تردد ولا فكرة تعالى وتقدس أن يكون في الأرض **ولا في السماء وجل عن ذلك** علوا كبيرا ...

وبسنده عن المحاسبي قال ونعت المختصين بالمعرفة والإيمان فقال : هم الذين جعلهم الحق أهلا لتوحيده وإفراد تجريده ... ونظر إلى إخباره عن حبيبه ولقد رآه نزلة أخرى

عند سدرة المنتهى **والعند هاهنا لا ينتهي مكان** إنما ينتهي وقت كشف علم لوقت ...]

وبسنده عن الجنيد قال [إن محبة الله لها تأثير في محبوبه بين فالمحبة نفسها من صفات الذات **ولم يزل الله تعالى محبا لأوليائه وأصفيائه** ..]

2– كتابه الحلية حشاه بكلام الصوفية القبيح وجعل الصحابة –رضي الله عنهم– من المتصوفة !!

حتى قال المعترض في مجموعه [**11–467**] : أنكر ابن الجوزي على أبي نُعيم عدَّه بعض الصحابة من الصوفية

حيث قال: وجاء أبو نعيم الأصبهاني فصنف لهم كتاب الحلية **وذكر في حدود التصوف أشياء منكرة قبيحة ولم يستح أن يذكر في الصوفية أبا بكر وعمر وعثمان وعليا وسادات الصحابة** رضي الله عنهم فذكر عنهم فيه العجب وذكر منهم شريحاً القاضي والحسن البصري وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل، وكذلك ذكر السلمي في طبقات الصوفية الفضيل وابراهيم بن أدهم ومعروفا الكرخي وجعلهم من الصوفية بأن أشار إلى أنهم من الزهاد فالتصوف مذهب معروف يزيد على الزهد ويدل على الفرق بينهما أن الزهد لم يذمه أحد وقد ذموا التصوف على ما سيأتي ذكره). **[**تلبيس إبليس: ص/**148]**. ا.هـ المراد

ومن حكايات المتصوفة المنكرة التي أخرجها ما ساقه بسنده عن أبي يزيد أنه قرئ عنده يوما {يوم نحشر المتقين إلى الرحمن وفدا} فهاج !

ثم قال [من كان عنده فلا يحتاج أن يحشر لأن جليسه أبدا ..] !!

ثم قال أبونعيم : اقتصرنا على هذا القدر (!) –فكيف لو لم يقتصر– من كلامه لما فيه من الإشارات العميقة (!) التي لا يصل إلى الوقوف على مودعها إلا من غاص في بحره (!) وشرب من صافى أمواج صدره وفهم نافثات سره المتولدة المنتشرة من سكره (!!)

قلت : والعلاقة بين التصوف والتمشعر وطيدة لاتخفى على عالم بالمذهبين

3– أبونعيم من القائلين بأن التلاوة مخلوقة وهذا هو المعروف عن الكلابية والأشاعرة المتقدمين ، وقد نص ابن تيمية على هذا فقال في الدرء : صنف أبو نعيم في ذلك كتابه في الرد على اللفظية والحلولية **ومال فيه إلى جانب النفاة** القائلين بأن التلاوة مخلوقة .. ا.هـ المراد

كما أني قد وقفت له على بعض الإطلاقات في النفي التي لا تسير على سنن السلف بل هي من طريقة الأشاعرة والمتكلمين فقال في اعتقاده : الله لم يزل كاملا بجميع صفاته القديمة لا يزول ولا يحول!! .. ا.هـ المراد

4– قد طعن غير واحد من العلماء المتقدمين في اعتقاد الرجل وبدعوه ونسبه غير واحد من المتأخرين ممن ترجم له إلى التمشعر أو الميل إليه

فقال أبو طاهر السِّلَفي: سمعت أبا العلاء مُحَمَّد بن عبد الجبار الفرساني يقول: حضرت مجلس أبي بكر بن أبي علي الذكواني المعدل في صغري مع أبي، فلما فرغ من إملائه، قال إنسان: من أراد أن يحضر مجلس أبي نعيم، فليقم.

وكان أبو نعيم في ذلك الوقت مهجورا بسبب المذهب، وكان بين

الاشعرية والحنابلة تعصب زائد يؤدي إلى فتنة، وقيل وقال، وصداع طويل، فقام إليه أصحاب الحديث بسكاكين الاقلام، وكاد الرجل يقتل.

ويقول الذهبي : قد كان أبو عبد الله بن منده يقذع في المقال في أبي نعيم لمكان الاعتقاد المُتَنَازع فيه بين الحنابلة وأصحاب أبي الحسن .. ا.هـ المراد

فهذا تصريح من الذهبي بسبب النزاع بينهما ، أنه بسبب الاعتقاد لا ما زعمه في موضع آخر من أنه الحسد وكلام الأقران ونحو ذلك (!!)

وقد صرح بهذه الحقيقة أيضاً في الميزان فقال : البلاء الذي بين الرجلين هو الاعتقاد .

وقال الذهبي أيضاً : لَقَدْ **رَأَيْتُ لاِبْنِ مَنْدَة حَطّاً مُقْذِعاً عَلَى أَبِي نُعَيْمٍ وَتَبْدِيْعاً**، وَمَا لاَ أُحِبُّ ذِكرَهُ .

وقال ابن طاهر المقدسي يقول: أسخن الله عين أبي نعيم، يتكلم في أبي عبد الله بن مندة، وقد أجمع الناس على إمامته ..

قلت : فرحم الله ابن منده وجزاه خيراً ، والأمر كما قال ابن عباس –رضي الله عنهما– [لَوْ أَنَّ جَبلاً بَغى عَلى جَبلٍ لَدُكَ البَاغِي]

فقد قال العسقلاني عن الأصبهاني : تُكلم فيه بلا حجة ولكن هذه **عقوبة من الله، لكلامه في ابن مندة بهوى**... ا.هـ المراد

وقد قال ابن الجوزي الجهمي عنه : كان يميل إلى مذهب الأشعري في الاعتقاد ميلاً كثيراً ا.هـ المراد

ونقل هذا الكلام عن ابن الجوزي ابن كثير في البداية والنهاية وأقره

وذكر ذاك المتجهم ابن عساكر أبانعيم الأصبهاني في طبقات الأشاعرة من كتابه ((تبيين كذب..))

ولأجل هذا قال الهروي في ذم الكلام : سمعت زيد بن مُحَّد الأصبهاني وغيره
[أن أهل أصبهان كانوا إذا رأوا إنساناً يدنو من أبي نعيم الحافظ؛ حصبوه] .

وأما ما نُقل عنه من إثبات العلو !
فأقول إن هذا لا ينفي التمشعر عنه
لأنه قد ذكر غير واحد من متقدمي الأشاعرة والكلابية نحو ذاك الكلام في مسألة العلو وهم كُلّابية أشاعرة وهذا يعرفه كل من كان على دراية بحال الأشاعرة المتقدمين و الفارق بينهم وبين المتأخرين وان كانوا كلهم خارجون عن طريقة السلف رحمهم الله
والمقصود أن أبانعيم قد أخرج الحديث فعلاً لكنه صرح باختصار آخره
فهذا لا يجعل المُخرج للحديث ملبساً مذموماً في تخريجه
فإن أصرَّ المعترض أن يجعل ذلك من التلبيس
فليحكم إذاً على أبي موسى المديني
وعلى صاحبه الحميم أسامة بن عطايا بالتلبيس أيضاً
فقد خرج –الأخير– الحديث في تحقيقه للحد وقال : ورواه عنه أبو نعيم في معرفة الصحابة (رقم**5320**) .. ا.هـ المراد

وأما اعتراض المعترض على نسبة المخرج للحديث إلى المعرفة لابن منده بقوله : وأما ابن منده فقد بحثتُ عن هذا النص في كتابه "المعرفة" فلم أجده ا.هـ المراد

فأقول قال إمامك المؤسس في ظلال الجنة : والحديث أخرجه ابن منده في المعرفة من طريق المؤلف ا.هـ المراد

ومن يجرئ على الاعتراض على المؤسس في تخريجه !!

" والكتاب المنشور الذي بحث فيه ناقص! ولكنه لا يفهم! " تعليق من أحد إخواننا

النقطة الثامنة : قال المعترض عن كعب الأحبار –رحمه الله– "وأما كعب الأحبار فأصله من أهل الكتاب، **وهو يروي الإسرائليات، فإن كان قد روى هذا النص المنكر** " ا.هـ

وقال : " وكعب مع حسن إسلامه **يروي البلايا** " !! ا.هـ

وقارن يا أيها اللبيب بين قول المعترض هذا

وقول العلامة(!) –عنده– رشيد رضا في تفسيره –**لتعرف الشبه بينهما**– :

كَعْبِ الْأَحْبَارِ الَّذِي أَدْخَلَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا كَثِيرًا مِنَ **الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ الْبَاطِلَةِ** وَالْمُخْتَرَعَةِ .. ا.هـ المراد

وأقول للمعترض ما قاله ابن القيم –رحمه الله– للجهمية : هَبْ أَنَّ الْمُعَطِّلَ يُكَذِّبُ كَعْبًا وَيَرْمِيهِ بِالتَّجْسِيمِ، **فَكَيْفَ حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ هَؤُلَاءِ الْأَعْلَامُ مُثْبِتِينَ لَهُ غَيْرَ مُنْكِرِينَ**؟ (!!) ا.هـ المراد

النقطة التاسعة ذكر المعترض " أن البخاري ومسلماً والترمذي والنسائي والطحاوي وغيرهم قد رووا عن عباد بن تميم عن عمه عبد الله بن زيد بن عاصم المازني

أنه رأى النبي -ﷺ- مستلقياً في المسجد، واضعاً إحدى رجليه على الأخرى." ا.هـ المراد

فأقول نعم اختلف الصحابة -رضي الله عنهم- فمن بعدهم في حكم هذا الاستلقاء
وقد ذهب بعض من صحح حديث الاستلقاء إلى ترجيح النهي وذلك لما يلي :
"1- أن النهي حكم زائد على معهود الأصل رافع لما كان عليه الناس قبل وروده وهذه صفة الناسخ
2- في حديث قتادة بن النعمان وكعب بن عجرة رضي الله عنهما [أن ذلك لا يصلح لبشر] هذا خبر والأخبار لا يدخلها النسخ

وأما ورود ذلك الفعل عن بعض الصحابة -رضي الله عنهم- وبعض التابعين -رحمه الله- فلعدم علمهم بالنهي فيما يظهر ، وأما من قال من السلف أن النهي من ذلك إنما أخذ من اليهود فهذا فيما يبدو ظن منهم إذ لم يبلغهم الحديث فالحجة لمن علم كما لا يخفى ، وأما من قال علة النهي عن ذلك هو خشية انكشاف العورة
فيجاب عن هذا بأن هذا علة غير منصوصة شرعاً وإنما هي رأي يبطل بخبر قتادة -رضي الله عنه- والله أعلم" مستفاد

النقطة العاشرة : قال المعترض عن الأحاديث الواردة في ذكر الأطيط " **لفظ "الأطيط"** لم يرد في أي حديث صحيح عن النبي -ﷺ-والآثار التي يذكر فيها هذا اللفظ **أعتقد أن أصلها هذا الأثر ونحوه من روايات كعب الأحبار**، والحمل فيه على كعب أكثر من الحمل على رواته " ا.هـ المراد

وقال أيضاً : " يظهر لي أن الأحاديث التي جاء فيها الاستلقاء والأطيط والاتكاء إنما أصلها أحاديث كعب الأحبار الإسرائيلية، **وبرأ الله رسوله -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه -رضي الله عنهم- منها** "ا.هـ المراد

وهذه مجازفة قبيحة من المعترض تدل جهله بالآثار

أو تحامله واتباعه الشديد لهواه

وذلك لأن الأطيط قد وردت فيه ثلاثة أحاديث مرفوعة

وعدة أحاديث موقوفة ومقطوعة

وإنكار هذه الآثار جميعها –وبعضها متلقى بالقبول–لا يتأتى لأحد إلا بالعناد

أو الجهل ، وهذه بعضها :

أما في المرفوع : فقد روى أبوداود وَابْن أبي حَاتِم وَأَبُو الشَّيْخ وابن خزيمة في التوحيد عَن جُبَير بن مطعم قَالَ جَاءَ اعرابي إِلَى رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم فَقَالَ:
يَا رَسُول الله جهدت الْأَنْفس وضاعت الْعِيَال ونهكت الْأَمْوَال وَهَلَكت الْمَوَاشِي
استسق لنا رَبك فَإنَّا نستشفع بِاللَّه عَلَيْك وَبِك على الله
فَقَالَ النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم سُبْحَانَ الله فَمَا زَالَ يسبح حَتَّى عرف ذَلِك فِي وُجُوه أَصْحَابه فَقَالَ [وَيحك أَتَدْرِي مَا الله إِن شَأْنه أعظم من ذَاك وَإِنَّهُ لَا يستشفع بِهِ على أحد وَإِنَّهُ لفوق سمواته على عَرْشه وعرشه على سمواته وسمواته على أرضيه هَكَذَا – وَقَالَ بأصابعه مثل الْقبَّة – وَإِنَّهُ لئط بِهِ أطيط الرحل بالراكب]

قال ابن تيمية في بيان التلبيس : **هذا الحديث قد يطعن فيه بعض المشتغلين بالحديث انتصارا للجهمية** وإن كان لا يفقه حقيقة قولهم وما فيه من التعطيل أو استبشاعا **لما فيه من ذكر الأطيط** كما فعل أبو القاسم المؤرخ ويحتجون بأنه تفرد به مُحَّد بن إسحاق عن يعقوب بن عتبة عن جبير

ثم يقول بعضهم ولم يقل ابن إسحاق حدثني فيتحمل أن يكون منقطعا

وبعضهم يتعلل بكلام بعضهم في ابن إسحاق مع إن هذا الحديث وأمثاله وفيما يشبهه في اللفظ والمعنى لم يزل متداولا بين أهل العلم خالقا عن سالف **ولم يزل سلف الأمة وأئمتها يروون ذلك رواية مصدق به راد به على من خالفه من الجهمية متلقين لذلك بالقبول** .. ا.هـ المراد

فهذا الحديث مما تلقاه أهل العلم بالقبول

وما تلقوه بالقبول فواجب الجزم بصدقه بإجماع السلف

قال ابن تيمية في الجواب الصحيح (3 – 24): ما تلقاه المسلمون بالقبول والتصديق والعمل من الأخبار فهو مما يجزم جمهور المسلمين بصدقه عن نبيهم **هذا مذهب السلف** وعامة الطوائف كجمهور الطوائف الأربعة وجمهور أهل الكلام من الكُلّابية والكَرَّامية والأشعرية وغيرهم. ا. هـ

وقال ابن تيمية في المجموع : لفظ [الأطيط] قد جاء في حديث جُبير بن مُطْعِم الذي رواه أبو داود في السنن . وابن عساكر عمل فيه جزءًا، وجعل عمدة الطعن في ابن إسحاق . .. والحديث قد رواه علماء السنة كأحمد، وأبي داود وغيرهما **وليس فيه**

إلا ما له شاهد من رواية أخرى . ولفظ [الأطيط] قد جاء في غيره

. ا.هـ المراد

وأما الآثار الموقوفة : فمنها ما رواه ابْن جرير وَالْبَيْهَقِيّ فِي الْأَسْمَاء وَالصِّفَات عَن أبي مُوسَى الْأَشْعَرِيّ قَالَ [الْكُرْسِيّ مَوضِع الْقَدَمَيْنِ وَله أطيط كأطيط الرحل]

وقد قال مؤسس الطائفة في مختصره للعلو : إسناده صحيح إن كان عمارة بن عمير سمع من أبي موسى .. أ.هـ المراد

وقال عبدالله بن أحمد –رحمها الله تعالى– في السنة : سئل عما روي في الكرسي وجلوس الرب عز وجل عليه رأيت أبي رحمه الله **يصحح هذه الأحاديث** أحاديث الرؤية ويذهب إليها وجمعها في كتاب وحدثنا بها

حدثني أبي رحمه الله ، قال : حدثنا عبد الرحمن ، عن سفيان ، عن أبي إسحاق ، عن عبد الله بن خليفة ، عن عمر رضي الله عنه قال [إذا جلس تبارك وتعالى على الكرسي سمع له أطيط كأطيط الرحل الجديد]

حدثني أبي ، نا وكيع ، بحديث إسرائيل عن أبي إسحاق ، عن عبد الله بن خليفة ، عن عمر رضي الله عنه قال [إذا جلس الرب عز وجل على الكرسي]
فاقشعر رجل سماه أبي عند وكيع فغضب وكيع
وقال : أدركنا الأعمش وسفيان يحدثون بهذه الأحاديث لا ينكرونها

قال ذاك الذهبي في "العرش" : وهذا الحديث حدث به أبو إسحاق السبيعي مقراً له كغيره من أحاديث الصفات، وحدث به كذلك سفيان الثوري، وحدث به أبو أحمد

الزبيري ومُحَمَّد بن أبي بكر ووكيع عن إسرائيل ... وإذا كان هؤلاء الأئمة أبو إسحاق السبيعي، والثوري، والأعمش، وإسرائيل، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو أحمد الزبيري، ووكيع، وأحمد بن حنبل، وغيرهم ممن يطول ذكرهم وعددهم، الذين هم سرج الهدى، ومصابيح الدجى، قد تلقوا هذا الحديث بالقبول، **وحدثوا به ولم ينكروه، ولم يطعنوا في إسناده، فمن نحن حتى ننكره، ونتحذلق عليهم، بل نؤمن به** ... ا. هـ المراد

إي والله من هو ربيع والألباني حتى يتحذلقوا على السلف والأئمة ؟!

والله الموعد

وقد أجبت عن تعليل المؤسس لهذا الأثر في "الردُّ بالعُدَّة والعتاد .."

وأما الآثار المقطوعة : فمنها ما أخرجه ابن بطة في الإبانة عن الشعبي قال [إن الله تعالى قد ملأ العرش حتى إن له أطيطا كأطيط الرحل الجديد]

وأخرج الدارمي في الرد على الجهمية عن عطاء بن يسار قال أتى رجل كعبا وهو في نفر فقال يا أبا إسحاق حدثني عن الجبار فأعظم القوم قوله

فقال كعب [دعوا الرجل فإن كان جاهلا تعلم وإن كان عالما ازداد علما]

ثم قال كعب –رحمه الله– [أخبرك أن الله خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن ثم جعل ما بين كل سماءين كما بين السماء الدنيا والأرض وكثفهن مثل ذلك ثم رفع العرش فاستوى عليه فما في السموات سماء إلا لها أطيط كأطيط الرحل العلافي أول ما يرتحل من ثقل الجبار فوقهن]

قال ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية: وهذا الأثر وإن كان هو رواية كعب فيحتمل أن يكون من علوم أهل الكتاب ويحتمل أن يكون مما تلقاه عن الصحابة ورواية أهل الكتاب التي ليس عندنا شاهد هو لا يدافعها ولا يصدقها ولا يكذبها **فهؤلاء الأئمة المذكورة في إسناده هم من أجل الأئمة وقد حدثوا به هم وغيرهم ولم ينكروا ما فيه من قوله من ثقل الجبار فوقهن فلو كان هذا القول منكرا في دين الإسلام عندهم لم يحدثوا به على هذا الوجه** ...ا. هـ المراد

وتأملوا كلام ابن تيمية وما فيه من توقير واحترام للسلف لما قال " فلو كان هذا القول منكرا في دين الإسلام عندهم لم يحدثوا به على هذا الوجه "

وليقارن الفطن هذا الكلام الجليل

بذاك الكلام التافه للمعترض " وكعب مع حسن إسلامه **يروي البلايا** "

وقوله " من أشد المنكرات التي يرفضها منهج السلف "

وقوله " فيه وصف الله بما لا يليق بجلاله وعظمته "

وقوله عن أثر آخر لكعب " ففي أثر كعب إضافة منكر إلى منكر **عند من يعظم الله ولا يعتقد إلا ما ورد من صفات الله في كتابه، وما**

وردّ من صحيح سنة رسول الله –ﷺ– الذي لا ينطق عن الهوى "
ا.هـ المراد

وبهذه المقارنة تستبين حقيقة هذه الهجمة ؟ وعلى من هي ؟
فهذا ما يتعلق بمقال المعترض " لا يوصف الله تعالى إلا بما في كتابه المبين وبما صحَّ من سنة رسوله الصادق الأمين –ﷺ-"

وأما مقاله " متعالم مغرور يرمي جمهور أهل السنة وأئمتهم بالإرجاء وبمخالفة السنة وإجماع الصحابة على تكفير تارك الصلاة "

فالتعليق عليه يطول

فأكتفي هنا بالإشارة إلى بعض ما جاء فيه من أغلاط فأقول :

أولاً : قوله " يرمي جمهور أهل السنة وأئمتهم بالإرجاء و بمخالفة السنة وإجماع الصحابة "

أقول ابتداءاً القول بأن جمهور أهل السنة قالوا بعدم تكفير تارك الصلاة خطأ قد بينه بعض إخواننا في مقال مستقل

وقد قال ابن تيمية –رحمه الله– في "السياسة الشرعية" : والمنقول عن **أكثر السلف** يقتضي كفره وهذا مع الإقرار بالوجوب ا.هـ المراد

وقال حمد بن ناصر بن معمر : فهذه الأحاديث كما ترى، صريحة في كفر تارك الصلاة .. **وهو مذهب جمهور العلماء** من التابعين ومن بعدهم ا.هـ المراد

ومن رد المعترض على نفسه (!) قوله في مجموعه **[2-408]** : ويذكر شيخ الاسلام ابن تيمية أن جماهير اهل العلم من الصحابة وغيرهم ذهبوا الى تكفير تارك الصلاة **..** ا.هـ المراد

ثانياً : أخونا عادل لم يأت بشيء من عنده لما قال أن تكفير تارك الصلاة هو إجماع الصحابة رضي الله عنهم

فقد قال أيوب السختياني –رحمه الله– [تَرْكُ الصَّلَاةِ كُفْرٌ لَا يُخْتَلَفُ فِيهِ]

وقال إسحاق بن راهُويه –رحمه الله–: قد صحَّ عن رسول الله –ﷺ– أن تارك الصلاة كافر، وكذلك كان رأي أهل العلم من لدن النبي –ﷺ– إلى يومنا هذا أن تارك الصلاة عمدا من غير عذر حتى يذهب وقتها كافر.

وقال مُحَمَّد بن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" : ذَكَرْنَا الْأَخْبَارَ الْمَرْوِيَّةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي إِكْفَارِ تَارِكِهَا وَإِخْرَاجِهِ إِيَّاهُ مِنَ الْمِلَّةِ وَإِبَاحَةِ قِتَالِ مَنِ امْتَنَعَ مِنْ إِقَامَتِهَا، ثُمَّ جَاءَنَا عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِثْلَ ذَلِكَ، **وَلَمْ يَجِئْنَا عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ خِلَافَ ذَلِكَ**

وقال ابن تيمية –رحمه الله– في "شرح العمدة" : **ولأن هذا إجماع الصحابة**

قال عمر رضي الله عنه لما قيل له و قد خرج إلى الصلاة [نعم و لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة] و قصته في الصحيح

و في رواية عنه قال [لا إسلام لمن لم يصل] رواه النجاد

و هذا قاله بمحضر من الصحابة

و قال علي ﷺ [من لم يصل فهو كافر] رواه البخاري في تاريخه

و ذكر ابن عبد البر مثله عن أبي الدرداء و ابن عباس و جابر

و قال عبد الله بن مسعود [من ترك الصلاة فهو كافر]

و في رواية عنه في إضاعة الصلاة قال [هو إضاعة مواقيتها و لو تركوها لكانوا كفارا]

و قال أبو الدرداء [لا إيمان لمن لا صلاة له و لا صلاة لمن لا وضوء له]

رواهما البخاري و هبة الله الطبري و غيرهما

و رأى حذيفة رجلا يصلي و هو لا يتم ركوعه و لا سجوده فقال لما قضى صلاته [ما صليت و لو مت مت على غير الفطرة التي فطر الله عليها مُحَمَّدا صلى الله عليه و سلم] رواه البخاري

و عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال له طبيب حين وقع في عينه الماء استلق سبعة أيام لا تصل قال ابن عباس [من ترك الصلاة كفر] رواه النجاد

و قال عبد الله بن شقيق [كان أصحاب مُحَمَّد صلى الله عليه و سلم لا يرون شيئا من الأعمال تركه كفر إلا الصلاة] رواه الترمذي

و قال الحسن [بلغني إن أصحاب مُحَمَّد صلى الله عليه و سلم كانوا يقولون بين العبد و بين إن شرك فيكفر إن يترك الصلاة من غير عذر]

رواه النجاد و هبة الله الطبري ا.هـ

وقال ابن القيم –رحمه الله– في "الصلاة وحكم تاركها" : **وأما إجماع الصحابة**، فقال ابن زنجويه: حدثنا عمر بن الربيع حدثنا يحيى بن أيوب عن يونس عن ابن شهاب قال: حدثني عبيد الله بن عبدالله بن عتبة أن عبدالله بن عباس أخبره أنه جاء عمر بن الخطاب حين طعن في المسجد، قال: فاحتملته أنا ورهط كانوا معي في المسجد حتى

أدخلناه بيته. قال: فأمر عبدالرحمن بن عوف أن يصلي بالناس. قال: فلما دخلنا على عمر بيته غشي عليه من الموت، فلم يزل في غشيته حتى أسفر، ثم أفاق فقال: هل صلى الناس؟ قال: فقلنا: نعم، فقال: لا إسلام لمن ترك الصلاة، وفي سياق آخر:لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة ثم دعا بوضوء فتوضأ وصلى، وذكر القصة.

فقال هذا بمحضر من الصحابة ولم ينكروه عليه.

وقد تقدم مثل ذلك عن معاذ بن جبل، وعبد الرحمن بن عوف، وأبي هريرة، **ولا يعلم عن صحابي خلافهم** ... ا.هـ المراد

وقال حمد بن ناصر بن معمر : فهذه الأحاديث كما ترى، صريحة في كفر تارك الصلاة، مع ما تقدم من إجماع الصحابة، كما حكاه إسحاق بن راهويه، وابن حزم، وعبد الله بن شقيق .. ا.هـ المراد

وقال مُحَمَّد بن إبراهيم –رحمه الله– : فهذه الأَحاديث كما ترى صريحة في كفر تارك الصلاة مع ما تقدم من إِجماع الصحابة، كما حكاه إِسحق بن راهويه .. ا.هـ المراد

وقال ابن باز : ذكر عبدالله بن شقيق العقيلي التابعي الجليل، عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: أنهم كانوا لا يرون شيئا تركه كفر غير الصلاة، فهذا يدل على أن تركها كفر أكبر بإجماع الصحابة .. ا.هـ المراد

فما رأي المعترض بهؤلاء الذين نقلوا إجماع الصحابة –رضي الله عنهم– على كفر تارك الصلاة ؟!

وهل يراهم أو يرى قولهم –على الأقل– من أقوال الحدادية (=أهل البدع)

وهل من نقل الإجماع الذي نقلوه يعد حدادياً ؟!!

بل أزيد وأقول هل كان هو حدادياً (!) لما قال في مجموعه [4–130] : كان الصحابة لا يرون شيئا من العمل تركه كفرا سوى ترك الصلاة .. !!! ا.هـ المراد

ثانياً : قوله " يسيء الظن فيها بجمهور أهل السنة وأئمتهم " ا.هـ

بل أنت والله تسيء الظن فيهم !

إذ تزعم أن السلف اختلفوا في كفر ساب النبي ﷺ

وإذ تزعم أئمة السلف قالوا أن تارك أعمال الجوارح بالكلية مع القدرة لا يكفر

وقد كذَّب قولك الفوزان فقال لما سئل : هناك من يقول ان تارك جنس العمل بالكليه لا يكفر وان هذا القول قولٌ ثاني للسلف لا يستحق الانكار ولا التبديع فما صحت هذه المقوله؟

فقال : **هذا كذاب الي يقول هذا الكلام كذاب كذب على السلف** السلف ما قالوا ان الذي يترك جنس العمل ولا يعمل شئ انه يكون مؤمن من ترك العمل نهائيا من غير عذر مايصيلي ولا يصوم ولا يعمل اي شئ ويقول انا مؤمن هذا كذاب .. ا.هـ المراد

فما رأيك بالفوزان ؟ وهل تراه حدادياً ؟

وما رأيك بمن يأخذ بقول الفوزان هذا وهل يصير حدادياً ؟!!

ووالله ما أظنك تملك من الشجاعة ما يكفي للرد على الفوزان

ولكنك ظننت أن "الأجنبي" أمره سهل !

{وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ}

فنسأل الله أن نكون منهم

ونعوذ بالله من الكيل بمكيالين

ثالثاً : قوله " تعريف ابن بطة للإيمان مما يستنكره أهل السنة؛ لأنه تعريف أكثر المرجئة، وبه قالت الأشعرية " ا.هـ

وقوله " وأقوال ابن بطة الأخرى لا تخرج عن أقوال أهل السنة، إلا في تعريفه للإيمان في "الصغرى" " ا.هـ

سبق التعليق على هذا الاعتراض وبيان مجازفة المعترض فيه

رابعاً : علق المعترض على قول أخينا عادل " أهل السنة ..لا خلاف بينهم في كُفر تاركها أي الصلاة "

فقال المعترض " وهذا القول من عادل واضح في أنه يُخرج من لا يكفر تارك الصلاة من أهل السنة " ا.هـ المراد

وهذا الأمر قد بينه أبوعبدالله عادل الغامدي –حفظه الله– في حاشيته للطبعة الثالثة من تحقيقه للإبانة فقال : **ولا يلزم من كلامي هذا أن من لم يُكفِّر تارك الصلاة أن يكون مرجئاً- فإني أبرأ من الله من ذلك** -؛ لأن الخلاف في هذه المسألة بين أهل العلم قد وقع بلا شكٍ، وقد قال به طوائف من أهل السُّنة، ولكن

اختلاف المتأخِّر لا ينقض إجماع المتقدِّم، **وهذه المسألة قد أجمع عليها الصحابة رضي الله عنهم فالواجب لزوم غرزهم، وعدم التهوينِ من مخالفة إجماعهم**، وإنما يلزم الإرجاء – لمن قال بعدم كفر تارك الصلاة – إذا كان لا يدخل العمل في مسمى الإيمان، أو يقول: إن الإيمان يصح من العبد وإن لم يعمل بشيءٍ من أركان الإسلام حال القدرة، وأنه سينال شفاعة أرحم الراحمين يوم القيامة فيدخل بها الجنة من غير عمل يعمله يصدق به نطقه للشهادة، كما قال الآجري رحمه الله في "الشريعة" (2/614): فالأعمال – رحمكم الله – بالجوارح تصديق عن الإيمان بالقلبِ واللسان، فمن لم يُصدِّق الإيمان بعمله بجوارحه مثل: الطهارة، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والجهاد وأشباه هذه، ورضي من نفسه بالمعرفة والقول لم يكن مؤمنًا، ولم تنفعه المعرفة والقول، وكان تركه للعمل تكذيبًا لإيمانه، وكان العمل بما ذكرناه تصديقًا منه لإيمانه .. وقد قال تعالى في كتابه، وبَيَّن في غير موضعٍ أن الإيمان لا يكون إلَّا بعملٍ، وبيَّنه النبي ﷺ خلاف ما قالت المرجئة الذين لعب بهم الشيطان. اهـ

فالمقصود أن الخلاف في هذه المسألة ضعيف لمخالفته إجماع الصحابة –رضي الله عنهم– ولأجل هذا نقل أخونا الإجماع ولم يلتفت للخلاف المتأخر

لأن ذلك غير ناقض للإجماع المتقدم ، أما أنه يرمي كل من لم يكفر تارك الصلاة بالإرجاء فلا

وبين –حفظه الله– متى يلزم الإرجاء من لم يكفِّر تارك الصلاة فجزاه الله خيراً على بيانه

.

هذا وقد سئل الفوزان : هل من لم يكفر تارك الصلاة تهاوناً يكون من المرجئة ؟

فقال الفوزان : نعم هذا نوع إرجاء **هذا نوع من الإرجاء**

إذا كان يعتقد أن العمل ليس من الإيمان ومنه الصلاة فهذا مرجئ

أما إذا كان يعتقد أن العمل من الإيمان لكنه قال تارك الصلاة لا يكفر كسائر الأعمال ينقص بها الإيمان ولا يكفر هذا أخذ بقول بعض العلماء ولهم شبهات لكن لا يعد مرجئاً إذا كان معتمداً على قول وعلى شبهات ... ا.هـ

فما قول المعترض في الفوزان إن كان من الصادقين ؟
ونعوذ بالله من الكيل بالمكيالين الذي عرف عند المعترض .

خامساً : قوله " كلام الإمام ابن بطة واضح أنه لا يخرج المسلم من الإسلام إلا الشرك الأكبر .. وكلامه صريح بأن المسلم لا يكفر بترك الفرائض، ومنها الصلاة، إلا الراد الجاحد لها " ا.هـ المراد

وهو يقصد بكلام ابن بطة –رحمه الله– قوله "ولا يخرجه من الإسلام إلا الشرك بالله، أو برد فريضة من فرائض الله –عزّ وجل– جاحداً بها، فإن تركها تهاوناً أو كسلاً؛ كان في مشيئة الله عز وجل: إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له.. "

وهذا الصريح –المزعوم– غير صحيح

فإن قول ابن بطة هذا مع قوله في الإبانة الكبرى (هذه الأخبار والآثار والسنن .. تدل العقلاء .. على تكفير تارك الصلاة ، وجاحد الفرائض ، وإخراجه من الملة)

هما قولان صحيحان متفقان غير متناقضان

فإن ترك الصلاة كفر وشرك كما قال الني –ﷺ– [إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرْكَ الصَّلَاةِ]

أخرجه مسلم في صحيحه من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما

فقوله (ولا يخرجه من الإسلام إلا الشرك بالله)

يدخل فيه ترك الصلاة كما صرح هو بحل دمه وكفره في الإبانة الكبرى

وقول المعترض "فكلام ابن بطة مأخوذ من كلام الإمام أحمد وكذا كلام البربهاري، وهما واضحان جداً في عدم التكفير بترك الفرائض، ومنها الصلاة، وأنهما لا يكفران إلا بالشرك، وسلفهما في هذا الإمام أحمد –رحمه الله-" ا.هـ المراد

وهو يشير بهذا إلى قول قول البربهاري (ولا نخرج أحدا من أهل القبلة من الإسلام حتى يرد آية من كتاب الله، أو يرد شيئا من آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو يذبح لغير الله، أو يصلي لغير الله، فإذا فعل شيئا من ذلك فقد وجب عليك أن تخرجه من الإسلام ...)

وما نقل عن أحمد –رحمه الله– من رسالة مسدد (ولا يخرجه من الإسلام شيء إلا الشرك بالله العظيم أو يرد فريضة من فرائض اللَّه عَزَّ وَجَلَّ جاحدًا بها فإن تركها كسلا أو تهاونا كان فِي مشيئة اللَّه إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه ..)

وهذا لا يخالف ما جاء عنه –رحمه الله– في رسالة عبدوس من قوله (وَمن ترك الصَّلَاة فقد كفر وَلَيْسَ من الْأَعْمَال شَيْء تَركه كفر إِلَّا الصَّلَاة من تَركهَا فَهُوَ كَافِر وَقد أحل الله قَتله) ا.هـ المراد

لما سبق ذكره في كلام ابن بطة

فإن ما قيل فيه هناك يقال هنا سواءاً بسواء

وأما قول البربهاري (ولا نخرج أحدا من أهل القبلة من الإسلام ..)
فلا يدل على مراد المعترض أيضاً
فقوله (أهل القبلة ..) لا يدخل فيه من لا يعرف القبلة أين هي أصلاً !

أو من يعرفها ولكن لا يتوجه إليها !

إنما (أهل القبلة ..) هم المصلون الذين يتوجهون إلى القبلة

وهو قال (أهل القبلة ..) ولم يقل (أهل الشهادة ..) !

فقول المعترض أن (كلام البربهاري واضح جداً في عدم التكفير بترك الفرائض، ومنها الصلاة) ا.هـ المراد

غير صحيح بل الظاهر أن البربهاري –رحمه الله– يشير إلى خلاف ذلك

وأما قول أحمد عن الإيمان " زيادته العمل، ونقصانه ترك العمل، مثل تركه الصلاة والزكاة والحج، وأداء الفرائض فهذا ينقص ويزيد بالعمل "

والذي احتج به على عدم تكفير تارك الصلاة ، ففيه نظر

فإن قوله (نقصانه ترك العمل، مثل تركه الصلاة ..) لا إشكال فيه عند من يكفر تارك الصلاة ومن لا يكفر تارك الصلاة من أهل السنة
من جهة كونه منقصاً للإيمان
لكن الكلام هو هل ينقص حتى لايبقى منه شيء ؟!

كما هو إجماع الصحابة رضي الله عنهم

أم ينقص مع بقاء أصله ؟!

كما هو في القول الآخر المرجوح لمخالفته لأدلة الكتاب والسنة

وإجماع الصحابة رضي الله عنهم

ثم لو فرض أن المراد من هذا نقصانه مع بقاء أصله فإن هذا صحيح :

على معنى ترك الصلوات الرواتب والنوافل المطلقة أو الفروض كالعيدين والكسوف

فإن ترك الطاعات عموماً (=ومنها النوافل) ينقص الإيمان

كما قال عمير بن حبيب –رضي الله عنه– [إذا ذكرنا الله عز وجل وحمدناه وخشيناه ، فذلك زيادته ، **فإذا غفلنا** وضيعنا ، فذلك نقصانه]

وأيضاً قد يراد به ترك الصلاة الواحدة المكتوبة

على قول بعض العلماء القائلين بعدم تكفير تارك الصلاة الواحدة

أو على ترك بعض المكتوبات لا الترك المطلق للصلاة

كما هو قول بعض أهل العلم

وعلى هذا الأخير يحمل فعل النبي –صلى الله عليه وسلم– لما[أَتَاه رجل فَأَسْلَمَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُصَلِّي إِلَّا صَلَاتَيْنِ، فَقَبِلَ ذَلِكَ مِنْهُ] وهذا على فرض ثبوت هذا الحديث وإلا فإن فيه شبهة انقطاع قوية

وعليه أيضاً يحمل أثر سلمان –رضي الله عنه– [مثَلَ هَـذِهِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ كَمَثَلِ سِهَامِ الْغَنِيمَةِ، فَمَنْ ضَرَبَ بِخَمْسٍ أَفْضَلَ مِمَّنْ يَضْرِبُ فِيهَا بِأَرْبَعٍ، وَمَنْ يَضْرِبُ فِيهَا بِأَرْبَعٍ أَفْضَلُ مِمَّنْ يَضْرِبُ فِيهَا بِثَلَاثٍ، وَمَنْ يَضْرِبُ فِيهَا بِثِنْتَيْنِ أَفْضَلُ مِمَّنْ يَضْرِبُ فِيهَا بِوَاحِدَةٍ، وَمَنْ

يَضْرِبُ فِيهَا بِوَاحِدَةٍ أَفْضَلُ مِمَّنْ لَا يَضْرِبُ فِيهَا بِشَيْءٍ، وإِنَّهَا إِذَا رَغِبَتْ فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ رَغِبَتْ فِيهِنَّ كُلِّهِنَّ] والله أعلم

وقد " قال بعض السلف: إذا احتج عليك مبتدع بأول الآبة أو الحديث فاحتج عليه بآخره.

وها هنا الشيء نفسه ، فآخره بيانٌ قاطع في الصلوات كلها.

وهو قريب في المعنى من قصة الأعرابي الذي أراد الاقتصار على الفرائض

فإنه إذا أدّى الفرائض جرّته لا بد إلى النوافل ليجبر بها نقص الفرائض

وأيضًا إذا خالطت بشاشة الإيمان قلب المرء لم يقتصر على الفرائض.

ثم نعم ليس الكفر درجة واحدة، فالمنافقون في الدرك الأسفل، وأبو طالب أخف الناس عذابًا في النار، وهكذا " تعليق من أحد إخواننا

وليعلم أن من عادة أهل الزيغ الاستدلال بالمتشابه وترك المحكم الواضح

وقد قال الله تعالى {فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ }

فكيف تترك أقوال الصحابة ويترك إجماعهم الذي نقله السلف

كقول عمر –رضي الله عنه– [لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة]

وهذا بحضر الصحابة –رضي الله عنهم– ولم ينكر عليه أحد

وكقول ابن مسعود –رضي الله عنه– [لو تركوها لكانوا كفارا]

وكقول عبدالله بن شقيق [كان أصحاب محمد صلى الله عليه و سلم لا يرون شيئا من الأعمال تركه كفر إلا الصلاة]

ويتمسك بأثر سلمان -رضي الله عنه- والذي لا أعرف أحداً من السلف والأئمة احتج به على عدم تكفير تارك الصلاة مطلقاً

وكيف تترك أقوال أحمد -رحمه الله- الواضحة البينة في تكفير واستحلال دم تارك الصلاة كقوله (يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه)

وقوله (لا يرث ولا يورث)

وقوله (لا أعرف الحديث إلا على ظاهره وأما من فسره جحودًا فلا نعرفه)

ويتمسك بأثر ليس نصاً بل ولا ظاهراً في عين المسألة المبحوثة ليجعل أحمد مخالفاً لإجماع الصحابة -رضي الله عنهم- ؟!

سادساً : قول المعترض " وهذا تصريح من ابن البناء بعدم تكفير تارك العمل."
وقوله " شأن ابن البناء شأن الإمام أحمد وعدد من أتباعه، فتراهم أحياناً لا يكفرون تارك الصلاة، بل تارك الأركان، **وتارة أخرى لا يكفرون تارك العمل**، كما نقلنا ذلك عنهم آنفاً " ا.هـ المراد

هذا فهم خاطئ لكلام ابن البناء

بل وقبله لكلام الإمام أحمد وتقويل لهما ما لم يقولا !

أما ابن البناء فهو ينص في رسالته على تكفير تارك الصلاة يقول " وهو على ثلاثة أضرب 1- ما يكفر تاركها وهو المعرفة والتصديق والصلاة في أصح الروايتين .. والثاني يفسق ولا يكفر كترك الزكاة ... " ا.هـ

فكيف ينص على الشيء ونقيضه في كتاب واحد ؟!!

هذا أمر مستبعد جداً

فالقول أن للرجل قولين متناقضين في المسألة وأنه قد ذكرهما معاً في كتاب واحد !! قول في غاية البعد لو تأمله امرؤ منصف غير مجازف ! .

وأما أحمد –رحمه الله– فهو يصرح ويقول [الإيمان لا يكون إلا بعمل]

كما في السنة للخلال رحمه الله

وأما استحسان أحمد –رحمه الله– لقول الزهري –رحمه الله– [الإسلام الكلمة والإيمان العمل] ليس معناه تصحيح إسلام تارك أعمال الجوارح بالكلية مع القدرة بمجرد الكلمة(=الشهادة) وإن كان تاركاً لكل ما عداها من أعمال الجوارح والاعتقاد

فإن هذا هو قول الكرامية المرجئة الذين يجعلون الإيمان مجرد النطق

بل لابد من قول القلب وعمله

وإلا لو قيل بأن الإيمان مجرد النطق للزم القول بإيمان المنافقين !

ولأجل هذا قال مُحَمَّد بن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" : فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْإِسْلَامَ هُوَ الْإِقْرَارُ، **وَأَنَّ الْعَمَلَ لَيْسَ مِنْهُ فَقَدْ خَالَفَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُرْجِئَةِ** ... ا.هـ

قال ابن تيمية معلقاً على كلام المروزي : بل بينهما فرق، **وذلك أن هؤلاء الذين قالوه من أهل السنة كالزهري** ومن وافقه يقولون: الأعمال داخلة في الإيمان، **والإسلام عندهم جزء من الإيمان** والإيمان عندهم أكمل، وهذا موافق للكتاب والسنة. ويقولون ... ا.هـ المراد

وذكر فروقاً في ذلك

وبيان المسألة في فهم كلام الزهري –رحمه الله– ومن وافقه

فأقول مراد الزهري الذي تبعه فيه أحمد –رحمهما الله– هو أحد هذين الوجهين

الوجه الأول" أنه يريد الكلمة بتوابعها من الأعمال الظاهرة، وهذا هو الإسلام الذي بينه النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال[الإسلام: أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن مُحَمَّداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت] ."[4]

الوجه الثاني : أنه " يريد إذا أتى بالكلمة دخل في الإسلام، وهذا صحيح، فإنه يشهد له بالإسلام ولا يشهد له بالإيمان الذي في القلب "

فإنه " بهذه الكلمة يدخل الإنسان في الإسلام. **فمن قال: الإسلام الكلمة وأراد هذا، فقد صدق، ثم لابد من التزام ما أمر به الرسول من الأعمال الظاهرة** "

ومما يبين أن مراد أحمد –رحمه الله– بكلمة الزهري هذا المعنى

قوله بعدم الاستثناء في الإسلام

فإن الإسلام الذي هو الشهادة يقال فيه هذا

"و أما إذا أريد به فعل الواجبات الظاهرة كلها، فالاستثناء فيه كالاستثناء في الإيمان "

---

[4] الإيمان لابن تيمية

وكذلك مما يؤكد هذا قول الزهري نفسه [كنا نقول الإسلام بالإقرار، والإيمان بالعمل، والإيمان **قول وعمل قرينان لا ينفع أحدهما إلا بالآخر**]

قال ابن تيمية : رواه أبو عمرو الطلمنكي بإسناده المعروف

" وهذا معروف عن غير واحد من السلف والخلف انهم يجعلون العمل مصدِّقًا للقول"

و " يبينه قول الزهري نفسه في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: من قال لا إله إلا الله دخل الجنة.

فذكر أن هذا كان قبل الفرائض، فلما افتُرِضت الفرائض دخلت في هذا.

ولهذا تجد كثيراً من الآيات في الأوامر والنواهي: يا أيها الذين آمنوا / إن كنتم مؤمنين / إن كنتم آمنتم " تعليق من أحد إخواننا

وقال ابن تيمية –رحمه الله– في الإيمان : ولما كان كل **من أتى بالشهادتين صار مسلماً متميزاً عن اليهود والنصارى**، تجري عليه أحكام الإسلام التي تجري على المسلمين، كان هذا مما يجزم به بلا استثناء فيه؛ **فلهذا قال الزهري [الإسلام الكلمة]** وعلى ذلك وافقه أحمد وغيره، وحين وافقه لم يرد أن الإسلام الواجب هو الكلمة وحدها، **فإن الزهري أجل من أن يخفى عليه ذلك** ؛ ولهذا أحمد لم يجب بهذا في جوابه الثاني خوفًا من أن يظن أن الإسلام ليس هو إلا

الكلمة، ولهذا لما قال الأثرم لأحمد: فإذا قال: أنا مسلم لا يستثني؟ قال نعم: لايستثنى إذا قال: أنا مسلم، فقلت له أقول: هذا مسلم، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: " المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده " وأنا أعلم أنه لا يسلم الناس منه، فذكر حديث مَعْمَر عن الزهري قال: فنري أن الإسلام الكلمة والإيمان العمل.

فبين أحمد أن الإسلام إذا كان هو الكلمة فلا استثناء فيها، فحيث كان هو المفهوم من لفظ الإسلام فلا استثناء فيه . ا.هـ المراد

سابعاً : قوله " وانظر إلى قول الإمام أحمد، حيث يبرئ من الإرجاء من يقول: " الإيمان يزيد وينقص". والبربهاري يُصرِّح بأن من قال: "الإيمان قول وعمل يزيد وينقص" ، فقد خرج من الإرجاء أوله وآخره .

وأقوال هؤلاء الأئمة تدل على إنصافهم وعدلهم.

قارن بين منهج هؤلاء الأئمة وبين منهج الحدادية " ا.هـ المراد

أقول نعم وأهل السنة كلهم مع الإمام أحمد رحمه الله

لكن المعترض وفرقته لا يفهمون كلام أحمد رحمه الله

وبيانه أن القول بأن الإيمان قول وعمل قول له مقتضى ولوازم

فمتى قال المرء بقول ثم أتى بنقيضه وترك لوازمه لم يكن في الحقيقة آتياً بالقول على وجهه بل صار متناقضاً

فكون المرء يجعل الإيمان قول وعمل

ثم يصحح إيمان تارك أعمال الجوارح بالكلية مع القدرة يقتضي إخراج العمل من حقيقة الإيمان فهو في حقيقة أمره جاء بالقول ثم نقضه

كالذي يتوضأ ثم يضرط

فهل يُعَدُّ متوضئاً ؟!!

وقد بَيَّن هذا الأمر للمعترض أصحابه (=الجابري والسحيمي وغيرهما) لكنه لا يحسن يفهم ، أو لا يريد أن يفهم !

فقد جاء في مناصحتهم السرية له : أما موافقته للمرجئة في هذا القول من حيث العموم فهو الذي يظهر لنا وذلك ؛ لأن الإيمان عند أهل السنة قول وعمل واعتقاد لابد من ثلاثة أمور . **ومن لم يكفر تارك جنس العمل لم يكن العمل عنده من حقيقة الإيمان وهذا وجه موافقة للمرجئة ؛ إذ لو كان العمل عنده من الإيمان لكفره** .. ا.هـ المراد

وهنا أسأل المعترض سؤلاً : لو قال قائل الإيمان قول وعمل يزيد وينقص

كما جاء عن أحمد والبربهاري رحمهما الله

ثم قال : لكن الكفر هو الجحد فلا يكفر المسلم إلا بذلك !

أيكون هذا الرجل خرج من الإرجاء أوله وآخره ؟!!

فإن قال المعترض : نعم ، فقد ازداد انغماساً في الإرجاء

وإن قال لا ، فقد نقض فهمه وحجته المزعومة !

ثامناً : قوله بعد تضعيف أثر عبدالله بن شقيق سنداً قوله عن متنه " كيف تصح دعوى عبد الله بن شقيق إجماع الصحابة وهم يزيد عددهم على مائة ألف؟" ا.هـ المراد

و قوله في مقال " الحدادية تتسقط .. " " عبد الله بن شقيق ما روى إلا عن عدد قليل من الصحابة، مما يبطل دعوى الإجماع. " ا.هـ المراد

وهذا الكلام خطير جداً إذ يقتضي هدم عامة الإجماعات المنقولة !

والمعترض وقع في هذا الشطط بسبب خلطه بين الرواية والحكاية

فإن الحكاية للإجماع لا يشترط لها الإدراك

بخلاف الرواية على تفصيل في بعض مسائلها

فالأصل في حكاية الإجماع الذي ينقله أهل العلم القبول

ثم إن عبدالله بن شقيق لم ينفرد بهذه الحكاية

بل قد نقلها قبله جابر بن عبدالله –رضي الله عنهما– فقال لما سئل : ما كان يفرق بين الإيمان والكفر عندكم من الأعمال؟ فقال ﷺ [الصلاة]0

ثم نقل هذا الإجماع بعد جيل الصحابة غير واحد

فمن التابعين أيوب

وممن بعدهم إسحاق ومحمد بن نصر

ثم ابن تيمية وابن القيم وغيرهم

واعتراض المعترض هذا لو طرد لما صح لنا إجماع في الدنيا

وهنا سؤال للمعترض : قد نقلت الإجماع عن ابن تيمية وغيره على وجوب نقد أهل البدع والتحذير منهم كما في بيان فساد المعيار ص 128 !

فهل ابن تيمية أدرك جميع العلماء في جميع الأمصار حتى يصح له مثل هذا النقل ؟!!

وأقول بناءاً على قولك في مجموعك [15–249] : .. هل عبدالله بن شقيق ذهب الى الصحابة صحابيا صحابيا كلهم ؟!
قال لهم هذا ؟!! هذه احتمالات بارك الله فيكم ..
هل ذهب ابن تيمية الذي نقلت إجماعه واحتججت به إلى العلماء واحداً واحد كلهم ؟!!
علماً بأن بأن تضعيف المعترض لأثر عبدالله بن شقيق –رحمه الله– لا يساوي شيئاً

ويكفيك في معرفة بطلان هذا قوله في مقال "الحدادية تتسقط الآثار الواهية ... " " إن العلماء الذين استدلوا بأثر عبد الله بن شقيق لم يطلعوا على ما يدل على ضعفه سنداً ومتناً، ولو اطلعوا على ما يدل على ضعفه لما احتجوا به "

فالعلماء الذين استدلوا بهذا الأثر لم يطلعوا (!) على ما يبين ضعفه على مدى قرون على حد زعمه ! نعوذ بالله من الغرور

وهؤلاء بعض من استدل بهذا الأثر أو صححه من العلماء
وغيرهم ممن يحترمهم (!) المعترض

1- **ابن أبي شيبة –رحمه الله– كما في "الإيمان"**
2- **أحمد بن حنبل –رحمه الله– كما في رسالة عبدوس العطار**

وقد أقر المعترض بهذا فقال في مجموعه [2–408] : فأحمد في هذه الرسالة ذهب الى تكفير تارك الصلاة واحتج بالحديث ،واحتج بقول عبدالله بن شقيق قال كان أصحاب مُحَمَّد ليس عدهم شيء من الاعمال تركه كفر الا الصلاة .. ا.هـ المراد

3- **علي بن المديني –رحمه الله– كما في السنة لللالكائي رحمه الله**

4- الترمذي –رحمه الله- إذ أخرج في جامعه تحت باب " بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الصَّلاَةِ "

5- مُحَمَّد بن نصر المروزي إذ ذكره تحت باب " بَابُ ذِكْرِ إِكْفَارِ تَارِكِ الصَّلَاةِ"

6- الخلال –رحمه الله- كما في السنة

7- الحاكم إذ صححه موقوفاً على أبي هريرة ﷺ في مستدركه

8- ابن تيمية –رحمه الله- إذ ذكره ضمن الحجج في تكفير تارك الصلاة كما في الفتاوى

9- ابن القيم –رحمه الله- إذ ذكره ضمن حجج المكفرين ولم ينبه على نكارته !

10- مُحَمَّد بن إبراهيم –رحمه الله- إذ احتج به كما في فتاويه

11- إمامكم النووي إذ صححه في المجموع

12- الزيلعي إذ صححه على تخريجه لأحاديث الكشاف

13- ابن باز إذ استدل به على ثبوت إجماع الصحابة –ﷺ- كما في فتاويه

14- المؤسس إذ صححه في الترغيب

وغير هؤلاء كثر

فعامة الأمة بعلمائها " لم يطلعوا على ما يدل على ضعف هذا الأثر " (!!)

حتى جاء المعترض فبين لهم ضعفه وأن القول به يلزم منه تبديع جمهور أهل السنة !

ويلزم .. ويلزم ..

فانظر إلى غرور هذا الرجل

وإعجابه برأيه

وازدرائه لعلماء الأمة

فعامة علماء الأئمة لم يعرفوا !! وربيع عرف !!

هذا وقد رُوي عن عمر بن الخطاب –ﷺ- [إِنَّ أَخْوَف مَا أَتَخَوَّفُ عَلَيْكُمْ .. وَإِعْجَابُ الْمَرْءِ بِرَأْيِهِ ، **وَهِيَ أَشَدُّهُنَّ**]

وهذا ليس بغريب على من اطلع على كتاباته

وما فيها من مدح لنفسه وإعجاب بها

كقوله في مجموعه [7-35] مادحاً كتاباته بالقول: **أما سمو الأسلوب ورصانة العرض فسلوا العقلاء المنصفين عنهما في كتاباتي**، وأحمد الله أن كتاباتي محببة عند أهل الحق جميعاً تسر المؤمنين وتغيظ المبطلين، **وتمتاز والحمد للّه بجودة العرض وقوته ورصانته وقوة الحجة والبرهان بعيدة عن التشدق والتقعر** .

وقوله في مجموعه [9-226] مادحاً نفسه وجهوده في الدعوة إلى الله : **إنني من شبابي وأول حياتي العلمية أدعو الناس إلى التمسك بأصول الدين** وفروعه وواجباته ومستحباته وأحذّر من محرماته ومكروهاته ، وأنكر البدع صغيرها وكبيرها نصيحة لله ولكتابه ولرسوله وللمؤمنين وعامتهم وأوالي على ذلك وأعادي فيه ا.هـ المراد

وهل من المولاة والمعادة فيه -التي زعمها منذ أول شبابه (!)- كونه مع الإخوان في شبابه وطيلة سنين

فقد قال فيه صاحبه الوادعي : لأن الشيخ ربيع كان من الإخوان المسلمين ...

http://www.muqbel.net/fatwa.php?fatwa_id=3095

وهو قد حاول نفي هذه النسبة فأثبتها على نفسه !

فقال في مجموعه [11–69] : ربيع لم يكن إخوانيا قط، **وإنما مشى معهم** مدة بشرط أن يخرجوا أهل البدع من صفوفهم، وبشرط أن يربوا شبابهم على المنهج السلفي، وكان يمشي مع من ينتسبون إلى المنهج السلفي لا مع أهل البدع منهم، وقد فعل مثل هذا بعض السلفيين، ومنهم الشيخ الألباني، فهل تقول يا عدنان إن الألباني كان إخوانيا أو في الإخوان؟ وهل تطالبه بالتراجع؟ ا.هـ

وقد قال الْأَعْمَشِ [كَانُوا لَا يَسْأَلُونَ عَنِ الرَّجُلِ ، بَعْدَ ثَلَاثٍ: **مَمْشَاهُ** ، وَمَدْخَلِهِ ، وَأُلْفِهِ مِنَ النَّاسِ]

ثم إن قوله (ينتسبون إلى المنهج السلفي لا مع أهل البدع منهم)

يدل على أنه يرى وجود سلفيين بين الإخوان ومعهم !

فأذكره بقوله لما قال المآربي (الاخوان المسلمين نعم فيهم مخطئون فيهم مصيبون فيهم وفيهم كل هذا موجود فتعميم الحكم لا يصح ، يحكم على كل بلد حسب منهجها ويحكم على كل فرد حسب معتقده وعمله)

فرد عليه المعترض قائلاً : هذا تكليف بما لا يطاق ولا يصح نسبته إلى شرع الله ومنهج السلف لا سيما والأفراد راضون بمنهج الإخوان الفاسد وعليه يوالون ويعادون ويحاربون أهل السنة من أجله .

وانظر كيف يلوم الله اليهود ويذمهم على أفعال وتعرفات لم يفعلوها بل فعلها أباؤهم ولكنهم هم راضون عنها فاستحقوا بذلك اللوم والذم واللعن والعذاب وسبب هذه الأحكام هو رضاهم **فإن قلت هم مكرهون قلنا لا دليل ولا قرينة على الاكراه**

بل القرائن والأدلة واضحة قوية على رضاهم وتقريرهم والإخوان المسلمون ليس لهم سللطة على أحد. ا.هـ المراد

هذا وقد قال النبي –ﷺ– في الخوارج [ثم لا يعودون]

وهو في كل أهل البدع

وقد ذُكر عن رسول الله – صلى الله لعيه وسلم [أَبَى اللَّهُ أَنْ يَقْبَلَ عَمَلَ صَاحِبِ بِدْعَةٍ حَتَّى يَدَعَ بِدْعَتَهُ]

وروي عن علي بن أبي طالب –رضي الله عنه– [ما كان رجل على رأي من البدعة فتركه إلا إلى ما هو شر منه]

وقال أيوب –رحمه الله– : تاب رجل يرى رأياً فرجع عنه

فأتيت محمداً فرحاً بذلك اخبره

فقلت : أشعرت إن فلاناً ترك رأيه الذي كان يرى؟

فقال [انظروا إلى ما يتخول أن آخر الحديث أشد عليهم من أوله

يمرقون من الإسلام لا يعودون] !

فليراجع المعترض وينظر ما بقي فيه من منهجهم خير له

فقد قال عمر –ﷺ– [حاسِبُوا أَنْفُسَكُمْ قَبْلَ أَنْ تُحَاسَبُوا]

وعوداً إلى المراد : ومن غرور المعترض وإعجابه **السحيق** بنفسه = قرنه لنفسه بالبخاري (!!!) وابن تيمية (!!) وابن عبدالوهاب (!)

كما في مجموعه [15–217] : البخاري لم يخالف السنة وابن تيمية يكذبون عليه لم يخالف السنة وابن عبدالوهاب يكذبون عليه لم يخالف السنة وربيع اليوم لم يخالف السنة وإنما تفتري عليه فرقة الحدادية وأمثالها .. ا.هـ المراد
نعوذ بالله من الغرور والكبر

تاسعاً : قوله "المخالفين لمن يكفر تارك الصلاة كسلاً وتهاوناً كثيرون، وفيهم أئمة عظماء من فقهاء ومحدثين، ولهم أدلتهم الكثيرة، وهم مجتهدون، فلخلافهم مكانته واعتباره، **ومن هنا لا تجد الطرفين إلا يحترم بعضهم بعضا ويوقر بعضهم بعضاً**" ا.هـ المراد

وقوله " تأمل جيداً احترام أهل السنة بعضهم لبعض، فالشافعي ممن لا يُكفِّر تارك الصلاة، ومُحَمَّد بن نصر ممن يُكفِّر تارك الصلاة، ومع هذا يُعظم الشافعي ويترضى عنه، **وهكذا سائر أهل السنة؛ يحترم بعضهم بعضاً** " ا.هـ المراد

أقول وأنت على زخارفك هذه التي قد تنطلي على بعض أصحابك –لا كلهم– هل تحترم من يكفر تارك الصلاة من المعاصرين ؟!!

فإن قلت نعم

قلت لك : وكيف يتماشى هذا مع قولك " الإمام أحمد، فإن له روايات عديدة في تكفير تارك الصلاة حيناً وعدم تكفيره حيناً آخر، وفي تكفير تارك الأركان تارة، وفي عدم تكفيره تارة أخرى.

والظاهر أن سبب اختلاف رواياته ثم فيأتُهُ إلى عدم التكفير **هو استسلامه وإيمانه بأحاديث الشفاعة**. " ا.هـ المراد

ومفهوم هذا أن من وقف على أحاديث الشفاعة ولم يفهمها على فهمك أنت –ومؤسس فرقتك– فقد أبى الاستسلام والإيمان بها !

ومن هذا اللمز بمن يكفر تارك الصلاة قولك " ومن شدة هوى هؤلاء المعاصرين المحاربين لأهل السنة يرى المتابع لهم أنهم لا يرفعون رأساً بأحاديث الشفاعة التي نصَّ رسول الله –ﷺ– على أنه يخرج من النار من في قلبه أدنى أدنى أدنى من مثقال ذرة من إيمان ويخرج من النار قوم لم يعملوا خيراً قط، ، وقول الله: " وعزتي وكبريائي وعظمتي وجبريائي لأخرجن من قال: لا إله إلا الله" ، أي من النار .

ذكرهم رسول الله –ﷺ– بعد الشفاعة في من يخرج من النار من العاملين الذين كانوا يصلون ويصومون ويحجون.

ولا يرفعون رأساً بأحاديث فضل "لا إله إلا الله، مُحَمَّد رسول الله –ﷺ– **بخلاف من يُكفِّر تارك الصلاة من السلف، فإنهم إذا وقف أحدهم أمامها استسلم لها، وصدع بمضمونها** " ا.هـ المراد

وأوضح من هذا قولك في مقال " الحدادية تتسقط الآثار الواهية .. " حيث قال " وتقرير لمذهب أهل السنة **الذين يعظمون التوحيد، فلا يُكفرون تارك الصلاة**" ا.هـ المراد

فعدم تكفير تارك الصلاة هو من تعظيم التوحيد !!

وبالتالي من كفَّر تارك الصلاة فلم يعرف عِظَم التوحيد عند المعترض !

وهل كنت يا ربيع لا تعرف عظم التوحيد لما قلت في مجموعك **[4-84]** : إذا رجع المسلم المنصف إلى كلامي يجده **مطابقاً لمنهج السلف ولما قرَّرُوه** ويجد في كلامي التصريح بأنَّ تارك العمل بالكلية كافر زنديق . ا.هـ المراد

أم أنك لم تكن قد وقفت على أحاديث الشفاعة التي في الصحيحين حينها ؟!!

ورحم الله عبدالله بن عون -رحمه الله- القائل [إذا غلب الهوى على القلب استحسن الرجل ما كان يتقبحه]

وقال الفضيل بن عياض -رحمه الله- [لا يزال العبد مستوراً حتى يرى قبيحه حسناً]

وانظر إلى ذاك الأسلوب الرخيص وتشديق العبارات الذي يحاول المعترض أن يرد به إجماع الصحابة -رضي الله عنهم- كقوله " أهل السنة الذين يعظمون التوحيد، فلا يُكفرون تارك الصلاة " !!!

وقوله " بخلاف من يُكفِّر تارك الصلاة من السلف، فإنهم إذا وقف أحدهم أمامها استسلم لها، وصدع بمضمونها " !!!

هذا وقد جاء في مراسيل مجاهد –رحمه الله– أن رسول الله –ﷺ– قال [إن تشقيق الكلام من الشيطان]

أخرجه عبدالرزاق في المصنف ، وفي الباب عن أبي هريرة وعبدالله بن عَمرو وأبي ثعلبة الخُشَنِيّ ومعاوية وواثلة بن الأسقع –رضي الله عنهم– نحوه مرفوعاً

وما عسى المعترض يقول لو قال له قائل –من نفس منطلقه– الذين يكفرون تارك الصلاة يعظمون الركن الثاني من أركان الإسلام فكفروا تاركها !

وأين ذهب المعترض الذي يزغم الغيرة على العلماء من الطعن في الصحابة –رضي الله عنهم– والطعن في أئمة السنة الذي في قول شيخه المؤسس ؟!
لما قال أن تكفير تارك الصلاة فتح لباب ضلال (!)
وقد وثقت ذلك في "النصيحة"

والله الموعد

عاشراً : قوله " ومن أدلة من لا يكفر تارك الصلاة كسلاً، لا جحوداً أحاديث الشفاعة " ا.هـ المراد

وقال " فدلَّ هذا الحديث أن الشفاعة ستكون لأصناف من هذه الأمة..

الصنف الرابع: صنف لم يعملوا خيراً قط، يخرجهم الله من النار بما في قلوبهم من الإيمان والإخلاص وبمحض رحمة الله، ويسميهم أهل الجنة عتقاء الله، ويقولون أدخلهم الجنة بغير عمل عملوه، ولا خير قدموه.

وهذا النفي إنما هو لأعمال الجوارح لا لأعمال القلوب، ومنها إخلاص التوحيد. " ا.هـ المراد

أقول هنا يتبين لكل منصف –مدرك لهذه الأمور– كيف دخلت شبهة الجهمية والمرجئة على المعترض !

فإن قوله " بغير عمل عملوه، ولا خير قدموه وهذا النفي إنما هو لأعمال الجوارح لا لأعمال القلوب " !

يدل على اعتقاد فاسد عنده !

وهو اعتقاد وجود أعمال قلب مع انتفاء أعمال الجوارح بالكلية حال القدرة

وهذا باطل

فإن " الْقَلْبُ هُوَ الْأَصْلُ فَإِذَا كَانَ فِيهِ مَعْرِفَةٌ وَإِرَادَةٌ سَرَى ذَلِكَ إلَى الْبَدَنِ بِالضَّرُورَةِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَخَلَّفَ الْبَدَنُ عَمَّا يُرِيدُهُ الْقَلْبُ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: [أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إذَا صَلَحَتْ صَلَحَ لَهَا سَائِرُ الْجَسَدِ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ لَهَا سَائِرُ الْجَسَدِ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ] "

فـ " العمل الظاهر لازم للعمل الباطن لا ينفك عنه
وإنتفاء الظاهر دليل إنتفاء الباطن "

وهنا نقول للمعترض : هل تقر بأن " الإيمان الذي فى القلب لا يكون إيمانا بمجرد تصديق ليس معه عمل القلب وموجبه من محبة الله ورسوله ونحو ذلك" ؟

فإن قال : لا ، تبين للناس إرجاؤه الغالي

وإن قال : نعم أقر

قيل له : " وإذا قام بالقلب التصديق به والمحبة له **لزم ضرورة** أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال الظاهرة والأعمال الظاهرة فما يظهر على البدن من الأقوال والأعمال هو موجب ما فى القلب ولازمه ودليله ومعلوله " كما قال ابن تيمية

فالمعترض إن زعم وجود عمل في القلب مع انتفاء عمل الجارحة فقد أخطأ خطئاً بيناً " لإمتناع قيام الإيمان بالقلب من غير حركة بدن

وليس المقصود هنا ذكر عمل معين بل من كان مؤمناً بالله ورسوله بقلبه **هل يتصور إذا رأي الرسول وأعداءه يقاتلونه وهو قادر على أن ينظر إليهم ويحض على نصر الرسول بما لا يضره ، هل يمكن مثل هذا فى العادة إلا أن يكون منه حركة** ما إلى نصر الرسول فمن المعلوم أن **هذا ممتنع** "

ف "العمل الظاهر لازم للعمل الباطن لا ينفك عنه وانتفاء الظاهر دليل انتفاء الباطن "

"ولهذا يستدل بانتفاء اللازم الظاهر على انتفاء الملزوم الباطن ... فإن الإرادة التي في القلب مع القدرة توجب فعل المراد " كما قال ابن تيمية في الجواب الصحيح

"فالعمل يصدق أن في القلب إيمانا وإذا لم يكن عمل كذب أن في قلبه إيمانا لأن ما في القلب مستلزم للعمل الظاهر وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم "

"ولا يجزىء باطن لا ظاهر له الا اذا تعذر بعجز أو إكراه وخوف هلاك **فتخلف العمل ظاهرا مع عدم المانع دليل علي فساد الباطن وخلوه من الايمان** "كما قال ابن القيم في الفوائد

فإن " ما يستقر فى القلب من إيمان ونفاق **لابد أن يظهر موجبه** فى القول والعمل كما قال بعض السلف [ما أسر أحد سريرة إلا أبداها الله على صفحات وجهه وفلتات لسانه] "

وقد قال النبي -ﷺ- "[والفرج يصدق ذلك أو يكذبه]

فجعل التصديق عمل الفرج ما يتمنى القلب، والتكذيب تركه لذلك **وهذا صريح في أن التصديق لا يصح إلا بالعمل**.

وقال الحسن [ليس الإيمان بالتمني ولا بالتحلي ، ولكن ما وقر في القلب وصدقه العمل] ."كما قال ابن القيم

فـ " **من الممتنع** أن يكون قد حصل له الإقرار و الحب و الانقياد باطنا و لا يحصل ذلك في الظاهر مع القدرة عليه كما يمتنع وجود الإرادة الجازمة مع القدرة بدون وجود المراد "

والحاصل أن قول المعترض مؤدَّاه نفي القول بتلازم الظاهر مع الباطن

والذي هو قول المرجئة

وإلا فكيف يتصور وجود عمل قلب مع انتفاء لازمه حال القدرة ؟!

هذا لا يكون

ولا يقول به أحد إلا المرجئة والجهمية أو من دخلت عليه شبهتهم

وذلك لأن وجود " الدَّاعِي مَعَ الْقُدْرَةِ يُوجِبُ وُجُودَ الْمَقْدُورِ، فَإِذَا كَانَ قَادِرًا وَلَمْ يَفْعَلْ قَطُّ عُلِمَ أَنَّ الدَّاعِيَ فِي حَقِّهِ لَمْ يُوجَدْ "

ولأجل هذا قال السلف كعلي وابن مسعود –رضي الله عنهما–وسعيد بن جبير والحسن البصري ومالك والأوزاعي –رحمهم الله– وغيرهم [لا ينفع قول إلا بعمل ، ولا عمل إلا بقول]

وقد قال ابن تيمية –رحمه الله– في الإيمان الأوسط: العمل الظاهر لازم للعمل الباطن لا ينفك عنه ،و انتفاء الظاهر دليل على انتفاء الباطن ا.هـ المراد

وقال أيضاً : و من الممتنع أن يكون الرجل مؤمنا إيمانا ثابتا في قلبه ،بأن الله فرض عليه الصلوات و الزكاة و الصيام و الحج ،و يعيش دهره لا يسجد لله سجدة و لا يصوم يوما من رمضان و لا يؤدي لله زكاة و لا يحج إلى بيته ،و لا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب و زندقة لا مع إيمان صحيح .. ا.هـ

وقال –رحمه الله– : وقد تبين أن الدين لابد فيه من قول وعمل وأنه يمتنع أن يكون الرجل مؤمنا بالله ورسوله بقلبه أو بقلبه ولسانه ولم يؤد واجبا ظاهرا ولاصلاة ولا زكاة زلا صياماً .. ا.هـ المراد

وقال في شرح العمدة : إن حقيقة الدين هو الطاعة و الانقياد **و ذلك إنما يتم بالفعل لا بالقول فقط ، فمن لم يفعل لله شيئا فما دان لله دينا ، و من لا دين له فهو كافر**

وقال ابن القيم في "الصلاة .." : يلزم من عدم طاعة القلب عدم طاعة الجوارح ، إذْ لو أطاع القلب وانقاد ، أطاعت الجوارح ، وانقادت، ويلزمُ من عدم طاعته وانقياده عدم التّصديق المستلزم للطَّاعة ، وهو حقيقة الإيمان ، فإن الإيمان ليس مجرَّد التَّصديق كما تقدَّم بيانه ، وإنَّما هو التَّصديق المستلزِم للطَّاعة والانقياد ا.هـ المراد

وقد صدق ابن تيمية لما قال في أشباه المعترض : وَكَثِيرٌ مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ **لَا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ مَذَاهِبِ السَّلَفِ وَأَقْوَالِ الْمُرْجِئَةِ** وَالْجَهْمِيَّة؛ لِاخْتِلَاطِ هَذَا بِهَذَا فِي كَلَامِ كَثِيرٍ مِنْهُمْ مِمَّنْ هُوَ فِي بَاطِنِهِ يَرَى رَأْيَ الْجَهْمِيَّة وَالْمُرْجِئَةِ فِي الْإِيمَانِ أ.هـ

0

والمقصود : أن هذا الموضع ينبغي تدبره

فمن عرف ارتباط الظاهر بالباطن زالت عنه الشبهة في هذا الباب، وعلم أن من قال بوجود أعمال قلبية مع انتفاء الأعمال الظاهرة حال القدرة !

فقد دخلت عليه الشبهة التي دخلت على المرجئة والجهمية، والتي دخلت على من جعل الإرادة الجازمة مع القدرة التامة لا يكون بها شيء من الفعل، وقد تقدم أن جنس الأعمال من لوازم ايمان القلب

وهنا شبهة ذكرها بعضهم انتصاراً للمرجئة من كلام ابن تيمية

ألا وهي قوله " وما كان فى القلب فلابد أن يظهر موجبه ومقتضاه على الجوارح

واذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه دل على عدمه أو ضعفه "

فقالوا : قول ابن تيميه " أو ضعفه " نقل له لقول بعض أهل السنة القائلين بإسلام تارك أعمال الجوارح بالكلية مع القدرة !

فأقول : كلام ابن تيمية يفسر بعضه بعضاً

ودلالة السياق معتبرة ومقيدة بالإجماع كما ذكر ذلك ابن تيمية في رده على البكري وهذا كلام ابن تيمية المأخوذ منه هذه الفقرة كاملاً

قال في المجموع : الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، اسْمُ " الْإِيمَانِ " يُسْتَعْمَلُ مُطْلَقًا وَيُسْتَعْمَلُ مُقَيَّدًا وَإِذَا اُسْتُعْمِلَ مُطْلَقًا فَجَمِيعُ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ أَقْوَالِ الْعَبْدِ وَأَعْمَالِهِ الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ يَدْخُلُ فِي مُسَمَّى الْإِيمَانِ عِنْدَ عَامَّةِ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ الْإِيمَانَ قَوْلًا وَعَمَلًا يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ وَيُدْخِلُونَ جَمِيعَ الطَّاعَاتِ فَرْضَهَا وَنَفْلَهَا فِي مُسَمَّاهُ وَهَذَا مَذْهَبُ الْجَمَاهِيرِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالتَّصَوُّفِ وَالْكَلَامِ وَالْفِقْهِ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَد وَغَيْرِهِمْ. وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مَا قَدْ يُسَمَّى مَقَامًا وَحَالًا مِثْلَ الصَّبْرِ وَالشُّكْرِ وَالْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ وَالتَّوَكُّلِ وَالرِّضَا وَالْخَشْيَةِ وَالْإِنَابَةِ وَالْإِخْلَاصِ وَالتَّوْحِيدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَمِنْ هَذَا مَا خَرَجَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَنَّهُ قَالَ: {الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ – أَوْ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ – شُعْبَةً أَعْلَاهَا قَوْلُ لَا إلَهَ إلَّا اللَّهُ وَأَدْنَاهَا إمَاطَةُ الْأَذَى عَنْ الطَّرِيقِ وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنْ الْإِيمَانِ} . فَذَكَرَ أَعْلَى شُعَبِ الْإِيمَانِ وَهُوَ قَوْلُ لَا إلَهَ إلَّا اللَّهُ فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ أَفْضَلُ مِنْهَا كَمَا فِي

الْمُوَطَّأِ وَغَيْرِهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: {أَفْضَلُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ وَأَفْضَلُ مَا قُلْت أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إلَهَ إلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} وَفِي التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ قَالَ: {مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنْ لَا إلَهَ إلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ} وَفِي الصَّحِيحِ عَنْهُ {أَنَّهُ قَالَ: لِعَمِّهِ عِنْدَ الْمَوْتِ يَا عَمِّ قُلْ: لَا إلَهَ إلَّا اللَّهُ كَلِمَةً أُحَاجُّ لَك بِهَا عِنْدَ اللَّهِ} .

وَقَدْ تَظَاهَرَتْ الدَّلَائِلُ عَلَى أَنَّ أَحْسَنَ الْحَسَنَاتِ هُوَ التَّوْحِيدُ كَمَا أَنَّ أَسْوَأَ السَّيِّئَاتِ هُوَ الشِّرْكُ وَهُوَ الذَّنْبُ الَّذِي لَا يَغْفِرُهُ اللَّهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: {إنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} وَتِلْكَ الْحَسَنَةُ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْ سَعَادَةِ صَاحِبِهَا كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْهُ حَدِيثُ الْمُوجِبَتَيْنِ: مُوجِبَةُ السَّعَادَةِ وَمُوجِبَةُ الشَّقَاوَةِ؛ فَمَنْ مَاتَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إلَهَ إلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَأَمَّا مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاَللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ وَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهَا أَعَلَا شُعَبِ الْإِيمَانِ. وَفِي الصَّحِيحَيْنِ {عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لِوَفْدِ عَبْدِ الْقَيْسِ: آمُرُكُمْ بِالْإِيمَانِ بِاَللَّهِ أَتَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاَللَّهِ؟ شَهَادَةُ أَنْ لَا إلَهَ إلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَتُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَتُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَتُؤَدُّوا خُمُسَ الْمَغْنَمِ} فَجَعَلَ هَذِهِ الْأَعْمَالَ مِنْ الْإِيمَانِ وَقَدْ جَعَلَهَا مِنْ الْإِسْلَامِ فِي {حَدِيثِ جبرائيل الصَّحِيحِ - لَمَّا أَتَاهُ فِي صُورَةِ أَعْرَابِيٍّ - وَسَأَلَهُ عَنْ الْإِيمَانِ؛ فَقَالَ: الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاَللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَسَأَلَهُ عَنْ الْإِسْلَامِ فَقَالَ: أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إلَهَ إلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ وَتَصُومَ رَمَضَانَ وَتَحُجَّ الْبَيْتَ} وَفِي حَدِيثٍ فِي الْمُسْنَدِ قَالَ: {الْإِسْلَامُ عَلَانِيَةٌ وَالْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ} . فَأَصْلُ الْإِيمَانِ فِي الْقَلْبِ وَهُوَ قَوْلُ الْقَلْبِ وَعَمَلُهُ وَهُوَ إقْرَارٌ بِالتَّصْدِيقِ وَالْحُبِّ وَالِانْقِيَادِ وَمَا كَانَ فِي الْقَلْبِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَظْهَرَ مُوجِبُهُ وَمُقْتَضَاهُ عَلَى الْجَوَارِحِ وَإِذَا لَمْ يَعْمَلْ بِمُوجِبِهِ وَمُقْتَضَاهُ دَلَّ عَلَى عَدَمِهِ أَوْ ضَعْفِهِ؛ **وَلِهَذَا كَانَتْ الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ مِنْ مُوجِبِ إيمَانِ الْقَلْبِ وَمُقْتَضَاهُ وَهِيَ تَصْدِيقٌ لِمَا فِي الْقَلْبِ وَدَلِيلٌ عَلَيْهِ وَشَاهِدٌ لَهُ** وَهِيَ شُعْبَةٌ مِنْ مَجْمُوعِ الْإِيمَانِ الْمُطْلَقِ وَبَعْضٌ لَهُ؛ لَكِنَّ مَا فِي الْقَلْبِ هُوَ الْأَصْلُ لِمَا عَلَى الْجَوَارِحِ كَمَا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: إنَّ الْقَلْبَ مَلِكٌ وَالْأَعْضَاءَ جُنُودُهُ فَإِنْ

طَابَ الْمَلِكُ طَابَتْ جُنُودُهُ وَإِذَا خَبُثَ الْمَلِكُ خَبُثَتْ جُنُودُهُ وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: {إنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إذَا صَلَحَتْ صَلَحَ لَهَا سَائِرُ الْجَسَدِ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ لَهَا سَائِرُ الْجَسَدِ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ} . وَلِهَذَا ظَنَّ طَوَائِفُ مِنْ النَّاسِ أَنَّ الْإِيمَانَ إنَّمَا هُوَ فِي الْقَلْبِ خَاصَّةً وَمَا عَلَى الْجَوَارِحِ لَيْسَ دَاخِلًا فِي مُسَمَّاهُ وَلَكِنْ هُوَ مِنْ ثَمَرَاتِهِ وَنَتَائِجِهِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ حَتَّى آلَ الْأَمْرُ بِغُلَاتِهِمْ - كَجَهْمِ وَأَتْبَاعِهِ - إلَى أَنْ قَالُوا: يُمْكِنُ أَنْ يُصَدِّقَ بِقَلْبِهِ وَلَا يُظْهِرَ بِلِسَانِهِ إلَّا كَلِمَةَ الْكُفْرِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى إظْهَارِهَا فَيَكُونُ الَّذِي فِي الْقَلْبِ إيمَانًا نَافِعًا لَهُ فِي الْآخِرَةِ وَقَالُوا: حَيْثُ حَكَمَ الشَّارِعُ بِكُفْرِ أَحَدٍ بِعَمَلِ أَوْ قَوْلٍ: فَلِكَوْنِهِ دَلِيلًا عَلَى انْتِفَاءِ مَا فِي الْقَلْبِ وَقَوْلُهُمْ مُتَنَاقِضٌ؛ فَإِنَّهُ إذَا كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا مُسْتَلْزِمًا لِانْتِفَاءِ الْإِيمَانِ الَّذِي فِي الْقَلْبِ امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ الْإِيمَانُ ثَابِتًا فِي الْقَلْبِ مَعَ الدَّلِيلِ الْمُسْتَلْزِمِ لِنَفْيِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَلِيلًا لَمْ يَجُزْ الِاسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى الْكُفْرِ الْبَاطِنِ. وَاَللَّهُ سُبْحَانَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ يُبَيِّنُ أَنَّ تَحْقِيقَ الْإِيمَانِ وَتَصْدِيقَهُ بِمَا هُوَ مِنْ الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ.

كَقَوْلِهِ: {إنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ} {الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ} {أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا} وَقَالَ: {إنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ} وَقَالَ تَعَالَى: {إنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ} وَقَالَ تَعَالَى: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} . فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ يَنْتَفِي عِنْدَ انْتِفَاءِ هَذِهِ الْأُمُورِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مِنْ الْإِيمَانِ قِيلَ هَذَا اعْتِرَافٌ بِأَنَّهُ يَنْتَفِي الْإِيمَانُ الْبَاطِنُ مَعَ عَدَمِ مِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّهُ يَكُونُ فِي الْقَلْبِ إيمَانٌ يُنَافِي الْكُفْرَ بِدُونِ أُمُورٍ ظَاهِرَةٍ: لَا قَوْلٍ وَلَا عَمَلٍ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ - وَذَلِكَ تَصْدِيقٌ - وَذَلِكَ لِأَنَّ **الْقَلْبَ إذَا تَحَقَّقَ مَا فِيهِ أَثَّرَ فِي الظَّاهِرِ ضَرُورَةً لَا يُمْكِنُ انْفِكَاكُ أَحَدِهِمَا عَنْ الْآخَرِ فَالْإِرَادَةُ الْجَازِمَةُ لِلْفِعْلِ مَعَ الْقُدْرَةِ التَّامَّةِ تُوجِبُ وُقُوعَ الْمَقْدُورِ** فَإِذَا كَانَ فِي الْقَلْبِ حُبُّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثَابِتًا اسْتَلْزَمَ مُوَالَاةَ

أَوْلِيَائِهِ وَمُعَادَاةَ أَعْدَائِهِ {لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ} {وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ} فَهَذَا التَّلَازُمُ أَمْرٌ ضَرُورِيٌّ. وَمِنْ جِهَةِ ظَنِّ انْتِفَاءِ التَّلَازُمِ غَلِطَ غالطون؛ كَمَا غَلِطَ آخَرُونَ فِي جَوَازِ وُجُودِ إرَادَةٍ جَازِمَةٍ مَعَ الْقُدْرَةِ التَّامَّةِ بِدُونِ الْفِعْلِ حَتَّى تَنَازَعُوا: هَلْ يُعَاقَبُ عَلَى الْإِرَادَةِ بِلَا عَمَلٍ؟ وَقَدْ بَسَطْنَا ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ وَبَيَّنَّا: أَنَّ الْهِمَّةَ الَّتِي لَمْ يَقْتَرِنْ بِهَا فِعْلُ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْهَامُّ لَيْسَتْ إرَادَةً جَازِمَةً وَأَنَّ الْإِرَادَةَ الْجَازِمَةَ لَا بُدَّ أَنْ يُوجَدَ مَعَهَا مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ وَالْعَفْوُ وَقَعَ عَمَّنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ وَلَمَّا يَفْعَلْهَا؛ لَا عَنْ مَنْ أَرَادَ وَفَعَلَ الْمَقْدُورَ عَلَيْهِ وَعَجَزَ عَنْ حُصُولِ مُرَادِهِ كَالَّذِي أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ فَقَاتَلَهُ حَتَّى قُتِلَ أَحَدُهُمَا؛ فَإِنَّ هَذَا يُعَاقَبُ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ وَفَعَلَ الْمَقْدُورَ مِنْ الْمُرَادِ وَمَنْ عَرَفَ الْمُلَازَمَاتِ الَّتِي بَيْنَ الْأُمُورِ الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ زَالَتْ عَنْهُ شُبُهَاتٌ كَثِيرَةٌ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي كَثُرَ اخْتِلَافُ النَّاسِ فِيهَا .... ا.هـ

فلو تأملنا في كلام ابن تيمية تبين أنه يتكلم عن شُعَب الإيمان كلها

أعلاها وأفضلها وأدناها وأقلها كما يدل عليه السياق

ثم قال (وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه دل على عدمه أو ضعفه)

" أي إذا لم يعمل بمقتضى ذلك الإيمان المذكور سابقاً الذي مع الإقرار بالتصديق والحب والانقياد، فإن عدم العمل يدل على عدم الإيمان.

وضعف العمل يدل على ضعف الإيمان لإنه لم يعمل بموجب ذلك الإقرار بالتصديق والحب والانقياد فدل على ضعف ذلك كله " مستفاد

و هذا هو ظاهر ما يدل عليه سياق كلامه

ومما يؤكد هذا قوله بعد تلك الجملة مباشرةً (ولهذا كانت الأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب ومقتضاه وهي تصديق لما في القلب ودليل عليه وشاهد له)

فلو كان المعنى ما ذهب إليه القوم لكان آخر كلامه ناقضاً لأوله ولكان متضارباً

وقال بعد هذا الكلام وهو في نفس السياق (ولهذا ظن طوائف من الناس أن الإيمان إنما هو في القلب خاصة وما على الجوارح ليس داخلاً في مسماة ولكن هو من ثمراته ونتائجه الدالة عليه حتى آل الأمر بغلاتهم –كجهم واتباعه– إلى أن قالوا: يمكن أن يصدق بقلبه ولا يظهر بلسانه إلا كلمة الكفر مع قُدرته على إظهارها فيكون الذي في القلب إيماناً نافعاً له في الآخرة)

وقال في نفس السياق كذلك (... فلا يجوز أن يدعي أنه يكون في القلب إيمان ينافي الكفر بدون أمور ظاهرة : لا قول ولا عملٍ وهو المطلوب –وذلك تصديق– وذلك لأن القلب إذا تحقق ما فيه أثر في الظاهر ضرورة لا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر)

فهذا هو مراد ابن تيمية رحمه الله

ووالله لا يترك أحد وقف على أقوال ابن تيمية العديدة التي تنص على تلازم الظاهر مع الباطن وأن انتفاء العمل الظاهر يدل على انتفاء العمل الباطن وغير ذلك من كلمات لا يدع هذا كله ويتعلق بهذه الكلمة الآنفة إلا مريض أو مريد للفتنة ، والله المستعان

الحادي عشر : قول المعترض " الإمام أحمد، فإن له روايات عديدة في تكفير تارك الصلاة حيناً وعدم تكفيره حيناً آخر، وفي تكفير تارك الأركان تارة، وفي عدم تكفيره تارة أخرى . والظاهر أن سبب اختلاف رواياته ثم فيأتُهُ إلى عدم التكفير هو استسلامه وإيمانه بأحاديث الشفاعة. " ا.هـ المراد

أقول إن أحديث الشفاعة لا يفهمه هؤلاء القوم وطالما شغبوا به

وهذا الفوزان –الذي يراه المعترض إماماً في السنة– يقول فيمن يحتج به على عدم تكفير تارك أعمال الجوارح بالكلية مع القدرة قال : هذا من الاستدلال بالمتشابه ، وهذه طريقة أهل الزيغ .. ا.هـ المراد

وقد أجاب عن هذه الشبهة الإمام ابن خزيمة في "كتاب التوحيد" فقال : هَذِهِ اللَّفْظَةُ لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ مِنَ الْجِنْسِ الَّذِي يَقُولُ الْعَرَبُ: يُنْفَى الِاسْمُ عَنِ الشَّيْءِ لِنَقْصِهِ عَنِ الْكَمَالِ وَالتَّمَامِ، فَمَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ، لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ، عَلَى التَّمَامِ وَالْكَمَالِ، لَا عَلَى مَا أَوْجَبَ عَلَيْهِ وَأَمَرَ بِهِ، وَقَدْ بَيَّنْتُ هَذَا الْمَعْنَى فِي مَوَاضِعَ مِنْ كُتُبِي

وقال أبو عُبيد القاسم بن سلام : فإن قال (قائل): كيف يجوز أن يقال ليس بمؤمن، واسم الإيمان غير زائل عنه ؟ قيل هذا كلام العرب المستفيض عندنا غير المستنكر في إزالة العمل عن عامله إذا كان عمله على غير حقيقته ألا ترى أنهم يقولون للصانع إذا كان ليس بمحكم لعمله: ما صنعت شيئا ولا عملت عملا، وإنما وقع معناهم هاهنا (على) نفي التجويد، لا على الصنعة نفسها، فهو عندهم عامل بالاسم، وغير عامل في الإتقان، حتى تكلموا به فيما هو أكثر من هذا، وذلك كرجل يعق أباه ويبلغ منه الأذى

فيقال: ما هو بولده وهم يعلمون أنه ابن صلبه. ثم يقال مثله في الأخ والزوجة والمملوك. وإنما مذهبهم في هذا المزايلة من الأعمال الواجبة عليهم من الطاعة والبر..

وقال ابن عبدالبر : وقد روي لم يعمل خيرا قط أنه لم يعذبه إلا ما عدا التوحيد من الحسنات والخير بدليل حديث أبي رافع المذكور وهذا شائع في لسان العرب أن يؤتى بلفظ الكل والمراد البعض وقد يقول العرب لم يفعل كذا قط يريد الأكثر من فعله ألا ترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام لا يضع عصاه عن عاتقه يريد أن الضرب للنساء كان منه كثيرا لا أن عصاه كانت ليلا ونهارا على عاتقه وقد فسرنا هذا المعنى في غير موضع من كتابنا هذا ا.هـ

ومن هذا الإطلاق ما جاء في حديث قاتل المائة نفس

والذي فيه قول ملائكة العذاب [إِنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ]

علماً بأنه بأنه شرع في الهجرة(=وهي عمل) حتى [إذا انتصف به الطريق أتاه الموت] كما في الحديث

الثاني عشر : قوله " وقول عادل بعدما ذكر قول المرجئة :
"كما صرّح بذلك البيجوري والكوثري، وغيرهما ممن تلقّفَ هذا القول وصرّح به من مرجئة هذا العصر!! ممن يقول بأن الإيمان قول وعمل في الظاهر ثم يتناقضون بعد ذلك بأن تارك العمل بالكلية ليس بكافر بل هو مسلم، وأن مآله ومصيره إلى الجنة!! "...

قال " وينسب عادل إلى أهل السنة المعاصرين أنهم يقولون: الإيمان شرط كمال، وهذا من البهت العظيم (!!) فأهل السنة المعاصرين كسلفهم يقولون: إن العمل من الإيمان، ولا يقولون: شرط كمال." ا.هـ المراد

أقول هذه قد قالها الألباني كما في سلسلته الصحيحة [7–137] فقال : الأعمال الصالحة كلها شرط كمال عند أهل السنة؛ خلافاً للخوارج والمعتزلة .. ا.هـ المراد

فالمعترض إما أن يقول أن الألباني ليس من أهل السنة !

أو يقول لا هو من أهل السنة لكنه أخطأ !

وبالتالي يكون هو البهَّات **على أخينا في تكذيبه فإن [من كذب أهل الصدق فهو الكذاب] كما قال الإمام أحمد**

وقد صدق علي بن حرب لما قال [كل صاحب هوى يكذب ولا يبالي]

وأذكِّر المعترض بقوله في "نصيحة ودية لمن يحترم السلفية" : **إن الله حرم الظلم**

ولا يرضى أن يظلم مسلم كافراً

فكيف بالمسلم الذي عظم الله حرمته ؟!!

وقال في شأنه رسول الله ﷺ (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا)

وقال رسول الله ﷺ : (إياكم والظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة)

وقال الله تعالى ((إن الله لا يظلم مثقال ذرة))

وقال سبحانه: ((ومن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره)) وقال رسول لله ﷺ كما في الحديث القدسي ((!!)) (يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا...)الحديث. ا.هـ المراد

الثالث عشر : قوله " قول عادل هنا عن أهل السنة المعاصرين:

"ويتناقضون كذلك في حصرهم الكفر في الجحود والتكذيب دون القول والعمل!!".
أقول: إن أهل السنة المعاصرين كسلفهم لا يحصرون الكفر في الجحود والتكذيب دون القول والعمل، فهذا من الافتراء عليهم." ا.هـ المراد

أقول قد قال ذلك الألباني كما سبق نقله هنا

ونقلته بصوته في "النصيحة"

ويلزمك حينئذ ما قدمته في النقطة السابقة من تبديع الألباني أو تكذيب نفسك !

وكلاهما حقٌّ لا مِرْيَةَ فيه

الرابع عشر : انتقد المعترض قول أخينا عادل " وقد جعل بعض أئمة السنة ترك تكفير تارك الصلاة من أقوال المرجئة: قال ابن معين –رحمه الله–: قيل لعبد الله بن المبارك: إن هؤلاء (يعني المرجئة) يقولون: من لم يصم، ولم يصل بعد أن يقر به فهو مؤمن مستكمل الإيمان.
قال عبد الله: لا نقول نحن كما يقول هؤلاء، من ترك الصلاة متعمداً من غير علة حتى أدخل وقتاً في وقت فهو كافر. "تعظيم قدر الصلاة " ا.هـ

وهذا كلام أخينا في طبعته الثالثة للإبانة قال –حفظه الله– : و قد جعل أئمة السُّنة **القول بعدم تكفير تارك الصلاة مع الحكم باستكمال إيمانه من أقوال المرجئة المبتدعة**.

ففي "تعظيم قدر الصلاة" (926/2): عن يحي بن معين قال: قيل لعبدالله بن المبارك: إن هؤلاء يقولون: من لم يصم، ولم يصل بعد أن يقر به فهو مؤمن مستكمل الإيمان. قال عبدالله: لا نقول نحن كما يقول هؤلاء – يعني : المرجئة – من ترك الصلاة متعمدًا من غير علَّة حتى أدخل وقتًا في وقت فهو كافر.

وقد كنت علقت على هذا الأثر في تحقيقي لكتاب "الرد على المبتدعة" بإرجاء من لم يكفر تارك الصلاة متعمدا عند بعض أهل السنة بدون قيد (مع الحكم باستكمال إيمانه)، فأضفته هنا لوجوده في كلام يحيى بن معين رحمه الله. ا.هـ

فجزاه الله خيراً على توضيحه وبيانه

الخامس عشر : قوله " من نقل هذا الإجماع – المنسوب إلى الشافعي– غير الشافعي؟ فهاته، وإلا فهذه الدعوى من الأباطيل التي لا أصل لها."

و قوله " لا يثبت هذا النقل عن الإمام الشافعي، ولا يوجد في كتبه لا "الأم" ولا غيرها، وقد صرّح محقق كتاب اللالكائي بأنه لم يجده في "الأم" للشافعي، والأمر كذلك." ا.هـ المراد

أقول أن إثبات كلام الشافعي أو غيره من أهل العلم لا يستلزم أن نقف عليه في كتبهم حتى نقبله بل لو نقله ثقة ضابط –أو خفيف الضبط– كفانا وقبلناه ولا يلزمنا أن نتثبت في ذلك بمراجعة كتبه حتى نقبله

وأذكر المعترض بقوله في "تنبيه أبي الحسن .." ص33 : إذا أخبرك الثقة بنبأ كفاك ذلك شرعاً **ولا يلزم التثبت إلا في حال إخبار الفاسق** كما قال تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا } وهذا منهج أهل السنة والجماعة في تلقي الأخبار وقبولها أو ردها .. ا.هـ المراد

وقد نَقل لنا كلام الشافعي عالمان متفق على عدالتهما وهم اللالكائي وابن تيمية

ثم إن هذا الإجماع لم يتفرد به الشافعي رحمه الله لكن القوم لا يعقلون

قال الآجري –رحمه الله– في الشريعة : فالأعمال رحمكم الله بالجوارح : تصديق عن الإيمان بالقلب واللسان ، **فمن لم يصدق الإيمان بعمله وبجوارحه** : مثل الطهارة ، والصلاة والزكاة ، والصيام والحج والجهاد ، وأشباه لهذه ورضي من نفسه بالمعرفة والقول لم يكن مؤمنا ، ولم ينفعه المعرفة والقول ، **وكان تركه للعمل تكذيبا منه لإيمانه** ، وكان العمل بما ذكرناه تصديقا منه لإيمانه .. **وبين في غير موضع أن الإيمان لا يكون إلا بعمل ، وبينه النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ما قالت المرجئة ، الذين لعب بهم الشيطان** ..

وقال : هذا بيان لمن عقل ، يعلم أنه **لا يصح الدين** إلا بالتصديق بالقلب ، والإقرار باللسان ، والعمل بالجوارح ، مثل الصلاة ، والزكاة والصيام ، والحج ، والجهاد ، وما أشبه ذلك ..

وقال : اعلموا أنه لا تجزئ المعرفة بالقلب والتصديق إلا أن يكون معه الإيمان باللسان نطقا ، ولا تجزيء معرفة بالقلب ، ونطق باللسان ، حتى يكون عمل بالجوارح ، فإذا كملت فيه هذه الثلاث الخصال : كان مؤمنا دل على ذلك القرآن ، والسنة ، **وقول علماء المسلمين** ..

وقال ابن بطة في الإبانة الكبرى مبيناً اعتقاد السلف : فقد تلوت عليكم من كتاب الله عز وجل ما يدل العقلاء من المؤمنين أن الإيمان قول وعمل ، وأن من صدق بالقول **وترك العمل كان مكذبا** ، وخارجا من الإيمان ، وأن الله لا يقبل قولا إلا بعمل ، ولا عملا إلا بقول .

وقال : فكل من ترك شيئا من الفرائض التي فرضها الله عز وجل في كتابه أو أكدها رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنته على سبيل الجحود لها والتكذيب بها ، فهو كافر بين الكفر لا يشك في ذلك عاقل يؤمن بالله واليوم الآخر .

ومن أقر بذلك وقاله بلسانه ، ثم تركه تهاونا ومجونا أو معتقدا لرأي المرجئة ومتبعا لمذاهبهم ، فهو تارك الإيمان ليس في قلبه منه قليل ولا كثير وهو في جملة المنافقين الذين نافقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنزل القرآن بوصفهم وما أعد لهم ، وإنهم في الدرك الأسفل من النار ، **نستجير بالله من مذاهب المرجئة الضالة** ..

السادس عشر : قوله " وقال الحافظ ابن حجر –رحمه الله– في "فتح الباري" .. "

تسمية العسقلاني لكتابه بفتح الباري كذبٌ على الله

وإقراره على ذلك لا يجوز

فإن تسميته بذاك الاسم ونسبة ما فيه إلى الباري

وأنه من فتحه سبحانه على مؤلفه !

هذا من جنس فعل اليهود الذين (يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ)

وقد قال النبي –ﷺ– [إذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله، فلا تنزلهم على حكم الله، ولكن أنزلهم على حكمك، فإنك لا تدري أتصيب فيهم حكم الله أم لا]

أخرجه مسلم في صحيحه من حديث بريدة رضي الله عنه

وقد رُوي عَنِ الشَّعْبِيّ، أَنَّهُ قَالَ: سُئل أَبُو بَكْر –رضي الله عنه– عَنِ الْكَلَالَة، فَقَالَ [إِنِّي سأقولُ فِيهَا برأيي فَإِن كَانَ صَوَابا، فَمن الله، وَإِن كَانَ خطأ فمني وَمن الشَّيْطَان]

وثبت نحوه عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه

وأخرج الهروي في ذم الكلام عَنْ مُسْرِوقٍ قَالَ كَتَبَ عُمَرُ بِالْقَضَاءِ

قَالَ فَكَتَبْتُ هَذَا مَا أَرَى اللَّهُ عُمَرَ !

فَقَالَ عُمَرُ –رضي الله عنه– [امْحُهُ وَاكْتُبْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَذَا مَا رَأَى عُمَرُ فَإِنْ يَكُ صُوَابًا فَمِنَ اللَّهِ وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَمِنْ عُمَرَ]

فكيف ينسب إلى الباري –سبحانه– كتاب ملئ بالبدع وبعضها كفرية !

{وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ}

السابع عشر : قول المعترض " فهؤلاء الأئمة: البخاري وأبو حاتم وأبو زرعة ينقلون تعريف الإيمان عن أئمة الإسلام في جميع أمصار المسلمين أنهم يقولون: "الإيمان قول وعمل" .. ولم يحكِ أحد منهم الإجماع الذي نسب إلى الإمام الشافعي... فهل أئمة الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها تمالؤا على كتمان هذا الإجماع؟ " ا.هـ المراد

أقول هؤلاء الأئمة لا يخالف قولهم قول الشافعي لكن المعترض لا يفهم أو لا يريد

وقد سبق نقل كلام أصحابه في بيان هذا المعنى ولكن ...

الثامن عشر : قوله " وأن التابعين ومن بعدهم ما عرّفوه إلا بقولهم: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، كما نُقل ذلك عن أئمة الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها، وأنهم ما قالوا: لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر، وأنه لا يقبل إيمان أحد إلا إذا استكمل الثلاثة. _وتأمل التعريف الذي نسبه شيخ الإسلام إلى من ذكرهم من أن الإيمان قول وعمل؛ قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، ولم ينقل عنهم بقية هذا التعريف المنسوب إلى الشافعي -رحمه الله-.

كيف يقولون هذا، وهم ينقلون عن رسول الله -ﷺ- أحاديث الشفاعة، وفيها: أنه يخرج من النار من في قلبه مثقال دينار من إيمان، ومن في قلبه مثقال نصف دينار من إيمان، ومن في قلبه مثقال ذرة من إيمان، ومن في قلبه أدنى أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان.

ويخرج الله من النار قوماً لم يعملوا خيراً قط.

ويخرج أناساً من النار ويدخلهم الجنة من غير عمل عملوه ولا خير قدّموه.

ويقول الله: " وعزتي وكبريائي وعظمتي وجبريائي لأخرجن من قال لا إله إلا الله".

فهل هؤلاء أتوا بكل الأركان واستكملوا الإيمان؟

وهل يجرؤ أحد يخشى الله ويوقر رسول الله -ﷺ- أن يخالف أقواله الثابتة ثبوت الجبال؟

" ا.هـ المراد

أقول : من قال بكفر تارك العمل وبكفر تارك الصلاة لم يخالف الأحاديث الثابتة ثبوت الجبال !

وممن قال بهذا القول أئمة كبار هم أخْشَى لله من المعترض المجازف

وأعظم توقيراً لرسوله -ﷺ- من أمثاله

لكن المعارض امرؤ مجازف

فإن الاستدلال بأحاديث الشفاعة وأحاديث فضل الشهادة من أضعف الاستدلال على عدم تكفير تارك الصلاة

وقد قال ابن عثيمين وهو يناقش أدلة المانعين من تكفير تارك الصلاة فقال : القسم الأول : ما لا دليل فيه أصلا للمسالة ..

القسم الثاني : عام مخصوص بالأحاديث الدالة على كفر تارك الصلاة

مثل قوله ﷺ في حديث معاذ بن جبل [ما من عبد يشهد أن لا اله إلا الله وان مُحَمَّدا عبده ورسوله إلا حرمه الله على النار]

القسم الثالث : عام مقيد بما لا يمكن معه ترك الصلاة ، مثل قوله ﷺ في حديث عتبان بن مالك [فإن الله حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله] رواه البخاري ومسلم. .. فتقييد الإتيان بالشهادتين بإخلاص القصد وصدق القلب يمنعه من ترك الصلاة ..

القسم الرابع : ما ورد مقيدا بحال يعذر فيها بترك الصلاة مثل حديث حذيفة [يدرس وشي الإسلام] .. فإن هؤلاء الذين أنجتهم الكلمة من النار كانوا معذورين بترك شرائع الإسلام لأنهم لا يدرون عنها ، فما قاموا به هو غاية ما يقدرون عليه ، وحالهم تشبه حال من ماتوا قبل فرض الشرائع .. ا.هـ المراد

وأما أحاديث فضل الشهادتين :

فقد قال الزهري -رحمه الله- فيها [ذَاكَ قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَ الْفَرَائِضُ، ثُمَّ نَزَلَتِ الْفَرَائِضُ، فَيَنْبَغِي عَلَى النَّاسِ أَنْ يَعْمَلُوا بِمَا افْتَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِمْ] أخرجه الخلال في السنة

وأخرج أيضاً عن الضحاك -رحمه الله- [هَذَا قَبْلَ أَنْ تُحَدَّ الْحُدُودُ وَتَنْزِلَ الْفَرَائِضُ]

بينما ذهب بعض السلف إلى أنها مقيدة بالأدلة الواردة في الباب

ومعنى هذا " أن لا إله إلا الله سبب لدخول الجنة، والنجاة من النار، ومقتض لذلك، ولكن المقتضي لا يعمل عمله إلا باستجماع شروطه، وانتفاء موانعه، فقد يتخلف عنه مقتضاه لفوات شرط من شروطه، أو لوجود مانع.

ولهذا قيل للحسن البصري –رحمه الله– إن ناسًا يقولون: من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة، فقال [من قال: لا إله إلا الله فأدى حقها وفرضها دخل الجنة]

وقال وَهْب بن مُنَبِّه –رحمه الله– لمن سأله: أليس لا إله إلا الله مفتاح الجنة؟
قال [بلى ، ولكن ما من مفتاح إلا وله أسنان فإن جئت بمفتاح له أسنان فتح لك وإلا لم يفتح] " .

ويدل على ذلك أن الله رتب دخول الجنة على الإيمان والأعمال الصالحة كما قال تعالى
{وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}
وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم كما في "الصحيحين" عن أبي أيوب : أن رجلاً قال:
يا رسول الله أَخْبِرْنِي بعَمَلٍ يُدْخِلني الجنة ؟
فقال [تعبد الله ولا تشرك به شيئًا، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصل الرحم]
وكذلك إجماع الصحابة –رضي الله عنهم– على كفر تارك الصلاة

وإجماعهم وإجماع التابعين والسلف على أنه لا يصح قول بلا عمل
كما قال الشافعي –رحمه الله– (كان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركناهم أن الإيمان قول وعمل ونية لا يجزئ واحد من الثلاثة بالآخر)

وليس هذا بأول إجماع للسلف يخالفه المعترض !
فمن مخالفاته لإجماعات السلف :

1- قوله في مجموعه [1-461] : الكذب أخبث من البدع يا إخوان والكذاب أخبث عند أهل السنة من المبتدع المبتدع يروى عنه .. ا.هـ المراد

وهو بهذا يقرر أن من المعاصي التي هي دون الشرك أخبث من البدع (!)

وقد صرح المعترض بالقول بهذه القاعدة البدعية
(جنس البدع أشد من جنس المعاصي لا من حيث الأفراد) !!

فقد سئل : قاعدة جنس البدع أشد من جنس المعاصي لكن بعض المعاصي أشد من جنس البدع ما صحتها ؟
فقال : نعم البدع أشد جنس البدع ، بعض المعاصي أشد من البدع الخفيفة ، البدع درجات ، فبعض المعاصي الغليظة كالزنا وقتل النفس وكذا وكذا أكثر من سبحة يسبح فيها بدعة ... جنس البدع أشد يقولها ابن القيم وابن تيمية وغيره أشد من جنس المعاصي نقول هذا الكلام . ا.هـ المراد
http://cutt.us/Eh2J

وهذه القاعدة كانت من أعظم أسلحة بعض المميعة عندنا لأجل تهوين الخلاف الحاصل بين أهل السنة من جهة
وأتباع جمعية إحياء التراث من جهة أخرى
وذلك أنه لما أفتى البعض بجواز الالتحاق بحلقات تحفيظ القرآن لدى جمعية إحياء التراث وأُنكر عليه
أخذ يتذرع بهذه القاعدة من أن من الكبائر ما هو أضر من بعض البدع
وبالتالي فالالتحاق بهذه الحلقات أفضل وأقل ضرراً للشباب من مخالطة بعض العصاة كالمدمنين للمخدرات (!)

فيقال في الرد على هذا :

قال الله تعالى {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ} والبدعة مهما صغرت فهي داخلة في هذا المعنى
الذي هو التشريع في الدين
وهذا أشد وأعظم من المعصية التي يقر صاحبها بتحريمها

وكيف لا تكون البدع أشد من الكبائر وهي نوع من الشرك في نفسها
سواءاً كان ذلك شركاً أكبر أو أصغر لما فيها –على الأقل– من لازم الاستدراك على الشارع والتشريع مع الله.

قال ابن تيمية في الرد على الأخنائي ص219: وهو سبحانه إنما يعبد بما شرع من الدين لا يعبد بما شرع من الدين بغير إذنه **فإن ذلك شرك** قال الله تعالى {أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله} وقال تعالى {شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعوهم إليه} والدين الذي شرعه إما واجب وإما مستحب فكل من عبد عبادة ليست واجبة في شرع الرسول ولا مستحبة كانت من الشرك والبدع. ا. هـ المراد

فتأمل وصفه لكل عبادة أحدثها الناس ولم يأذن بها الله –وهذا حدُ البدعة– أنها (شرك)

وقال في بيان تلبيس الجهمية : أصل السنة توحيد الله وعبادته وحده لا شريك له
وأصل البدع الإشراك بالله شركاً أصغر أو أكبر. ا.هـ المراد

وقد أخرج مسلم في صحيحه من حديث جَابِرٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَطَبَ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ .. وَيَقُولُ[أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ

كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنَّ شَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ] .
وليتأمل في قوله صلى الله عليه وسلم (شر الأمور محدثاتها) وما تفيده من العموم والشمول.

قال الشنقيطي في المذكرة: ألفاظ العموم خمسة أقسام: الأول: اسم عرف بالألف واللام لغير المعهود وهو ثلاثة أنواع: 1 – ألفاظ الجموع .. 2 – أسماء الأجناس .. 3 – لفظ الواحد .. انتهى المراد

وأخرج أبو نعيم عن عبدالله بن نافع قال: سمعت مالكاً –رحمه الله– يقول [لو أن رجلاً ركب الكبائر كلها بعدَ ألا يشرك بالله ثم تخلّى من هذه الأهواء والبدع – وذكر كلاماً – دخل الجنة].
وليتدبر في قوله (الكبائر كلها) في مقابل قوله (شيء من هذه البدع) يتبين وجه الدلالة من الأثر .

وقال الربيع سمعت الشافعي يقول [لأن يَلْقَى الله العبد **بكل ذنب** ما خلا الشرك بالله خير له من أن يلقاه بشيء من هذه الأهواء] .
رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد

وقد قال ابن تيمية –رحمه الله– في المجموع : فقال لي: البدعة مثل الزنا وروى حديثاً في ذم الزنا ، فقلت: هذا حديث موضوع عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

والزنا معصية والبدعة شر من المعصية

كما قال سفيان الثوري: البدعة أحب إلى إبليس من المعصية فإن المعصية يتاب منها والبدعة لا يتاب منها. ا.هـ المراد

وقال ابن القيم –رحمه الله– في المدارج: قال مالك بن مِغْوَل : الكبائر ذنوب أهل البدع والسيئات ذنوب أهل السنة قلت: يريد أن البدعة من الكبائر وأنها أكبر من كبائر أهل السنة **فكبائر أهل السنة صغائر بالنسبة إلى البدع وهذا معنى قول بعض السلف** [البدعة أحب إلى إبليس من المعصية لأن البدعة لا يتاب منها والمعصية يتاب منها] . ا. هـ المراد

وقال ابن باز في شرح فضل الإسلام : **البدعة أكبر من الكبائر لأنها** تنقص للإسلام وإحداث في الإسلام **واتهام للإسلام بالنقص**، فلهذا يبتدع ويزيد .
وأما المعاصي فهي اتباع للهوى وطاعة للشيطان فهي أسهل من البدعة وصاحبها قد يتوب ويسارع ويتعظ
أما صاحب البدعة فيرى أنه مصيب وأنه مجتهد فيستمر بالبدعة نعوذ بالله، ويرى الدين ناقص فهو بحاجة إلى بدعته.

ولهذا صار أمر البدعة أشد وأخطر من المعصية

قال تعالى في أهل المعاصي: (وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ).
فأهل المعاصي تحت المشيئة، وأما أهل البدع فذنبهم عظيم وخطرهم شديد لأن بدعتهم معناها التنقص للإسلام وأنه محتاج لهذه البدعة ويرى صاحبها أنه محق ويستمر عليها ويبقى عليها ويجادل عنها نسأل الله العافية. ا. هـ

وقال أبوعبدالله الحداد في "الخميس" ص220 : وقد أجمع أهل السنة على أن البدعة أشد من المعصية .. ا.هـ المراد

وقال –حفظه الله– في ص471 : قال سفيان الثوري وغيره – رحمهم الله تعالى :

(فاسق أهل السنة خير من عابد أهل البدعة)

(البدعة أحب إلى إبليس من المعصية) .

وقال أحمد – رحمه الله (الحنابلة 184/1) :

(فساق أهل السنة (خير من) زهاد أهل البدعة (فهم) أعداء الله) .

وقال أيوب السختياني – رحمه الله تعالى :

(ما ازداد صاحب بدعةٍ اجتهاداً إلا ازداد من الله بُعْداً) ا.هـ المراد

وأما ما يتعلق بمقارنة الكذب بالبدع وجعله أخبث من البدع

فهذا أيضاً غير صحيح ألبتة ، فقد قال ابن تيمية في الدرء : لكاذب الظالم إذا علم أنه كاذب ظالم كان معترفا بذنبه معتقدا لتحريم ذلك فترجى له التوبة ويكون اعتقاده التحريم وخوفه من الله تعالى من الحسنات التي يرجى أن يمحوا الله بها سيئاته

وأما إذا كذب في الدين معتقدا أن كذبه صدق وافترى على الله ظانا أن فريته حق فهذا أعظم ضررا وفسادا

ولهذا كان السلف يقولون : البدعة أحب إلى إبليس من المعصية لأن المعصية يتاب منها والبدعة لا يتاب منها .. ا.هـ المراد

وأما قبول بعض السلف لرواية المبتدع –غير الداعي– فهذا ليس راجعاً لكون فعله الذي استحق به الوصف بالابتداع أخف من كذب غيره من الرواة !
بل ذلك راجع لكونه مأموناً في النقل –إذا عرفت وثاقته وضبطه– بخلاف الكذاب فإنه متهم غير مأمون في نقله وهذا أمر بين

وقد رد إمام الطائفة الثاني على هذه القاعدة فقال ذاك الجابري : **هذا محدث** فإن السلف رحمهم الله تعالى يحذرون من صغار البدع ويحذرون من نتائجها **وهذه القاعدة تهون من صغار البدع** فيجب على من نصب نفسه للعلم والتعليم أن لا يسلك هذا المسلك يفعل كما صنع السلف
وما أحسن ما قاله الأوزاعي رحمه الله تعالى قال واسلك سبيل سلفك الصالح وقل ما قالوا وكف عن ما كفوا عنه أو كما قال ا.هـ

وردها أيضاً شيخ الطائفة ابن هادي فقال : في مدة سابقة والآن في الآونة الأخيرة بُعثت مرة آخرى نبشت قضية البدعة والكبيرة، وبدأ أصحاب هذه الإتجاه يُقعدون لمرادهم .... ذلكم قولهم جنس البدع أعظم في جنسها ومجموعها من الكبائر، أما من حيث الأفراد فيعني لا تستطيع أن تقول، ثم يضرب لك مثالاً، فمثلًا يقول: هل تريدني أن أجعل من يذكر الله جل وعلا بأذكار على هيئة مخصوصة مبتدعة أو مثلاً يسبح بالسبحة مثلاً هكذا أو نحو ذلك من البدع التي يراها هو صغيره كما يقول، هل تريدني أن أجعل هذا أشد في جرمه من منّ يزني أو يشرب الخمر الناس أستعظمت ذلك، الله أكبر كيف هذا، كيف يقول هذا، يستكثر هذا ويستنكره، هذا يذكر الله أو يسبح أو يتعبد لله لكن صح وقع في جهل وبعبادات أما هذا يزني، أجعل هذا مثل هذا، لاماهو مثله أخطر منه، هذه مصيبة
بدأ أول ما يصدمك بهذا التقرير وبضرب المثال هذا فيتخلل أهل السنة ليصل إلى الثمرة والنتيجة التي يريدها وهي التهوين والتسهيل من المحدثات والبدع، ويصل إلى ما يريده مما

هو مبني على هذا وهو كسر سور الولاء والبراء عند أهل السنة لأهل البدعة، حتى نقول له **هذا الكلام الذي تقولونه هو هدم لمنهج السلف** رحمهم الله تعالى في هذا الباب.

نعم البدعة وإن قلّت هي بدعة وهي أشد من المعاصي وإن كانت كبيرة، تدرون لماذا؟

لأن صاحب البدعة يراها دينًا، أما صاحب المعصية فلا يراها دينًا، فأيهم أشد؛ التشريع أو إرتكاب المعصية؟

بلا شك التشريع، الله جعله شركًا قال جل وعلا: {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ} فهذا الشرك في العمل سماه الله شركًا في هذه الأية فهذا الشرك في العمل سماه الله شركًا في هذه الأية : " من استحسن في الدين شيئًا ليس له أصل فقد شرع" وهذه عبارة السلف من استحسن فقد شرع ولا شك أن هذه البدعة التي جاء بها هذا المبتدع وتعبد الله بها، هو وإن لم يقل بلسانه بمقاله صوتًا وحرفًا تسمعه بإذنك إن الدين ناقص، لكن بفعله وحاله ينسب إلى الدين النقص لأن الله جل وعلا يقول: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا }[المائدة:3]، وهذا بلسان حاله يقول الدين ناقص يحتاج إلى إيش ؟ إلى تتمة .... فالبدعة مهما رأيتها صغيرة لا تنظر إلى فردها لا، لكن انظر إلى ما؟

إلى أصل احداثها؛ وانشاءها، الأصل في إحداثها وإنشائها أن **صاحبها وإن لم يقل بلسان مقاله إن الدين ناقص لكنه بلسان حاله وهو واقع على العمل** يزعم أن الدين ناقص فأحتاج إلى أن يأتي بمثل هذه البدع والله سبحانه وتعالى قد أكمل لنا الدين، فمن استحسن فقد شرع ومن جاء ببدعة فقد رأى أن محمَّد صلى الله عليه وسلم خان الرسالة وإن لم يزعم ذلك بلسانه ...

واقرأوا الكتب المسندة في آثار السلف، واقرأوا الكتب المختصرة التي نقلها أئمة السنة من المتأخرين عن المتقدمين من السلف

ومن ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى

بل يقول : وقد قررت هذا مرارًا وكثيرًا – يقول– أن **البدعة أعظم من المعصية وإن صغرت هذه البدعة لأن النظر لا إلى صغرها** ولكن النظر إلى احداثها فإن صاحبها يراها دينًا ولذلك صاحب البدعة لا يتوب في الغالب وصاحب المعصية يتوب، صاحب المعصية لا يتعبد بها، صاحب البدعة يتعبد بها، هذا فرق عظيم، صاحب المعصية لايتعبد بها لايراها دينًا، صاحب البدعة يراها دينًا ... فياعباد الله هذا الأمر أمر خطير خطير جدًا، فتجد قول السلف:"فاسق أهل السنة خير من عابد أهل البدعة" هكذا يقولون.

أحمد رحمه الله يقول:" قبور فساق أهل السنة رياض من رياض الجنة وقبور عباد المبتدعة حفر من حفر النيران" هذا يقوله أحمد؛ بالله عليكم أنا اتبع أحمد وإلا مع هؤلاء؟ هذا قول أحمد، يقول بعض السلف: رأيتك تمشي مع طلق قال: نعم، قال: لأن أراك تخرج من خماره أحب إليّ من أن تمشي مع طلق، طلق عالم وعابد وراوي للحديث لكن عنده بدعه، بدعة القدر؛ يقول له: تخرج من خماره أحب من أن تمشي ياناس يقول أحب من أن تمشي مع فلان، مجرد المشي ياناس **ماهو نفس البدعة التهوين منها؛ لا مجرد المشي**، يقوله: لو أراك تخرج من خماره يابني أحب إليّ من أن أراك مع طلق، هذا قول السلف؛ أين هؤلاء منه؟ هذا عظيم جدًا . ا. هـ المراد

2– ومن مخالفات المعترض أيضاً لإجماع السلف قوله في مجموعه [2–295] :

أهل البدع ندعوهم الى الله ونبين لهم ثم هم قسمان ... 2– وأما **عوامهم فهؤلاء لا يهجرون** وإنما يدعون إلى الله تبارك وتعالى ... ا.هـ المراد

وها القول على إطلاقه مخالف لإجماع السلف

فقد نقل غير واحد الإجماع على هجر المبتدعة

نعم قد فرق بعض الأئمة بين الدعاة وغير الدعاة والصحيح عدم التفريق

وهذا في غير أهل البدع المغلظة كالجهمية والرافضة
ثم إن دعوة هؤلاء لا تنافي هجرهم
بل هجرهم من دعوتهم إلى الله سبحانه !

وقول المعترض كما في شريط له " أنت في عهد أحمد أُهجر ، لكن في عهد من أنت ؟ بارك الله فيكم ، فلابد من الحلم والصبر " !!
هذا هو بعينه قول المؤسس " لو نحن فتحنا باب المقاطعة، والهجر، والتبديع؛ لازم نبقى نعيش في الجبال "

وقد قال عبدالله البخاري –وهو من شيوخ هذه الطائفة المعتبرين– في رده على الرحيلي : الذي يظهر أن قوة الهاجر من حيث مكانته ومنزلته وكونه أحد الولاة مما يزيد في ردع المهجور .. لكن **ليس ذلك ضابطاً** إن تخلف لم يحصل المقصود به وبالتالي لم يشرع الهجر !!
.. فمن الأمثلة والأدلة على ذلك :
ما سبق من قول أبي الدرداء وعبادة لمعاوية –رضي الله عن الجميع– (لا أساكنك أرضاً أنت بها) .. فأين مرعاة هذا الذي ذكره الدكتور في معاملة أبي الدرداء وعبادة لمعاوية –رضي الله عن الجميع– .. **مع العلم بأن معاوية –رضي الله عنه- هو القوي لأن كان أميراً عليهما ومع هذا أوقعا الهجر ! فتأمل** ..ا.هـ المراد

ثم إن الهجر علته ليست محصورة في إصلاح المهجور كما قال المعترض في فتوى له أن لما قال " الهجر مشروع لكن إذا نفع " ا.هـ المراد

بل علته راجعة لعدة أمور :

قال عبدالله البخاري في رده على الرحيلي : الهجر يقصد في الشريعة لأمور منها :
المقصد الأول : تحقيق العبودية لله عزوجل ، ذلك أن الهجر لله عبادة وحق لله تعالى ..
قال الله تعالى { وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ }
قال الامام الطبري في تفسيره : وفي هذه الآية الدلالة الواضحة على النهي عن مجالسة أهل الباطل من كل من المبتدعة والفسقة عند خوضهم في باطلهم ....
المقصد الثاني : تحقيق عقيدة الولاء والبراء والحب في الله والبغض في الله ..
المقصد الثالث : القيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأن المبتدع مفتات على الشريعة المحمدية (!) فوجب إنكار هذا المنكر ...
المقصد الرابع : النصح لعامة الأمة لأن المبتدع مفسد فاسد ...
من من الأئمة سبقك إلى ذكر هذا الضابط والتنصيص عليه ؟ ...
وأنت لم تذكر هنا من الأئمة المحققين نص على هذا الضابط والذي هو (مدار النظر في هذه المسألة على انتفاع المخالف بالهجر من عدمه دون النظر في حجم مخالفته)!! ..
وإني ذاكر أمثلة أخرى من **أقوال وصنيع السلف تنقض هذا التقرير** وتبين أن الأمر ارجع إلى تحقيق المقاصد الشرعية السابق ذكرها ..
فإن تحققت وتحققت معها المصلحة الخاصة فذلك من فضل الله ونعمته وكرمه والا فلا يقدم على نصرة دين الله شيء ... ا.هـ المراد

ومعارضة هذه النصوص وإجماعات السلف
بزعم كثرة المبتدعة وتقريبهم إلى السنة ونحو ذلك !
هذا من معارضة السنن بالرأي الذي ذمه السلف أشد الذم وعابوا أهله به
وقد ثبت عن ابن مسعود –رضي الله عنه– قوله [يحدث أقوام يقيسون الأمور بآرائهم فيهدم الإسلام ويثلم]

و روي عن عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ –رضي الله عنهما– قوله [إِيَّاكُمْ وَالرَّأْيَ فَإِنَّ اللَّهَ رَدَّ عَلَى الْمَلَائِكَةِ الرَّأْيَ {قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تعلمُونَ} وَقَالَ لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أنزل الله} وَلَمْ يَقُلْ بِمَا رَأَيْتَ]

ثم إن من أعظم الأدلة على مشروعية الهجر

والتي استدل بها غير واحد من السلف قول الله تعالى {وإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ}

وهي الآية في سورة الأنعام ، والأنعام مكية كما قال ابن عباس –رضي الله عنهما– [نزلت سورة الأنعام بمكة ليلا جملة حولها سبعون ألف ملك يجأرون حولها بالتسبيح]

أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن وابن الضريس في فضائل القرآن والطبراني في الكبير كلهم من طريق حماد بن سلمة به ، وإسناده لا بأس به في الموقوفات

وكان الحال في مكة –عامة– حال استضعاف وقلة لأهل الإسلام !

ومع هذا فقد أمر بالهجر في الجملة ، وقد أشار ابن تيمية –رحمه الله– إلى هذا المعنى في مسألة الهجر الوقائي فقال : وكذلك هجران قرناء السوء ، لئلا يرى القبيح ويسمعه فيكون شريكاً لهم كما قال تعالى : { إنكم إذن مثلهم } ولئلا يوقعوه في بعض ذنوبهم فإن المرء على دين خليله ، فلينظر أحدكم من يخالل ، فالأول يكون بترك مخالطتهم وقت الذنوب ، وإن خولطوا في غيرها للضرورة ، والثاني يكون بترك عشرتهم مطلقاً ، فإن المعاشرة قد تجر إلى القبيح ، فمن كان مضطراً إلى معاشرتهم أو كان هو الحاكم عليهم ديناً ودنيا فهذا لا ينهى عن المعاشرة .. ولهذا كانت الأولى مشروعة بمكة ، والثانية إنما شرعت بالمدينة بعد تبوك لما كان الإسلام في غاية القوة ...ا.هـ

فجاء هؤلاء وعكسوا القضية وقالوا في زمان الاستضعاف وكثرة أهل البدع فلابد من مخالطة أهل البدع ! الإ رؤوسهم ! [4]

---

[4] قال ربيع في بعض فتاويه : إن **أهل البدع الآن كثير يملئون الأرض** والعياذ بالله! فنحن لا نهجر الجميع إنما هم محل دعوتنا؛ ندعوهم إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وأما الرءوس المدبرة والدعاة إلى الباطل .. هؤلاء يحاربون ويحذر منهم ولا يجالسون ..

وقال في موضع آخر أن السلفي القوي : **واجبه أن يختلط بهؤلاء** ويدعوهم، لا لأجل أكل .. ولا مداهنة ولا شيء .. يركب معاه في سيارة يدعوه، يركب معاه في طائرة يدعوه، يركب في قطار يدعوه، يدعو لأنه لابد من الإختلاط بهؤلاء ما له فكة منهم **لأن أهل البدع والأهواء أغلبية ساحقة** وأن السلفيين كالشعرة البيضاء .. ا.هـ المراد

وإطلاق القول بمخالطة أهل البدع غير الرؤوس !

وعدم التفريق بين البدعة المغلظة وغيرها

ومع عدم التفريق من يسأل ويُرى منه قرائن الصدق فيعلم لا يمارى ويخاصم ، كما كان ابن سيرين [ينهى عن الجدال إلا رجلا إن كلمته يرجع]

هذا مع قوله هو في أهل البدع [لا يحل لي أن أكلمه حتى يقوم من مجلسه]

وقد قال الآجري –رحمه الله– في الشريعة : فإن قال قائل : فإن كان رجل قد علمه الله تعالى علما ، فجاءه رجل يسأله عن مسألة في الدين ، ينازعه فيها ويخاصمه

ترى له أن يناظره ، حتى تثبت عليه الحجة ، ويرد عليه قوله ؟

قيل له : **هذا الذي نهينا عنه** ، وهو الذي حذرناه من تقدم من أئمة المسلمين

فإن قال قائل : فماذا نصنع ؟

قيل له : إن كان الذي يسألك مسألته **مسألة مسترشد إلى طريق الحق لا مناظرة** ، فأرشده بألطف ما يكون من البيان بالعلم من الكتاب والسنة ، وقول الصحابة ، وقول أئمة المسلمين رضي الله عنهم وإن كان يريد مناظرتك ، ومجادلتك ، فهذا الذي كره لك العلماء ، فلا تناظره ، واحذره على دينك ، كما قال من تقدم من أئمة المسلمين إن كنت لهم متبعا فإن قال : فندعهم يتكلمون بالباطل ، ونسكت عنهم ؟

قيل له : **سكوتك عنهم وهجرتك لما تكلموا به أشد عليهم** من مناظرتك لهم كذا قال من تقدم من السلف الصالح من علماء المسلمين ، أما قول المعترض فلا أثارة عليه من علم ، والله المستعان .

وأما ترك الهجر حال الضرورة وتحقيقاً للمصلحة الشرعية فهذه مسألة أخرى ، وقد جاء في الصحيح من حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ اسْتَأْذَنَ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ [ائْذَنُوا لَهُ بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ أَوْ ابْنُ الْعَشِيرَةِ]
فَلَمَّا دَخَلَ أَلَانَ لَهُ الْكَلَامَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قُلْتَ الَّذِي قُلْتَ ثُمَّ أَلَنْتَ لَهُ الْكَلَامَ قَالَ [أَيْ عَائِشَةُ إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ أَوْ وَدَعَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ فُحْشِهِ]

وهذا "فِيهِ رُخْصَةُ الْمُدَارَاةِ لِدَفْعِ الضَّرَرِ"

"ومن هذا الباب ما يذكر عن النبي عليه الصلاة والسلام [مدارة الناس صدقة] "
وذكر عنه –صلى اله عليه وسلم– أيضاً [رَأْسُ الْعَقْلِ بَعْدَ الإِيمَانِ بِاللَّهِ مُدَارَاةُ النَّاسِ]

وقال البخاري في صحيحه : بَاب الْمُدَارَاةِ مَعَ النَّاسِ
وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ [إِنَّا لَنَكْشِرُ فِي وُجُوهِ أَقْوَامٍ وَإِنَّ قُلُوبَنَا لَتَلْعَنُهُمْ]

وعند الْخَلَّالُ في " كِتَابِ السُّنَّةِ " فِي بَابِ مُجَانَبَةِ مَنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ –
عَنْ إِسْحَاقَ أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ؟ قَالَ [أَلْحِقْ بِهِ كُلَّ بَلِيَّةٍ]
قُلْت: فَيُظْهِرُ الْعَدَاوَةَ لَهُمْ أَمْ يُدَارِيهِمْ؟ قَالَ [أَهْلُ خُرَاسَانَ لَا يَقْوَوْنَ بِهِمْ] .

وقد قال المعترض في مجموعه [14–348] : إياكم ومجالسة أهل الأهواء؛ فإن لهم شُبها ، **وربما أحدهم يستدرجك ويقول لك : ادخل معهم وأصلح من الداخل وهم لا يصلحون إلا ما شاء الله نادر جدا ، أو لتعرف ما عندهم ، هذه الطريقة ليست من الإسلام** ، الإسلام يرفضها ا.هـ المراد

فها هو يقر أن مماشاته للإخوان –بزعم اصلاحهم– طريقة ليست من الإسلام والإسلام يرفضها..!! فأين توبته من ذلك ؟!

3- ومن مخالفاته للإجماع قوله بعدم تكفير أهل الفترة

حيث قال في مجموعه [14-314] : **أهل الفترة والمجانين والصبيان والذين لم تبلغهم الحجة كلهم معذورون ويمتحنون يوم القيامة لا نكفرهم ..** ا.هـ المراد

فهو إن أراد أنهم من أهل الإسلام لا من أهل الشرك –وهو ظاهر سياق كلامه– فهذا القول قول باطل ، والظاهر أن المعترض خلط بين مسألة امتحانهم في الآخرة والحكم عليهم في الدنيا .

فإنه لاتلازم بين الحكم الدنيوي والآخروي كما هو معلوم

وقد قال إسحاق بن عبدالرحمن بن حسن –رحمه الله– : بل أهل الفترة الذين لم تبلغهم الرسالة والقرآن وماتوا على الجاهلية **لا يسمون مسلمين بالإجماع** ولا يستغفر لهم وإنما اختلف أهل العلم في تعذيبهم . ا.هـ المراد

4- ومن مخالفاته لإجماع السلف اشتراطه للعناد في تكفير المعين حيث قال في مجموعه [2-18] : وهنا شبهة ينبغي الإجابة عنها يقول بعض الناس لا يشترط فهم الحجة وإنما يشترط البلاغ فقط ...

أقول –أي ربيع– : ليس الامر كذلك لأن الله تبارك وتعالى يقول (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا) .. ويقول تعالى (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا)

قال (مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى) فلا تقوم الحجة عليه إلا من بعد ما يتبين له الهدى **فيعاند فهذا يكفر** .. ا.هـ المراد

وهذا قول مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف وأهل العلم قاطبة
قال الله تعالى { إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ }

قال الطبري في تفسيره : يقول تعالى ذكره: إن الفريق الذي حق عليهم الضلالة؛ إنما ضلوا عن سبيل الله، وجاروا عن قصد المحجة؛ باتخاذهم الشياطين نصراء من دون الله وظهراء؛ جهلاً منهم بخطأ ما هم عليه من ذلك؛ بل فعلوا ذلك وهم يظنون أنهم على هدى وحق، وأن الصواب ما أتوه وركبوا.
وهذا من أبين الدلالة على خطأ قول من زعم أن الله لا يعذب أحداً على معصية ركبها أو ضلالة اعتقدها؛ إلا أن يأتيها بعد علم منه بصواب وجهها؛ **فيركبها عناداً منه لربه فيها**؛ لأن ذلك لو كان كذلك؛ لم يكن بين فريق الضلالة الذي ضل وهو يحسب أنه هاد، وفريق الهدى؛ فرق. وقد فرق الله بين أسمائهما وأحكامهما في هذه الآية .. اهـ

وفي جامع الترمذي وحسنه عن عديّ بن حاتم: أنه سمع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقرأ هذه الآية: {اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللهِ} الآية
فقلت له: إنا لسنا نعبدهم.
فقال رسول الله –ﷺ– [أليس يحرّمون ما أحل الله فتحرِّمونه، ويُحِلُّون ما حرّم الله فتُحلُّونه ؟] فقلت: بلى.
قال [فتلك عبادتهم]

قال أبو بطين رحمه الله –رحمه الله– : فهؤلاء الذين أخبر الله عنهم في هذه الآية لم يسموا أحبارهم ورهبانهم أربا ولا آلهة، **ولا كانوا يظنون أن فعلهم هذا معهم عبادة لهم** ولهذا قال عدي [إنهم لم يعبدوهم] ، وحكم الشيء تابع لحقيقته لا لاسمه ولا لاعتقاد فاعله، فهؤلاء كانوا يعتقدون أن طاعتهم لهم في ذلك ليس بعبادة لهم فلم يكن ذلك عذرا لهم ولا مزيلا لاسم فعلهم ولا لحقيقته وحكمه فكذلك ما يفعله عباد القبور في سؤالهم من المقبورين قضاء الحاجات وتفريج الكربات والتقرب إليهم بالنذور والذبائح عبادة منهم للمقبورين وإن كانوا لا يسمونه ولا يظنونه عبادة .. ا.هـ المراد

وعن عمران بن الحصين رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا في يده حلقة من صفر فقال [ما هذه؟]
قال: من الواهنة، فقال[انزعها، فإنها لا تزيدك إلا وهنا، فإنك لو مت، وهي عليك، ما أفلحت أبدا]

قال مُحَمَّد بن عبدالوهاب : رواه أحمد بسند لا بأس به
وقال رحمه الله : فيه شاهد لكلام الصحابة أن الشرك الأصغر أكبر الكبائر، **وأنه لم يعذر بالجهالة** .. ا.هـ المراد

وروي عن عمر بن الخطاب ﷺ [لا عذر لأحد في ضلالة ركبها حسبها هدى، ولا في هدى تركه حسبه ضلالة فقد بينت الأمور وثبتت الحجة وانقطع العذر]

وهذا يفيد الموحد " الخوف العظيم؛ فإنه إذا عرف أن الإنسان يكفر بكلمة يخرجها من لسانه، وقد يقولها **وهو جاهل، فلا يعذر بالجهل**، وقد يقولها، وهو يظن أنها تقربه إلى الله.. فحينئذ يعظم خوفه وحرصه على ما يخلصه من هذا وأمثاله " (الدرر 1-71)

وروي عن عليّ بن أبي طالب، أنه سئل عن قوله (قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالا) قال [هم كفرة أهل الكتاب، كان أوائلهم على حقّ، فأشركوا بربهم، وابتدعوا في دينهم، الذي يجتهدون في الباطل، **ويحسبون أنهم على حقّ**، ويجتهدون في الضلالة، ويحسبون أنهم على هدى، فضلّ سعيهم في الحياة الدنيا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، ثم رفع صوته، فقال: **وما أهل النار منهم ببعيد**] .

وقال أبوبطين –رحمه الله– : قال الله تعالى(إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ) ، وقال تعالى عن عيسى عليه السلام أنه قال(إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ) **فمن خص ذلك الوعيد بالمعاند فقط** ،وأخرج الجاهل والمتأول والمقلد ،**فقد شاق الله ورسوله ،وخرج عن سبيل المؤمنين** ؛والفقهاء يصدرون "باب حكم المرتد" بمن أشرك بالله ،ولم يقيدوا ذلك بالمعاند ،وهذا أمر واضح – ولله الحمد – فقد قال تعالى(رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ)

وقال : فانظر كيف حكم الصحابة بكفرهم ،لو أصروا بعد الاستتابة ،ولم يعذروهم بعد المعرفة ،وبعد التعريف ،**فأوضح مما ذكرناه ضلالًا من لم يكفر من ارتكب ما هو كفر ،إلا إذا كان معانداً** ،وأن هذا مخالف للكتاب والسنة ،**وإجماع الأمة** ا.هـ المراد

وأما قوله تعالى (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا)
فهذه الآية التي استدل بها المعترض لا حجة له فيها ألبتة
وفي الرد على استدلاله كلام طويل أكتفي هنا بالإشارة

وليعلم قبل هذا أن " أصل وقوع أهل الضلال في مثل هذا التحريف الإعراض عن فهم كتاب الله تعالى كما فهمه الصحابة والتابعون "كما قال ابن تيمية في الدرء

فالتمسك بفهم السلف ولزوم طريقهم هو طريق الفلاح وسبيل النجاة من الوقوع في البدع والمحدثات

وقد ذكر عن رسول الله -ﷺ- [من قال في القرآن برأيه، فأصاب، فقد أخطأ]

لأنه لم يأت الأمر من بابه

وبابه الأثر

كما قال سفيان الثوري -رحمه الله- [يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ لَا يَحُكَّ رَأْسَهُ إِلَّا بِأَثَرٍ]

وليعلم أن باب التفسير باب خطير فإنه كما قال مسروق -رحمه الله- [اتقوا التفسير، فإنما هو الرواية عن الله]

لذا كان السلف يتحرجون من الدخول فيه بغير أثر وعلم

كما قال إبراهيم النخعي -رحمه الله- [كان أصحابنا يتقون التفسير ويهابونه]

وقد ذُكر عن رسول الله -ﷺ- وعن أصحابه -رضي الله عنهم- في تفسير هذه الآية ما يغني أهل السنة عن تفاسير الخلف

فقد قال ابن القيم في طريق الهجرتين : روى الإمام أحمد والبزار أيضا بإسناد صحيح فقال الإمام أحمد حدثنا معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن الأحنف بن قيس عن الأسود بن سريع أن النبي قال [أربعة يحتجون يوم القيام رجل أصم لا يسمع رجل هرم ورجل أحمق ورجل مات في الفترة أما الأصم فيقول رب لقد جاء الإسلام وأنا ما أسمع شيئا وأما الأحمق فيقول رب لقد جاء الإسلام والصبيان يحدفونني بالبعر وأما الهرم فيقول رب لقد جاء الإسلام وما أعقل وأما الذي في الفترة فيقول رب ما أتاني رسول

فيأخذمواثيقهم ليطيعنه فيرسل إليهم رسولا أن ادخلوا النار فوالذي نفسي بيده لو دخلوها لكانت عليهم بردا وسلاما]

قال ابن القيم : وفي الباب أحاديث غير هذا
وقد رويت أحاديث الامتحان في الآخرة من حديث الأسود بن سريع
وصححه عبدالحق والبيهقي من حديث أبي هريرة وأنس ومعاذ وأبي سعيد ا.هـ المراد

وقد أخرج الطبري في تفسيره بسند قوي عن أبي هريرة، قال [إذا كان يوم القيامة، جمع الله تبارك وتعالى نسم الذين ماتوا في الفترة والمعتوه والأصمّ والأبكم، والشيوخ الذين جاء الإسلام وقد خرفوا، ثم أرسل رسولا أن ادخلوا النار، فيقولون: كيف ولم يأتنا رسول، وايم الله لو دخلوها لكانت عليهم بردا وسلاما، ثم يرسل إليهم، فيطيعه من كان يريد أن يطيعه قبل]
قال أبو هريرة [اقرءوا إن شئتم (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولا)].

وأخرج بسند جيد عن قتادة، قوله (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولا) [إن الله تبارك وتعالى **ليس يعذب** أحدا حتى يسبق إليه من الله خبرا، أو يأتيه من الله بيّنة، وليس معذّبا أحدا إلا بذنبه] .
فالمنفي في الآية العذاب لا الحكم
وكلامنا في الحكم
ولا تلازم بين الحكم الدنيوي والحكم الآخروي

وَأخرج ابْن أبي شيبَة بسنده عَن أبي صَالح –رحمه الله– قَالَ [يُحَاسب يَوْم الْقِيَامَة الَّذين أرسل إِلَيْهِم الرُّسُل فَيدْخل الله الْجنَّة من أطاعه وَيدخل النَّار من عَصَاهُ وَيبقى قوم من

الْولدَان وَالَّذين هَلَكُوا فِي الفترة فَيَقُول: وَإِنِّي آمركُم أَن تدْخلُوا هَذِه النَّار فَيخرج لَهُم عنق مِنْهَا فَمن دَخلهَا كَانَت نجاته وَمن نكص فَلم يدخلهَا كَانَت هَلَكته]

وقد نص غير واحد من المفسرين على أن المنفي في الآية العذاب :
فقال الطبري : يقول تعالى ذكره: وما كنا مهلكي قوم إلا بعد الإعذار إليهم بالرسل، وإقامة الحجة عليهم بالآيات التي تقطع عذرهم. ا.هـ المراد

وقال ابن أبي زمنين : تَفْسِيرُ الْحَسَنِ: لَا يُعَذِّبُ قَوْمًا بِالِاسْتِئْصَالِ حَتَّى يَحْتَجَّ عَلَيْهِمْ بِالرُّسُلِ .. ا.هـ المراد

وقال ابن تيمية في الفتاوى : لأن العقوبات لا تجوز إلا بعد إقامة الحجة كما قال تعالى : { وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا } ا.هـ المراد

وقال ابن كثير : قوله تعالى: { وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولا } إخبار عن عدله تعالى، وأنه لا يعذب أحدًا إلا بعد قيام الحجة عليه بإرسال الرسول إليه .. ا.هـ المراد

وقد زعم القرطبي الأشعري أن : الجمهور على أن هذا في حكم الدنيا، أي أن الله لا يهلك أمة بعذاب إلا بعد الرسالة إليهم والإنذار. ا.هـ المراد

وهذا أيضاً لو سلم فهو في الكلام عن العذاب لا الأحكام

5- ومن مخالفات المعترض لإجماع السلف -والتي لم أقف عليها الا قبل أيام- قوله في "الذريعة في بيان مقاصد الشريعة" عن حديث الصورة : هذا الحديث فيه خلاف على من يعود الضمير في قوله: «على صورته»، أيعود على الله أم على آدم عليه الصلاة

والسلام، والكلام فيه يطول، ولعل قوله في آخره: «فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ وَطُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا»، لعله يساعدنا على فهم الحديث وما المراد به.
وهو أن الله خلق آدم عليه السلام، ومقدار طوله ستون ذراعاً، وعلى هذه الصورة، ثم شاء الله أن ينقص من طول قامات ذريّته مثلاً إلى أربعة أذرع، ثم يدخل الله المؤمنين الجنة على صورة أبيهم آدم، طول كل واحد من أهل الجنة ستون ذراعاً، فآخر هذا الحديث يبيِّن المقصود من أوله .ا.هـ

وقد سبقت الإحالة إلى موضع بيان بطلان هذا القول
والذي هو قول الجهمية
عياذاً بالله

6- ومن مخالفات المعترض للإجماع قوله بحمل مجمل البدعي على أحسن المحامل
فقد قال في مجموعه [9-458] عن أبي عبدالله الحداد -عافاه الله- : رميه للطحاوي بالجهميَّة، وحمل كلامه على نفي الوجه واليد والساق بزعم أنها أعضاء ونفي العلو :
فهذه جُرأة من هذا الإنسان لم يسبق إليها.
قال الشَّيخ ابن باز -حفظه الله- مُبيِّنًا مقصد المؤلف الطحاوي بهذا الكلام-: (هذا الكلام فيه إجمال قد يستغلُّه أهلُ التَّأويل والإلحاد في أسماء الله -تعالى- وصفاته، وليس لهم بذلك حجَّة؛ لأن مُراده -رحمهُ اللهُ- تنزيهُ الباري -سبحانه- عن مشابهةِ المخلوقات؛ لكنه **أتى بعبارةٍ مُجملة**
فمرادُه بـ(الحدود) يعني: التي يعلمها البشرُ فهو -سبحانه- لا يعلم (حدودَه) إلا هو لأن الخلق لا يحيطون به علمًا..
وأما (الغايات والأركان والأعضاء والأدوات): فمراده -رحمهُ اللهُ- تنزيهُه عن مشابهة المخلوقات في حكمته وصفاته الذاتية من الوجه واليد والقدم...

وأهل البدع يُطلقون مثلَ هذه الألفاظ لينفوا بها الصفاتِ بغير الألفاظ التي تكلَّم الله بها وأثبتها لنفسِه حتى لا يفتضحوا وحتى لا يشنِّع عليهم أهلُ الحق.

وقال الشَّيخ الألباني: (مراد المؤلف بهذا الفقرة الردُّ على طائفتين:

الأولى: المجسِّمة والمشبِّهة الذين يصفون اللهَ بأن له جسمًا وجثةً وأعضاء –وغير ذلك.- تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا.

والأخرى: المعطلة الذين ينفون علوه تعالى على خلقه .

ونقل عن الشَّيخ مُحَمَّد بن مانع ما يؤيِّد كلامه، وأنه قال:

ما كان أغنى الإمام المصنِّف عن مثل هذه الكلمات المجملة الموهِمة المخترعة.

ولو قيل: **إنها مدسوسة** عليه (!!) وليست من كلامه لم يكن ذلك عندي ببعيد إحسانًا للظن بهذا الإمام....

ثم أثنى على الطحاوي خيرًا واعتبره من أكابر العلماء وأعاظم الرجال

راجع «شرح الشَّيخ ابن باز» (ص10–11)

و«شرح الألباني» (ص28–29

وأما ابن أبي العِز –شارح «الطحاوية»–: فقد أسهب في شرح هذه الألفاظ **وتوجيهها بما يتمشّى مع المنهج السلفي** ووضع القواعد النافعة خلال ذلك، ولا يخرج في مجموعه عما قرَّره العلماء السالف ذِكرهم، راجعه من (1/ 260– 270.

أما الحدَّاد؛ فليس لديه إلا الشغب على أهل السُّنَّة وإثارة الفتن، وما أبعدَه عن النصيحة واحترام أهل السُّنَّة ا.هـ المراد

أقول : إن نفي الأعضاء والأدوات والأركان

نفي لكلمة مبتدعة محتملة لحق وباطل على حد قول من نقل عنهم !

فما حكم السلف فيمن صدر منه هذا وهو سني ؟؟

فضلاً عن مرجئ بدعي

الجواب :

قال المعترض في "إبطال مزاعم أبي الحسن .." ص 5 عن صنيع السلف في مثل هذا :

ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقاً وباطلاً **نسبوه إلى البدعة ولو كان يرد على اهل الباطل**، وقالوا إنما قابل بدعة ببدعة أخرى، ورد باطلا بباطل ، ولو كان هذا الراد من أفاضل أهل السنة والجماعة، ولا يقولون **ولن يقولوا يحمل مجمله على مفصله لأنا نعرف أنه من أهل السنة**.

وأذكر المعترض بقوله في مجموعه [8-23] : وأن وضع حسن الظن في غير موضعه يجافي الحكمة والشرع والعقل . ا.هـ المراد

والمرجئ ليس من أهل الظن الحسن

وقال في مجموعه [13-363] : حسن الظن المهلك هو حسن الظن بأهل الباطل كفارا كانوا او مبتدعة او فساقا ا.هـ المراد

وهنا أحب أن أقف وقفة مع اتهامات وكذب المعترض وحزبه

على أبي عبدالله الحداد حفظه الله

حتى أبين لمن يريد الحق ويخاف الله حقيقة ما عليه القوم من بُهْت وافتراء

و{ لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ}

وقبل تفنيد أكاذيب القوم أحب نقل كلام لأبي عبدالله يحسن ذكره هنا

قال الحداد –حفظه الله– في "حديث الافتراق" ص 438 :

لا يضرك أن لا تعرفني و أن لا تراني !

فليست السنة وقفًا عليّ و لا على غيري !

و لا هي كالمشيخة الصوفية : لا تدخل الطريقة حتى تأتي الشيخ !

و لا هي كطرق الخوارِج من التنظيمات و البيعات !

2– و ليست المعرفة موقوفة على الرؤية و المجالسة !

3– و كتبي هي كشخصي و لكن لن تعرفني منها حتى تقرأ كتب مَن قبلي في السنة !

4– قال أحمد بن حنبل – رحمه الله تعالى :

إن رجالا محبتهم عندنا أوثق ما تكون ربما يمرُّ العام لا نراهم فيه !

2– و لكن بالله عليك لا تكن خَصمًا لي في الدين : في الدنيا و لا في الآخرة

و أنت لا تعرفني ، و إنما سمعتَ قائلاً ، أو ظننتَ باطلاً فإن هول القيامة عظيم

و الحَكَم بين الخصوم هو الذي لا تَخفَى عليه خافية !

و اعلم أنك إن تخاصمني في الدين فما خاصمتَ رجلاً واحدًا !

فإني أزعم أني أحاول اتباع سنة رسول الله – صلى الله عليه و سلم و هدى خير قرون هذه الأمة و مَن تبعهم ، فانظر لنفسك ! و الله المستعان . ا.هـ

وبعد هذا أسرد الآن أهم التهم التي اتهم بها الرجل ظلماً وكذباً ثم أبين وجه الحق فيها

التهمة الأولى : الحداد تكفيري ؟

الجواب : قال أبوعبدالله في القول الجلي" ص8 : لايوجد دليل في الدنيا أني من هذه (الفرقة) ، والأدلة متواترة أني من أشد الناس عليها .. يعرف هذا مني كل من يعرفني منذ كنت طالباً بالجامعة المصرية إلى يومنا هذا (وقد) قال رسول الله –ﷺ– (البينة على المدعي)

(مَنْ قَالَ فِي مُؤْمِنٍ مَا لَيْسَ فِيهِ أَسْكَنَهُ اللَّهُ رَدْغَةَ الْخَبَالِ حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ) رواه أبوداود بسند صحيح

وعندي شهود على أنهم افتروا علي والله خير الشاهدين ولن أقاضيهم في الدنيا فأقضى ما فيها الحبس

ولكن أقاضيهم لرب العالمين وأسأله ردغة الخبال لمن كذب وافترى منا .

وقال أبوعبدالله في "حديث الافتراق" ص110 فما بعد ، عن صفات الخوارج : مِن الصفات المشتركة قديماً و حديثاً

1 . الخروج على ولي الأمر و جماعة المسلمين

و تسمية طائفتهم جماعة المسلمين ! و قتل المسلمين و الذميين

و جعل مدار الدين كله على أمر الولاية !

و قد يكون الخروج ظاهراً بالسيف والقتال والانقلاب

أو يكون ظاهراً بالاعتراض على المنابر و المجالس

كما قال رأسهم بالبصرة : (انظروا إلى أميركم يلبس لباس الفساق)

فردَّ عليه أبو بكرة ـ رضي الله عنه .

و كما قال رأسهم الأول : (اعدل ، فإنك لم تعدل) !

و السنة ترك المجاهرة في النصح ولي الأمر ـ كما سيأتي !

و قد يكون بطريق منازعتهم في الولاية أو الاعتراض بالمظاهرات كما صنع الخوارج الأولون بالمظاهرات على باب عثمان ـ رضي الله عنه ! ...

6 ـ تكفير المسلمين جملةً و تفصيلاً !

و هو مِن أبرز علاماتهم ! حاكماً ومحكوماً !

حتى لم يَسلم منهم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم !

و قد ذكرتُ فَضْحَ بعض ضلالهم هاهنا في (التنفير من الإرجاء و التكفير) .

و يترتب على ذلك عندهم تركهم صلاة الجمعة و صلاة الجماعة و ما يكون من ضلالاتهم في الزواج و غيره مما هو معلوم عند الناس .

و لكيلا أُخْلِيَ هذا الموضع من الفائدة

فإن مِن أسباب وصولهم إلى هذه الضلالة ما سبق من صفاتهم

مِن حُبّ الخروج على ولاة الأمور ، مِن الخروج عن السنة إلى البدعة

مِن الخروج عن هدى السلف الصالح . رحمهم الله

مِن محبة الخوارج القدامى و المعاصرين و القراءة لهم

و مِن علاماتهم في هذه المسألة (مسألة التكفير) :

. اعتبارهم الكفر والفسوق والظلم والنفاق والشرك ...نوعاً واحداً يُخرج من الملة !

و مما يَلحق به قول الألباني و غيره في أن البدع كلها مكفِّرة !

. استدلالهم فيها بفهمهم هم و فهم أئمتهم لا بفهم السلف الصالح . رحمهم الله !

7 . التجمع والجماعة والتنظيم الدقيق والبيعة

هي صفة لها نوعُ تعلُّق بالصفة الأولى

و كلما كان التنظيم دقيقاً كان خطره في تسويل النفس على الخروج أكبر

و هم قد سلبوا صفة (الجماعة) مِن جماعة المسلمين في البلد !

و صفة (ولي الأمر) من ولي الأمر إلى أنفسهم !

8 . التفسير السياسي للدين كله !

على طريقة الشيعة و الخوارج في

أن (الجهاد أهم فروض الأعيان) كما هو عنوان كتاب المدعو (عبد الله بن عزام زعيم الإخوان العرب في بلاد الأفغان)

و أن الدين كله هو (الإمارة و الحاكمية)

حتى قال المدعو (مُحَمَّد قطب) في كتاب التربية الدينية للمرحلة الثانوية السعودية

(التوحيد هو إعادة السلطة المغتصبة التي اغتصبها العباد من الله) !

فردَّت عليه لجنة الإفتاء هناك :

(هذا سوء أدب من الكاتب ، فالله تعالى لا يقدر أحد على اغتصاب شئ منه) ! ...

و مِن تلبيس الشيطان عليهم في الاستحلال تكفيرهم المسلمين و أولياء أمورهم

1 . بدون مكفِّر شرعي معروف عند أهل السنة ، بل بما يعرفه الخوارج الأقدمون

و مِن ذلك مسألة الحُكم ، و قد قال رسول الله ﷺ :

(لَتُنقَضَنَّ عُرَى الإسلام عروةً عروةً ، فأولها الحُكم ، و آخرُها الصلاة) الحديث

فهذا الانتقاض قديم ، فهل كَفَر المسلمون مَن ذلك الزمان ؟!

الخوارج يقولون : نعم ، و يكفِّرون بلا تورع ، و لا علم ، و بضلال مبين .

2 . ثم هم أول من ينطبق عليهم ذلك الوصف نفسه !

فهم لم يَحكموا بما أنزل الله تعالى :

في نفسه جلا وعلا و صفاته ، في دينه و كتابه

في أنفسهم و عقائدهم و أمورهم !

فإن الابتداع الذي هم عليهم نوع من الحكم بغير ما أنزل الله تعالى .

3 . ثم انطلقوا من التكفير إلى السيف

و كما لم يكونوا هم أهل العلم حتى يتكلموا في هذا الباب الخطير !

فهم كذلك لم يكونوا أهل الولاية حتى يمسكوا بسيفٍ في دعوى إصلاح !

فإن الباب الأول لأهل العلم ، والباب الآخر للولاة .

3 . و قوله (في النار) هو كقول رسول الله صلى الله عليه و سلم في حديث الافتراق (كلها في النار) هذا هو على ما يكون عليه أهل السنة مِن اتفاقهم أن هذا و أمثاله ليس تكفيراً لصاحبه مِن المسلمين

إنما هو دليل على أن هذا الفعل مِن كبائر الذنوب ، و فيه الوعيد الشديد

و الوعيد عندهم على المشيئة

(إن الله لا يغفر أن يُشرَك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) [النساء / 48و116]

4 . و الاستحلال ، كما قال في صفاتهم بأنهم استحلُّوا السيف

هو كما بيَّنتُه في (القول الجلي) أن الاستحلال نوعان كالكفر والفسوق والنفاق

و ليس كل استحلال بمُخرجٍ من الملة .

و إنما استحلُّوا السيف

1 . لنشر بدعتهم بالقوة !

2 . أو لاعتقادهم كفر غيرهم !

3 . و لمخالفتهم السنة في هذا الباب و غيره !

الفصل الثالث : بيان لازم هذا المعنى

فإنه إذا كان أهل الأهواء و البدع كلهم خوارج

فإن أهل السنة ليسوا من الخوارج في شيء

وإن من زعم السنة و مال للخروج فقد خرج من السنة بقدر ميله !

و حقيقة هذا ظاهرة في كتب أهل السنة

بتفصيل أحاديث رسول الله صلى الله عليه و سلم و آثار السلف الصالح و من تبعهم . رحمهم الله تعالى . و مِن ذلك :

1 . قَطْع مسألة الخروج بأي صورة مِن صوره ولو باللسان !

فإن أصل وصفهم و تسميتهم تمنع ذلك ، فاسمهم (أهل السنة والجماعة)

فالسنة هي ما كان عليه رسول الله ﷺ و صحابته . رضي الله عنهم

و الجماعة هي السمع والطاعة لولي الأمر ، و عدم الخروج على مَن وَلِيَ الأمر و لا تنظم جماعة غير التي رأسها ولي الأمر .

بهذا فسَّرها سفيان بن عيينة و غيره مِن أئمة أهل السنة . رحمهم الله تعالى

و أدلة ذلك في كتب السنة و الرد على الخوارج منذ أكثر مِن ألف سنة !

و مِن أول ذلك قول رسول الله ﷺ :

(من كانت له نصيحة لذي سلطان فلا يُبدِها علانيةً ، و لكن ليأخذ بيده)

رواه أحمد و ابن أبي عاصم

و بعض خوارج عصرنا مِن قرون الخوارج يقول سخريةً مِن هذا الحديث :

(لعله في الطبعة الإنجليزية) !

و عند البخاري ومسلم مِن حديث الحِبّ ابن الحِب أسامة بن زيد ـ رضي الله عنهما

فإنهم لما أكثروا عليه لينصح عثمان ـ ﷺ ، قال :

(أترون أني لا أكلمه إلا أسمعتكم ؟!) أي هل ترون أني لا أكلمه إلا جهراً ؟!

و لما صعد أمير البصرة المنبر ، و عليه ثياب رقيقة (شفافة)

فقال رجل من الخوارج إلى جنب أبي بكرة ـ ﷺ :

انظروا إلى أميركم يلبس لباس الفساق !

فقال أبو بكرة ـ ﷺ : سمعت رسول الله ﷺ ـ يقول :

من أراد هوان السلطان أهانه الله

و لما أراد عروة بن الزبير أن ينصح عمر بن عبد العزيز

و عمر حينذاك أمير المدينة في مسألة مواقيت الصلاة لم يكلمه إلا بينهما .

و مِن علامات السنة التي لا تتخلف الصلاة مع ولي الأمر مهما صنع :

1 ـ حتى لو صلى الصلاة لغير الوقت !

قال رسول الله ﷺ :

(كيف أنت إذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها)

قال : فما تأمرني ؟

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (صلِّ الصلاة لوقتها ، و صلِّ معهم) ..

2 ـ حتى لو كان ما كان في فساد الدين ! و لو كان هذا الولي جهميًّا !

و نَهَى أحمد – رحمه الله– عن الخروج على الأمير في زمنه مع أن الأمير كان يمتحن الناس على الكفر الصريح : خلق القرآن !

و كان الصحابة . ﷺ . يصلون خلف كل أمير .

و ليس هذا محل بيان هذا الأصل مِن أصول أهل السنة

إنما المراد بيان أنهم يكرهون الخروج بأي صورة كان و لو صَغُرَت !

و لو كانت مجرد الكلام في مجلس خاص !

و من اللطائف ما حدث من أبي زُرعة المصري قبل أكثر من ألف سنة

جاءه رجل ، فقال له : هل يصلح السفيه أن يكون وليّا على أمر اليتيم ؟!

فقال : لا

فقال الرجل : فهل يصلح أن يكون السفيه أن يكون وليًّا على مال نفسه ؟!

فقال : لا

فقال الرجل : فهل يصلح السفيه أن يكون وليًّا لأمر المسلمين ؟!

فقال : هذه مِن مسائل الخوارج !

و قد كان بعض السلف الصالح . رحمهم الله

يعتبر الكلام مجرد الكلام من باب الغيبة المحرمة التي تؤثر في صوم الصائم !

فسُئل أحمد و غيره عن الصائم : هل يغتاب السلطان ؟ قال : لا

فقيل له : فهل يغتاب أهل الأهواء والبدع ؟ قال : نعم

لأن أهل البدع لا حرمة لهم في أمر الغيبة ، بل الواجب التحذير منهم ما أمكن ذلك .

بل وصل الأمر بأهل السنة في السمع و الطاعة

أن أحمد بن حنبل . رحمه الله تعالى

زمن أمير المؤمنين الذي يمتحن الناس على الكفر في مسألة نفي صفات الله

منعه مِن الجلوس للناس فسمع و أطاع !

و لم ينظم جماعة مِن طلابه و محبيه ، بل مَنَع مَن جاء يستفتيه مِن الخروج !

و يأتيك هذا السفيه المدعو سلمان النجدي فيقول : لو منعوني ما امتنعتُ !

فلما أرسلوا إليه الشرطة لأخذه استجار بتلاميذه يستثيرهم ليدفعوا عنه ! و يسب أصحاب أحمد على سكوتهم !

2 . تصدي أهل السنة لمن خرج و لو باللسان

مهما كانت منزلة هذا الخارج عند الناس !

و هذا ظاهر في كلامهم في أي خارج مهما كانت عبادته أو شهرته بالعلم عند الناس كالحسن بن صالح و غيره !

و مَن نَظَرَ في كتاب (السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل) و أمثاله مِن كتب أهل السنة عَلِمَ أنهم لا يُحابون أحدًا في هذا الأمر و لا يسكتون عن أي خروج أو بادرة خروج !

3 . مسألة منازعة ولي الأمر

في المناصب و نحوها و لو بزعم الإصلاح !

و قول رسول الله صلى الله عليه و سلم :

(لا تَسأل الإمارة فإنك إذا أُعطيتَها عن مسألةٍ وُكِلْتَ إليها و إن أُعطيتَها من غير مسألة أُعِنتَ عليها) و أخذ رسول الله – ﷺ – البيعة من الصحابة ـ رضي الله عنهم (و ألا ننازع الأمر أهله)

و قصص السلف الصالح ـ رحمهم الله تعالى

في التهرب من المناصب و الولايات و عدم منازعة ولي الأمر كثيرة جداً

ذَكَر طَرَفاً كبيراً منها أبو بكر المَرُّوذي صاحب أحمد بن حنبل ـ رحمهما الله تعالى ـ في كتابه (أخلاق الشيوخ) .

أما بعض دعاة الإخوان المدعو (مُحَمَّد حسان)

فيقول في شريطه : الهزيمة النفسية !

و هو في خطبة جمعة عامة يحضرها الصغير والكبير مَن يفهم و مَن لا يفهم :

بأن من الهزيمة النفسية ألا يتمنى كل منكم أن يكون وزيراً !

و الأمر لا يقتصر على مجرد التمني !

على أن التمني سيجعله دائماً منتقداً ساخطاً على غيره ظاناً في نفسه أنه خير من غيره !

و مع ذلك يأتي هذا القوصي و هو مِن تلاميذ الوادعي تلميذ الألباني ، فيلقب هذا الخطيب الكشكي : (خطيب أهل السنة) !

و لا عجب مِن تلاعب هؤلاء باسم السنة ، فانظر فضح بعض فضائحهم في شريطي :

(أهل السنة بين فتنة المهدية و الصلاحية !)

و هو جزء مِن كتابي : (أهل السنة بين فتنتين و فئتين) .

4 . الصبر والصلاح مِن أكبر أصول السنة

في كل أمور الدنيا و أمر الولاية خاصة

أ . الصبر

قال رسول الله ﷺ للأنصار : ستكون أَثَرَة و أمور تنكرونها

قالوا : فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : اصبروا حتى تَلقَوْني على الحوض

و ذَكَر رسول الله – ﷺ – لأبي ذر . رضي الله عنه

ما سيصنعه به ولي الأمر مِن إخراجه مِن مكة و المدينة و الشام

و أمره بالصبر و السمع و الطاعة .

و قال رسول الله ﷺ لما ذَكَرَ ما يكون عليه الأمراء :

(أَدُّوا لهم الذي عليكم و اسألوا الله الذي لكم)

لم يقل لهم بأن يسألوا الذي لهم بأي صورة مِن الخروج و لو بالمظاهرات !

و لم يقل لهم كما أنهم لم يعطوكم ما لكم ، فلا تعطوهم ما لهم من السمع و الطاعة !

ب . الصلاح ، فإنه ما نزل بلاء إلا بذنب ، و لا يُرفَع إلا بتوبة

الحسن البصري . رحمه الله و هو مِن أئمة أهل السنة مِن التابعين

جاءه قومٌ يشتكون إليه ما يَلْقَوْن مِن الحجاج و هو ممن ولاه أمير المؤمنين على البصرة

فقال الحسن : (الحجاج عقوبة من الله ، فلا تستقبلوها بالسيف)

وأرشدهم إلى التوبة إلى الله تعالى ، فإن صَدَقَت توبتهم أصلح الله أولياءهم

ليس فقط مَن هو يتولَّى أمرك ، بل كذلك ممن تتولَّى أنت أمره

و العكس بالعكس ، فمن لم يصلح سلَّط الله تعالى عليه الفريقين !

و هذا الفُضَيل بن عِياض ـ رحمه الله و هو مِن أئمة أهل السنة مِن أتباع التابعين

يقول هذا المعنى هو و غيره : (إني لأعصي الله ، فأعرف ذلك في خُلُق دابتي وامرأتي)

فهذا ليس فقط فيما يلقاه المرء ممن ولاه الله عليه

بل هو كذلك فيما يلقاه المرء ممن هو عليهم وَلِيٌّ كالمرأة و الولد

و هذا أصل شرعي مهم مِن أبواب الإيمان بالقدر

(وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم) [الشورى / 30]

(ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك) ...

واقع أهل الأهواء والبدع حديثاً (ولا تزال تَطَّلِعُ على خائنةٍ منهم) [المائدة / 13]

و قد بَيَّنْتُ بعض ذلك في (المهدية والصلاحية)

1 ـ أما الخوارج فقد ظهر لهم قرن جديد في مصر مِن بقايا الإخوان

هذا القرن تربَّى على كتب ابن قطب (خاصة الظلال والمعالم) و المودودي (خاصةً المصطلحات الأربعة) فكفَّر المسلمين جميعاً في الدنيا كلها إلا هم !

و سَمَّوْا أنفسهم (جماعة المسلمين) !

و اعتبروا أميرهم هو المهدي المنتظر !

و عُرِفوا بين الناس باسم (التكفير) ، و مفاسدهم في الدين و الدنيا كانت عظيمة

و لم يقتصر هذا القرن على مصر ، و لا على زمانهم !

و قرون الخوارج الأخرى المستمرة كالإباضية في عُمان و المغرب العربي

و الأحزاب السرية و العلنية من الخوارج في كثير من بلاد المسلمين

بل قامت هذه الأحزاب منهم في بلاد الكفار ! و وقائعهم مشهورة ! .. ا.هـالمراد

فهذه هي عقيدة الرجل في هذا الباب { فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ}

إلزامهم بالتهمة :

أ- قال المؤسس (=الالباني) : أولياء الأمر الذي يجب طاعتهم: هم الذين ينطلقون في حكمهم لأمتهم ولشعبهم من كتاب الله، وعلى سنة رسول الله ﷺ؛ كما كان الخلفاء الراشدون ومن سار سيرهم من بعض الملوك الذين جاءوا من بعدهم، هؤلاء الحكام الذين يضعون نصب أعينهم تحكيم الشريعة يجب طاعتهم ا. هـ المراد

وقال : كثير من حكام المسلمين يستحقون الخروج عليهم .ا.هـ

لأنهم لا يحكمون بما أنزل الله، وهم مسلمون جغرافياً فقط، ولكن لا نخرج لغلبة المفسدة ا. هـ المراد

فما حكم من يقول هذا القول عندكم ؟

ب- قال الوادعي : جمهور أهل السنة لا يجيزون الخروج على الحاكم المسلم، ومنهم من يجيزه .

وقال : هي مسألة اجتهادية ا. هـ المراد

ومعلوم قوله في مسألة الإنكار العلني على الولاة

فما حكم من يقول هذا عندكم ؟!

التهمة الثانية : كان مع الإخوان

قال أبوعبدالله في "القول الجلي" ص14 : لادليل في الدنيا كلها على أني كنت مع الإخوان ساعة واحدة !

الأدلة متواترة على تحذيري من الإخوان بشدة منذ عشرين سنة بالجامعة المصرية وغيرها إلى يومنا هذا حتى كانت آخر محاضرة لي بمصر التحذير منها فإن تحتها كل الفرق الضالة .... كتابي "العقيدة" فيه مواطن كثيرة في سب (فرقة) الإخوان وأنهم مرجئة وكذلك سائر كتبي لا تخلو من طعن فيهم ...ا.هـ

إلزامهم بالتهمة :

لوكان وجوده مع الإخوان جرحاً فيه ولو فارقهم بعد ذلك وحذر منهم فمؤسس فرقتكم مجروح

وإمام طائفتكم مجروح أيضاً !

فقد قال المؤسس : كنت مع الإخوان كأني واحد منهم .. ولازالت فيَّ إخوانية ا.هـ

وقد شهد على ربيع مقبلٌ أنه كان مع الإخوان

وأقر هو من حيث لايعلم !

التهمة الثالثة : يبدع كل من وقع في أي بدعة !

الجواب : قال أبوعبدالله في "القضاة ثلاثة" : إذا ابتدع بدعة واحدة **وكان غير معذور** في هذه البدعة –العذر الشرعي لا العذر الإرجائي– فهو مبتدع .. ا.هـ المراد

وقال أبوعبدالله في "الخميس" ص 14 : وليس من شرط العالم ألا يزل ،فهو بشر ،ولكن يقبح به جدا :

أ . أن يزل في شيء لا يزل فيه من أوتي العلم مثله ،**كمخالفة إجماع ،أو كالوقوع في مخالفة سنة صريحة مشهورة** ،ونحو ذلك مما يتأتى من العجلة وعدم تدبر الباب ،وغير ذلك .

واعتقاد عصمة العلماء هذا دين الروافض ،والصوفية ،والمرجئة ، والمقلدة المذهبية .

ب . أن يزل ،فينصح ،فلا يرجع ،وقد قال رسول الله ﷺ :(خير الخطائين التوابون)و(لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر (الكبر بطر الحق وغمط الناس).

وذكر عن عمر . رضي الله عنه . :(الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل)(ابن شبة 775/2). ا.هـ المراد

هذا وقد قال ربيع نفسه في مجموعه [14–158] : من وقع في بدعة ان كانت ظاهرة واضحة .. **فهذا يبدع بالبدعة الواحدة** ..

إلزامهم بالتهمة :

أ- قد قال ابن باز لما سئل هل كل من يفعل البدعة؛ يسمى مبتدعاً، ومتى تطلق كلمة مبتدع على الشخص؟

فأجاب: من فعل بدعة؛ يقال له: مبتدع؛ هذا هو الأصل؛ من فعل بدعة؛ يقال له: مبتدع. لكن إذا كان جاهلاً يعلم، ومتى تاب لا يسمى مبتدعاً، وإذا أصر؛ يسمى: مبتدع؛ على حسب بدعته .. ا.هـ المراد

ب- وقال الفوزان في شرحه للسنة للبربهاري الشريط الثاني : لا يجوز لنا أن نقول يجتمع في الإنسان سنة وبدعة لأن هذا فتح لباب البدع والتساهل فيه ا.هـ المراد

فهل هؤلاء حدادية(=مبتدعة) ؟!!

التهمة الرابعة : يحرق أو يقول بتحريق شرح البخاري لابن حجر وشرح مسلم للنووي !

الجواب : قال أبوعبدالله في "القول الجلي" ص 33 : اختصاري لبعض كتب المبتدعة يبين منهجي في الأخذ عن أهل البدع **وأني لا آمر بحرق كتبهم وإنما آمر**

بتصفيتها خالصة لأهل السنة وهذ نفسه ما يدعوا إليه شيخكم الألباني ولم يفعله هو ولا تلاميذه ولايقدرون على فعله . ا.هـ المراد

وقال في ص **92** : يشيع عني بعض الكاذبين كذبة .. ربيع أني أحرقت أو أمرت بحرق شرح البخاري لابن حجر **فهذا كذب صراح وقاح** ، **وما فعله أحد أعرفه** ، ولعنة الله على الظالمين . ا.هـ المراد

إلزامهم بالتهمة :

أ- قال ربيع عن مسألة تحريق كتب أهل البدع : هذه أمور معروفة عند السلف وقد أحرق القاضي عياض ومن معه كتاب إحياء علوم الدين .. وأحر الصحابة المصاحف .. كل ذلك لدفع الضرر عن الأمة .. ا.هـ المراد

ب- قال ابن عثيمين : الواجب على القائمين على مكاتب المساجد اذا رأوا كتب فيها بدع او فيها صور فاتنه الواجب عليهم أن يحرقوا هذه الكتب وأن لايبقوها بأيدي الشباب .. ا.هـ المراد

وقد سلَّم كثير منكم -ان لم يكن كلكم- أن في شرح ابن حجر والنووي بدع في مسائل الاعتقاد وغيرها ، وبالتالي فهل الذي يأخذ بفتوى ابن عثيمين وربيع ويطبقها يصير من الحدادية ؟!!

التهمة الخامسة : يطعن في -أو يبدع- ابن تيمية !

الجواب : قال أبوعبدالله في "مسائل أهل جدة" ص 15 : ابن تيمية ليس معصوماً ، ولا هو بدرجة أحمد وغيره من الأئمة لكثرة ما خالفهم به ، وقد اشتبهت عليه هو وغيره أمور في السنة : فمن بدعه فأين سلفه في تبديعه ؟!

ومن بدعه بها لزمه تبديع من قبله ومن بعده ممن وقع فيها ، ولو فعل لكان من الخوارج الذين يطعنون في أهل السنة .

(وقد) اشتبهت عليه أمور هو وغيره منذ عصر ابن عبدالبر إلى عصرنا هذا وجب علينا إنكارها وبيانها والترفق بمن اشتبهت عليه كالأعرابي حتى إذا ظهرت الحجة فلا عذر لمن خالف بعد ذلك .

وأيضاً قد ذكر عنه في أواخر أيامه من الحبس ندمه على ما كان منه من الكلام وتمنيه أن لو كان أقبل على القرآن ، وأكثر الأقوال التي يبدعونها به له غيرها مما هو أوضح بياناً وأسلم تفصيلاً .

وأما الذين وقعوا في ذلك الأمر فقد تورطوا فيه وحُذِّروا منه فأقدموا عليه

وعلمي أنهم يجعلونه أصلاً ليس في ابن تيمية وحده ، فهم على خطر عظيم ... وقد حذرنا إخواننا كثيراً من أمور :

1- الحذر مما ليس فيه إمام سبقك من أهل السنة ، فنحن تبع لهم لا لواحد منهم فقط .

2- الحذر مما حدث من القراء الذين كانوا مع علي -رضي الله عنه- ، ثم اشتبه عليهم أمر فلم يسمعوا ويتعلموا بل كفروه ، وكان من أمرهم ما كان .

3- الحذر مما حدث في قصة المسبحين على الحصى وقولهم لابن مسعود -رضي الله عنه- : ما أردنا الخير ، فقال رضي الله عنه : وكم من مريد للخير لم يبلغه ، فكان معظمهم في النهروان .

وفي هذا كفاية مع ما كتبته في "النصيحة" ، ومن صان دينه لم يورده موارد الهلكة ، والسعيد من وعظ بغيره ، والله المستعان .

هذا وقد وقع من بعضهم اتهامنا بالمداهنة ، ووقع من بعض إخواننا اتهامهم بالزندقة – وليس بنا ذلك ولا بهم ، والله –عزوجل– حسبنا ونعم الوكيل . ا.هـ المراد

وقال أبوعبدالله في "التنكيل" ص20 : وكتب ابن تيمية وابن القيم **وغيرهما من أئمة أهل السنة** رحمهم الله تعالى؛ فيها من هذا الجنس الكثير ا.هـ

فإن قيل : لكنه يزعم أن ابن تيمية يهون من الإرجاء بقوله (**أكثر** النزاع لفظي) مع مرجئة الرأي ؟ ويزعم أن ابن تيمية خالف إجماع السلف في بعض المسائل كما ذكر ذلك المعترض في مجموعه [9–449]

فأقول : قول ابن تيمية باطل بلا شك

فهل يقال عن قول إمام أهل الرأي (إيمان إبليس وإيمان أبي بكر الصديق رضي الله عنه واحد ، قال أبو بكر : يا رب وقال إبليس : يا رب) أن نزاعه مع أهل السنة لفظي ؟!

هذا مخالف لإجماع أهل السنة ، كما نقله أبوزرعة وأبوحاتم الرازيين وغيرهما وآثار السلف في هذا مستفيضة ، كقول سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ –رحمه الله– [المرجئة يهود القبلة]

وقول إِبْرَاهِيمُ النخعي –رحمه الله– [لَآثَارُ فِتْنَةِ الْمُرْجِئَةِ أَخْوَفُ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ فِتْنَةِ الْأَزَارِقَةِ]

وقال الأوزاعي ،: كان يحيى بن أبي كثير ، وقتادة يقولان [ليس من الأهواء شيء أخوف عندهم على هذه الأمة من الإرجاء]

وقال الزهري- رحمه الله – [ما ابتدعت فى الإسلام بدعة هى أضر على أهله من هذه – يعنى الإرجاء]

إلزامهم بالتهمة :

أ– **قال ربيع بن هادي في مجموعه [14–427] : الألباني حارب البدع كلها .. حتى أنه قد يتساهل بعض الأئمة فيقولون الخلاف بيننا وبين مرجئة الفقهاء صوري .. ا.هـ المراد**

ب– **وقد قال ربيع أيضاً بأن ابن تيمية خالف السلف وإجماع السلف في بعض المسائل ! فهل هو يطعن في ابن تيمية إذاً ؟!**

فقد قال في شريط (ندوة وقفات في المنهج): وفي كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ أننا نحب أهل البدع، يعني نحب منهم على قدر ما فيهم من الخير، ونكرههم بقدر ما فيهم من الشر، هذا الكلام لشيخ الإسلام رحمه الله، وجدنا في كلام السلف ما يخالفه، فقد نقل البغوي ـ رحمه الله ـ أن السلف اتفقوا من الصحابة والتابعين وتابعيهم وأئمة الإسلام على بغض أهل البدع وهجرانهم ومنابذتهم، عرفتم هذا، فالأمر يحتاج إلى نظر، ولا ينبغي لمسلم أن يتعلق بكلام إمام لنصرة ما فيه من باطل، فكثير من أهل الأهواء يتعلقون بكلام شيخ الإسلام هذا، ويشهرونه سلاحاً في وجه من يدعوا إلى السنة... ا.هـ المراد

وكذلك في مسألة الهجر صرح المعترض أن ابن تيمية خالف السلف فيها

فقال لما سئل : هل هجر أهل البدع والتضييق عليهم وعدم مخالطتهم بإطلاق كما نقل السلف ودوّن الأئمة في كتبهم ؟ أم هو على التفصيل وينظر كل شخص إلى المصلحة والمفسدة وكل يرجع إلى عقله مما يؤدي إلى التمييع؟

فقال : لقد قال شيخ الإسلام –رحمه الله– ينظر إلى المصلحة فيها ، **والسلف ما قالوا هذا** وشيخ الإسلام جزاه الله خيرا قال هذا وهو اجتهاد منه فإذا أخذنا بقوله ، فمن هو الذي يميز المصالح من المفاسد ؟

فهل الشباب وصلوا إلى هذا المستوى ؟. ...

فقال له السائل بارك الله فيك يا شيخ إذا الواجب علينا أن نعمل بقول السلف وليس بقول شيخ الاسلام ابن تيمية –رحمه الله– خاصة في زماننا هذا الذي صار فيه الجلوس لأهل البدع شعارا للعلم والله المستعان ؟

فقال المعترض : الذي يقوله السلف هو الأحوط بالتجربة والواقع ، والمصلحة والمفسدة إذا أدركها العالم فليستخدمها، أما الصغير ما يستطيع ، إذا أدركها العالم المحصن ، لا بعض العلماء قد يكون ضعيف الشخصية فتخطفه البدع كما حصل لعدد كثير من الأكابر خطفتهم البدع بسهولة !! .. ا.هـ المراد

ج– قال المؤسس عن ابن تيمية في رفع الأستار : فما أشبه ابن تيمية به من حيث أنه **غفل عن المعلوم يقينا** أيضا وهو أن النار باقية لا تفنى .. ا.هـ المراد

وقد أشار في أحد أشرطة سلسلته الصوتية أن ابن تيمية تأثر بالفلاسفة في مسألة القدم النوعي للمخلوقات

وقال أيضاً عن ابن القيم : و قد أفاض جدا في تفسير الآية و تأويلها تأويلا ينافي ظاهرها بل و **يعطل دلالتها أشبه ما يكون بصنيع المعطلة** لآيات و أحاديث الصفات حين يتأولونها ، و هذا خلاف مذهب ابن القيم رحمه الله الذي تعلمناه منه و من شيخه ابن تيمية ، فلا أدري لماذا خرج عنه هنا .. ا.هـ المراد

فعلى ميزانكم المؤسس حدادي أيضاً
لأنه يطعن في ابن تيمية وتلميذه !

وحتى يستبين لكل ذي عينين قلة إنصاف المعترض وشدة ظلمه للحداد :

انظر ماذا قال المعترض لما قال الحداد –حفظه الله– (وبعد هذا يقول : مرجئة أهل السنة ، فهل يقال ((جهمية أهل السنة)) !؟ المرجئة فرقة غير أهل السنة فكيف يكونون منهم ، ولهذا بسط يطول) ا.هـ المراد من كلام أبي عبدالله عافاه الله

فماذا قال المعترض له ؟!

قال : **انظر إلى إلزامه الفاسد فهل يقال : جهمية أهل السنة.**

فيقال له فهل الإرجاء مثل التجهم وهل إرجاء الفقهاء الذي عناه ابن تيمية مثل الإرجاء الغالي أو مثل التجهم ثم هل تنكر تسامح أحمد وغيره من السلف رحمهم الله مع مرجئة الفقهاء وغير الدعاة. ا.هـ المراد

وقد ذكر المعترض هذا النقل عن أبي عبدالله ضمن النقول التي زعم فيها أن أباعبدالله يطعن في ابن تيمية رحمه الله !!

وانظر الآن إلى القسمة الضِّيزَى ، والكيل بالمكيالين
والجور والمجازفة في إطلاق الأحكام

جاء الجابري عُبيد بعد أكثر من خمسة عشرة سنة من مقولة أبي عبدالله تلك
وقال لما سئل : هل يصح القول بأن مرجئة الفقهاء مرجئة أهل السنة ؟

فأجاب : هذا ليس بصحيح **الأئمة مجمعون على تبديعهم**، هم مبتدعة لكنهم أخف من المرجئة الأولى الغالية، **ولم نعلم أن أحداً من الأئمة قال: مرجئة السنة**، وإنما قيلت في العقد الأخير عِقدنا، اللهم سلم سلم ! هذا الذي أعلمه. حتى ولو قيلت في القِدم لكن نحن لم نعلمها، هم مبتدعة ضلال وممن شنع عليهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

قال عُبيد : ثم **هذا فتح باب خطير**، يمكن لقائل أن يقول: خوارج أهل السنة، رافضة أهل السنة، **جهمية أهل السنة**، معتزلة أهل السنة، ماتوريدية أهل السنة، قدرية أهل السنة

فإذا قيل له: لا، قال: لماذا؟ تكيلون أنتم بمكيالين! لماذا؟ مرجئة أهل السنة ما أنكرتموها! وأنكرتم علينا قدرية أهل السنة، خوارج أهل السنة! ما يمكن الباب واحد. ونحن نقول الباب واحد كل المبتدعة ضلال ولا يجوز نسبتهم إلى أهل السنة. فأهل السنة برءاء من مسالكهم براءة الذئب من دم يوسف ﷺ ا.هـ

فماذا كانت ردة فعل المعترض ؟!

لا شيء !

لأن الحداد أولاً (أجنبي) كما قال المعترض عنه مستحقراً وهو العزيز بالسنة بإذن الله والجابري (سعودي) !!

ثانياً : الحداد خرج على الأوامر !!

والجابري لايزال في نطاق مسموح له

ثالثاً : الحداد رد على ربيع

وأما الجابري فيزكّي ربيعاً !!

واستحضروا قول ربيع لما بين دوافع كلامه في الحلبي فقال (**قام ألف كتاب ضدي** ألف كتاب ثاني ضدي وأنا صابر عليه بارك الله فيك **وفتح موقع ضدي** وأنا صابر عليه)

التهمة السادسة : الحداد يطعن في هيئة كبار العلماء قبل ما يقارب العشرين سنة !

قال ربيع في مجموعه [9–439] عن الحداد : **قال طاعناً في هيئة كبار العلماء** وفتواهم بما يأتي : ((أما علماء السوء الذين يقولون ما لا يفعلون، بل في زماننا منهم الكثير ممن لا يقول الحق ولا يفعله؛ فهؤلاء ليسوا بحكام إلا على شرار الناس الجهال من العوام، وهم عبيد السلاطين، اليوم يحرمون الحلال بأمرهم، وغدًا يحلون الحرام بأمرهم، وهكذا، ففتاويهم حاضرة حضور الدينار والدرهم، والجاه والمنصب، هان العلم عليهم فقبلوا المال عنه . فإنا لله وإنا إليه راجعون)) .

...حاشية ((الحث على طلب العلم)) لأبي هلال العسكري:(ص/19) المطبوع ضمن كتاب : ((الجامع في الحث على حفظ العلم)) . ا.هـ

وهذا كذب وفجور ، وأتحدى المدخلي أن يقوم ويباهل

فإن أباعبدالله –أعزه الله بالسنة– مستعد إن شاء الله

وقد كَذَّب هذه الفرية حفظه الله في " التنكيل .."

وقد صدق الأوزاعي –رحمه الله– لما قال [كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ مَا ابْتَدَعَ رَجُلٌ بِدْعَةً إِلَّا سُلِبَ وَرَعُهُ]

وهنا كلمة لكل من يطعن في هذا الرجل بغير علم

فلتكن على باله قبل أن يقدم على ما لا يعلم عواقبه

قال أبوعبدالله الحداد –حفظه الله– في "القول الجلي" ص7 : من كان وقع في عرضي في نفسه ورجع فقد أحللته بشرط أن لا يعود وأن يتثبت بعد ذلك .

ومن كان وقع في عرضي علانية ورجع فقد أحللته بشرط أن يتوب علانية كما أساء علانية ، ولا يعود ويثبت بعد ذلك .ومن أبى فإن الموعد قريب :

ترى كم أعيش أنا وإياهم – مائة سنة من يومنا هذا !؟

أليس بعد ذلك نقف بين يدي الله تعالى وهو أحكم الحاكمين مالك يوم الدين ، والقصاص بالحسنات والسيئات والجنة والنار ؟

وليكن في قلب كل من شارك في هذه التهم بقول أو فعل أو بيع وشراء أنه إن كان من الصادقين : (فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ) **فأنا أباهلهم جميعاً ، ولعنة الله على الكاذب منا** . ا.هـ

الـــخـــلاصــــــــة

تبين مما سبق أن إمام الطائفة ربيع بن هادي قد ظلم وتحامل في رده على أبي عبدالله عادل آل حمدان –عافاه الله–

وأنه وقع في رده عليه وفي غيره من كتبه وأشرطته ببدع وبواطيل ومخالفات عديدة منها :

1- سوء أدبه حين ذكر الرب تعالى حيث قال (**ربّي بس عسكري كبير**، ما يُعْبَدُ ؟ ، وما فيه عبادة ؟ نستغفر الله، ونتوب إليه، والله يصورا ربّي كأنه حاكم كبير، كأنه بس جاء يحكم)

2- وجهله بما يليق وما لا يليق بالله تعالى حيث قال (خلوه من الغضب نقص ، **وخلوه من الاستواء على عرشه هذا نقص** يتعالى ويتنزه عنه ربنا جل وعلا)

3- وموافقته للجهمية في رده لأثر مجاهد ومخالفته لإجماع السلف

4- وموافقته للجهمية في إرجاعه الضمير في حديث [خلق آدم على صورته] إلى آدم مع أن السلف أجمعوا على إرجاع الضمير فيه إلى الرحمن

كما جاء مصرحاً في حديث ابن عمر رضي الله عنهما

5- نقضه لاجماع السلف في تهوينه من صغار المحدثات

في تقعيده لقاعدة "جنس البدع.."

6- نقضه لإجماع السلف في دعوته لعدم هجر المبتدعة –غير الرؤوس- لأقوياء السلفيين مطلقاً وزعمه أن الهجر يصلح لمثل زمان أحمد لا زماننا !

7- نقضه لإجماع السلف في حصره التكفير للمعاند

8- وقوعه في شبهة المرجئة في قوله بانعدام عمل الجوارح مع وجود عمل القلب

9- مخالفته لإجماع السلف في حكمه بإسلام تارك أعمال الجوارح بالكلية مع القدرة

10- مخالفته لإجماع السلف في قوله بعدم تكفير أهل الفترة

11- مخالقته لإجماع السلف في حمله الألفاظ المبتدعة المحتملة لحق وباطل على المعنى الحق مع صدور هذه الألفاظ من مرجئ

12- مخالفته لإجماع السلف في رفضه الاحتجاج بالآثار في باب الصفات

13- سوء أدبه مع الصحابة –ﷺ- كقوله عن المغيرة-ﷺ- (مستعد يلعب !! بالشعوب على أصبعه !! دهاء)

وإقراره لقول من نقل قال في معاوية ﷺ أن (له أمور وهنات والله الموعد)

14- إقراره للطعن في الصحابة والتابعين إذ زعم أن عقيدتهم هي عقيدة أبي جنيفة مع علمه بإرجائه

15- طعنه المبطن في أئمة السلف الذين جرحوا أباحنيفة

حيث جعل من علامات وأقوال أهل البدع لعن و تكفير النعمان والتي هي أقوال لهم

16- طعنه في أئمة السنة الذين رووا أو صححوا حديث الاستلقاء

17- طعنه في ابن بطة إذ زعم أنه وافق المرجئة

18- طعنه في كعب الأحبار –رحمه الله- إذ زعم أنه يروي البلايا المنكرة جدا في صفات الرب نقلاً من كلام أهل الكتاب المحرف !

19- إعانته على هدم الإسلام حين أثنى ووقر أهل البدع

كابن حزم حين وصفه بـ(الفحل) مع قوله هو فيه (عنده المذهب الجهمي الكافر)!!

والنووي حين جعله (علامةً) الذي قال فيه صاحبه ابن هادي (أشعري جلد)

والعسقلاني حين وصفه بـ(الإمامة) مع قوله هو فيه (أشعري) !!

والسيوطي حين جعله من (العلماء) مع قول صاحبه ابن هادي فيه (أشعري خرافي)

ومُحَمَّد رشيد رضا حين جعله (علامةً) مع قول صاحبه الوادعي فيه وفي المدعو مُحَمَّد عبده (معرفة ضلالهم كلمة إجماع بين أهل السنة) !!

وابن الجوزي حين جعله (من أئمة الإسلام والسنة!) مع عد ابن تيمية له من المعطلة النفاة وانكار علماء عصره وتشديدهم عليه

ومدحه للصوفي المتجهم الرقاص ابن عبدلسلام حين جعله من (العلماء) مع أن ابن تيمية صرح بكلابيته بل وأشار إلى قرمطته

ومدحه لابن حبان حين جعله من (أئمة الإسلام الكبار) مع عد ابن تيمية له من المعطلة النفاة

ومدحه للمعتزلي الماوردي حين وصفه بـ(الإمامة) مع كون اعتزاله مشهوراً

20- جهله بعقيدة السلف إذ جعل "الغنية" للجيلاني على اعتقاد السلف في باب الصفات "وغيرها من المعتقدات" !!

21-كذبه في دعوى الخلاف في مسألة ساب النبي -ﷺ- التي أجمع عليها السلف لأجل الدفاع عن المؤسس

22- كذبه على خصومه واسترخاص تلفيق الأكاذيب عليهم

وعلى رأسهم الحداد وعادل -حفظهما الله تعالى- وغيرهما

علماً بأن جلَّ نَقْدي لكتاباته إنما هو لما في مجموعه الذي طبع قبل ثلاث سنوات تقريباً

وهنا أذكر المعترض بقول الله تعالى { وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ }

وقوله تعالى { وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ مِنْ سُوءِ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ}

وقوله تعالى { فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ عَذَابِ يَوْمٍ أَلِيمٍ}

وقوله { إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ}

وقوله { تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ}

وليعلم أن باب التوبة مفتوح
ولستُ مقنطاً له ولا لغيره من عظيم رحمة الرب سبحانه
ومغفرته وتوبته على التائبين المستغفرين المنيبين
فإن المعترض قد بلغ من السن عتياً وشابت لحيته ورق عظمه
وما أظن إلا أن ما بقي أقل مما مضى

فـالقبر أمامك يا ربيع

وإنه بَيْتُ الْوَحْدَةِ وَالْغُرْبَةِ

إنه بيت الوحشة

إنه بيت الدود

إنه بيت الظلمة والضيق

وعملك أنيسك

ثم تنتقل منه إلى موطن آخر .. إلى يوم القيامة

يوم تبيض وجوه و تسود وجوه

يوم [تبيض وُجُوه أهل السّنة وَالْجَمَاعَة وَتسود وُجُوه أهل الْبدع والضلالة] كما روي في الأثر

نعم تسود وجوه أهل البدع فاحذر أن تكون منهم

ثم تنتقل من ذلك المنزل إلى منزل آخر ... إما إلى جنة أو إلى نار

وقد روي عن عمر –رضي الله عنه– [لو نادى منادي من السماء: أيها الناس إنكم داخلون الجنة كلكم إلا رجلاً واحداً لخفت أن أكون أنا هو] .

أما تخاف أنت تكون منهم يا ربيع بسبب الظلمك

أتدري ما النار يا ربيع ؟؟

إنها النار التي تقاد بسبعين ألف زمام

لكل زمام سبعون ألف ملك

إن حرها شديد

وقعرها عميق

وحلها حديد

وإن مقامعها حديد

ليس لله فيها رحمة

ولها أودية من من القيح والدم

إنها نار سوداء لا يضيء لهبها

يسعرها غضب الله وخطايا بني آدم

وإن لها لسواحل فيها حيات

وفيها عقارب لها أنياب كالنخل الطوال

فارجع إلى ربك –فإنك والله أنت وشيخك رأسا الفتنة– فتب إلى الله مما مضى وأدرك نفسك فيما بقى

واعلم أن هذه الجموع التي حولك من السفهاء والضلال

والتي تؤزك إلى الشر أزاً لن تغني عنك من الله شيئاً

فأسأل الله أن يقطع دابر {الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}

فهرس الموضوعات

1– المقدمة .... ص 1

2– نقد اسم المقال .... ص 6

3- إثبات الاعتقاد والصفات بآثار الصحابة ﭫ .... ص 9

4- إثبات الاعتقاد والصفات بآثار التابعين رحمهم الله .... ص 27

5- مسألة التحديث بالإسرائليات ..... ص 37

6- حديث الاستلقاء .... ص 46

7- فهم المعترض لصفة الغضب والاستواء ..... ص 49

8- قول المعترض في العَرَض .... ص 51

9- قول المعترض .. عسكري كبير ! .... ص 51

10- طعن المعترض على أهل الحديث كالجهمية .... ص 58

11- انحراف المعترض في مسألة لعن المعين وأبي جيفة ...... ص 59

12- المعترض والفوزان والطحاوية وأبوحنيفة .... ص 60

13- كذب المعترض على السلف أنهم يقولون بدعة لفظية ..... ص 64

14- المعترض لا يعرف من هم السلف .... ص 65

15- الاستواء المتعدي بـ إلى .... ص 74

16- أبوحنيفة من السلف ! .... ص 75

17- المعترض لا يعرف عقيدة السلف .... ص 76

18- المقالات والفِصل من كتب أهل السنة ! .... ص 77

19- المعترض واضطرابه في مسألة أبي جيفة .... ص 78

20- سوء أدبه مع الصحابة ﭫ .... ص 82

21- الوادعي وطعنه في معاوية ﮄ .... ص 87

22- الوادعي والخوارج القعدة .... ص 92

23- الوادعي وابن حزم والشوكاني .... ص 99

24- الوادعي لا يكفر الجهمية .... ص 101

25- الموازنات .... ص 103

26- المعترض ومعاوية ﷺ .... ص 111

27- المعترض والمغيرة ﷺ .... ص 114

28- المعترض وحسان ﷺ .... ص 115

29- طعنه في بعض الأئمة .... ص 118

30- الألباني وموافقة المرجئة .... ص 120

31- المعترض ومسألة سب الله والنبي ﷺ .... ص 121

32- المعترض وحديث الصورة .... ص 130

33- كذب المعترض على الأئمة في شأن مسعر .... ص 134

34- هل أحمد يبدع الألباني ؟ !! .... ص 140

35- الألباني والإقعاد .... ص 141

36- الأعاجم والألباني .... ص 145

37- جنس العمل ! .... ص 146

38- مسألة الترحم .... ص 154

39- الأحاديث الضعيفة .... ص 158

40- توقير أهل البدع .... ص 159

41- ردود ربيع انتصار للنفس .... ص 229

42- دفع تشنيعات ربيع عن عادل وفقه الله .... ص 234

43- حديث الاستلقاء والقول بالاضطراب .... ص 238

44- رميه أئمة أهل السنة بالتساهل .... ص 243

45- زعمه أن ابن القيم لم يصحح الحديث .... ص 246

46- نسبة الحديث إلى أبي نعيم .... ص 249

47- كعب الأحبار والإسرائيليات .... ص 255

48- حديث الأطيط .... ص 257

49- الفرق بين ابن تيمية والمعترض في توقير السلف .... ص 262

50- ربيع إخواني قديم .... ص 287

51- شبهة المرجئة من كلام ابن تيمية .... ص 298

52- المسائل التي خالف فيها الإجماع .... ص 315

53- اتهامات المعترض للحداد .... ص 340

54- الكيل بمكيالين .... ص 263

55- الخلاصة .... ص 366

56- تذكير المعترض .... ص 272